

جامعة باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



التنافس الأمريكي الروسي في المنطقة ما بين بحر قزوين والبحر الأسود

أطروحة مقدمه لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص : علاقات دوليه

إشراف الأستاذ الدكتور

صالح زياني

إعداد الطالب

خريف سميد

لجنة المناقشة

جامعة باتنة 1	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	عادل زقاغ
جامعة باتنة 1	مقررا	أستاذ التعليم العالي	صالح زياني
جامعة عنابة	عضوا	أستاذ التعليم العالي	عبد الحق بن جديد
جامعة بسكرة	عضوا	أستاذ محاضر	فوزي نور الدين
جامعة قسنطينة 3	عضوا	أستاذ محاضر	عبد اللطيف بوروبي
جامعة باتنة 1	عضوا	أستاذ محاضر	زيدان زياني

السنة الجامعية

1439-1438 هـ / 2017-2018 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا »

سورة طه، من الآية 114

الإهداء

إلى والدي وأبنائي

شكر وعرفان

بعد حمد الله وشكره على توفيقه لنا في إنجاز هذه الأطروحة،
أتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور زياني
صالح على تفضله بالإشراف على هذا العمل وعلى ما بذله
من جهد وعلى ما قدمه لنا من إرشادات وتوجيهات قيمة

ملخص

رغم انتهاء الحرب الباردة فإن سياسة الحصار التي مارستها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي، تواصلت ممارستها ضد روسيا فبعد أن تمكنت الولايات المتحدة من جعل أوروبا الشرقية خاضعة لنفوذها من خلال ضمها إلى الحلف الأطلسي، سعت إلى التغلغل في الجمهوريات السوفييتية السابقة، وتحديدًا في المنطقة ما بين بحر قزوين والبحر الأسود، وذلك بهدف تحقيق استراتيجيتها العامة القائمة على السيطرة على الكتلة الأوراسية، التي من خلالها تتحقق لها الهيمنة العالمية.

وأدت هذه السياسة إلى تنافس شديد بين الولايات المتحدة وروسيا التي كانت بدورها تسعى إلى بسط نفوذها على ما تسميه خارجها القريب الذي يشكل بالنسبة لها أولية في سياستها الخارجية إلا أن ضعف روسيا في السنوات الأولى من استقلالها سمح للولايات المتحدة من تحقيق توغل في مجال قزوين - البحر الأسود، عن طريق إقامة أنظمة مoolية لها وقواعد عسكرية لكن بعد استعادة روسيا قوتها بعد تعافيا اقتصاديا، تمكنت من العودة بقوة والتصدي للولايات المتحدة، وفرض نفسها في المنطقة، وهذا ما جعل التنافس يشتد أكثر فأكثر والأوضاع تتأزم في المنطقة التي أصبحت من أكبر بؤر التوتر في العالم، ما جعل بعض دولها مهدد في وحدته الوطنية، كما هو الحال في أوكرانيا خاصة.

إن التنافس الأمريكي الروسي في المجال قزوين - البحر الأسود كان له تأثير كبير على المستوى الدولي أيضا، فزيادة على تأثيره على المستوى الإقليمي، فقد غير موازين القوى العالمية، وساهم في اتجاه النظام الدولي إلى التعددية القطبية.

الفهرس

مقدمة.....11

الفصل الأول: الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: الولايات المتحدة كقطب أوحده.....20

المطلب الأول: تكون القوة الأمريكية.....21

1- تكوين الولايات المتحدة.....21

2- النمو الإقتصادي.....26

3- استمرار النمو الإقتصادي.....29

المطلب الثاني: الولايات المتحدة كقوة عالمية.....33

1- الإمبريالية الأمريكية.....34

2- الولايات المتحدة من مطلع القرن العشرين إلى الحرب

العالمية الثانية.....39

المطلب الثالث: الولايات المتحدة من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية.....48

1- صعوبات الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة.....48

2- بروز الولايات المتحدة كقطب أوحده.....51

المبحث الثاني: الريادة العالمية والبحث عن الاستراتيجية الجديدة.....54

المطلب الأول: الريادة العالمية وأسسها.....55

1- القوة الإقتصادية.....56

2- التطور التكنولوجي.....59

3- القوة العسكرية.....61

المطلب الثاني: البحث عن الإستراتيجية الجديدة.....63

1- النظام الدولي الجديد.....63

2- الإرشاد حول التخطيط الدفاعي.....66

المبحث الثالث: مراحل السياسة الخارجية الأمريكية.....68

المطلب الأول: مرحلة بيل كلينتون.....69

1- توسيع نطاق اقتصاد السوق والديمقراطية.....69

2- العودة إلى الشؤون السياسية الدولية.....74

المطلب الثاني: مرحلة جورج والكر بوش.....76

1- نقد سياسة كلينتون، وألوية المصلحة القومية.....76

2- القوة العسكرية وتحقيق الهيمنة العالمية.....77

المطلب الثالث: باراك أوباما والقوة الذكية.....81

1- ضرورة تغيير السياسة الأمريكية.....81

2- القوة الذكية.....84

الفصل الثاني: روسيا بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: ظهور الفيدرالية الروسية كدولة مستقلة.....88

المطلب الأول: غورباتشوف والبيرسترويكا.....88

1- البيرسترويكا: تقييم الوضع والأهداف.....88

2- صعوبات تنفيذ البيرسترويكا وأثره.....90

المطلب الثاني يلتسين ودوره في اضمحلال الإتحاد السوفييتي واستقلال روسيا.....91

1- صعود يلتسين.....91

- 2- دور يلتسين في اضمحلال الإتحاد السوفيتي واستقلال روسيا.....93
- المطلب الثالث: اضمحلال الإتحاد السوفيتي واستقلال روسيا.....94**
- 1- إنقلاب أوت 1991.....94
- 2- كومونيلث الدول المستقلة.....95
- المبحث الثاني: تطور أوضاع روسيا.....98**
- المطلب الأول: الإصلاحات الإقتصادية.....98**
- 1- العلاج بالصدمة.....98
- 2- مسار الإصلاحات.....99
- المطلب الثاني: نتائج الإصلاحات الإقتصادية.....101**
- 1- النتائج الإقتصادية.....101
- 2- النتائج الاجتماعية.....101
- المطلب الثالث: أزمة أوت 1998.....102**
- المبحث الثالث: السياسة الخارجية الروسية.....103**
- المطلب الأول: التقارب مع الغرب.....103**
- 1- كوزيريف والتوجه نحو الغرب.....103
- 2- الخيبة الروسية من الغرب.....104
- المطلب الثاني: الخارج القريب.....106**
- 1- أولوية الخارج القريب في السياسة الروسية.....106
- 2- البعد العسكري في سياسة الخارج القريب.....108
- 3- البعد الاقتصادي في سياسة الخارج القريب.....109
- المطلب الثالث: بريماكوف والتصدي للسياسة الأمريكية.....110**

- 1- السياسة الأمريكية تجاه روسيا.....110
- 2- مواجهة السياسة الأمريكية والبحث عن عالم متعدد الأقطاب.....112
- المطلب الرابع: عودة روسيا إلى قوتها في عهد فلاديمير بوتين وأثر ذلك على سياستها الخارجية.....114**
- 1- إصلاح الدولة.....114
- 2- النمو الإقتصادي.....116
- 3- إستعادة روسيا نفوذها الدولي.....117

الفصل الثالث: التنافس الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى

- المبحث الأول: الأوضاع العامة في آسيا الوسطى.....120**
- المطلب الأول: التطور التاريخي لآسيا الوسطى.....120**
- المطلب الثاني: أوضاع دول آسيا الوسطى السياسية والإقتصادية والإجتماعية.....121**
- 1- الأوضاع السياسية.....121
- 2- الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية.....123
- المطلب الثالث: التيار الإسلامي والوضع الإقليمي.....124**
- 1- التيار الإسلامي.....124
- 2- الوضع الإقليمي لدول آسيا الوسطى.....124
- المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية وموقع المجال قزوين-البحر الأسود فيها...126**
- المطلب الأول: النظريات الإستراتيجية ودورها في السياسة الأمريكية.....127**
- 1- ألفرد ماهان.....127
- 2- الفورد ماكيندر.....128
- 3- نيكولا سيبكمان.....129

- المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة**.....131
- 1- زبيغنيو بريجنسكي والإستراتيجية الأمريكية الجديدة.....131
- 2- المجال قزوين-البحر الأسود في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة....132
- المبحث الثالث: السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى**.....134
- المطلب الأول: السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى قبل 11 سبتمبر**.....135
- 1- أسس السياسة الأمريكية قبل 11 سبتمبر.....135
- 2- غايات وصعوبات السياسة الأمريكية قبل 11 سبتمبر.....138
- المطلب الثاني: السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى بعد 11 سبتمبر**.....139
- 1- أحداث 11 سبتمبر والتوغل في آسيا الوسطى.....139
- 2- أولوية الاعتبارات الأمنية على الإصلاحات السياسية.....141
- المطلب الثالث: الثورة في كيرغيزستان**.....142
- المطلب الرابع: البحث عن البديل**.....143
- المبحث الرابع: السياسة الروسية في آسيا الوسطى**.....145
- المطلب الأول: الأهداف والمصالح الروسية في آسيا الوسطى**.....145
- 1- طبيعة العلاقات بين روسيا وآسيا الوسطى.....145
- 2- أهمية القضايا الأمنية في العلاقات بين روسيا وآسيا الوسطى.....146
- المطلب الثاني: فلاديمير بوتين وعودة روسيا إلى آسيا الوسطى**.....148
- 1- مرتكزات سياسة فلاديمير بوتين في آسيا الوسطى.....148
- 2- سياسة الهيمنة الأمريكية على آسيا الوسطى وضرورة التصدي لها.....149
- المطلب الثالث: مظاهر تصدي روسيا لنفوذ الولايات المتحدة في آسيا الوسطى**.....150

- 150.....1- التعاون العسكري الثنائي.
- 153.....2- التعاون العسكري متعدد الأطراف.
- 154.....3- منظمة شنغاي.

الفصل الرابع: قضايا الطاقة في بحر قزوين

- 157.....المبحث الأول: الوضعية القانونية لبحر قزوين.
- 159.....المطلب الأول: مواقف روسيا وأذربيجان وكازاخستان.
- 159.....المطلب الثاني: موقفا إيران وتركمانستان.
- 162.....المبحث الثاني: الإحتياطي والإنتاج من النفط والغاز في بحر قزوين.
- 163.....المطلب الأول: الموارد النفطية.
- 168.....المطلب الثاني: الموارد الغازية.
- 171.....المبحث الثالث: الولايات المتحدة و النفط قزوين.
- 172.....المطلب الأول: مواقف وأهداف الشركات الأمريكية.
- 173.....المطلب الثاني: توجه الحكومة الأمريكية.
- 175.....المطلب الثالث: خط أنابيب باكو-تبيليسي-جيهان BTC.
- 178.....المبحث الرابع: روسيا و النفط قزوين.
- 178.....المطلب الأول: أهمية النفط والغاز بالنسبة لروسيا.
- 182.....المطلب الثاني: المواجهة الروسية للسيطرة الأمريكية على نفط قزوين.

الفصل الخامس: التنافس الأمريكي الروسي في جورجيا

- 182.....المبحث الأول: تطور أوضاع جورجيا.

المطلب الأول : التطور التاريخي لجورجيا.....	182
المطلب الثاني: استقلال جورجيا.....	183
المبحث الثاني: الحركات الانفصالية والمشكلات الأمنية.....	186
المطلب الأول: النزاع بين جورجيا وأبخازيا.....	186
المطلب الثاني: النزاع بين جورجيا وأوسيتيا الجنوبية.....	187
المبحث الثالث: العلاقات بين جورجيا وكل من الولايات المتحدة وروسيا.....	190
المطلب الأول: العلاقات بين جورجيا والولايات المتحدة.....	190
المطلب الثاني: العلاقات بين جورجيا وروسيا.....	191
المبحث الرابع: ثورة الورود.....	193
المطلب الأول: ظروف قيام ثورة الورود.....	193
المطلب الثاني: دور الولايات المتحدة في ثورة الورود.....	194
المطلب الثالث: أحداث ثورة الورود.....	198
المبحث الخامس: الحرب الجورجية الروسية.....	201
المطلب الأول: أسباب الحرب.....	201
المطلب الثاني: سير أحداث الحرب.....	204
المطلب الثالث: نهاية الحرب.....	206

الفصل السادس: التنافس الأمريكي الروسي في أوكرانيا

المبحث الأول: التطور السياسي لأوكرانيا.....	210
المطلب الأول: التطور التاريخي لأوكرانيا.....	210
المطلب الثاني: أوكرانيا أثناء المرحلة السوفييتية.....	212

- المطلب الثالث: استقلال أوكرانيا.....213
- المبحث الثاني: أوكرانيا في السياسة الروسية.....215
- المطلب الأول: العلاقات التاريخية بين أوكرانيا وروسيا.....215
- المطلب الثاني: أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا.....216
- المبحث الثالث: النفوذ الروسي في أوكرانيا.....219
- المطلب الأول: العامل البشري.....219
- المطلب الثاني: اللغة والإعلام والتعليم.....220
- 1- اللغة.....220
- 2- الإعلام والتعليم.....223
- المطلب الثالث: النفوذ الإقتصادي الروسي في أوكرانيا.....224
- المبحث الرابع: الثورة البرتقالية ودور الولايات المتحدة فيها.....227
- المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا.....227
- 1- ظروف إجراء الانتخابات.....228
- 2- المواقف من نتائج الانتخابات.....229
- المطلب الثاني: أحداث الثورة البرتقالية.....230
- 1- مظاهرات ساحة الإستقلال.....230
- 2- إلغاء الدور الثاني من الانتخابات.....231
- المطلب الثالث: أطراف الصراع في أوكرانيا.....231
- 1- السلطة وحلفائها.....231
- 2- المعارضة.....232

المطلب الرابع: دور الولايات المتحدة في الثورة البرتغالية.....233

1- أهداف الولايات المتحدة من الثورة البرتغالية.....233

2- دور الولايات المتحدة من خلال العلاقة برموز المعارضة.....234

3- علاقة الولايات المتحدة بحركة بورا.....235

المبحث الخامس: مسألة انضمام أوكرانيا إلى الحلف الأطلسي وإلى الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: أوكرانيا والحلف الأطلسي.....239

1- تطور العلاقة بين أوكرانيا والحلف الأطلسي.....239

2- تأجيل انضمام أوكرانيا إلى الحلف الأطلسي.....240

المطلب الثاني: أوكرانيا والإتحاد الأوروبي.....242

1- أوكرانيا والإتحاد الأوروبي: من القضايا الأمنية إلى التعاون.....245

2- أوكرانيا بين الإتحاد الأوروبي وروسيا.....245

المبحث السادس: الأزمة الأوكرانية.....247

المطلب الأول: أحداث كييف.....248

المطلب الثاني: تطور الأحداث في شبه جزيرة القرم.....250

المطلب الثالث: أحداث شرق أوكرانيا.....250

المطلب الرابع: دور روسيا في أحداث أوكرانيا.....251

المطلب الخامس: موقف الولايات المتحدة من الأزمة الأوكرانية.....253

1- أسس الموقف الأمريكي من الأزمة الأوكرانية.....253

2- العقوبات الأمريكية ضد روسيا.....256

3- رد فعل روسيا على العقوبات الأمريكية.....257

260.....	خاتمة
263.....	قائمة المراجع
276.....	الملاحق

عرفت العلاقات الدولية تحولات كبيرة على إثر انهيار الإتحاد السوفييتي ، وانتهاء الحرب الباردة . وكان من أبرز هذه التحولات بروز الولايات المتحدة كقطب واحد . وسرعان ما عملت هذه الأخيرة على استغلال الأوضاع العالمية الجديدة لخدمة مصالحها ، بالسعي إلى زيادة قوتها الاقتصادية وتقوية نفوذها العالمي . وقد تزامن ذلك مع ظهور الثورة المعلوماتية التي كانت عامل قوة إضافي بالنسبة للولايات المتحدة . كل ذلك أدى إلى رغبة أمريكية في الهيمنة العالمية خاصة وأنه أصبح ينظر إليها على أنها قوة خارقة Hyper puissance التي لم يعرف التاريخ مثيلا لها .

لكن المشاكل العالمية التي كانت مطروحة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، كانت متعددة ومتشعبة ويسودها عدم الوضوح ، والفوضى إلى حد ما ، لذلك لم يتسنى للأمريكيين الخروج برؤية واضحة للعلاقات الدولية ولدورهم فيها . فطرحت مسألة البحث عن استراتيجية جديدة لتتير الطريق للسياسة الأمريكية ، وتعوض استراتيجية التطويق التي كانت تمارس طوال فترة الحرب الباردة . ورغم الصعوبات في إيجاد تصورات استراتيجية جديدة ، وتضارب السياسات فقد استقر الفكر الاستراتيجي الأمريكي على ضرورة السيطرة على المنطقة ما بين بحر قزوين والبحر الأسود التي تعتبر البوابة للسيطرة على الكتلة الأوراسية ، التي تؤدي الهيمنة عليها إلى الهيمنة العالمية .

لكن هذه المنطقة توجد في جوار قوى كبرى ، الصين ، وخاصة روسيا . وقد سمح الضعف الذي كانت فيه روسيا ، خلال السنوات 1990 ، من جراء التحول من النظام الإشتراكي إلى النظام الليبرالي للولايات المتحدة بالقتراب من هذه المنطقة أكثر فأكثر ، بعد أن ضمنت هيمنتها على أوروبا الشرقية .

بيد أن روسيا بدورها كانت تهتم أيضا بالمجال قزوين - البحر الأسود . فهو يمثل جزء هاماً من خارجها القريب الذي أضحي يشكل الأولوية في سياستها الخارجية ، ومن هنا كانت حتمية وقوع التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في هذا المجال .

إن هذا التنافس بين أمريكا وروسيا حول المجال المذكور ، ليس مجرد تنافس بين دولتين عاديتين حول إقليم ما ، فهو يضم من جهة الولايات المتحدة بما لها من قوة ودور عالمي ومن طموح للبقاء في الريادة وللهيمنة العالمية ، ومن جهة أخرى روسيا بقدراتها الاقتصادية والتكنولوجية

ورصيدها التاريخي الكبير والتي تتجه تدريجيا نحو استرجاع قوتها ودورها العالمي. هذا التنافس سيسمح بقياس القوة الحقيقية للولايات المتحدة ، وهل أنها القوة الخارقة القادرة على الهيمنة على العالم وعلى إدارة شؤونه كما كان الرأي سائدا في السنوات 1990 لدى الأمريكيين وغير الأمريكيين . كما أن التنافس سوف يظهر مدى حقيقة النهوض الروسي ومدى استرجاع روسيا قوتها ومكانتها و قدرتها على الحفاظ على محيطها ومصالحها ، من خلال تصديها للولايات المتحدة .

ولا تتوقف أهمية هذا التنافس عند هذا الحد فقط ، أي اختبار قوة كل من الولايات المتحدة وروسيا ، بل إن أهميته تتعدى إلى مستوى أكثر شمولية ، مستوى العلاقات الدولية والنظام الدولي ككل ، وسوف تتضح الرؤيا أكثر من جراء هذا التنافس إما بتأكيد الهيمنة الأمريكية العالمية ، وإما بتغيير طابع العلاقات الدولية وموازن القوى العالمية وتحويل اتجاه النظام الدولي نحو التعددية القطبية .

ومن القضايا ذات الأهمية أيضا في هذا التنافس على مستوى دول المنطقة ، الوسائل المبتكرة التي استعملها الخصمان الأمريكي والروسي ، وكذا قضية مصير الدول الصغيرة التي تريد اتباع سياسة وطنية مستقلة و العيش في سلام، في ظل وجودها في دائرة مصالح القوى الكبرى .

الإشكالية :

من خلال ما تقدم ذكره من قضايا تحيط بموضوعنا ، نطرح الإشكالية الآتية :

ما مدى قدرة الولايات المتحدة على فرض هيمنتها في المنطقة ما بين بحر قزوين والبحر الأسود في ظل وجود منافسة روسيا لها في هذه المنطقة ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة أسئلة :

— ماهي دوافع وأهداف الولايات المتحدة من سعيها للهيمنة على المنطقة ما بين بحر قزوين والبحر الأسود ؟ وما هي الاستراتيجيات التي اتبعتها لتحقيق ذلك ؟

— ما هي الوسائل التي استعملتها الولايات المتحدة لتحقيق هيمنتها على المنطقة ؟

— ما هي أهداف روسيا في المنطقة، وماهي الوسائل التي استعملتها للتصدي للولايات المتحدة ؟

— ما هو تأثير تطور وضع الولايات المتحدة على قدرتها على الهيمنة على المنطقة ؟

— ما هو تأثير تطور روسيا على قدرتها على تحقيق أهدافها و التصدي للهيمنة الأمريكية على المنطقة ؟

— ما هو أثر التنافس الأمريكي الروسي على أوضاع دول المنطقة ؟ وأي جهة بين الولايات المتحدة و روسيا اتخذتها تحافات هذه الدول ؟

الفرضيات :

— حتى وإن أصبحت قطبا أوحدا ووصلت إلى درجة القوة الخارقة Hyperpuissance فإنه من الصعب على الولايات المتحدة فرض هيمنتها على منطقة توجد في المحيط المباشر لدولة كبرى مثل روسيا .

— تطور الوضع الدولي للولايات المتحدة ، بسبب حروبها وأزماتها ، وتحول السلطة بين الديمقراطيين والجمهوريين أثر سلبا على قدرتها على إدارة التنافس في المجال القزوين - البحر الأسود .

— كلما تعافت روسيا و عادت إلى قوتها كلما ازدادت قدرتها على التصدي للهيمنة على المنطقة قزوين البحر الأسود .

— رغم موالاتها للولايات المتحدة فإن جورجيا وأوكرانيا تبقيان تحت التأثير القوي لروسيا ، أما دول آسيا الوسطى فوضعها الجغرافي وطبيعة أنظمتها تجعلها موالية لروسيا .

المناهج :

أدى بنا تنوع أبعاد موضوع الدراسة وتشعبه إلى استعمال عدة مناهج هي :

المنهج التاريخي : إن ضرورة فهم التي تحكمت في رسم الأهداف بالنسبة لطرفي التنافس ، الولايات المتحدة وروسيا ، والظروف التي كانت وراء سلوكهما ، جعلتنا نوظف المنهج التاريخي ، كما أن التعرف على مجال قزوين - البحر الأسود والدول المكونة له ، وما بينهما وبين روسيا من علاقة ، أدى بنا إلى الاستعانة بهذا المنهج ، لما من ذلك من فائدة في فهم تطور الأحداث في المجال المذكور .

المنهج المقارن : في كل مراحل ومستويات هذه الدراسة ، كان لزاما علينا الاعتماد على المنهج المقارن ، كما كان الحال عند دراسة مراحل السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة وروسيا ،

وسياستهما تجاه دول المجال قزوين - البحر الأسود ، وكذلك سياسات هذه الدول والمراحل التي مرت بها ، وهو ما أفادنا كثيرا في تتبع تطورات التنافس الأمريكي الروسي وفي استخاص النتائج اللازمة .

منهج تحليل المضمون : في مختلف مراحل التنافس الأمريكي الروسي في مجال قزوين - البحر الأسود ، حسب الظروف وتطور الأوضاع ، كان للمسؤولين الأمريكيين والروس مواقف كثيرة عبروا عنها من خلال تصريحات و خطب ، فكان هذا المنهج أداة لتحليل مضامينها وأهدافها .

المنهج الإحصائي : ساعد في فهم بعض الوضعيات خاصة في ما تعلق بالجانب الاقتصادي، كما كان حال في تطور القوة الاقتصادية الأمريكية ، وفي بعض المعطيات المتعلقة بالاقتصاد الروسي وبقضايا الطاقة .

منهج دراسة الحالة : إن تشعب المعطيات والتطورات المتعلقة بالتنافس الأمريكي الروسي في المنطقة التي تعيننا ، جعل من الضروري دراسة كل طرف على حدة حتى نتمكن من فهم محددات التنافس ومجرياته في كل دولة من دول المنطقة ، وفي هذا الإطار فإن منهج دراسة حالة كان مناسباً لذلك ، ما ساهم في فهم القضايا المتعلقة بالتنافس الأمريكي الروسي والوقوف على تطورات ونتائج .

الإطار النظري : يندرج سعي الولايات المتحدة للسيطرة على المجال قزوين - البحر الأسود في إطار السيطرة على الكتلة الأوراسية ، وتحقيق الهيمنة العالمية ، كما أن روسيا من خلال تصديها للهيمنة الأمريكية على المنطقة ، تعمل على استعادة سيطرتها على خارجها القريب ، وهذا كبدية ومرتكز لاستعادة مكانتها الدولية وعودتها لتؤدي دورها كفاعل رئيس في العلاقات الدولية . وعلى هذا الأساس ، فإن كلا من الولايات المتحدة وروسيا تعيان إلى المزيد من القوة . فالإطار النظري الذي ينطبق على التنافس الأمريكي الروسي ، هو النظرية الواقعية الكلاسيكية وكذا الواقعية الجديدة ، كما حددها روادها ، و ما قدموه من تفسيرات لسلوك الدول من أجل تحقيق هدف القوة . كما أن واقعية الهيمنة Realisme dominant بشقيها اللذين طرف أفكارهما كل من روبرت جيلبان Robert Gilpin وجوزيف ناي Jodeph Ney تشكل إطارا مناسباً في هذه الدراسة .

خطة الدراسة : توزعت الدراسة على ستة فصول :

الفصل الأول : تناولنا فيه الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة وأبرزنا من خلاله التطور التاريخي الذي سمح لأمريكا بأن تصبح قطبا أوحدا ، والأسس التي قامت عليها قوتها ،

لنتناول بعد ذلك مختلف السياسات الأمريكية بعد الحرب الباردة . كل ذلك لكي نتمكن من فهم الأسس التي قام عليها السلوك الأمريكي في المجال قزوين - البحر الأسود ، والأهداف المرتبطة بها .

الفصل الثاني : وفيه تطرقنا إلى أوضاع روسيا بعد الحرب الباردة وسياستها الخارجية. وكان الغرض هو محاولة التعرف على الخلفيات التي تحكمت في مواقف روسيا والوسائل التي استعملتها للاستعداد للنهوض ومواجهة السياسة الأمريكية في المجال قزوين - البحر الأسود خاصة.

الفصل الثالث : وبعده نبدأ في تناول التنافس الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى . وبعد تناولنا للأوضاع في دول آسيا الوسطى ، تطرقنا إلى السياسة الأمريكية في هذه المنطقة والوسائل التي استعملتها الولايات المتحدة للتغلغل والهيمنة عليها، لنتطرق بعد ذلك إلى الكيفية التي تصدت بها روسيا للولايات المتحدة .

الفصل الرابع : وهو يتعلق بقضايا الطاقة في بحر قزوين ، ومن خلاله تعرفنا على الإمكانيات الطاقوية لهذه المنطقة ، ثم السياسة الأمريكية تجاهها والرد الروسي عليها .

الفصل الخامس : ويخص التنافس الأمريكي الروسي في جورجيا ، وبيننا من خلاله الظروف التي يعيشها هذا البلد من خلال بيان المشكلات الأمنية التي يعانيها ، ثم تناولنا ثورة الورود التي يتضح دور الولايات المتحدة فيها ، وكيف أنها كانت وسيلة لبسط النفوذ الأمريكي ، لنتناول في الأخير الحرب الروسية الجورجية ، التي من خالها ردت روسيا بقوة على السياسة الأمريكية في جورجيا ، وعلى النظام الجورجي الذي قام بعد الثورة وأعلن ولاءه الصريح للغرب.

الفصل السادس : تطرقنا فيه إلى التنافس الأمريكي الروسي في أوكرانيا ، وقد كان التنافس في هذا البلد أكثر تعقيدا من البلدان الأخرى في المنطقة وهذا نظرا للعلاقة الخاصة والمكانة الخاصة لأوكرانيا عند روسيا وهو ما بيناه من خلال تناولنا للعلاقة التاريخية بين البلدين والعلاقات المتنوعة التي تربطهما ثم تعرفنا على السياسة الأمريكية لضم أوكرانيا إلى دائرة نفوذها ، وهي السياسة التي اعتمدت على إقامة نظام موالي بعد الثورة البرتقالية . لكن روسيا لم تكن مستعدة للتقريب في أوكرانيا ، واستعملت ما تملك من أوراق ضغط للحصول على أوكرانيا لها . وكان نتيجة كل ذلك أزمة خطيرة في أوكرانيا بينا تطوراتها في آخر هذه الدراسة .

المجال الزماني و المكاني

المجال الزمني : ظهر التنافس الأمريكي الروسي في المنطقة ما بين بحر قزوين والبحر الأسود بعد انهيار الإتحاد السوفييتي . فقبل ذلك ، وأثناء الحرب الباردة ، كان التنافس الأمريكي السوفييتي متمحورا حول أوروبا . لكن زوال الدولة السوفييتية فتح المجال للأمريكيين لتوسيع نفوذهم في أوروبا الشرقية ، وبعد ذلك توسع طموح الهيمنة الأمريكية إلى المجال السوفييتي السابق ما أدى إلى بروز التنافس الأمريكي الروسي حول المجال قزوين - البحر الأسود . لذلك فإن المجال الزمني لهذه الدراسة يمتد من انهيار الاتحاد السوفييتي في نهاية 1991 إلى أيامنا هذه ، مع تطورات الأزمة الأوكرانية .

المجال المكاني : كما يدل عليه موضوع الدراسة فإن المجال المكاني لدراستنا يشمل المنطقة ما بين بحر قزوين والبحر الأسود ، ونعني هنا ضمنيا البلدان المحاذية لهذين البحرين ، أي جمهوريات آسيا الوسطى من الجهة الشرقية والشمالية لبحر قزوين ، وأوكرانيا من الجهة الغربية للبحر الأسود ، دون نسيان جورجيا المحصورة بين البحرين المذكورين .

أدبيات الدراسة

تماما كما كان الحال مع العلاقات الأمريكية السوفييتية التي كانت من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية زوال الاتحاد السوفييتي تستقطب الاهتمام العالمي وتكون موضوع بحث لكثير من الدارسين والمهتمين بالشؤون الدولية ، فذلك أصبح الحال مع العلاقات الأمريكية الروسية . إلا أن ما يلاحظ حسب ما توفر لدينا ، هو عدم وجود دراسات شاملة حول موضوع بحثنا ، ما كان سيساعدنا لو وجدت مثل هذه الدراسات على التعمق أكثر فيها والكشف عن جوانب تكون قد خفيت أو أهملت . إلا أن ذلك في حد ذاته لا يخلو من فائدة ، فهذا النقص له جوانبه الإيجابية ، إذ يعطي لدراستنا قيمة أكبر باعتبارها تعالج موضوعا جديدا.

ومع ذلك فقد توفرت لنا دراسات تناولت موضوعنا بشكل جزئي ، نذكر منها كتاب لطفي السيد الشيخ ، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى (2006) ، وكتاب فوزي درويش ، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين (2004) . هذان الكتابان ، وإن كانا قد أفادانا كثيرا في دراستنا ، إلا أن ما يلاحظ عليهما هو غياب تناولهما الخلفيات والاستراتيجيات التي تحكمت في سلوكيات التي تحكمت في سلوك كل من الولايات المتحدة وروسيا ، إضافة إلى غياب تناول التطورات التي عرفها هذان البلدان ، وأثر ذلك على مجريات أحداث التنافس بينهما ، وهو ما عكفنا على بيانه في دراستنا .

أما الدراسات التي لها صلة بموضوعنا ، والخاصة بسياسات الولايات المتحدة وروسيا ، والمقدمة بصورة منفصلة فهي متوفرة بالقدر الكافي ، وكثير منها على درجة عالية من الأهمية ، ونخص بالذكر منها ، كتاب رقعة الشطرنج الكبرى لزيغنيو بريجينسكي (1999) . هذا المؤلف تناول بالتحديد السياسة الأمريكية تجاه الكتلة الأوراسية ، وبين أهميته في تحقيق استمرار الريادة العالمية الأمريكية ، مبرزاً من خلال ذلك أهمية المجال قزوين - البحر الأسود بالنسبة لما تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه . كما نخص بالذكر مؤلف هنري كيسنجر ، الدبلوماسية (1995) ، ومؤلف والتر ميد ، التطورات الحديثة في السياسة الخارجية الأمريكية وأثرها على العالم ، ومؤلف السيد ولد أباه ، عالم ما بعد 11 سبتمبر ، الإشكالية الفكرية والاستراتيجية (2004) ، ومكسيم لوفابر ، السياسة الخارجية الأمريكية ، (2006) ، وهي مؤلفات تناولها السياسة الخارجية الأمريكية تفيد كثيراً في بيان الخلفيات التي من خلالها يمكن فهم سياسة الولايات المتحدة في المجال قزوين - البحر الأسود . أما من جانب روسيا ، يمكننا أن نذكر كتاب Que veut la Russie ? Catherine Durandine (2010)، الذي ركز على السياسة الخارجية الروسية بعد أن بدأت روسيا تتعافى وتسترجع قوتها ، وحلل المواقف الروسية في قضايا دولية مختلفة . أما كتاب مروان إسكندر الدب ينقلب نمرا ، فقد اهتم بالتطورات الداخلية التي مرت بها روسيا منذ ظهورها كدولة مستقلة في نهاية 1991 ، مركزاً على العودة الروسية إلى القوة .

مبررات اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لموضوع دراستنا هذه إلى جملة من الاعتبارات، منها الذاتية ومنها الموضوعية

المبررات الذاتية :

وتتمثل في الجاذبية التي تمارسها القوى العظمى لما يميزها من قوة وتطور ولما لها من دور على المستوى العالمي ومساهمة في التقدم الإنساني . ومن هنا كانت الرغبة في التعرف على الولايات المتحدة وروسيا وما بينهما من علاقة وتنافس كما هو الحال في مجال قزوين - البحر الأسود . يضاف إلى ذلك أن الدراسة تدرج في مسار دراسة القوى الكبرى العالمية إذ سبق لنا أن بحثنا في موضوع السياسة الأوروبية لفرنسا من خلال رسالة ماجستير .

المبررات الموضوعية :

إن الدور المتعاظم للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة وتأثيرها الكبير في العلاقات الدولية وجبروتها الذي جعلها تتحدى الأعراف الدولية والقانون الدولي وتتجاهلهما ، يفرض الاهتمام

بدراسة هذه القوة العظمى، وهو ما حاولنا المساهمة فيه من خلال دراسة جانب من السياسة الأمريكية المتعلق بالتنافس مع روسيا في المنطقة محل دراستنا مع تركيزنا على طبيعة قوة الولايات المتحدة وسياساتها الخارجية .

كما أن روسيا بدورها موضوع جدير بالدراسة ، فهي وريثة الاتحاد السوفياتي ، الذي كان يقف الند للند في وجه الولايات المتحدة ، والمالكة لأغلب مقومات قوته ، ما جعلها مؤهلة للعودة للقيام بالأدوار الأولى في العالم ، ولإقامة توازن مع القوة الأمريكية . فعسى أن تكون دراستنا مفيدة في التعرف على روسيا ، من خلال ما تقدمه حول أحد الجوانب المتعلقة بالسياسة الروسية في إطار التصدي للولايات المتحدة في المجال قزوين - البحر الأسود .

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في :

- الوقوف على حقيقة وواقع كل من الولايات المتحدة وروسيا من خلال مجريات التنافس بينهما ونتائجه .
- الكشف عن طبيعة العلاقات الدولية واتجاه النظام الدولي من خلال ما يفرزه التنافس الأمريكي الروسي .
- التعرف على الوسائل و السياسات المنتهجة في التنافس الأمريكي الروسي لا سيما التي اتبعتها الولايات المتحدة .
- تقديم مساهمة علمية لفهم التطورات الراهنة .
- التعرف على الظروف التي تمر بها الدول الصغيرة عندما تكون محل تنافس من طرف قوى كبرى عالمية .

الفصل الأول

الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة

في مطلع السنوات 1990 برزت الولايات المتحدة كقطب أوحده في العالم وكقوة عظمى وحيدة . هذه الوضعية التي أصبحت عليها ، كانت نتيجة للتطور المتواصل لقوتها . وقد بدأ هذا التطور للقوة الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وبعد نهاية هذا القرن أضحت الولايات المتحدة القوة الاقتصادية الأولى في العالم . ثم سمحت الحرب العالمية الأولى بعد ذلك بزيادة معتبرة للقوة الأمريكية ، لتزداد هذه القوة أكثر فأكثر مع الحرب العالمية الثانية ، وهو ما مكن الولايات المتحدة من أن تصبح قوة عظمى عالمية مع الإتحاد السوفييتي . وقد رافق هذا التطور لقوة الولايات المتحدة زيادة في طموحاتها الدولية ، إذ من السعي إلى الحصول على بعض المناطق والقواعد لحماية نفسها ومصالحها ، أصبحت تتدخل في الحروب الأوروبية وتعمل على تحديد شكل النظام الدولي ، ومنع قوى معينة من السيطرة على عليه ، لتدخل بذلك في صراع مع الإتحاد السوفييتي لثنيه عن توسيع نطاق الشيوعية في العالم ، ولتحمي ما تعتبره العالم الحر .

ولما أصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى وحيدة ، بلغت طموحاتها أقصى مداها ، بعد أن صار الهدف هو الهيمنة على العالم . فمنها ما كانت ذات طابع شامل تغلب عليه الاعتبارات الاقتصادية ، ومنها ما كانت ذات طابع إقليمي ، كان الاعتماد فيها على القوة العسكرية . لذلك فقد كان النظام الدولي والعديد من المناطق في العالم أهدافا للولايات المتحدة .

ومن هذه المناطق المستهدفة ، المنطقة ما بين بحر قزوين والبحر الأسود ، التي دخلت الولايات المتحدة من أجلها في صراع مع روسيا نظرا لقربها من الحدود الروسية ، وانتمائها إلى ما تعتبره موسكو مجال نفوذها . ولفهم هذا الصراع والتنافس بين روسيا والولايات المتحدة ، كان من الضروري بداية فهم دوافعه من الجانب الأمريكي ، أي القوة الأمريكية والسياسة الأمريكية الهادفة إلى الهيمنة ، وهو ما سنتناوله في هذا الفصل .

المبحث الأول

الولايات المتحدة كقطب أوحده

عند تناول ظاهرة الولايات المتحدة كقطب أوحده عالمي ، فإن ما يلفت الانتباه هو تطورها المستمر الذي مكنها من التفوق التدريجي على منافسيها ، الذين كانوا يتراجعون الواحد تلو الآخر أمام القوة الأمريكية ، ما سمح لها في النهاية بأن تصبح القوة العظمى الوحيدة في العالم .

فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تنتزع الريادة العالمية من الأوروبيين بعد أن تمكنت من التفوق على بريطانيا ، إذ أصبحت القوة الاقتصادية العالمية الأولى في نهاية القرن التاسع عشر . وأدت الحرب العالمية الأولى بعد ذلك إلى تعميق الفارق في القوة بين الأمريكيين والأوروبيين بعد الوهن الذي أصاب هؤلاء إثر المجهود الحربي والدمار الذي انجر عن النزاع العالمي .

لكن الحرب العالمية الثانية هي التي أظهرت بصورة جلية مدى القوة الأمريكية وعمق الفارق بين الولايات المتحدة وباقي القوى العالمية الأخرى ، حتى وإن كان الاتحاد السوفييتي قد برز كمنافس جديد . بيد أن المنافسة السوفييتية انحصرت أساساً في القوة العسكرية وفي السباق نحو التسلح . فالولايات المتحدة مانت تتفوق على الاتحاد السوفييتي في القوة الاقتصادية وفي القدرة على الاستمرار في السباق نحو التسلح وإدارة الصراع شرق – غرب ، لذلك لما حاول السوفييتيون إصلاح أوضاعهم لكسب المزيد من القوة والخروج من الركود والبقاء في المنافسة مع الولايات المتحدة ، دخلوا في أزمة حادة أدت إلى اضمحلال الاتحاد السوفييتي . فزال بذلك آخر المنافسين للولايات المتحدة ، التي بذلك أصبحت القوة العظمى الوحيدة والقطب العالمي الأوحده .

وفي هذا المبحث سنتناول مختلف المراحل التي مر بها تطور القوة الأمريكية منذ بداية تكوين الولايات المتحدة إلى أن أصبحت قطبا أوحدا ، مبرزين أسباب ومظاهر هذه القوة في كل مرحلة من المراحل .

وتأتي أهمية دراسة وضعية الولايات المتحدة كقطب أوحده والتطورات التي كانت وراء ذلك ، لكون السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة ، كانت منطلقاتها قائمة على إدراك الأمريكيين لوضع بلادهم الجديد ، وهو ما أدى إلى جعل الحفاظ على الريادة والهيمنة العالمية هدفا رئيسا ومستمر . وقد شكلت المنطقة ما بين بحر قزوين والبحر الأسود ، وضرورة السيطرة عليها ، أحد المحاور الرئيسية للسياسة الأمريكية الرامية إلى الهيمنة العالمية .

المطلب الأول : تكون القوة الأمريكية

1_ تكوين الولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر النمو الإقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة في الفترة التي تلت حرب الإنفصال (1860-1863) ، هو أساس القوة الأمريكية التي استمرت إلى يومنا هذا. وقبل أن يحدث هذا النمو الهام في تاريخ الولايات المتحدة ، كان على الأمريكيين أن يهيئوا له الظروف ، و ذلك بتغلبهم على المشكلات التي واجهتهم ، و توسيع الرقعة الجغرافية لبلادهم.

و كانت المشكلات التي عكف الأمريكيون على حلها في البداية ، من الأهمية بمكان ، حيث كانت تتعلق ببناء الدولة الأمريكية و مؤسساتها. و بعد الإنتهاء منها ، تفرغوا إلى توسيع النطاق الجغرافي لأمريكا، عن طريق التوسع والحصول على أقاليم جديدة ، إما بالإستيلاء على أراضي دول ، أو بشراء أراضي من دول أخرى .

وقد قام النمو الاقتصادي ، ركيز القوة الأمريكية ، في البداية ، على الزراعة لكن سرعان ما أصبحت الصناعة هي محرك النمو الإقتصادي وأساس قوة وتطور الولايات المتحدة . فما كاد القرن التاسع عشر ينتهي حتى أصبحت أول قوة اقتصادية في العالم و منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا ، لم ينازع الولايات المتحدة في هذه المرتبة أي بلد.

_ حل المشاكل التنظيمية و بناء مؤسسات الدولة

لقد مر بناء مؤسسات الدولة الأمريكية وظهور الولايات المتحدة كدولة بثلاث مراحل فقد كانت المرحلتان الأولى والثانية سابقتين لاستقلال الولايات المتحدة ، حيث عرفت المرحلة الأولى ظهور (المؤتمر القاري) أو الكونغرس في سبتمبر 1774 على إثر التوتر الذي ساد بين الولايات الأمريكية التي لازالت تابعة لإنجلترا كمستعمرات، و بين إنجلترا . وكان الغرض من إنشاء الكونغرس هو إيجاد هيئة تجمع الولايات الأمريكية وتأسيس نواة لحكومة مركزية .

وفي السنة الموالية قرر الكونغرس تكوين جيش تحت قيادة جورج واشنطن أوكلت له مهمة القيام بالحرب ضد إنجلترا لنيل الإستقلال . وفي 04 جويلية 1776 أصدر الكونغرس وثيقة

الإستقلال¹ . و في واقع الأمر لم يكن المؤتمر القاري الكونغرس يملك سلطة حقيقية لفرض تنفيذ قراراته و عوّض النفوذ الشخصي لجورج واشنطن ما كان ينقص الكونغرس من سلطة² .

أما المرحلة الثانية من بناء مؤسسات الولايات المتحدة فقد كانت في مارس 1781 بعد مصادقة كل الولايات على مواد الكونفدرالية " شروط الإتحاد التعاهدي " Articles of Confederation التي تقضي بجمع الولايات الأمريكية في إتحاد يعرف باسم

" الدول الأمريكية المتحدة " . وتحول الكونغرس إلى نوع من الحكومة المركزية للدول الأمريكية المتحدة ذات سلطات محدودة³.

و تلا ذلك مفاوضات سرية بين الثوار الأمريكيين و إنجلترا ، وافقت على إثرها هذه الأخيرة في 30 نوفمبر 1782 على إنشاء دولة أمريكية تمتد حدودها من البحيرات الكبرى إلى فلوريدا ومن المحيط الأطلسي إلى نهر السيبيبي⁴ . و في 3 سبتمبر 1783 صدرت معاهدة فرساي بين الدول الأوروبية المتنازعة في القارة الأمريكية (إنجلترا ، فرنسا وإسبانيا) والتي ثبتت ما توصلت إليه إنجلترا من إتفاق مع الثوار الأمريكيين في 1782⁵ .

و بعد الإستقلال سادت الفوضى في الولايات المتحدة، وكان الكونغرس عاجزا عن حل المشاكل و ساد الإضطراب⁶ الناشئة في زمن السلم ، كتفويض المعاهدات ودفع الديون والمفاوضات التجارية الإقتصادية والمالي. وتطور الأمر إلى ظهور نزاعات كثيرة على الحدود وتجاهلت بعض الولايات حتى وجود الكونغرس، وقامت بالتفاوض مع دول أجنبية، وأقامت علاقات خاصة بها، وأنشأت لنفسها جيوشا وأساطيلا . و يعود سبب هذا الوضع إلى كون الحكومة الكونفدرالية التي أسستها (شروط الإتحاد التعاهدي) غير قادرة على القيام بمهامها، وفي حالة شلل ، وهذا نتيجة وجود المادة التي تنص على الإجماع⁷ .

و قد استمر هذا الوضع إلى غاية عام 1787 الذي عرف دخول الولايات المتحدة في المرحلة الثالثة من بناء مؤسساتها . وقد كان ذلك من خلال انعقاد مؤتمر فيلاديلفيا الذي ضم مندوبي إثنتي عشرة ولاية (امتنعت رود إيلاند) ، و إقراره إلغاء شروط الإتحاد الكونفدرالي ثم وضع دستور جديد،

¹ René Remond, Histoire des Etats Unis, Paris , Puf 1988.

² Ibid p 23

³ عبد العزيز سليمان ، عبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الجديد ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1993، ص83 .

⁴ المرجع نفسه ص80.

⁵ المرجع نفسه ص 81 .

⁶ René Remond , op cit p25 .

⁷ Ibid p25 .

وتم ذلك في 17 سبتمبر 1787 بعد أربعة أشهر من المفاوضات. و قد كانت المشكلة التي سعى الدستور لحلها هي التوفيق بين رغبة الولايات في الاحتفاظ بسيادتها وضرورة إنشاء دولة تجمعها . فأقام الدستور لأجل ذلك مبدأ نظام مزدوج للسيادة الكاملة والمنفصلة . فالولايات التي تحتفظ بسيادتها تعلوها دولة فيدرالية ذات سيادة أيضا في مجالها، وبينهما يقوم الدستور بتوزيع الإختصاصات¹ . فكانت صلاحيات الدولة الضرائب التي عيّنها الدستور والنظام والأمن العام في الأراضي الأمريكية والدفاع عنها و الشؤون الخارجية والإقتصاد العام والجمارك والنقد والتجارة الدولية² . أما اختصاصات الولايات فكانت كل ما هو ليس من اختصاص الدولة الفيدرالية و بالإضافة إلى ذلك وضع الدستور نظاما محكما للسلطات قائما على التوازن بينها .

و لم تكن المصادقة على الدستور بالأمر الهين، إذ تطلب ذلك سنة كاملة . وبقيت ولايتان خارج الإتحاد مدة سنتين. و بدأ عمل الحكومة الفيدرالية بانتخاب جورج واشنطن أول رئيس للدولة في 04 مارس 1789³

لكن المشكلة لم تحل نهائيا إذ ظهر الخلاف حول تفسير الدستور و توزيع المهام بين حكومات الولايات والسلطة الفيدرالية، وكان هناك إتجاهان . أولهما كان يريد تدعيم السلطة الفيدرالية ، وثانيهما ، وهم الجمهوريون، كانوا يدافعون عن الولايات و يرون أن الولايات هي أحسن من يدافع عن الحرية الفردية التي كانوا متمسكين بها ، و يرفضون أن تستحوذ السلطة الفيدرالية على مهام إضافية . ويرمز إلى هذا الخلاف شخصيتان هما: ألكسندر هملتون زعيم الفيدراليين وأول سكرتير للمالية و توماس جفرسون محرر وثيقة الإستقلال وأول كاتب دولة للإتحاد⁴ . وتواصل الجدل حول مهام الولايات ومهام السلطة الفيدرالية بعد ذلك وعلى مدى أجيال و ذلك من خلال الأحزاب حتى و إن كانت مرحلتا حكم ماديسون 1817/1809 و حكم مونرو (1817-1825) مرحلتا المشاعر الحسنة Era Of Good Feelings⁵ .

و بفضل هذه التطورات السياسية إستطاع الأمريكيون أن يمنحوا بلادهم نظاما سياسيا ومؤسسات سياسية مستقرة، وكان ذلك عاملا أساسا في سبيل بناء دولة قوية خاصة وأن الإمكانيات البشرية والإقتصادية كانت متوفرة ، وهذا ما سنأتي على بيانه باعتباره العنصر الثاني الذي ساهم في

¹ Ibid p28 .

² عبد العزيز سليمان ، عبد المجيد نعنعي ، مرجع سابق ص ص 88 – 89 .

³ René Remond ? op cit p32 .

⁴ Ibid pp 34 – 35 .

⁵ Ibid p 38 .

النهضة الإقتصادية الأمريكية في الثلث الأخير من القرن 19 ، و كان وراء بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية .

التوسع نحو الغرب

يعتبر التوسع نحو الغرب أحد أسس التي قامت عليها قوة الدولة الأمريكية . فقد مكن هذا التوسع الأمريكيين من الحصول على مساحات شاسعة جدا استغلّت في الزراعة والرعي، وكانت عامل جذب للملايين من المهاجرين الذين شكلوا وقوة بشرية و قوة عاملة معتبرة ، واستطاعت بذلك الولايات المتحدة أن تضع أحد ركائز القوة الإقتصادية وهي الثروة الزراعية. وبالإضافة إلى الثروة الزراعية التي وفرها، فإن التوسع نحو الغرب مكّن الولايات المتحدة من الحصول على ثروات معدنية ضخمة شكلت بدورها عاملا هاما في النهضة الإقتصادية الأمريكية في جانبها الصناعي. وقد كان هذا التوسع نحو الغرب قد تحقق عبر مراحل كانت كالآتي :

أ - المرحلة الأولى

شمل التوسع نحو الغرب الأقاليم الممتدة بين البحيرات الكبرى والمسيشيبي وفلوريدا الإسبانية. و قد كانت الولايات المتحدة قد تحصّلت على هذه الأراضي في شكل هبة من إنجلترا من خلال المفاوضات السرية بين إنجلترا والأمريكيين سنة 1782.

في سنة 1787 وضعت الولايات المتحدة إطارا قانونيا لإعمار هذه الأراضي ، وهو مرسوم 1787 الذي وضع بطريقة شجع على الهجرة نحو هذه الأراضي وإعمارها. و كانت الولايات الأمريكية قبل ذلك قد تنازلت عن هذه الأراضي للإتحاد. و كانت الوسيلة التي جاء بها المرسوم لتحفيز الهجرة وإعمار هذه الأراضي ، هي إعطاء المهاجرين نحو الغرب إمكانية إنشاء حكومة ذاتية وعندما يصل عددهم إلى ستين ألفا ، يصبحون مواطنين كاملي الحقوق لولاية سيده تتمتع بالمساواة في الحقوق مع الثلاث عشرة ولاية المؤسسة للولايات المتحدة. ولم يمر وقت طويل حتى بدأت تظهر نتائج مرسوم 1787 ، إذ دخل إقليم كانتوكي Kentucky بصفة ولاية في الإتحاد في عام 1792 ثم لحقت به التينيسي Tennessee في 1796 و أوهايو Ohio في 1803¹.

¹ Ibid p44.

ب - المرحلة الثانية

وما إن بدأت الولايات الجديدة تنشأ تباعا في الإقليم الممتد بين البحيرات الكبرى و الميسيسيبي إلى فلوريدا الإسبانية حتى استفادت الولايات المتحدة من جديد من أراضي شاسعة جدا فاقت في مساحتها مساحة كل الولايات المتحدة ، ويتعلق الأمر بأراضي لويزيانا التي باعها نابليون بونابرت في 1803 إلى الرئيس الأمريكي جيفرسون بمبلغ خمسة عشر مليون دولارا . و تلا ذلك ضم فلوريدا الإسبانية، وأيضا ربط جورجيا بلويزيانا وإعطائهما واجهه بحرية متواصلة من اسكتلندا الجديدة إلى دلتا الميسيسيبي¹. وعرفت هذه المرحلة بروز ولايات جديدة بين 1816 و 1821 وهما : أنديانا وميسيسيبي ، إلينوى ، ألباما ، مين و ميستوري²

ج-المرحلة الثالثة

شملت هذه المرحلة توسعا نحو الغرب في أراضي لا تقل أهمية عن التي تحصلت عليها الولايات المتحدة، ويتعلق الأمر بأراضي الأوريغون والأراضي التي استولى عليها الأمريكيون والتي كانت تابعة إلى المكسيك وهي تكساس ونيومكسيك وكاليفورنيا .

وبالنسبة لأوريغون فقد استطاعت الولايات المتحدة الحصول على هذه الأراضي من إنجلترا بعد خمسة و عشرين سنة من الإحتجاج المتواصل ، وذلك في 1846 ، وهو ما سمح للأمريكيين بأن تكون لهم نافذة على المحيط الهادي . أما الأراضي التي أجبرت الولايات المتحدة المكسيك على التنازل عليها بعد حرب بين الدولتين، وهي كما ذكرنا تكساس ونيومكسيك وكاليفورنيا ، فقد أصبحت تابعة للأمريكيين في 1848 . و بعد خمس سنوات زاد التوسع الأمريكي بموجب معاهدة غادسدان Gadsden في 1853 ، حيث تم ضم شريط يمتد جنوب نيومكسيك و غرب ريو غراند . و بذلك إكتمل رسم الحدود النهائية للولايات المتحدة الأمريكية . وقد أدى التوسع الذي بدأ في 1803 إلى جعل الولايات المتحدة تضاعف مساحتها أكثر من ثلاث مرات لتبلغ المساحة الإجمالية 7.800.000 كلم² ³ وهو ما فتح المجال واسعا لملمحة الغرب التي ستمكن الولايات المتحدة من الاستفادة من إمكانيات اقتصادية هائلة ستسمح لها بالإنطلاق في تطورها الاقتصادي الذي سيجعلها في وقت وجيز تحتل الصدارة ضمن القوى العالمية الكبرى.

2- النمو الاقتصادي

¹ Ibid p45 .

² عبد العزيز سليمان ، عبد المجيد نعنعي ، مرجع سابق ص 112 .

³ René Remond op cit p46.

مع حلول سنة 1853 وصلت الولايات المتحدة إلى أقصى توسع لها وأخذت شكلها النهائي وتهيأت لها بذلك الظروف للإنتلاق في نمو اقتصادي كبير طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، جعل منها مع نهاية ذلك القرن من أكبر القوى الإقتصادية في العالم . و برزت بذلك الولايات المتحدة كقوة عالمية لها تأثير في الأحداث الدولية . ومع استمرار قوتها الإقتصادية ،استمرت الولايات المتحدة في رقيها دوليا ، وكلما ازدادت هذه القوة الإقتصادية ، ازدادت معها المكانة الأمريكية وهو ما يبرز جليا خاصة بعد الحربين العالميتين وبعد نهاية الحرب الباردة. وعند انطلاقتها قامت القوة الإقتصادية الأمريكية على الزراعة والصناعة أساسا ، و كان ذلك على النحو التالي :

أ- في الزراعة

كان للزراعة في الولايات المتحدة ، دور كبير إذ كانت أهم مورد اقتصادي حتى منتصف القرن 19 ، و لذلك عملت الحكومة الأمريكية على تشجيعها ، خاصة وأن التوسع نحو الغرب قد أتاح فرصا كبيرة لتطويرها. وفي البداية ، ومن أجل تشجيع إعمار الأراضي وزراعتها ، قامت الحكومة ببيع الأراضي بسعر دولار واحد في المتوسط للفدان الواحد¹. بعد ذلك جرى تسهيل الحصول على الأراضي الزراعية ، و ذلك من خلال القانون الذي أصدره الكونغرس الأمريكي في 1862 أثناء الحرب الأهلية والذي يقضي بمنح 165 فدانا دون مقابل لكل أمريكي أو مهاجر جديد مقابل الإلتزام بزراعتها لمدة خمس سنوات. و في 1880 وصلت المساحة التي تم توزيعها مجانا بموجب هذا القانون إلى 56 مليون فدانا ، وزعت كلها على مزارعين جدد². وكان لهذه الإجراءات أثر إيجابي على التطور الزراعي خاصة وأنه رافقها إستعمال الطرق العلمية. ولم تلبث النتائج على مستوى الإنتاج أن ظهرت وكان بضخامة ما سخر له من وسائل ، من أراضي وإمكانيات بشرية وتقنية .

ومع نهاية القرن 19 أصبحت الولايات المتحدة أكبر دولة زراعية في العالم، واحتلت المراتب الأولى في إنتاج القمح والقطن والتبغ والذرى . وكان الجنوب ينتج في 1860 حوالي 90 % من القطن العالمي ، وإقليم الغرب الأوسط أكبر منطقة منتجة ومصدره للقمح في العالم³. و من جهة أخرى ، فإن التوسع نحو الغرب أدى إلى ازدهار تربية المواشي ، خاصة في حوض الميسوري و في أركنساس

¹ Ibid p 48.

² عبد العزيز سليمان ، عبد المجيد نعنعي ، مرجع سابق ص 132.

³ Jaques Bras seul , Histoire des faits économiques , Tome 2 , de la Révolution industrielle à la première guerre mondiale , Paris , Armand Colin , 1998 , p267.

ونبراسكا وكولورادو . فعرف إنتاج الماشية تطورا كبيرا وأصبح أحد أهم الموارد الإقتصادية للولايات المتحدة وأحد أهم المنتجات المصدرة . ففي عام 1890 كانت الصادرات الأمريكية تتكون بنسبة 3/4 من القمح والقطن والنفط واللحوم ¹ .

إن هذا التطور الزراعي الكبير بالرغم من إيجابياته على القوة الإقتصادية الأمريكية، فقد ترتب على النمو الزراعي بعض المشكلات ، حيث أن غزارة الإنتاج أدت إلى انخفاض الأسعار، وهو ما لم يسمح بتحسين أحوال المزارعين مقارنة بأحوال سكان الحضر، فنتج عن ذلك هجرة من الريف إلى المدن ، مما أدى إلى انخفاض سكان الريف من 65 % من مجموع السكان إلى 40 % بين سنتي 1880 و 1920 . كما أن غزارة الإنتاج الزراعي أدت إلى العمل على زيادة الصادرات الزراعية ومنه إلى الإهتمام بالتوسع الإستعماري ² .

ب - الصناعة

عرف النصف الثاني من القرن 19 ثورة صناعية كبيرة في الولايات المتحدة، جعلت هذه الأخيرة تحتل المراتب الأولى في كثير من فروع الإنتاج الصناعي بحلول القرن العشرين، وتواصل بعد ذلك الازدهار الصناعي الأمريكي ، لتصبح الولايات المتحدة أول دولة مصنعة وأكبر قوة إقتصادية في العالم .

وتعود بداية التصنيع الأمريكي إلى السنوات الأولى من الإستقلال و بالتحديد في السنوات 1790 ، ليصبح أكثر كثافة بعد 1815 . و قد كان التصنيع متمركزا في البداية في الشمال الشرقي ، من بوسطن إلى فيلادلفيا.و أصبحت صناعة القطن في إنجلترا الجديدة بعد 1820 هي المهيمنة. و تلا ذلك هيمنة الصناعات الميكانيكية وصناعة الصلب في حدود 1860 ¹ .

وقد كان هذا التطور الصناعي قد نتج عن إرادة حكومية منذ بداية الإستقلال . حيث اتبعت سياسة ما يمكن اعتباره إحلال الواردات. ولتطوير الصناعة عمدت الحكومة الأمريكية إلى استعمال الحماية الجمركية وتخصيص السوق الداخلية لها . و قد كانت البداية في مجال الحماية الجمركية مع ألكسندر هاملتون Alexander Hamilton الذي يعتبر أب التصنيع الأمريكي ، والذي كان أول كاتب دولة للخزينة في 1789 تحت رئاسة جورج واشنطن. فقد أصدر ألكسندر هاملتون تقريره حول

¹ ibid p268 .

² سمعان بطرس فرج الله ، العلاقات الإقتصادية الدولية القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية 1974 ص 67.

¹ Jaques Brousseau op cit p268.

الصناعات Report on Manufactories في 1791 الذي تضم حواجز جمركية لتطوير لتطوير الصناعة.¹

وظلت سياسة الحماية الجمركية متبعة طوال القرن 19 ، ما ساعد فعلا على تطوير الصناعة . وكانت هذه الحماية من خلال التعريفه على المنتوجات الصناعية التي وضعت في 1828 ، ثم رفعت في 1861 إلى مستوى قدره 47 % . و كان الرئيس أبراهام لنكولن من المدعمين لسياسة الحماية الجمركية التي قويت أكثر بعد انتصار الشمال على الجنوب و تلا ذلك تعريفه ماك كينلي McKinley التي بلغت في المتوسط 50 % . و كان الرئيس (هاريسون) Harrison في 1892 يعتبر أن الحماية " وسيلة قوية للتنمية " . و لم تعرف التعريفات الجمركية انخفاضا إلا عندما تبين للأمريكيين بأن صناعتهم اكتسبت قدرة تنافسية أمام المنتجات الأوروبية ، إذ نجد أن تعريفه (أندروود – سيمبسون) Underwood-Simpson قد بلغت في المتوسط 29 % ، و ذلك سنة 1913² . وقد

ساعدت هذه الإجراءات الخاصة بالحماية الجمركية ، إذن الصناعة الأمريكية على التطور ، وهذا إلى جانب ما كانت تزخر به الولايات المتحدة من ثروات طبيعية وإمكانات بشرية وسوق داخلية واسعة . فكان النمو الصناعي كبيرا جدا حيث تضاعف الإنتاج الصناعي 60 مرة بين سنتي 1850 -1920 ، واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالميا بحوالي ثلث الإنتاج العالمي³ .

هذا التطور في المجال الصناعي ، جعل الزراعة تتأخر عن الصناعة من حيث الأهمية في الولايات المتحدة . فبعد أن كانت الزراعة هي المصدر الأول للثروة القومية إلى غاية 1880 ، أصبحت الصناعة هي التي تحتل هذا المركز ابتداء من سنة 1890 . و في سنة 1900 فاقت قيمة الإنتاج الصناعي ضعفي قيمة الإنتاج الزراعي⁴ .

و على المستوى العالمي ، فإنه بحلول سنة 1890 تجاوز الإنتاج الأمريكي إنتاج بريطانيا في الصلب . و بعد سنوات قليلة فاق الإنتاج الأمريكي إنتاج بريطانيا وألمانيا مجتمعين ، وهما أكبر دولتين تنتجان الصلب في العالم . وفي إنتاج اللحوم ازدادت الكميات المنتجة من 7 ملايين طنا إلى 250 مليون طنا بين 1850 و 1900 ، ثم إلى 455 مليون طنا في 1910 ، وهي تفوق بكثير ما تنتجه بريطانيا ذات الإنتاج الذي بلغ 268 مليون طنا .

¹ Ibid p 262 .

² Ibid p 263 .

³ Ibid p 267 .

⁴ سمعان بطرس فرج الله مرجع سابق ص 67 .

وفي مجال النفط ، و بعد أن بدأ استغلال أول بئر في بنسلفانيا في سنة 1859 ، تطورت صناعة النفط كثيرا ، وانتشرت مؤسسات استخراج النفط وتصفيته وتوزيعه في جميع أنحاء الولايات المتحدة قبل نهاية القرن 19 . و في مطلع القرن 20 كان الأمريكيون يستخرجون اغلب نفط العالم .و كان النفط ، قبل نهاية القرن 19 يشكل مع القمح و القطن و اللحوم 3/4 الصادرات¹ .

وقد كان يدعم هذا النمو الصناعي نسبة عالية من الإستثمار فاقت العشرين بالمئة بين عامي 1865 و 1914 ، وهي تفوق المستويات الأوروبية. كما كان يدعم النمو الصناعي، التطور العلمي والتقني الكبير الذي شهدته الولايات المتحدة والذي كان يستغل لتطوير الصناعة .

فبين عامي 1860 و 1890 منحت 440 ألف شهادة اختراع لأفراد ومؤسسات² . كما كان يدعم التطور الصناعي ، وجود شبكة من السكك الحديدية . فبعد انطلاقتها في 1828 من بالتيمور ونيويورك ، عبرت السكك الحديدية القارة مع افتتاح الخط أماها- سان فرانسيسكو في عام 1869 . و في عام 1900 كان هناك أربعة خطوط للسكك تعبر القارة³ وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تملك أكبر شبكة للسكك الحديدية في العالم ، وهو ما ساعد على نمو الصناعة ، و الإقتصاد ككل ، حيث بلغ النمو الإقتصادي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نسبة 1.6 % سنويا⁴ .

وفي ظل النمو الصناعي والإقتصادي ، ظهر تركز لرؤوس الأموال ، وبرزت شركات احتكارية ضخمة مثل الإحتكار الذي يسيطر على صناعة الفحم والحديد والذي يخص أندرو كارنيجي Andrew Carnegie ، و سيطر روكفيلر في نهاية القرن 19 على الصناعة النفطية ، كما سيطر تروست مورقان Morgan في نهاية القرن 19 على ثلث السكك الحديدية في البلاد وعلى فروع صناعية أخرى . و لم تستطيع الحكومة الأمريكية التصدي لهذه الإحتكارات بالرغم من صدور القانون الذي يمنع الإحتكار المعروف باسم شارمان Sherman⁵ Anti Trust Act 1890 .

3 - استمرار النمو الاقتصادي

_ دور الحرب العالمية الأولى في النمو الاقتصادي

بحلول القرن العشرين تواصل النمو الإقتصادي الأمريكي ، وقد أتاحت الحرب العالمية الأولى الفرصة للولايات المتحدة لزيادة قوتها الإقتصادية ، زيادة معتبرة مستغلة في ذلك حاجة دول الوفاق من المؤونة والعتاد الحربي ، فارتفع الإنتاج الزراعي والصناعي إلى مستويات قياسية . وإضافة إلى

¹ عبد العزيز سليمان ، عبد المجيد نعنعي ، مرجع سابق ص 133 .

² المجمع نفسه ص 134

³ Jacques Brasseul po çit pp256 - 266

⁴ Ibid p 266

⁵ عبد العزيز سليمان ، عبد المجيد نعنعي ، مرجع سابق ص ص 137 - 138

ذلك ، فقد عرفت جوانب اقتصادية أخرى تطورا هاما ما مكن الإقتصاد الأمريكي من استكمال كل عناصر قوّته ، حيث تحولت الولايات المتحدة إلى قوة مالية عالمية ، ما جعل القوى الإقتصادية الكبرى في العالم تصبح مدينة للأمريكيين ، و تكون فضاءات لاستثماراتهم الإقتصادية . و يضاف إلى ذلك المكانة النقدية العالمية التي أصبحت تتمتع بها الولايات المتحدة بسبب الوضع الجديد للدولار .

فبخصوص الجانب المالي ، فإن الولايات المتحدة وإلى غاية الحرب العالمية الأولى كانت مدينة تجاه أوروبا بسبب شروعها في التنمية بداية من عام 1830 ، لكن وضعيتها تغيرت وأصبحت هي الدائنة . فبعد أن تخلصت من ديونها ، تحولت إلى مقرضة للدول الأوروبية بموجب قانون يسمح بذلك صادر في أبريل 1917 Liberty Loan Act ، حيث قدمت قروضا بقيمة 10 مليارات دولارا إلى حلفائها من دول الوفاق الذين دخلت معهم في الحرب في السنة نفسها ¹ .

ومع نهاية الحرب كانت ديون إنجلترا تجاه الولايات المتحدة قد بلغت 4661 مليون دولارا ، و ديون فرنسا 3991 مليون دولارا ، كما أن ألمانيا بدورها التحقت بالدول المقرضة من الولايات المتحدة ، لكي تتمكن من دفع التعويضات التي فرضت عليها بعد الحرب ² .

وفي مجال الإستثمار ، فإن تطور الولايات المتحدة كان كبيرا . فاستثماراتها في الخارج بلغت في 1913 قيمة 350 مليون دولارا ، وكان الخارج يملك 6800 مليون دولارا من القيم الأمريكية ، لكن في 1919 فإن الوضع انقلب ، و ذلك بتقلص قيمة الإستثمارات الخارجية إلى النصف ، و تضاعف الإستثمارات الأمريكية مرتين ³ . ثم تواصل تطور الإستثمارات لتصبح الولايات المتحدة أكبر مستثمر في الخارج ، و بلغ الفارق بين استثماراتها في الخارج و الإستثمارات الخارجية لديها ما قيمته 7,2 مليار دولارا . و في 1929 تضاعفت الإستثمارات الأمريكية خمس مرات مقارنة بفترة ما قبل الحرب ⁴ .

أما في المجال النقدي ، فإن النمو الإقتصادي الأمريكي المترتب عن الحرب العالمية الأولى، أدى إلى اكتساب الدولار الأمريكي مكانه هامة جدا في الإقتصاد العالمي. فقبل الحرب ، و على مدى القرن التاسع عشر كان الجنيه الإسترليني هو العملة الدولية، و كانت الدول تسعى إلى اكتساب احتياطي منه . لكن بعد الحرب أصبح للدولار الأمريكي المكانة نفسها التي كانت للجنيه الإسترليني ،

¹ Pierre Guillaume , Pierre Delfaud, Nouvelle histoire économique, Tome2 , le xx^e siècle , Paris ,Armnd Colin 1977, p 16

² Ibid p 31

³ Ibid p 32

⁴ André Gauthier , L'économie mondiale des années 1880 aux années 2000, 2^e ed, Paris , Breal 1999,pp91 - 94

بالنظر إلى قوة الإقتصاد الأمريكي، و إلى ما أصبحت تمتلكه الولايات من ذهب ، و المقدر بنصف الذهب العالمي في 1918 ، مقابل أقل من ربع الذهب العالمي في 1913 . و في مقابل صعود الدولار فإن العملات الأخرى فقدت قيمتها بسبب انخفاض نسبة تغطيتها من الذهب . و في السنوات 1920 تدعمت قوة الدولار أمام عملات الدول الأوروبية بسبب ما كانت تعرفه هذه الأخيرة من تضخم وبالخصوص ألمانيا سنتي 1923 و 1924 .¹

و يبين لنا الجدولان التاليان أثر الحرب العالمية الأولى في تطور الإقتصاد الأمريكي

الجدول 1 : أثر الحرب العالمية الأولى في تطور الإقتصاد الأمريكي :

السنة	الدخل العام بمليار دولار	الدخل الفردي بالدولار
1911 – 1907	55.0	608
1919	74.2	710

المصدر : Pierre Guillaume , Pierre Delfud , op ccit , p 32

الجدول 2 : التطور الإقتصادي الأمريكي مقارنة بالدول الأوروبية

السنة	فرنسا	إيطاليا	الولايات المتحدة	ألمانيا	بلجيكا
1913	100	100	100	100	100
1920	62	100	141	67	79

المصدر : Pierre Guillaume , Pierre Delfud , op ccit , p 22

_ التطور الإقتصادي بعد الحرب

إن الحرب العالمية الأولى التي أعطت دفعا قويا للإقتصاد الأمريكي لم تكن نهايتها لتوقف أو حتى تضعف وتيرة نموه . بل إن النتائج المتحصل عليها بفعل الحرب شكلت مرتكزا سمح بتواصل النمو بمستويات عالية.

¹ Ibid p 91

إن الحرب أدت إلى تركيز نسبة كبيرة من ذهب العالم في الولايات المتحدة بسبب ضخامة الإنتاج والفائض في ميزان المدفوعات . و قد أدى الحجم الكبير من احتياطي الذهب إلى زيادة كمية النقود المتداولة ، ما أدى إلى زيادة كبيرة في النشاط الاقتصادي¹.

فخلال الفترة بين 1922 و 1929 زاد الإنتاج الصناعي بنسبة 50 %، وزاد الدخل القومي بنسبة 42 % . وقد أدى هذا التطور الإقتصادي إلى رخاء كبير وارتفاع في مستوى المعيشة وزيادة في الإستهلاك ومن ثم رفاهية عامة ، كان من أبرز مظاهرها الإستعمال الجماهيري الواسع للسيارات والراديو .

_ الأزمة الإقتصادية وعودة النمو

إن النمو الكبير الذي عرفه الإقتصاد الأمريكي منذ الحرب العالمية الأولى والرخاء الكبير الذي أصبح يعيش فيه الأمريكيون لم يدوما طويلا حيث تلتها الأزمة الإقتصادية الكبرى لعام 1929 التي بلغت أوجها عند انخفاض الإنتاج إلى أدنى مستواه في عام 1933 . لكن مع ذلك ، فإن مكانة الإقتصاد الأمريكي في العالم لم تتغير بسبب انتشار الأزمة في باقي البلدان المتطورة ، و بقي الإقتصاد الأمريكي بذلك أقوى اقتصاد في العالم.

ولمواجهة الأزمة ، شرعت الولايات المتحدة في تنفيذ السياسة المعروفة بالنيوديل New deal .و بعد معاناة شديدة دامت بين عامي 1929 و 1932 عاد النمو الإقتصادي الأمريكي الذي بلغ 10 % بين عامي 1933 و 1937² . وفي 1939 عاد مستوى الإنتاج الصناعي إلى ما كان عليه في 1929³ . و يبين لنا الجدول الآتي احتفاظ الولايات المتحدة بمكانتها في الإقتصاد العالمي بالرغم من الأزمة⁴ .

¹ عبد العزيز عجمية ، اسمعيل محروس ، التطور الإقتصادي في أوروبا والعالم العربي، بيروت ، الدار الجامعية(دون سنة)، ص 202

² Pierre Leon op cit p164

³ Ibid p 373

⁴ Ibid p 164

المطلب الثاني : الولايات المتحدة كقوة عالمية

بعد أن تكوّنت القوة الأمريكية من خلال بناء مؤسسات الدولة وتشكيل إقليمها بالتوسع نحو الغرب، ثم الإنطلاق في النمو الاقتصادي الذي جعلها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، في نهاية القرن التاسع عشر ، دخلت الولايات المتحدة في مرحلة جديدة ، كانت مكانتها فيها ، تتزايد باستمرار ، نتيجة التطور الاقتصادي المتواصل ، إلى أن أصبحت إحدى القوى العالمية الكبرى ذات التأثير الكبير في العلاقات الدولية .

وقد بدأت هذه المرحلة التي أصبحت فيها الولايات المتحدة قوة عالمية ، بنشاط إمبريالي أمريكي كانت بدايته بالهيمنة على القارة الأمريكية ، وذلك بإبعاد الدول الأوروبية عن القارة ثم بسط نفوذها عليها .تلا ذلك بحث عن مواقع وقواعد خارجية، ما أدى بها إلى تحوّلها إلى دولة استعمارية . ثم أصبحت الولايات المتحدة تشارك في القضايا الدولية من خلال المساهمة في حل النزاعات بين الدول ،ومع مرور الوقت تعاضمت المكانة الدولية للولايات المتحدة وأصبح دورها حاسما في الأحداث العالمية الكبرى ، مثلما كان الأمر في الحرب العالمية الأولى . و حتى وإن اختار الأمريكيون بعد ذلك الدخول في عزلة فإن عودتهم إلى المشاركة في القضايا الدولية كانت بأكثر قوة ، و ذلك من خلال المساهمة إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية و ترجيح الكفة لصالحهم ،ثم رسم معالم النظام الدولي لما بعد الحرب . و كانت نتيجة هذه التطورات أن تحولت بذلك الولايات المتحدة من قوة كبرى عالمية إلى قوة عظمى ، إلى جانب الإتحاد السوفييتي .

1_ الإمبريالية الأمريكية

حققت الولايات المتحدة كما ذكرنا نموا سريعا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . فمن المركز الرابع من بين الدول الصناعية في عام 1860 ، انتقلت إلى المركز الأول في عام 1894 ، في الإنتاج الصناعي الذي بلغ ضعف إنتاج بريطانيا و نصف إنتاج كل أوروبا¹ .

¹ سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ص 68 .

وقد تأثرت السياسة الخارجية الأمريكية بهذا التطور الاقتصادي . فمن جهة، وبداية من التسعينات من القرن التاسع عشر بدأت تطرح مسألة البحث عن أسواق خارجية لتصرف فائض الإنتاج بعد تشبع الأسواق الداخلية ، فدفع ذلك بالحكومة الأمريكية إلى توجيه أنظارها إلى أمريكا اللاتينية وآسيا ، ومن جهة أخرى فإن التمرکز المتواصل لرأس المال الذي أخذ شكل تجمعات الشركات و التروست و الشركات القابضة Pools – trusts – holding companies ، جعل هذه الأخيرة تصبح جماعات ضغط قوية ذات دور كبير في اتخاذ القرارات السياسية¹ بل و تساهم حتى في اعتلاء رؤساء أمريكا سدة الحكم كما كان الحال مع الرئيس ماك كيلني Mc Kinley² . فالعامل الإقتصادي أصبح إذن ، له دور كبير في الحياة السياسية الأمريكية بصورة عامة ، و في السياسة الخارجية على وجه الخصوص .

و لم يتشكل الإندفاع الإقتصادي نحو الخارج من هذه العوامل فحسب ، بل إن فائض الميزان التجاري و جزء كبير من المدخرات المترتبة عن قوة الإقتصاد الأمريكي، تم استثمارها في الخارج . و قد بلغت الإستثمارات الأمريكية في الخارج مع بداية الحرب العالمية الأولى ما قيمته 684 مليون دولار .³

لكن العوامل الإقتصادية لم تكن وحدها التي تحرك السياسة الخارجية الأمريكية ، بل كان للمواقف السياسية أيضا دورها . فالتطور الإقتصادي الذي اكتسبته الولايات المتحدة جعل الأمريكيين يدركون مدى القوة التي أصبحوا عليها، فولد ذلك في نفوسهم مشاعر العظمة والزهو ، وجعلهم يفكرون في الخروج من العزلة والقيام بالأدوار الأولى في السياسة الدولية . و قد تزعم هذا الإتجاه أصحاب النظرية الواقعية التي تهتم أساسا بتوازن القوى بين الدول على ضوء المصالح القومية . و برز في هذا المجال كل من ألفريد مهان و تيودور روزفلت و هنري كابوت لودج وألبرت بيفيريدج ، الذين كانوا يعتبرون أن الوقت قد حان لكي تنظر الولايات المتحدة إلى وضعها العالمي نظرة واقعية على ضوء تنافس الدول الإستعمارية الكبرى⁴ ، وانطلاقا من ذلك فإن على الولايات المتحدة أن تقوي أسطولها الحربي و تسيطر على قواعد بحرية في البحر الكرايبي و المحيط الهادي كإجراء دفاعي ضد أي هجوم أو غزو خارجي . و تتبين من خلال هذه الأفكار مدى الرغبة عند بعض الأمريكيين من ذوي النفوذ الكبير في التوسع الخارجي والهيمنة .

¹ المرجع نفسه ص 68

² René Remond op cit p89

³ سمعان بطرس فرج الله مرجع سابق ص 69

⁴ المرجع نفسه ص 70

كل هذه العوامل ، من اقتصادية ومواقف سياسية ، أدت بالسياسة الأمريكية إلى أن تأخذ منحى إمبرياليا استعماريا ، يتجلى في ثلاث مستويات

المستوى الأول : إبعاد القوى الأوروبية عن القارة الأمريكية والإنفراد بالهيمنة عليها

كان مبدأ مونرو منذ إعلانه سنة 1823 قد حدّد مجال واتجاهات السياسة الخارجية الأوروبية مضفيا عليها الصبغة القارية. و كان هدفه الرئيس هو منع الدول الأوروبية من التدخل في شؤون القارة الأمريكية . و لم تكن الدول الأوروبية من جهتها تأبه بمبدأ مونرو خاصة وأنها تعلم أن الولايات المتحدة غير قادرة على فرضه في الواقع. و بالفعل فلم تقم بريطانيا وزنا لمبدأ مونرو عند إستلائها على جزر فولكلاند Falkland جنوب أمريكا اللاتينية. ومن جهتها تجاهلت فرنسا مبدأ مونرو في نزاعها مع الأرجنتين حول منطقة لابلاتا Laplata في 1840-1846. و ليس هذا فحسب ، بل إن فرنسا ذهبت في تجاهلها لمبدأ مونرو حتى قرب الحدود الولايات المتحدة، وتحديدًا في المكسيك ، حيث اغتتم الفرنسيون فرصة حرب الانفصال الأمريكية 1861-1865 و أطاحوا بالحكم الجمهوري في المكسيك ، وقاموا بتنصيب الأرشوق النمساوي ميكسيميليان بالقوة¹.

إلا أنه منذ عام 1866 بدأت الولايات المتحدة تفرض مبدأ مونرو . و أكثر من ذلك، فقد أخذت تعطيه أبعادا أخرى تسمح باستعماله كوسيلة للهيمنة على القارة الأمريكية مستغلة في ذلك النمو المطرد لقوتها الإقتصادية الذي يعطيها القدرة على مواجهة الدول الأوروبية . ففي هذه السنة طالبت الولايات المتحدة فرنسا بوضع جدول زمني لانسحاب قواتها من المكسيك ، فما كان لنابليون الثالث سوى الإنصياع للمطلب الأمريكي خاصة وأن فرنسا كانت تحت ضغوط داخلية وأوروبية .

واستمرارا لسياستها في إبعاد القوى الأوروبية من القارة الأمريكية قامت الولايات المتحدة بشراء إقليم ألاسكا من روسيا مقابل سبعة ملايين دولار بمعاهدة 30 مارس 1867 ، وسمح ذلك للولايات المتحدة بالإشراف على شمال غرب المحيط الهادي وملامسة القارة الآسيوية عند مضيق بيرنج Bering.²

والمناسبة الثالثة التي أتاحت للولايات المتحدة لتنفيذ مبدأ مونرو كانت في قضية فنزويلا . فقد كان بين هذه الأخيرة و بريطانيا خلاف حول الحدود بين المستعمرة البريطانية غويانا و فنزويلا وذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر. و في 1895 حصلت فنزويلا على التأييد الذي طلبته من الولايات

¹ المجمع نفسه ص ص 183 – 184

² المرجع نفسه ص 185

المتحدة التي أجبرت بريطانيا على قبول التحكيم، وعقدت معاهدة في باريس في عام 1897 بهذا الشأن بين فنزويلا و بريطانيا. و يمثل هذه التدخلات، في إطار تطبيق مبدأ مورنو، أعطت الولايات المتحدة لنفسها حق رعاية شؤون باقي دول القارة¹.

المستوى الثاني : إذا كانت الهيمنة الأمريكية قد تمت في البداية تحت غطاء إبعاد نفوذ وتدخل الدول الأوروبية في القارة ، فإن في مستوى آخر لم تعد الدول الأوروبية هي الحجة التي يستند إليها الأمريكيون في هيمنتهم على القارة. فلم تتردد الولايات المتحدة في بسط هيمنتها على أمريكا الوسطى والجنوبية سعياً وراء تحقيق مصالحها الاقتصادية. و تجلّى ذلك في التدخل في شؤون هاتين المنطقتين، كما كان الحال في قضية بنما. ففي 1903 وقعت الولايات المتحدة مع كولومبيا اتفاقية تسمح بشق قناة بنما . و كانت بنما وقتها إقليماً تابعاً لكولومبيا . لكن مجلس الشيوخ الكولومبي رفض الاتفاقية المعروفة بمعاهدة هاي هيران Hay Harran فقامت الولايات المتحدة بالتحريض على الثورة في إقليم بنما ودعمت الثوار الذين أعلنوا قيام جمهورية بنما التي سرعان ما اعترفت بها واشنطن، وأبرمت مع حكومتها إتفاقية هاي بونوفاريللا Hay Bunau-Varilla التي تمنح للأمريكيين حق السيادة على منطقة القناة ، وهو ما أخضع بنما للسيادة الأمريكية الفعلية².

وبحجة المحافظة على سلامة المنطقة المحيطة بالقناة ومنع النفوذ الأوروبي ، كانت الولايات المتحدة تتدخل باستمرار في الدول المجاورة للقناة ، وخاصة كوبا والدومنيك وهايتي و هندوراس. ولم تكن قناة بنما هي المظهر الوحيد للهيمنة الأمريكية ، حيث كانت هذه الهيمنة على نطاق واسع في كل القارة الأمريكية واتخذت طابعاً اقتصادياً . وشكلت أمريكا الجنوبية سوقاً لاستيعاب فائض الإنتاج الصناعي وفائض رأس المال الأمريكي ، و كانت الإستثمارات الأمريكية في أمريكا الجنوبية و في الخارج بصورة عامة كالتالي بملايين الدولارات .

¹ عبد العزيز سليمان ، عبد المجيد نعنعي ، مرجع سابق ص 142

² المرجع نفسه ص 147

الجدول 3: الإستثمارات الأمريكية في الخارج بملايين الدولارات

1940	1914	1908	1897	
2.006	691	489	151	أوروبا
3.740	867	697	189	كندا
1.510	1.283	938	270	أمريكا الوسطى و البحر الكاريبي
2.513	365	129	37.9	أمريكا الجنوبية
620	245	235	29	آسيا
124	12	5	1	إفريقيا

المصدر : سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ص 200 .

ورافق الهيمنة الإقتصادية الأمريكية ، عمل سياسي ، حيث بادر كاتب الدولة الأمريكي بلين Blaine في 1889 إلى تجسيد الوحدة الأمريكية إثر تبني الحكومة الأمريكية مشاريع الفيدرالية الأمريكية التي نادى بها بوليفار . و تضمنت المبادرة إنشاء منظمة قارية أمريكية . و أنشئ في أكتوبر 1889 عند اجتماع دول القارة الأمريكية في واشنطن ، " مكتب الجمهوريات الأمريكية " و مقره واشنطن . ثم أدركت الدول الأمريكية نوايا الولايات المتحدة في الهيمنة على القارة الأمريكية ، فأدى ذلك إلى فشل مؤتمرات "الإتحاد الأمريكي" فيما بعد ¹ .

المستوى الثالث : من الهيمنة الإقتصادية والسيطرة السياسية على القارة الأمريكية تمثل في الإستعمار المباشر ، و لكن ليس في القارة الأمريكية فحسب، بل تعدى ذلك إلى القارة الآسيوية .

وقد شملت هذه المرحلة احتلال كوبا و بورتوريكو والفيليبين ، وقد خضعت هذه السياسة الإستعمارية المباشرة لاعتبارات اقتصادية ، حيث أن رجال الأعمال اتجهت أنظارهم إلى أسواق المواد الأولية ، وانصب اهتمامهم على البحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتهم. كما خضعت هذه السياسة الإستعمارية المباشرة إلى اعتبارات سياسية حيث وضع الفريد ماهان نظرية التفوق البحري . و مع ماهان كان تيودور روزفلت وكابوت لودج يشكلون اتجاها قويا ، لما لهم من نفوذ ، و يدعون إلى استيلاء الولايات المتحدة على الفلبين و سائر جزر المحيط الهادي ، حتى تكون دولة بحرية كبرى

¹ - عبد العزيز سليمان ، عبد المجيد نعنعي ، مرجع سابق ص 148 .

وعرفت هذه السياسة بـ " السياسة الكبرى " "Large policy" ¹ وقد التقت هذه النظرة مع مصالح الدوائر الاقتصادية التي تعتبر الفلبين نقطة ارتكاز للتوسع الإقتصادي الأمريكي في الشرق الأقصى و خاصة في الصين ، ودعما لسياسة الباب المفتوح في هذا البلد والتي كانت الولايات المتحدة تدعو إليها.

ومن جهة أخرى فإن الإتجاهات الفكرية والإستراتيجية التي كانت تدفع بالولايات المتحدة إلى التوسع الإستعماري وجدت مجالا للتنفيذ في الواقع ، مع البرنامج السياسي الإستعماري الذي وضعه الحزب الجمهوري في انتخابات عام 1896 . وقد تضمن هذا البرنامج إتباع سياسة خارجية « حازمة» و تقوية الأسطول البحري والسيطرة على جزر هاواي ، و حفر قناة نيكاراغوا (بنما فيما بعد) و الحصول على قواعد بحرية في جزر الهند الغربية. وقد وضع الحزب الجمهوري ذلك موضع التنفيذ ، حيث بعد فوزه في انتخابات 1896 قام ببناء إمبراطورية استعمارية في البحر الكرايبي و المحيط الهادي ².

وقد كانت مراحل السيطرة على البحر الكرايبي و المحيط الهادي قد بدأت بالسيطرة على جزيرة كوبا ، حيث إشتغل الأمريكيون حادث غرق سفينة الأمريكية (مين) في الخليج هافانا ليعلنوا الحرب على إسبانيا بعد موافقة الكونغرس في 12 أبريل 1898 . و بعد كوبا سيطر الأمريكيون على بورتوريكو ³ و قد كانت دوافع احتلال كوبا و بورتوريكو نابعة من كون كوبا أول دولة منتجة لقصب السكر ، و كذا للحفاظ على رؤوس الأموال المستثمرة في كوبا و بورتوريكو . كما أن السيطرة على كوبا يعتبر بالنسبة للأمريكيين ضرورة للسيطرة على القناة المز مع حفرها في أمريكا الوسطى و للسيطرة على أمريكا الوسطى و شمال أمريكا الجنوبية ⁴.

و في مايو 1898 احتلت الولايات المتحدة الفلبين التي كانت خاضعة لإسبانيا . وتجدر الإشارة هنا إلى أن التنافس الإستعماري في المحيط الهادي كان قائما بين ثلاثة دول و هي الولايات المتحدة وبريطانيا و ألمانيا . و قد حث البريطانيون الأمريكيين على ضم جزر الفلبين لمنع ألمانيا من الإستيلاء عليها أو الحصول على قاعدة بحرية فيها . ومن جهتها، فإن الولايات المتحدة كانت تخشى أن تصبح الفلبين محل أطماع اليابان في المستقبل ⁵

وقد انتهى النزاع الأمريكي الإسباني بإبرام معاهدة باريس في ديسمبر 1898 التي تضمنت تنازل إسبانيا للولايات المتحدة عن جزر الفلبين و جزيرة غوام Guam وعن بورتوريكو و كوبا .

¹ سمعان بطرس فلرجالله مرجع سابق ص 208

² المرجع نفسه ص ص 71 - 72

³ عبد العزيز سليمان ، عبد المجيد نعنعي مرجع سابق ص 147

⁴ سمعان بطرس فرج الله مرجع سابق ص 187

⁵ المرجع نفسه ص ص 210 - 211

هذه الأخيرة أصبحت مستقلة بعد ثلاث سنوات من الحكم العسكري الأمريكي (1899-1902) مع بقاء الهيمنة الأمريكية عليها في شكل امتيازات اقتصادية وتدخل مباشر لحماية استقلالها وحقوق إقامة قواعد عسكرية بحرية من بينها قاعدة غوانتانامو.

2 _ الولايات المتحدة من مطلع القرن العشرين إلى الحرب العالمية الثانية

- الولايات المتحدة من مطلع القرن العشرين إلى الحرب العالمية الأولى

كانت القوة الاقتصادية التي اكتسبتها الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر قد حولت هذه الأخيرة إلى دولة امبريالية احتلت كل من كوبا و بورتوريكو والفلبين ، وأدت بها إلى القيام بدور جديد متمثلا في انتهاج سياسة خارجية عالمية .

ويعود هذا التحول في سياسة الخارجية الأمريكية إلى الرئيس تيودور روزفلت. وتجسدت هذه السياسة ذات البعد العالمي في مضاعفة الرئيس روزفلت للمبادرات والتدخلات على المستوى الدولي ، مخالفا بذلك وصية الرئيس واشنطن و قرار مونرو بالابتعاد عن شؤون أوروبا .

وتمثلت مبادرات الرئيس روزفلت في :

- التدخل في الأزمة بين فرنسا و ألمانيا (1905-1906) حول النفوذ في مراکش ، حيث قام روزفلت بدور هام ، و شاركت الولايات المتحدة في مؤتمر الجزيرة Algeiras لحل الأزمة الفرنسية الألمانية .

- اقتراح الوساطة بين اليابان و روسيا في الحرب التي قامت بين هذين البلدين ، وتوجت المساعي الأمريكية بإبرام البلدين المتنازعين في الولايات المتحدة ، معاهدة انتهت بموجبها الحرب ، و ذلك في 1905

- المشاركة في مؤتمر السلم في لاهاي 1907¹

إلا أن هذه المبادرات و التدخلات ، و إن كانت قد دفعت بالولايات المتحدة إلى الساحة الدولية و جعلت منها دولة فعالة على المستوى العالمي ، فإنها لم تضيف شيئا للقوة الأمريكية بل كانت تعبيراً لهذه القوة فحسب .

¹ - René Rémond , of cit p 90

لكن لم يمر وقت طويل حتى جاءت الفرصة للأمريكيين لكي تتحول قوتهم إلى قوة كبيرة، و كان ذلك خلال الحرب العالمية الأولى التي أحدثت انقلابا كبيرا في العلاقات الدولية ، و ذلك بتراجع المكانة الدولية لأوروبا و تصدر الولايات المتحدة القوى العالمية الكبرى . و الكيفية التي تم بها هذا التحول كانت على النحو التالي :

عند اندلاع الحرب كان موقف الحكومة الأمريكية هو الحياد ، احتراماً لإرادة الشعب الأمريكي و تأييداً لتقاليد العزلة ، و كذلك لأن الحياد كان يتيح فرصة للوساطة بين المعسكرين المتحاربين ، معسكر دول الوفاق و معسكر ألمانيا و حلفائها . و كانت الوساطة ضرورية لتفادي استمرار الحرب و انتصار معسكر على آخر ، و الذي معناه إما سيطرة روسيا القيصرية و أما سيطرة ألمانيا على القارة الأوروبية و بالتالي السيطرة على العالم و هو ما لم يكن يخدم مصلحة الولايات المتحدة فكان من مصلحة الولايات المتحدة وضع حد للحرب دون انتصار فريق على الآخر ، و هذا ما يسمح به موقف الحياد و الوساطة . يضاف إلى ذلك أن الحياد فيه خدمة للاقتصاد الأمريكي الذي يزداد نشاطاً بتموين المتحاربين .

وقد جرت الوساطة الأمريكية على مراحل في سبتمبر 1914 ثم مارس 1915 ثم في يناير فبراير 1916 بطريقة سرية . ثم أخيراً وساطة علنية في ديسمبر 1916 بإعلان ولسن رغبته في التوسط.¹ و في الوقت الذي كانت هذه الوساطات متواصلة الواحدة تلو الأخرى ، و الحرب من جهتها متواصلة ، كانت الولايات المتحدة تتحقق إحدى العمليات الكبرى في تاريخها و التي ستدفع بها إلى الصدارة العالمية منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا ، فبفضل تموين دول الوفاق بالمنتجات الزراعية و زادت التجارة و الصناعة و بالعتاد الحربي ازدهر الاقتصاد الأمريكي كثيراً و زادت التجارة مع الدول الوفاق من 824 مليون دولار إلى 3214 مليون دولار ، و أصبح فائض الميزان التجاري الأمريكي في فترة 1914 – 1918 يعادل الفائض عن السنوات 1877-1914² و ما زاد من بروز القوة الأمريكية عالياً ، هو التدهور الذي لحق بدول الوفاق . هذه الأخيرة استنفذت بسرعة إمكاناتها المالية بسبب المجهود الحربي ولجأت إلى تصفية استثماراتها في الولايات المتحدة ثم إلى الاستدانة منها وتحولت هذه الأخيرة من مدينة إلى دائنة . وبذلك شكلت الحرب العالمية الأولى مكسباً اقتصادياً هاماً للولايات المتحدة و نقطة تحول في مكانتها الاقتصادية وفي وضعها العالمي .

¹ - سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ص 379

² - عبد العزيز سليمان ، عبد المجيد نعنعي ، مرجع سابق ص 177 .

وللحفاظ على مكاسبها الاقتصادية رأت الولايات المتحدة نفسها مجبرة على دخول الحرب إلى جانب دول الوفاق. فحرب الغواصات التي كانت تقوم بها ألمانيا ضد السفن الأمريكية المتجهة بالسلع إلى أوروبا كانت تهدد الإقتصاد الأمريكي بالكساد و مجريات الحرب كانت تظهر أن التفوق سيكون في النهاية لصالح ألمانيا و حلفائها من دول الوسط وبالتالي هزيمة بريطانيا وفرنسا وكان من شأن ذلك أن يؤدي إلى ضياع المبالغ التي أقرضتها الولايات المتحدة لهذين البلدين ، كما يؤدي إلى انهيار التجارة الأمريكية مع أوروبا¹

ومن جهة أخرى ، وإضافة للعوامل الاقتصادية كانت هناك عوامل لا تقل أهمية دفعت بالولايات المتحدة إلى دخول في الحرب إلى جانب دول الوفاق ، وهي عوامل ذات بعد سياسي ، وتتعلق بالمكسيك واليابان وبالوضع في أوروبا بعد الحرب وأثره على المستوى الدولي . هذه القضايا الثلاث كانت لها علاقة مباشرة بأمن الولايات المتحدة ، حيث أن ألمانيا التي أدركت أن الأمريكيين سيدخلون الحرب عاجلا أم آجلا ، كانت تحث المكسيك على التحالف معها في مقابل استرجاع هذه الأخيرة للقاليم التي انتزعتها منها عام 1848 ، وهي أقاليم تكساس و نيوميكسيكو و أريزونا و جنوب كاليفورنيا² .

وبالنسبة لليابان فقد كانت خشية الولايات المتحدة من سيطرة هذا البلد على الشرق الأقصى ، بسبب انشغال الدول الأوروبية بالحرب ، قد دفعت بالأمريكيين إلى العمل على ضمان أمن بريطانيا التي بإمكانها مواجهة اليابان بعد الحرب ، و هو ما كان يتطلب الدخول في الحرب إلى جانب البريطانيين .

أما بالنسبة للوضع في أوروبا فقد كان على الولايات المتحدة الحيلولة دون انتصار ألمانيا، الذي سيؤدي بها إن حدث إلى سيطرتها على القارة الأوروبية ، وهو ما من شأنه الأضرار بالمصالح التجارية الأمريكية وبمكانة الولايات المتحدة الدولية ، فحذا ذلك بهذه الأخيرة إلى الدخول في الحرب إلى جانب دول الوفاق في 6 أفريل 1917 وافق الكونغرس الأمريكي على دخول الولايات المتحدة الحرب رسميا .

¹ - سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ص 391

² - المرجع نفسه ص 393 .

وكخلاصة لتطور وضع الولايات المتحدة ، فإن هذه الأخيرة على إثر تطورها الإقتصادي الكبير ، بدأت تبرز كقوة عالمية وذلك من خلال عدة مراحل : أولاها : عن طريق بروز الامبريالية الأمريكية واحتلال عدة بلدان – ثانيها : من خلال المشاركة في قضايا الدولية و تسوية بعض النزاعات – ثالثها : من خلال المشاركة في الحرب العالمية الأولى حفاظا على مصالحها الإقتصادية ، و من خلال المشاركة في هندسة العلاقات الدولية والتصدي للدول التي تتعارض مصالحها معها .

- الولايات المتحدة في فترة ما بين الحربين العالميتين

أدت الحرب العالمية الأولى إلى تعاظم القوة الاقتصادية الأمريكية ، فالحرب سمحت للولايات المتحدة بتدعيم مرتبتها كأول قوة صناعية و زراعية ، و تضاعفت استثماراتها أربع مرات ، و ارتفع مخزونها من الذهب 30% من المخزون العالمي في 1920 ، إلى 44 % في 1924 ، أما الدولار فقد أصبح العملة الوحيدة القابلة إلى التحويل إلى ذهب¹ . وسعت الولايات المتحدة للحفاظ

على مكانتها في الفترة ما بين الحربين ، بل إن قوتها الاقتصادية تعززت في السنوات 1920 . و حتى لما حدثت الأزمة الكبرى عام 1929 فإن وضع الولايات المتحدة لم يتغير بين الدول و بقيت هي الأولى اقتصاديا .

وقد تركزت السياسة الأمريكية في الفترة بين الحربين حول تعزيز مواقعها و حماية مصالحها الاقتصادية ، و من ثم زيادة قوتها ، في مجالين ، هما أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى ، مع انسحابها من الشؤون السياسية الدولية بعد مشاركتها في عصبة الأمم التي كان الرئيس ويلسون دورا أساسيا في إنشائها .

1_ أمريكا اللاتينية :

أتاحت الحرب العالمية الأولى الفرصة للولايات المتحدة لكي تبسط هيمنتها على أمريكا الوسطى والجنوبية، فقد أدت الحرب إلى تقليص الدور الاقتصادي الأوروبي في أمريكا اللاتينية ، حيث كانت الدول الأوروبية توجه كل انشغالها الى المجهود الحربي ، فهياً ذلك الظروف المواتية للولايات المتحدة للدخول بكل نقلها الاقتصادي والعسكري في النصف الجنوبي للقارة الأمريكية، فتمكن رأس المال الأمريكي من السيطرة على الحياة الاقتصادية في أمريكا الوسطى في

¹ - Jean Rémy Bezias , Les relations internationales du milieu du XIX° siècle à 1939 , Paris , Seuil 1993 p 13

مطلع العشرينات و أصبحت معظم المرافق الرئيسية في دول أمريكا الوسطى في يد الشركات الأمريكية .

ففي المكسيك ، دبرت الولايات المتحدة الأمريكية إنقلابا ضد الحكومة المكسيكية في 1920 لكي تحصل الشركات النفطية الأمريكية على امتيازات غير محدودة ، وهو ما كان يمنعه الدستور المكسيكي لعام 1917 في ماته 27 . كما احتلت الولايات المتحدة جمهوريات سان دومينغ وهندوراس ونيكاراغوا وأقامت فيها حكومات موالية

وعلى مستوى آخر عملت الولايات المتحدة على إحكام سيطرتها على القارة الأمريكية من خلال إنشاء هيئة يجمع دول القارة تكون تحت نفوذها. ففي 1889 دعى الأمريكيون مكتب الجمهوريات الأمريكية إلى عقد مؤتمر في واشنطن. ثم تلت هذا المؤتمر مؤتمرات أخرى إلى أن كان مؤتمر بيونس آيرس في عام 1912 الذي أنشاء إتحاد الدول الأمريكية¹. لكن العلاقات بين الولايات المتحدة وباقي دول القارة الأمريكية كان يشوبها الحذر ، ذلك أنه منذ عهد الرئيس ماكنلي أعطي مذهب مونرو صبغه إمبريالية مع سعي لفرض الوصاية السياسية و الإقتصادية الأمريكية على باقي الدول الأمريكية² و في 1904 كان تفسير الرئيس تيودور روزفلت لمبدأ مونرو يؤكد حق الولايات المتحدة في التدخل في شؤون أمريكا اللاتينية.

لكن حتى تزول الريبة والحذر اللذان كانت تشعر بهما دول القارة الأمريكية تجاه الأمريكيين ، سعى الرئيس فرانكلين روزفلت إلكسب ود تلك الدول ،مخالفا بذلك سياسة العصا الغليظة التي انتهجها أسلافه من الرؤساء الأمريكيين، فسحب القوات الأمريكية من نيكاراغوا في 1933، و ألغى قانون بلات platt الذي جعل من كوبا نوعا من المحمية، إضافة إلى تحسين العلاقة مع هايتي و سان دومينغ، وكان ذلك كله من باب تغيير الأسلوب السياسي ،وبقي الجوهر، وهو المصالح الإقتصادية، مستمرا.و إجمالا فإن موقع الولايات المتحدة في القارة قد تعزز، وهو مازاد من قوتها ومكانتها الدولية.

ب _ الشرق الأقصى:

في هذه المنطقة أيضا سعت الولايات المتحدة إلى حماية مصالحها وتنميتها، لكنها كانت تواجه منافسه اليابان التي كانت لها طموحات كبيرة في الهيمنة على شرق آسيا وخصوصا في الصين و لذلك فإن السياسة الأمريكية كانت تتركز حول الوقوف في وجه اليابانيين.

¹ محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين ، القاهرة ، دار الفجر الجديدة للنشر و التوزيع 2004 ، ص376.

² René Remond , op cit p 109.

لقد شغلت اليابان السياسيين الأمريكيين ، وكانت أحد أسباب دخول الولايات المتحدة الحرب لإنقاذ بريطانيا من الهزيمة أمام ألمانيا من أجل الإستعانة بها ضد سياسة اليابان في الشرق الأقصى ، كما أن أحد أسباب رفض الكونغرس الأمريكي لمعاهدة فرساي يعود إلى كون التصديق على المعاهدة يعني الاعتراف بالامتيازات التي حصلت عليها اليابان في الشرق الأقصى¹ . خلال الحرب العالمية الأولى استولت اليابان على بعض الجزر و الأقاليم ، ووضعت الصين تحت حمايتها بموجب اتفاقية ماي 1915 . و بعد الحرب أعطت معاهدة فرساي هذه الامتيازات شكلا قانونيا . و كان كل ذلك لا يخدم مصلحة الأمريكيين لذلك سعوا إزالة هذه الامتيازات و تقليص الدور الياباني في الشرق الأقصى . ثم دعي الأمريكيون إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة قضايا المحيط الهادي و الشرق الأقصى فعقد المؤتمر في نوفمبر 1921 حضرته إلى جانب الولايات المتحدة كل من اليابان و بريطانيا و فرنسا و إيطاليا و بلجيكا و هولندا و البرتغال و الصين . و أسفر المؤتمر على ثلاث معاهدات :

الأولى: في ديسمبر 1921 عرفت بمعاهدة القوى الأربعة : الولايات المتحدة بريطانيا فرنسا و اليابان تضمنت تعهد كل دولة بعدم القيام بأي عمل يهدد مصالح الدول الأخرى في المحيط الهادي و اللجوء إلى التفاوض لحل أي نزاع .

الثانية : في فيفري 1922 وهي معاهدة القوى الخمس , الولايات المتحدة , بريطانيا , فرنسا , إيطاليا و اليابان . وتتعلق بموضوع التسلح البحري.

الثالثة : في فيفري 1922 معاهدة التسع بمشاركة جميع الدول التي حضرت المؤتمر التي تعهدت باحترام سيادة الصين و التزام الصين سياسة الباب المفتوح أمام منتجات كل الدول . ووقعت اليابان مع الصين معاهدة ثانية ف فيفري 1922 تعهدت اليابان بموجبها بالجلء على أقاليم التي احتلتها خلال الحرب العالمية الأولى و اللذين كانت تسيطر عليهما ألمانيا و هما إقليم شانتونج و كياوشو ، مقابل رعاية الصين لمصالح اليابانية في منشوريا وسط الصين² .

وبهذا العمل الذي قامت به المؤتمر ،تمكنت ا الولايات المتحدة من تقليص النفوذ الياباني في الشرق الأقصى وسمحت بذلك لنفسها بحماية مصالحها وتنمية نشاطها الاقتصادي ، وكل ذلك خدمة لتطور قوتها الاقتصادية .

و هكذا فإن منطقتي أمريكا اللاتينية و الشرق الأقصى هما اللتين استقطبتا نشاط الولايات المتحدة في الفترة ما بين الحربين العادتين و هي الفترة التي استمرت تدعم فيها قوتها الاقتصادية ،

¹ محمد السيد سليم ، مرجع سابق ص 374 .

² المرجع نفسه ص 379 .

متحاشية الصراعات السياسية الدولية التي كانت تعالج على مستوى عصبة الأمم فلم يكن تدخلها في الشؤون الدولية الى بالحد الأدنى مثلما كان الحال في المشاركة في ميثاق بريان - كيلوغ. وهي مبادرة من وزير خارجية فرنسا أرسنيد بريان، شارك فيها وزير خارجية الولايات المتحدة فرانك كيلوغ، تضمنت دعوة الى توقيع معاهدة عدم اعتداء. فعقد لهذه الغرض مؤتمر في باريس في أوت 1928 وأبرم الميثاق الذي انضمت اليه سبعة وخمسون دولة¹

_ الولايات المتحدة و الحرب العالمية الثانية

مثلما كان الحال في الحرب العالمية الأولى، فإن الإقتصاد الأمريكي استفاد كثيرا من الحرب العالمية الثانية، بل بصورة أكبر بكثير، و كما كان الحال أيضا في الحرب العالمية الأولى فإن الولايات المتحدة دخلت الحرب العالمية الثانية متأخرة، في ديسمبر 1941، إثر الهجوم الياباني على قاعدة بيرل هاربر، ما سمح لها بالإستفادة اقتصاديا عن طريق تموين الحلفاء بالسلع والمعدات الحربية و قامت الحكومة الأمريكية زيادة على ذلك بتقديم تسهيلات للحفاء. ففي 1940 إعتبرت روزفلت الولايات المتحدة بمثابة "ترسانه الديمقراطية" و تجسد ذلك بصدور قانون cash and carry لتسهيل تزود المملكة المتحدة بما تحتاجه , تم تلا ذلك إصدار قانون آخر في مارس 1941 سمح لكل دولة تستفيد منه بشراء ما تحتاجه من الولايات المتحدة و دفع ثمنه بعد الحرب. وكانت بريطانيا أولى الدول المستفيدة منه، ثم تلاها الإتحاد السوفييتي فالصين ففرنسا².

لقد دفعت هذه الإجراءات بالإقتصاد الأمريكي إلى النشاط أكثر. لكن دخول الولايات المتحدة الحرب في نهاية 1941 زاد من وتيرة نشاط اقتصادها ورفعها إلى أعلى مستوياتها. فقد كان مجهود الإنتاج ضخما بحيث أمكن تجهيز الجيش الفرنسي الناشئ والجيش الروسي وما تبقى من الجيش الصيني ولم يكن ذلك ممكنا إلا بتحول الإقتصاد الأمريكي إلى الإنتاج الحربي³

وقد كان الجهد الأمريكي كبيرا جدا أثناء الحرب و كذلك القدرات و الإقتصادية الأمريكية حيث صرفت الحكومة الأمريكية و عشر مرات أكثر مما صرفته في الحرب العالمية الأولى ومرتين أكثر مما صرفته على مدى التاريخ الأمريكي من عام 1789 الى عام 1941. ومن المبلغ الذي صرف

¹ المرجع نفسه ص ص 360 - 361

² André Gauthier op cit p 109

³ Pierre Léon op cit p p 570 - 572

خلال خمس سنوات والمقدر بـ 320 مليار دولار كان نصيب المصاريف العسكرية منه 250 مليار دولار أي نسبة 78% (كانت النسبة 30% في الحرب العالمية الأولى).

وقد مكن تجنيد الموارد الإقتصادية ووسائل الإنتاج الأمريكية من أن تصنع الولايات المتحدة وحلفاؤها، 30 ألف طائره وآلاف البواخر و100 ألف دبابة و7 ملايين بندقية ومليون شاحنة ومليون جهاز راديو و 20 ألف رادار عدا المؤن والتجهيزات الأخرى المرتبطة بالحرب وبالجنود

كل هذا الجهد الحربي و الأموال الطائلة المبذولة كان لها أثر كبير جدا على الإقتصاد الأمريكي وعلى آلتة الإنتاجي. فزاد النشاط الإقتصادي إلى مستويات قياسية لم يعرفها من قبل، وتكونت في الولايات المتحدة قوة اقتصادية لا مثيل لها كان لها اثر كبير على سير الحرب وعلى وضع أمريكا العالمي بعد انتهاء المعارك .

وموازاة مع دخول الولايات المتحدة الحرب كانت قوتها الاقتصادية والعسكرية تزداد باطراد ما مكنها من ترجيح الكفه لصالح الحلفاء بعد أن وصلوا إلى وضع حرج و أصبحوا قاب قوسين من الهزيمة. وقد تجلت القوة الأمريكية في الحرب من خلال إدارتها لثلاث معارك من بين خمس أكبر معارك شهدتها الحرب العالمية الثانية، وكانت معارك حاسمة في النصر النهائي للحلفاء. هذه المعارك التي أدارها الأمريكيون كانت إثر نزول القوات البريطانية الأمريكية في 8 نوفمبر 1942 في شمال إفريقيا تمهيدا للنزول في صقلية في 10 جويلية 1943، ثم قصف روماني في 19 جويلي، ما أدى بإيطاليا إلى طلب الهدنة في سبتمبر 1943، ثم في 6 جوان 1944 عند نزول القوات الأمريكية في نورمانديا بفرنسا، ما أدى إلى استسلام ألمانيا في 7 ماي 1945 و هي المعركة الثانية. أما الثالثة فكانت مع اليابان إذ بعد المعارك البحرية مع الأسطول الياباني في فيفري 1943 نزلت القوات الأمريكية في الفيليبين في شهر أكتوبر واستخدمت أراضيها كنقطة إنطلاق لضرب اليابان وقصف طوكيو. وفي أبريل 1944 ثم احتلال جزيرة اوкинаوا التي كان الإستيلاء عليها حاسما في الإنتصار على اليابان.¹

إن الجانب العسكري لم يكن المظهر الوحيد للقوة الأمريكية بل إن الجانب السياسي أظهرت فيه الولايات المتحدة قوة كبيرة أيضا. فخلال سنوات الحرب كانت الولايات المتحدة تدير المؤتمرات الدولية التي كانت تعقد من أجل الاتفاق على ترتيبات عسكرية و على تنظيم الشؤون الدولية و هذه المؤتمرات كانت :

- مؤتمر واشنطن في جانفي 1942.

¹ محمد السيد سليم مرجع سابق ص472

مؤتمر موسكو أكتوبر – نوفمبر 1943.

-مؤتمر القاهرة نوفمبر 1943.

-مؤتمر طهران نوفمبر –ديسمبر 1943.

مؤتمر يالطا فيفري 1945 .

مؤتمر بوتسدام جويلية – أوت 1945.

وكما رأينا فالولايات المتحدة بعد أن تمكنت من بناء قوتها الإقتصادية وأصبحت مع نهاية القرن التاسع عشر القوة الإقتصادية الأولى في العالم , تزايدت طموحاتها الدولية وهو ما تجسد في بروز الإمبريالية الأمريكية وفي المشاركة في الشؤون الدولية . وقد أكدت الحرب العالمية الأولى الدور الكبير للولايات المتحدة في العلاقات الدولية , حيث حددت شكل النظام الدولي وطبيعة التوازنات في أوروبا , وكان ذلك يمثل بداية القرن الأمريكي بعد أن انتهى القرن البريطاني . ولم تكن عزلة الولايات المتحدة في الفترة بين الحربين العالميتين لتجعلها بعيدة عن الأحداث الدولية فترة طويلة , إذ عاد الأمريكيون بقوة أكبر إلى الساحة الدولية مع الحرب العالمية الثانية . هذه الحرب سمحت للولايات المتحدة بزيادة قوتها أكثر فاكثراً ومن ثم زيادة دورها العالمي , في الوقت الذي ضعفت فيه أوروبا وتراجعت مكانتها الدولية . وقد شكل بعد ذلك الصراع مع الإتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة المرحلة ما قبل الأخيرة لصعود الولايات المتحدة لتصبح القوة العظمى الوحيدة في العالم وقطبه الأوحده حتى وإن كانت قد واجهتها صعوبات كبيرة للوصول إلى هذا المستوى .

المطلب الثالث: الولايات المتحدة من الثنائية القطبية إلى القطب الأوحده

خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية بقوة اقتصادية و عسكرية لا مثيل لها، و أصبحت تشكل مع الإتحاد السوفييتي القوتين العظميين في العالم وقطبيه الرئيسيين. وأدى الاختلاف بين ايديولوجيتي ونظامي البلدين إلى دخولهما في صراع شديد يسعى فيه كل منهما للقضاء على الآخر، فكانت الحرب الباردة وما حملته معها من تنافس وحروب وسباق نحو التسلح وصراعات في كل أنحاء العالم. وبالرغم من القوة التي كانت تتوفر لديها، فإن الولايات المتحدة واجهتها صعوبات جمة ومرت بأوقات عصيبة أثناء الحرب الباردة وهي تواجه الإتحاد السوفييتي. وفي الوقت الذي بدت فيه الغلبة للسوفييتيين، قامت الولايات بوثبة أخيره استطاعت من خلالها قلب الموازين وحسم الصراع لصالحها و الإنتصار أخيرا و لو بصورة غير مباشره على الغريم السوفييتي والبروز كقوة عظمى وحيدة و قطب عالمي وحيد.

1- صعوبات الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة

بفعل التطور الإقتصادي والعسكري الذي شهدته أثناء الحرب العالمية الثانية فإن الولايات المتحدة مرت في السنوات التي تلت الحرب بمرحلة كانت فيها في أحسن أحوالها فرغم أن الأساس الذي قام عليه تطورها الاقتصادي و هو الإنتاج من اجل الحرب لم يعد قائما، فإن الولايات المتحدة توفرت لها ظروف أخرى شكلت أساسا جديدا لبعث نموها الإقتصادي من جديد بعد تراجع وتيرة النمو بعد الحرب. فالإستهلاك الداخلي والخارجي شكلا أساس إنطلاقه جديدة للإقتصاد الأمريكي.

ويعود نمو الإستهلاك الداخلي إلى الطلب المؤجل للسلع الإستهلاكية والإدخار الإجباري التراكم بسبب نقص الإنتاج حيث كتان الإقتصاد يعمل لتوفير الأ، وبسبب الاتوزيع بالحصص، وكل ذلك في ظل زيادة للمداخيل بلغت نسبة الثلثين وإدخار خاص بلغ 14 مليار دولارا بين عامي 1941 و 1945¹. أما الإستهلاك الخارجي فهو يعود إلى سعي الدول اواليابان إلى إعادة إعمار نفسها ما جعلها تتجه إلى الولايات المتحدة التي زادت بذلك صادراتها وانتعش اقتصادها، خاصة بعد المساعدات التي قدمتها للأوروبيين واليابانيين فقد تحصل هؤلاء في البداية على قروض استفادت منها بريطانيا في ديسمبر 1945 وإيطاليا في مارس 1946 وهولندا في أبريل وأوت 1946 وفرنسا في ماي من السنة نفسها.

¹ André Gauthier op cit p159

ولأن هذه القروض لم تكن كافية فإن الولايات المتحدة تقدمت بمساعدة أكبر ومجانية وذلك في إطار مشروع مارشال الذي بلغت أمواله 12,8 مليار دولار . فزاد بذلك الطلب على الإنتاج الأمريكي ما ساهم في رفع نسبة النمو الاقتصادي .

لكن بعد هذه الفترة من النمو المتواصل بدأت الصعوبات الاقتصادية الأمريكية التي كانت مرتبطة بإجراءات الحرب الباردة . ففي النصف الأول من السنوات 1960 بدأ دخول الولايات المتحدة في حرب فيتنام ، ما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات قدر بين سنتي 1958 و 1971 بـ 60 مليار دولار ، فلجأت الدول والأفراد الذين يحوزون على الدولارات إلى تحويلها إلى ذهب ، مثلما يسمح بذلك نظام بريتون وودز ، فانخفض رصيد الذهب في البنك الفيدرالي الأمريكي For Knox من 23 مليار دولار في 1958 إلى 10 مليار دولار في 1968 ، وأصبح في رصيد الولايات المتحدة ثلث الذهب العالمي بعد ما كانت تملك ثلثيه بعد الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾ . ونتيجة لذلك قام الرئيس الأمريكي ليندن جونسون بوقف تحويل الدولار جزئيا ، ثم قرر بعده الرئيس الأمريكي نيكسون وقف تحويل الدولار إلى ذهب كلياً ، ومن ثم التحول إل تعويم الدولار في أسواق صرف العملات . فأصبحت قيمة الدولار تحدد حسب العرض والطلب وهذا خلافا لقواعد بريتون وودز التي كان الأمريكيون وراء تأسيسها ، وهو ما يدل على الاضطراب الذي كان فيه الاقتصاد الأمريكي .

ومن جهة أخرى كانت هناك مظاهر أخرى لتراجع الاقتصاد الأمريكي ، حيث حدث في عام 1971 عجز في الميزان التجاري ، وهو الأمر الذي لم تعرفه الولايات المتحدة منذ 1890 . ثم تلا ذلك دخول الاقتصاد الأمريكي و الاقتصاديات الغربية في أزمة اقتصادية نتجت عن ارتفاع أسعار النفط عام 1973 على إثر النزاع العربي الإسرائيلي في أكتوبر من العام نفسه ، حيث انتقل سعر برميل النفط من أقل من 3 دولارات إلى 11,65 دولارا في 22 ديسمبر 1973، ثم 36 دولارا في عام 1980⁽²⁾ . هذه الأزمة أنهت مرحلة من النمو الكبير في الاقتصاديات الغربية المتطورة ، وهي المعروفة بالثلاثين سنة المجيدة (1945-1975) . وكانت هذه الصعوبات التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي من بين أسباب تراجع مكانته العالمية ، إذ بعدما كان الناتج القومي الأمريكي يمثل 50% من الناتج القومي العالمي ، تراجعته هذه النسبة إلى 30% في بداية السنوات 1970 ، وهو ما يظهر المعاناة الأمريكية فترة الحرب الباردة .

¹ Ibid p183.

² Ibid p187.

لكن الصعوبات الأمريكية لم تتوقف عن الجانب الاقتصادي فقط ، بل إن الولايات المتحدة كانت تواجه أيضا صعوبات على المستوى السياسي . وفي هذا المستوى كان وضعها أسوأ ، ولم يعكس مكانتها كأقوى دولة في العالم . فبعد أن دخل الأمريكيون بقوة في مواجهة السوفييتيين ، بعد الحرب العالمية الثانية ، معتمدين على قوتهم العسكرية والاقتصادية وعلى الروح المعنوية العالية إثر الانتصار على ألمانيا وحلفائها ، وذلك باعتماد سياسة الاحتواء وتطويق التحاد السوفييتي بسلسلة من الأحلاف العسكرية ، بدء بحلف الأطلسي في 1949 ثم التحالف مع الفيليبين في 1951 ومع أستراليا ونيوزيلاندا في السنة نفسها ، ثم مع اليابان في 1951 ، وكذلك مع كوريا الجنوبية في 1953 والصين الوطنية في 1954 ، وإقامة معاهدة الدفاع الجماعي لجنوب شرق آسيا في 1954 أيضا . بعد كل ذلك أخذت الولايات المتحدة في التراجع في مواجهة الاتحاد السوفييتي والأنظمة الشيوعية الأخرى . فلم تتمكن من الانتصار في الحرب الكورية (1950-1953) عندما واجهت الصين ، وانتهت الحرب دون غالب أو مغلوب ، ثم ظهر الضعف الأمريكي عندما عجز الأمريكيون عن القيام برد فعل تجاه قرار الاتحاد السوفييتي ببناء جدار برلين ، ولولا تصدي الرئيس كينيدي بحزم في قضية الصواريخ السوفييتية في كوبا في أكتوبر 1962 ، لكانت صورة الولايات المتحدة ق وصلت إلى الحضيض .

لكن الأزمة الكبرى التي وقع فيها الأمريكيون ، وكان وقعها في نفوسهم شديدا ، كانت حرب فيتنام التي لازالت آثارها تمتد إلى اليوم ، وتعود بقوة كلما دخل الأمريكيون في نزاع مسلح. هذه الحرب خسرها الأمريكيون ولم يحققوا فيها أدنى نتيجة إيجابية رغم العدد الهائل للجنود الأمريكيين الذي بلغ 510 آلاف جنديا في عام 1967 ومعهم 18 ألف جندي من كوريا الجنوبية وتايلاندا وأستراليا (1) انتهت بفقدان 56 ألف جندي أمريكي ، مقابل لا شيء . وتزامنت حرب فيتنام مع الصعوبات الاقتصادية في مطلع السبعينات ، وتلتها أزمة في أعلى هرم السلطة مع قضية ووتر غايت واستقالة الرئيس ريتشارد نيكسون في أوت 1974(2) .

وقد زاد من تدهور وضع الولايات المتحدة ، ما كان يحققه الاتحاد السوفييتي من توسيع لنطاق الشيوعية في العالم . ففي 1974 تمت الإطاحة بالإمبراطور هيلاسي لاسي في أثيوبيا ، وأقيم نظام اشتراكي . كما أقيم نظام اشتراكي في لاوس عام 1975 ، وأصبحت الموزنبيق اشتراكية في عام 1975 وأنغولا في عام 1976 . وتوحدت فيتنام في عام 1976 تحت سلطة اشتراكي الشمال . وفي أفغانستان حدث في 1978 انقلاب أقام نظاما اشتراكي . ثم في 1979 قامت فيتنام حليفة الاتحاد

¹ Yves Lacoste , Géopolitique , Paris , Larousse 2009,p58.

² - كولن باون ، بتر موني ، من الحرب الباردة حتى الوفاق ، ترجمة صادق عودة ، ط2 ، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع 1991 ، ص 273

السوفييتي باحتلال كمبوديا ، وخرجت بذلك الهند الصينية بالكامل من المعسكر الغربي (1) . وفي السنة ذاتها ، أطاحت الثورة الإسلامية في إيران في شهر جانفي بالشاه رضا بهلوي حليف الولايات المتحدة . ومن جهة أخرى ساعد السوفييتيون على إقامة الحصار في بولونيا عام 1981 وضغطوا على الولايات المتحدة عن طريق دعم الحركات الداعية للسلم (2) . وموازة مع ذلك كان الاتحاد السوفييتي يزيد من قدراته العسكرية بزيادة نفقات الدفاع بين 3% و5% سنويا بصورة حقيقية ، دون التضخم ، ثم قام اعتبار من عام 1977 بنشر صواريخ أوروبية SS20 ، و مع نهاية عام 1979 قام بغزو أفغانستان .

2- بروز الولايات المتحدة كقطب أوحده

شكل غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان الحدث الذي جعل الأمريكيين يفيقون من سباتهم ويعون بالمخاطر التي أصبحت تحيط بهم ، بمعد ما خيم على نفوسهم الإحباط ، وأخذت فكرة دخول الولايات المتحدة في مرحلة انحطاط تنتشر وترسخ .

فالالاتحاد السوفييتي لم يعد يفصله عن الخليج العربي ونفطه سوى باكستان ، وأعاد غزو أفغانستان إلى الأذهان الاستراتيجيات الروسية القديمة في الوصول إلى الحيط الهندي ، والتي تسمح بالهيمنة العالمية . وإزاء هذه التطورات أدرك الأمريكيون أن الوقت قد حان للرد على الاتحاد السوفييتي . وبدأ هذا الرد في أواخر مرحلة الرئيس كارتر (1976- 1980) بزيادة النفقات العسكرية ، واتخاذ قرار نشر الصواريخ بيرشينغ و كروز من خلال الحلف الأطلسي في ديسمبر 1979 ، وإنشاء قوة تدخل قوامها 100 ألف جندي في البحر الأحمر والخليج العربي ، رصد لها مبلغ 10 مليارات دولار (3) . ورافق هذه الإجراءات رفض مجلس الشيوخ الأمريكي المصادقة على معاهدة سالت 2 التي أمضاها الرئيس كارتر وبريجنيف في جوان 1979 .

لكن الرد الأمريكي الحقيقي والقوي جاء في عهد الرئيس ريغن الذي خلف كارتر ، حيث كان أكثر صرامة وعزما في مواجهة الاتحاد السوفييتي ، خاصة وأن الولايات المتحدة عادت إلى قوتها الاقتصادية والنمو القوي ، وخرجت في عام 1983 من الأزمة الاقتصادية.

¹ - مكسيم لوفابر ، السياسة الخارجية الأمريكية ، ترجمة حسين حيدر ، بيروت ، عويدات للنشر ، 2006 ، ص 67.

² François Charles Mougel , Séverine Pacteau , Histoire des relations inter nationales XIX⁰ et XX⁰ siècle , 10⁰édition , Paris PUF 2010, p108 .

³ - كولن باون ، بترموني ، مرجع سابق ، ص 266.

قرر ريغن ، الذي أطلق على الاتحاد السوفييتي تسمية إمبراطورية الشر في عام 1983⁽¹⁾ رفع النفقات العسكرية الأمريكية إلى مستوى تجاوز 6% من إجمالي الناتج القومي لتبلغ ما يقارب 300 مليار دولار، وقام بنشر الصواريخ الأورو أمريكية اعتباراً من عام 1983⁽²⁾ ، وأطلق مبدأ ريغن المتمثل في مساعدة التمرد ضد الشيوعية لإخراج البلدان الشيوعية من النفوذ السوفييتي ، فتم تسليح المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفييتي ، ودعم المتمردين في نيكاراغو والمعارضين للشيوعية في أثيوبيا وأنغولا⁽³⁾ ، أما النقطة الفاصلة في ترجيح الكفة لصالح الولايات المتحدة ، التي كانت المنعرج الأخير في الحرب الباردة ، وستؤدي تدريجياً إلى تراجع الاتحاد السوفييتي ثم انهياره في الأخير، فقد تمثلت في إطلاق ريغن في عام 1983 لمبادرة الدفاع الاستراتيجي أو حرب النجوم كبرنامج دفاعي مضاد للصواريخ يهدف إلى حماية الأراضي الأمريكية من أي هجوم نووي . وكانت غاية الولايات المتحدة هي إنهاء قوة الاتحاد السوفييتي من خلال سباق جيد نحو التسلح . وقد كانت مبادرة الدفاع الاستراتيجي ستؤدي إلى تراجع القوة العسكرية للاتحاد السوفييتي لاعتمادها على التطور التكنولوجي الذي يعطي الجيش الأمريكي تفوقاً نوعياً . وفي ذلك يقول بول كينيدي " إن روسيا تمتعت على الدوام منذ عهد بطرس الأكبر بأعظم تفوق عسكري على الغرب حين تباطأت وتيرة تطور الأسلحة...حتى إذا ركز التطور التسليحي على النوعية بدلاً من الكمية آل النفوذ الروسي إلى التراجع"⁽⁴⁾ وذلك ماحدث .

أدرك الاتحاد السوفييتي عجزه عن إنجاز برنامج مماثل للذي كانت الولايات المتحدة عازمة على إنجازه ، وأنه أصبح غير قادر على الاستمرار في السباق نحو التسلح ، فدفعت به ذلك للتفاوض وإصلاح نظامه فاندفع في سلسلة من التنازلات لإنهاء مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، وأدى ذلك إلى توقيع معاهدة القوات النووية متوسطة المدى في عام 1987 . وإدراكاً منها أن تنازلات السوفييتيين كانت تعبيراً عن ضعفهم ، واصل الأمريكيون مطالبتهم بالمزيد من التنازلات ما ساهم في تفكيك الاتحاد السوفييتي⁽⁵⁾ .

وعلى المستوى الداخلي كان غورباتشوف يسعى إلى إصلاح أوضاع بلاده من خلال البريسترويكا ، وإخراجها من الركود الذي قبعت فيه في فترة بريجنيف ، وحصل على تأييد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي المنعقد في أبريل - ماي 1986 . ثم قام الزعيم السوفييتي برفع يد بلاده على بلدان أوروبا الشرقية التي شرعت تباعاً في التخلي عن النظام الاشتراكي

¹ - هنري كيسنجر ، الدبلوماسية ، من الحرب الباردة إلى يومنا هذا ، ترجمة مالك فاضل بديري ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط1 ، 1995 ، ص 477.

² - ماكسيم لوفابر ، مرجع سابق ، ص68.

³ - هنري كيسنجر ، مرجع سابق ، ص467.

⁴ - بول كينيدي ، نشوء وسقوط القوى العظمى ، ترجمة مالك البديري ، عمان ، الأردن ، الأهلية للنشر والتوزيع ، 1998 ، ص 760-761 .

⁵ - محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص558.

في سنتي 1989 و1990. وأهم ما نتج عن التحولات في أوروبا ، كان سقوط جدار برلين في 9 نوفمبر 1990 ، ثم الوحدة الألمانية التي ترتبت عن ذلك في أكتوبر 1990. وفي الاتحاد السوفييتي ، أدت إصلاحات غورباتشوف إلى أزمة اقتصادية حادة ، أضعفت موقعه، وجعلته عاجزاً عن التصدي لخصومه ، وعلى رأسهم بورييس يلتسن ، وعن الوقوف أمام رغبة الجمهوريات السوفييتية في الانفصال . وفي شهر ديسمبر 1991 إنهار الاتحاد السوفييتي .

وبهذه التطورات غير المتوقعة ذات الأثر العميق على العالم ، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها هي القوة العظمى الوحيدة في العالم وقطبه الأوحده . فقد تمكنت من التغلب ولو بطريقة غير مباشرة على آخر منافس لها . وأنهت بذلك رحلة طويلة نحو القوة والمجد بدأتها بالظهور كقوة عالمية منذ نهاية القرن التاسع عشر ، ثم لتتطور وتقوى أكثر خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ، لتجد نفسها بعد ذلك القوة الوحيدة الكبرى التي تسيطر على العالم .

المبحث الثاني

الريادة العالمية والبحث عن الاستراتيجية الجديدة

بعد أن أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم ، تعاضمت قوتها أكثر فأكثر ، مستفيدة في ذلك من وضعها الدولي الجديد ، ومن التطور التكنولوجي الذي كان ثمرة جهود متواصلة منذ الحرب الباردة . فأصبحت الولايات المتحدة نتيجة لذلك في وضع سمح لها بالريادة العالمية ، التي مكنتها من إدارة الشؤون الاقتصادية والسياسة العالمية دون أن تجد من يتصدى لها . وإدراكا منهم لهذا الوضع ، فإن الأمريكيين جعلوا نصب أعينهم الهدف المتمثل في الحفاظ على هذه الريادة والعمل على استمرارها ، وبحوثا من أجل تحقيق ذلك على الاستراتيجية الملائمة . إلا أن وضع مثل هذه الاستراتيجية انطوى على صعوبات كبيرة ، ما جعلها تكون محل بحث مستمر ، وهذا خلافا لاستراتيجية الاحتواء التي وضعها جورج كنان في عام 1946، والتي اتسمت بالثبات والاستمرارية في الزمن . فخلال الحرب الباردة ، كان العدو واضحا ومحددا وهو الاتحاد السوفييتي ، فسهل ذلك وضع الاستراتيجية الملائمة ثم تطبيقها . لكن بعد نهاية الحرب الباردة تعقدت الأمور على الساحة الدولية ، ولم يعد ممكنا إصدار أحكام نهائية حول الوضع العالمي ، ولم تتضح الرؤية بالنسبة للولايات المتحدة فيما يخص دورها وما كان عليها أن تقوم به في العالم .

ويعبر شارل كراوثر Charles Krauthammer أحد أقطاب الفكر السياسي الأمريكي ، على صعوبة التعامل مع الوضع الجديد بقوله " وفي 26 كانون الأول 1991 انهار الاتحاد السوفييتي وولد شيئا جديدا تماما ، عالم أحادي القطب تسوده قوة عظمى غير مهددة من قبل أي منافس ، وذوات نفوذ حاس في أي بقعة من الأرض ، إنه انعطاف حاسم في التاريخ ، لم يشهد له مثيل منذ انهيار روما ، إنه تحول جديد غريب تماما إلى حد أننا لم نملك أي فكرة عن كيفية التعامل معه" ⁽¹⁾ .

لذلك إذن، كان من الصعب وضع استراتيجية بديلة لاستراتيجية الاحتواء . وترتب على ذلك بحث مستمر تجلى من خلال عدم الاستقرار على تصور استراتيجي واحد ، والانتقال من تصور إلى آخر ، مثلما كان الحال في البداية في الانتقال من فكرة النظام الدولي إلى الإرشاد حول التخطيط

¹ - هادي فيبسي ، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة والواقعية ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2008، ص 25

الدفاعي ، وهما التصوران اللذان سوف نتناولهما في هذا المبحث لنبين من خلالهما من خلالهما مسألة البحث عن الاستراتيجية الجديدة . وقبل ذلك سوف نتعرض إلى أسس الريادة العالمية الأمريكية المتمثلة في القوة الاقتصادية والتطور التكنولوجي والقوة العسكرية .

المطلب الأول : الريادة العالمية وأسسها

بفضل ما بلغته من قوة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، أصبحت الولايات المتحدة هي التي تفرض التوجهات الاقتصادية العالمية وتسير الشؤون السياسية العالمية ، فارضه منطقتها في القضايا الدولية ، ما جعلها توصف بعبارة Hyper Puissance أي القوة الخارقة ، وهي عبارة استعملت في عام 1999 من طرف عالم الجغرافيا السياسية المعروف الفرنسي هوبر فدرين Hybert Vedrine⁽¹⁾ . وقد عبر كيسنجر عن هذا الوضع بقوله : " في فجر الألفية الجديدة ، فإن الولايات المتحدة تتمتع بتمتع يتفوق ليس له مثيل حتى ضمن الامبراطوريات الكبرى السابقة. فمن السلاح إلى روح المقالة ، ومن العلوم إلى التكنولوجيا ، ومن التعليم العالي إلى الثقافة الشعبية ، فإن الولاية المتحدة تمارس ريادة غير مسبوقه في العالم بأسره"⁽²⁾ . ومن جهته فإن بول كينيدي الذي لم يكن متفائلا بمستقبل الولايات المتحدة ، من قبل كان يقول : " إنه شيء لم يكن له مثيل أبدا ، إن الفرق في النفوذ الحالي ، لم يكن له مثيل في السابق إطلاقا...إن السلام البريطاني أدير بكلفة قليلة ... فرنسا نابليون وإسبانيا فسليب الثاني كان لهما أعداء أقوى ، وكانتا تنتميان إلى عالم متعدد الأقطاب ، وإمبراطورية شارلمان لم تكن تمتد إلا على جزء من أوروبا الغربية ، أما الإمبراطورية الرومانية فقد كانت تمتد إلى أبعد من ذلك ، لكن كانت هناك إمبراطورية كبيرة في بلاد فارس ، وإمبراطورية أكبر في الصين ، إنه لا يوجد مجال للمقارنة"⁽³⁾ (أي بين النفوذ الحالي الأمريكي وبين نفوذ الإمبراطوريات السابقة).

إن هذه القوة والريادة العالمية الأمريكية تقوم على أسس ثلاثة : قوة اقتصادية ، تطور تكنولوجي ، وقوة عسكرية .

1- القوة الاقتصادية

¹ Yves Lacoste , op cit , p44.

² - Philip Golub , La fin de la pax americana , Revue Internationale et Stratégique 2008/4 , n°72 , p141.

³ Ibid , p 141 .

عرفت الولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب الباردة نموا اقتصاديا معتبرا ، حققت من خلاله نتائج اقتصادية لم تعرفها منذ عشرات السنين . وقد قام هذا النمو على عاملين رئيسيين : زوال العوائق التي كانت تحول دون الهيمنة الرأسمالية الأمريكية ، والثورة في مجال الاتصال والمعلومات .

وبخصوص العامل الأول ، فإن نهاية الحرب الباردة فتحت الأسواق أمام الرأسمالية الأمريكية للهيمنة على الاقتصاد العالمي وهو ما لم يتوفر إلا جزئيا قبل ذلك ، وأتيحت لها الفرصة لاستكمال ما شرعت فيه بعد الحرب العالمية الثانية .

فبعد الحرب ، وبصفتها أكبر قوة اقتصادية في العالم سعت الولايات المتحدة إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل يسمح بنمو التجارة العالمية ، وذلك من خلال إنشاء صندوق النقد الدولي وتأسيس إطار للتفاوض حول تخفيض الرسوم الجمركية ، الغات GATT ، ثم قدمت المساعدات للدول الأوروبية من أجل إعادة الإعمار والنهضة من جديد ، وكان الهدف من خلال ذلك هو الحفاظ على قوة الاقتصاد الأمريكي واستمرار نموه وتوسعه عالميا .

لكن المعطيات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية كانت لا تسمح للرأسمالية العالمية بالهيمنة إلا جزئيا ذلك أن وجود الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية واعتماد الدول حديثة الاستقلال على حكومات وطنية أخذت على عاتقها عملية التنمية ، كل ذلك شكل حاجزا أمام التوسع العالمي للرأسمالية الأمريكية . وبانهيار الاتحاد السوفييتي زالت العوائق التي كانت تحول دون توسع الرأسمالية الأمريكية على المستوى العالمي وتوفرت الشروط لكي تستكمل الولايات المتحدة ما شرعت فيه بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم تكن في حاجة إلى إقناع الدول بأن النظام الليبرالي هو النظام الأفضل . فالاتحاد السوفييتي تخلت الجمهوريات التي انفصلت عنه عن الاشتراكية إراديا، وبالمثل فعلت دول الكتلة الشرقية الأخرى وتبعنها باقي دول العالم التي كانت تعتمد على النظام الاشتراكي كليا أو جزئيا.

وبزوال هذه العوائق شرعت الأبواب أمام الولايات المتحدة لتهيمن رأسماليتها على المستوى العالمي ، فعمل الأمريكيون على فتح الأسواق أمامهم وتوسيع نطاق الليبرالية ، ما سمح لهم بتطوير اقتصادهم ، الذي دخل في مرحلة نمو قوية جعل الولايات المتحدة تظهر بمظهر القوة الخارقة .

أما العامل الثاني الذي ساعد على النمو الاقتصادي الأمريكي بعد الحرب الباردة فهو التطور العلمي والتكنولوجي الذي بلغته الولايات المتحدة. وقد تركز استغلال التطور التكنولوجي في المجال الاقتصادي فيما أصبح يعرف بالثورة المعلوماتية. فقد سمحت هذه الثورة ، ليس فقط بزيادة النمو الاقتصادي ولكن أيضا بتحويله إلى اقتصاد خدمات . وما زاد من بروز الولايات المتحدة أكثر

كقوة اقتصادية مهيمنة هو عدم إمكان الدول الأخرى بما فيها المتقدمة, استغلال الثورة المعلوماتية كما فعلت الولايات المتحدة, نظرا لتخلفها التكنولوجي عن الأمريكيين .

وكانت فوائد الثورة المعلوماتية على الإقتصاد الأمريكي تكمن في أنها تسمح بالتطور بوتيرة عالية, ولها تأثير عميق في الإقتصاد والنشاط الإنساني ككل, يضاهاى ذلك الذي كان للثورة الصناعية في القرن التاسع عشر . فتورة المعلومات تتيح إمكانيات للتطور ضخمة بتكاليف ضئيلة. فإذا كان الإقتصاد الكلاسيكي قائما على الإستعمال الأقصى لعوامل الإنتاج, العمل و رأ المال اللذين يتميزان بندرتهما, فإن اقتصا المستقبل يقوم على عامل غير مادي بكميات غير محدودة تقريبا وهي المعلومة.

وقد مكن تقدم الولايات المتحدة على باقي العالم في مجال الثورة المعلوماتية الشركات الأمريكية من الوصول في مجال الإتصال إلى أكثر من 42 بالمائة من رقم الأعمال العالمي. ولا يتوقف أثر الثورة المعلوماتية عند الشركات العاملة في مجال الإتصال, بل إنها أصبحت عنصرا أساسا للنمو بفضل الإنتاجية التي تتيحها , وبفضل ما توفره من مساعدة على الإبداع وعلى زيادة مردود المؤسسات, ناهيك عما يوفره قطاع الإتصالات والمعلومات من مناصب شغل, حيث يعمل في هذا القطاع 10 بالمائة من اليد العاملة الأمريكية .

ويؤدي الأنترنات دورا حاسما في هذه التحولات . ولذلك فإن الحكومة الأمريكية عملت على إقامة سياسات تحث على الثقة في الأنترنات, وقامت بوضع أنظمة قانونية وتنظيمية لتدعيم التجارة الإلكترونية, وضمان مشاركة الأمريكيين في الإقتصاد الجديد. ومع الأنترنات أصبحت الشبكات متصلة ببعضها وتشارك في العولمة, وتكونت سوق كونية ضخمة موجودة في الفضاء الإفتراضي , وفي عام 2004 كان هناك 1 مليار مستعمل للأنترنات¹. هذان العاملان إذن زوال العوائق أمام الهيمنة الرأسملية الأمريكية عالميا , والتي تجلت من خلال العولمة والثورة المعلوماتية, أديا إلى بروز الإقتصاد الأمريكي بقوة لم يسبق لها مثيل,, وإلى ازدياد الفارق في التطور بين الأمريكيين وغيرهم .

وتجلت قوة الإقتصاد الأمريكي في فترة ما بعد الحرب الباردة في نسبة النمو التي بلغت 3.3 بالمائة و 3.9 بالمائة في عامي 1997 و 1998, ووفر ذلك 20 مليون منصب شغل وتقلصت البطالة إلى 4.2 بالمائة وهي أقل نسبة منذ 1970². وبلغ نصيب الإقتصاد الأمريكي من الإقتصاد العالمي نسبة 25 بالمائة وهذا بفضل مؤسساته الاقتصادية القوية التي يبلغ عددها 35 مؤسسة من بين 100 أكبر مؤسسة علمية .

¹Jacques Fontanel, Géoéconomie de la globalisation , Alger, Office des Publications Universitaires , 2005 pp 364 – 366 .

² André Gauthier , op cit p369 .

وفي مجال التجارة فإن نسبة الولايات المتحدة في التجارة الدولية 18 بالمائة متساوية مع الإتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أن التجارة الخارجية الأمريكية تعاني من عجز منذ 1971 بعدما كانت تحقق فائضا منذ 1890¹, إلا أن العجز ليس سيئا في ذاته, فبسبب استثمارات الشركات الأمريكية في الخارج فإن 1/3 من الصادرات الأمريكية و2/3 من الواردات تتم داخل الشركات أي بين الشركات الأم وفروعها في الخارج². ومن أهم ركائز القوة الاقتصادية الأمريكية قوتها المالية ودورها في المجال المالي والنقدي على المستوى العالمي.

ففي المجال المالي تبرز القوة الأمريكية من خلال سيطرة الولايات المتحدة على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللذين كانت وراء إنشائهما, ومن خلال النشاط المالي فيها والذي جعل السوق الأمريكية مهيمنة. وفي هذا المجال فإن نيويورك هي العاصمة المالية الدولية. وقد تدعمت الوضعية المالية للولايات المتحدة في عهد الرئيس كلينتون حيث حققت الميزانية الفيدرالية فائضا قدره 69 مليار دولارا في عام 1998 وذلك لأول مرة منذ عام 1969, وفي عام 1999 بلغ الفائض 100 مليار دولارا, وهو أعلى فائض منذ عام 1951³.

وفي مجال الإستثمار, فإن المستثمرين الأمريكيين يشكلون ربع أسهم الأسواق الصاعدة, كما أنهم حاضرون بقوة في أوروبا. وقد بلغت الاستثمارات الأمريكية في الخارج في عام 1997 قيمة 860,732 مليار دولارا منها 420,934 مليار دولارا في أوروبا. يقابل ذلك استثمارات مباشرة أجنبية في الولايات المتحدة بلغت 681,651 مليار دولارا.

ومن مظاهر قوة الإقتصاد الأمريكي على المستوى النقدي, الدولار, ودوره في الإقتصاد العلمي. فالدولار هو النقد العالمي الأول رغم ما أصبح لليورو من مكانة في المعاملات الاقتصادية الدولية. ويبرز تفوق الدولار في كونه يحظى بثقة أكبر لدى الدول إذ أن 2/3 من احتياطي العملة الصعبة في البنوك المركزية متكون من الدولار في حين أن النسبة فيما يخص الأورو هي 1/5. كما أن التجارة العالمية تعتمد في 40 بالمائه على الدولار, وفي المقابل فإن نصيب اليورو بين 10 و 15 بالمائه. يضاف إلى ذلك أيضا أن 2/3 من الدولارات يتم تداولها في الخارج مقابل 8 بالمائه بالنسبة لليورو⁴.

كما تظهر أهمية الدولار وفوائده على الإقتصاد الأمريكي في جوانب أخرى. فقد أعطى الولايات المتحدة إمتيازاً جيواقتصادياً معتبراً. فقليل من البلدان يرغب في تخفيض هام لقيمة الدولار نظراً

¹ Ibid p 183.

² Jacques Fontanel op cit p361.

³ André Gauthier op cit p369.

⁴ وكسيم لوفابر مرجع سابق ص 135.

للإحتياطات العالمية منه, وهذا يعتبر عنصرا هاما لصالح القوة الإقتصادية والمالية الأمريكية.¹ كما يعطي الدولار للولايات المتحدة امتيازات أخرى, حيث لا تخضع لأي صعوبة خارجية ولو كانت تلك المتعلقة بالإستدانة. فحق سك النقود يعطيها امتياز التجارة العالمية تعتمد على 40 بالمائة على الدولار وفي المقابل فإن نصيب اليورو بين تمويل عجزها بتكلفة ضئيلة, كما أن مخاطرها محدودة ما دامت الديون بالدولار وما دامت تتحكم في إصدار الدولارات.² وعلى مستوى النمو الإقتصادي فإن الولايات المتحدة تستفيد كثيرا من خلال تحكمها في قيمة الدولار. فقد طبقت في عام 2004 سياسة الدولار الضعيف من أجل دعم النمو ما أدى إلى تقليص البطالة إلى 5.7 بالمائة وإلى ربح بورصة نيويورك 40 بالمائة في عشرة أشهر.³

هذه إذن الأسس والمظاهر الرئيسة للقوة الإقتصادية الأمريكية التي هي بدورها أساس القوة الأمريكية, حيث تعتمد عناصر القوة الأخرى, القوة العسكرية والتكنولوجية, على الأموال التي يديرها النشاط الإقتصادي.

2 - التطور التكنولوجي

شكلت الحرب الباردة وصعوباتها والأزمات الإقتصادية التي مرت بها الولايات المتحدة في السنوات 1970 دافعا قويا لتطوير نفسها معتمدة على التطور العلمي والتكنولوجي. ولم يكن تفوق الولايات المتحدة في السنوات 1990 في المجال التكنولوجي سوى ثمرة للجهد المبذول سابقا. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة استمرت في إعطاء البحث العلمي والتكنولوجي أهمية كبرى لما في ذلك من أثر على قوتها وتطورها. ويتبين ذلك من خلال ما تخصصه من موارد في هذا المجال.

ففي البحث الإنمائي خصصت الولايات المتحدة 3 بالمائة من إجمالي الناتج القومي لهذا المجال, وهو يمثل 40 بالمائة من النفقات العالمية للبحث الإنمائي. كما يبرز الإهتمام الأمريكي بالبحث العلمي والتكنولوجي من خلال حصتها من المجموع العالمي في مجال البراءات والمنشورات العلمية, حيث تبلغ نسبة الولايات المتحدة فيهما 50 بالمائة من المجموع العالمي.⁴

وفي الجانب العسكري يبرو كذلك التفوق الأمريكي, حيث أن ميزانية البحث العسكري الأمريكية تفوق ميزانية الإتحاد الأوروبي في هذا المجال خمس مرات. ومن مظاهر القوة العلمية والتكنولوجية يمكننا أيضا أن نشير أن الولايات المتحدة تمتلك نصف الأقمار الصناعية. أما في مجال الأنترنات, ففي

¹ Jacques Fonntanel op cit p 358.

² Ibid p359.

³ Ibid p360.

⁴ مكسيم لوفير مرجع سابق ص144 ..

عام 2003 إشتراك أكثر من 50 بالمائة من الأمريكيين في وسيلة الإتصال هذه , وكانت النسبة حينها الثلث بالنسبة لأوروبا .

والى جانب تفوق الولايات المتحدة في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات, توجد مجالات أخرى للتفوق التكنولوجي الأمريكي, وهي مجالات أيضا حاسمة في التطور الإقتصادي. ويمكننا أن نذكر من بين أهم هذه المجالات ما يتعلق بالملكية الصناعية. ففي هذا المجال تعرف الولايات المتحدة إبداعا كبيرا, وتتمتع فيه بقدرة كبيرة على المنافسة تتجلى في ميزانه التجاري, وهو ما يعطيها القدرة على الهيمنة على الإقتصاديات الأخرى. فالولايات المتحدة تحقق في ميدان الملكية الصناعية وأساسا الآلات التصنيعية والكيمياء والمعلوماتية فائضا قدره 25مليار دولار في المتوسط, وقسم كبير من هذه السوق يعمل بين الشركات الأم والفروع , ما يمكن الأمريكيين من تحقيق فائض بـ 20 مليار دولار, وهو ما يبين أهمية عمل المؤسسات الأمريكية على المستوى العالمي¹ .

وزيادة على أهمية العامل التكنولوجي في قوة وتطور الإقتصاد الأمريكي , فإن لهذا العامل دور أساس أيضا في القوة العسكرية الأمريكية , حيث يقوم الأمريكيون بتوظيف آخر الأكتشافات العلمية للأغراض العسكرية, وكما يشير بريجنسكي في هذا الشأن "فإن ذلك أدى إلى إيجاد مؤسسة عسكرية لاند لتفوقها التكنولوجي , ماجعلها المؤسسة الوحيدة القادرة على الوصول بشكل مؤثر إلى أي نقطة في العالم"². وقد أظهرت الولايات المتحدة تفوقها التكنولوجي في المجال العسكري خلال حروبها في أفغانستان والعراق حيث استعملت أسلحة أكثر فأكثر دقة وبنسبة أعلى من السابق, وتحول حقل المعركة من حرب تقليدية إلى حرب ذكية بفضل استعمال وسائل أحدث في الإتصال والكشف³.

القوة العسكرية

بالرغم من انتهاء الحرب الباردة فإن الولايات المتحدة استمرت في نفقاتها العسكرية الضخمة , وما يبرر هذا الإستمرار في النفقات ليس بروز خصم جديد قوي وإنما رغبة الولايات المتحدة في الهيمنة العالمية واستعمالها للقوة العسكرية لهذا الغرض .

وقد مكنت النفقات الضخمة التي بذلتها الولايات المتحدة على قوتها العسكرية من امتلاك أقوى جيش في العالم. وعبر بريجنسكي عن هذه القوة بقوله " يبدو مدى النفوذ العالمي الأمريكي وانتشاره اليوم فريدا من نوعه . فالولايات المتحدة لا تسيطر على جميع محيطات العالم وبحاره فحسب, بل إنها تمتلك قدرة عسكرية حاسمة للسيطرة البرمائية على السواحل تمكنها من فرض نفوذها على الداخل

¹ Jacques Fontanel op cit p364 .

² زيبغنيو بريجنسكي , رقعة الشطرنج الكبرى , ترجمة أمل الشرقاوي , عمان , الأهلية للنشر والتوزيع , 1999 , ص 38 .

³ مكسيم لوفابر مرجع سابق ص 127 .

بطرق ذات أهمية سياسية . تقف فيالقتها العسكرية بثبات عند الطرفين الشرقي والغربي لإوراسيا , كما تسيطر أيضا على الخليج الفارسي " ¹.

وقد شكلت القوة العسكرية أحد الأسس التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة لتحقيق هدف الريادة العالمية, وهو ماجعلها تزيد باستمرار في نفقاتها العسكرية كما يتبين لنا من خلال الجدول التالي.

الجدول 4 : النفقات العسكرية الأمريكية بملايير الدولارات الثابتة 2000

السنوات	النفقات	السنوات	النفقات
1988	393.1	1999	283.6
1989	398.9	2000	294.4
1990	382.7	2001	297.2
1991	333.7	2002	329.3
1992	354.3	2003	364.4
1993	340.3	2004	394.3
1994	322.8	2005	407.3

المصدر : P hilip Golub, La fin de la pax americana, Revue Internationale et Stratégique, 2008/4, n° 72 , pp145 – 146

وفي الحقيقة فإن النفقات الأمنية في مجملها تفوق بكثير هذه الأرقام .فإذا ما أضيف إلى النفقات العسكرية نفقات الأمن الداخلي ونفقات المخابرات والمبالغ المخصصة لوزارة الطاقة من أجل الأسلحة النووية ولوزارة قداماء المحاربين, فإن مجموع النفقات الأمنية يصل إلى 800 مليار دولارا².

ومقارنة بباقي دول العالم فإن النفقات العسكرية, في عهد الرئيس والكر بوش, بلغت نصف النفقات العسكرية العالمية وتلثي النفقات العسكرية للحلف الأطلسي وأكثر من الميزانيات العسكرية للقوى العسكرية العشر الأولى في العالم .

¹ زيبغنيو بريجنسكي مرجع سابق ص36 .

² Charles Philippe , Qu'en – est –il de la superpuissance américaine ? Revue Internationale ey Stratégique 2008/4 ,n°72, p153

ومن حيث الانتشار فإن الجيش الأمريكي يتواجد في كل القارات والمحيطات والبحار, ويملك 120 ألف جنديا في أوروبا و100 ألف آخرين في آسيا, كما يملك 700 مرفقا عسكريا في الخارج¹. وأدى الانتشار الواسع للقوات الأمريكية إلى تقسيمها إلى قيادات جغرافية كبيرة Combatant Commands وهي Eucom التي تشرف على أوروبا, و Centcom التي تمتد إلى كل أوراسيا ماعدا الصين والهند, و Southcom التي تمتد إلى كل أمريكا الجنوبية, و Pacom التي تشمل كل المحيط الهادي بسواحلها وجزره وشبه جزره². أما من حيث سلاح الجيش الأمريكي فيأتي في مقدمته السلاح النووي. ولم تجعل نهاية الحرب الباردة حدا لتطوير هذا النوع من السلاح, حيث ينصب الإهتمام الأمريكي على الصواريخ المضادة للصواريخ, رغم القيود الموضوعية على ذلك بموجب المعاهدات مع الإتحاد السوفييتي سابقا, والرفض الروسي حاليا.

وبالنسبة للأسلحة الأخرى فإن الولايات المتحدة تمتلك 12 حاملة طائرات و55 غواصة نووية هجومية وتشكيلة متنوعة من الطائرات, طائرات ذات مدى بعيد, وطائرات خفية وطائرات دون طيار... وسلسلة من الأسلحة الدقيقة (صواريخ بحرية - توماهوك - قنابل موجهة....).

إن الجيش الأمريكي في تطور مستمر إذ ليست ميزته الوحيدة هي ضخامته وقوة ناره. فمرحلة ما بعد الحرب الباردة سمحت للجيش الأمريكي بالاستفادة كثيرا من التطور التكنولوجي الذي ظهر في هذه المرحلة. إضافة إلى ذلك تحتكر الولايات المتحدة قدرات الإطلاع بالأقمار الصناعية, وقد عرف الجيش الأمريكي مظهرا آخر في تطوره النوعي والمتمثل في تحول تنظيم الجيش من خلال ما عرف بالثورة في الشؤون العسكرية.

ومن الناحية العملية فقد استعملت الولايات المتحدة قواتها العسكرية في عدة مناسبات منذ نهاية الحرب الباردة, بدء بالحرب ضد العراق عم 1991, ثم التدخل في البلقان بسبب الأزمة اليوغوسلافية في إطار الحلف الأطلسي, ثم الحرب في أفغانستان والعراق من جديد في إطار تحالف دولي, كان دور الحلفاء فيه مكملا فحسب. هذه الحروب خاضتها الولايات المتحدة الواحدة بعد الأخرى, لكن الأمريكيين طوروا إمكانياتهم واستعدادهم للقيام بحربين في وقت واحد. أما الإستراتيجية العامة للولايات المتحدة فتقوم على فكرة إبقاء الجيش الأمريكي قويا بالقدر الكافي لردع الخصوم المحتملين عن محاولة معادلتها أو تجاوزها.³

¹ Etienne de Durand, Le rédéploiement global des forces américaines, Politique Etrangère 2000/,p833.

² Alain Joxe, L'empire global et ses guerres locales, Herodote, 2003/1,n°108, p155.

³ مكسيم لوفابر مرجع سابق ص130.

Jean Paul Chagnolland, Relations Internationales Contemporaines. Unmonde en perte de repères, 2° édition, Paris , L'Harmattan, 1999, p 287 .

المطلب الثاني : البحث عن الإستراتيجية الجديدة

تجلى البحث عن الإستراتيجية الجديدة في الانتقال من تصور استراتيجي إلى آخر , وهو ما نراه في الانتقال من فكرة النظام الدولي الجديد إلى الإرشاد حول التخطيط الدفاعي, وفي ما بينهما من اختلاف وتباين في المضمون , كما سيتبين لنا ذلك من خلال عرضنا لهما, مع العلم أن مسألة البحث عن الإستراتيجية الجديدة بقيت مستمرة في المراحل اللاحقة مثلما سنراه عند تناولنا لمراحل السياسة الخارجية الأمريكية .

1-النظام الدولي الجديد

طرح فكرته الرئيس الأمريكي جورج بوش مباشرة عقب غزو العراق للكويت في مطلع شهر أوت 1990. في تلك الأثناء لم تكن الولايات المتحدة قد ظهرت للعالم بإمكانياتها الضخمة الإقتصادية والعسكرية والتكنولوجية, كما كان الحال خلال السنوات 1990, وإن كانت هي أقوى دولة في العالم. لكن مع ذلك فإنها كانت تقود السياسة الدولية. فهي التي كانت تقترح نمط العلاقات الدولية مثلما هو الحال بالنسبة للنظام الدولي الجديد, وتقود التحالفات الدولية كما في الحرب ضد العراق , وتتدخل لإدارة القضايا الدولية وفقا لما تقتضيه مصالحها, وهو ما حدث في قضية الوحدة الألمانية واضمحلال الإتحاد السوفييتي وغير ذلك من القضايا .

وقد كان الجو العام للعلاقات الدولية يسوده التفاهم بعد أن تم فض نزاعات كثيرة , من أهمها الإحتلال السوفييتي لإفغانستان , وانسحاب القوات السوفييتية من هذا البلد في فيفري 1989¹, وبعد أن دخلت الحرب الباردة في مرحلتها الأخيرة مع تفكك الكتلة الشرقية وتصفية هياكلها بحل الكومكون في جانفي 1991. كما أن العلاقات الأمريكية السوفييتية كانت في أحسن حال وأصبح الإتحاد السوفييتي الشريك المتعاون بعدما كان خصما عنيدا, خاصة وأن الأزمة الحادة التي كان يمر بها كانت تدفعه لذلك وتجبره على تقديم كل التنازلات حتى يتلقى المساعدة من الغرب للخروج من أزمته .

¹Jean Paul Chagnolland, Relations Internationales Contemporaines. Unmonde en perte de repères, 2° édition, Paris , L'Harmattan, 1999, p 287 .

وقد بدأت تنازلات غورباتشوف منذ عام 1987 في الإتفاقية حول الصواريخ متوسطة المدى، حيث قبل بالإبقاء على الصواريخ من الصنف ذاته التي تمتلكها فرنسا وبريطانيا، كما تنازل بعدها في قمة مالطا للرئيس بوش وقبل بعدم الربط بين تجميد برنامج مبادرة الدفاع الإستراتيجي وبين خفض الأسلحة النووية الإستراتيجية إلى النصف. وتلا ذلك رضوخه إلى مطلب الكتلة الغربية بإنهاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة في الإتحاد السوفييتي والتخلي عن الماركسية اللينينية في مقابل تلقي المساعدة الإقتصادية، لتنتهي التنازلات بقبول استقلال دول البلطيق الثلاث ليتونيا وإستونيا ولاتفيا¹. وإذا كان الحال على هذا النحو مع الإتحاد السوفييتي من تعاون وغياب للإحتقان والصراع السابق، فإن التوتر كاد أن يحدث بسبب قضايا أخرى. فقد أدى تفكك الكتلة الشرقية إلى مرور الكتلة الغربية بفترة عصيبة كادت تؤدي إلى صراعات تهدد الإستقرار الدولي.

فمن نتائج تفكك الكتلة الشرقية بدء عملية الوحدة الألمانية، وقد خشيت الدول الأوروبية وخصوصا فرنسا قيام دولة ألمانية موحدة تهدد بابتلاع أوروبا نظرا لقوتها الإقتصادية والبشرية. ومن جهتها فإن الولايات المتحدة كانت تخشى أن تتبع ألمانيا بعد وحدتها سياسة مستقلة تراعي مصالحها الذاتية فحسب ولا تكثرث بحلفائها الغربيين وقد تنسحب من الحلف الأطلسي حتى. والنتيجة تكون انهيار الكتلة الغربية على غرار انهيار الكتلة الشرقية.

لكن هذه المرحلة العصبية وما حملته من توجسات أمكن تجاوزها بفضل جهود فرنسا والولايات المتحدة وتعاون ألمانيا معهما. ففرنسا وجدت الحل لمواجهة المخاطر المحتملة من ألمانيا موحدة عن طريق طرح فكرة إنشاء الإتحاد الأوروبي الذي يمكن من دمج ألمانيا أكثر في أوروبا ومن ثم مراقبتها. أما الولايات المتحدة بصفتها إحدى الدول الأربع المسؤولة عن مصير ألمانيا مع الإتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا، فقد اشترطت الموافقة على الوحدة الألمانية مقابل بقاء ألمانيا في الحلف الأطلسي بعد وحدتها. وفيما يخص ألمانيا فقد تعاونت إلى أبعد الحدود مع الدول المعنية بوحدتها، حيث وافقت على مشروع فرنسا حول الإتحاد الأوروبي، وقبلت شرط الولايات المتحدة، ومنحت أموالا طائلة للإتحاد السوفييتي، وقبلت بعدم المطالبة بالجزء من أراضيها الذي ضم إلى بولونيا بعد الحرب العالمية الثانية².

فالعلاقات إذن، سواء بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي أو فيما بين دول الكتلة الغربية كان سودها التفاهم والتعاون، بالرغم من التحولات العميقة التي كانت قائمة في الكتلتين الشرقية والغربية. فكان ذلك يوحى بدخول العالم في مرحلة جديدة من العلاقات والتنظيم. وعبر الرئيس جرج

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق ص 667 - 668.

² Pierre Gerbet, La construction de L'Europe, Paris, Imprimerie Nationale 199, p 449.

بوش عن ذلك بقوله " تخامرنا رؤية شراكة قائمة على التشاور والتعاون والعمل الجماعي, سيما من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية , يوحدنا المبدأ وحكم القانون"¹ , وبدأ يظهر انفراد الولايات المتحدة بالصدارة العالمية.

هذا التنظيم الجديد كان قد أوحى به خاصة, الإجماع الدولي على رفض غزو العراق للكويت والتعبئة التي أصبحت الأمم المتحدة قادرة على القيام بها بفضل اتفاق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . وهكذا ففي 11 سبتمبر 1990 , طرح الرئيس جورج بوش فكرة إقامة نظام دولي جديد, كهدف خامس يجب الوصول إليه في المواجهة مع العراق . وفي أبريل 1991 أعطى مدلولاً واضحاً للمفهوم . فانظام الدولي طريقة عمل جديدة مع الأمم الأخرى لردع أي عدوان ولتحقيق الرخاء والسلم² .
 وازداد تحديد طبيعة النظام الدولي, حيث أن جوهره يقوم على :

_ أن الدولة ذات السيادة هي الوحدة الأساسية للعلاقات الدولية .

_ إحترام معايير عدم الإعتداء وعدم التدخل .

_ دعم القانون الدولي والمؤسسات الدولية .

_ يتصرف المجتمع الدولي بالقوة إذا لزم الأمر.³

وفيما يخص دعم القانون الدولي والمؤسسات الدولية فإن النظام الدولي أكد على أن يعطى لهيئة الأمم المتحدة دورها الكامل في الشؤون الدولية وحل النزاعات, مثلما كان الحال في غزو العراق للكويت .

ب - الإرشاد حول التخطيط الدفاعي

بعد النظام الدولي الجديد الذي طرح فكرته الرئيس جورج بوش كان التصور الرسمي الموالي الصادر عن الحكومة الأمريكية هو : الإسهاد حول التخطيط الدفاعي , الذي صدر بضعة أشهر قبل إعتلاء الرئيس بيل كلينتون الحكم في الولايات المتحدة , هذا الإرشاد جاء معبراً عن الوضعية الجديدة التي أصبحت تتمتع بها الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة و قطب عالمي اوحده . حيث و إن صدر

¹ هنري كيسنجر مرجع سابق ص 525 .

² Bruno Cholson, Concepts américains pour l'après guerre froide.www.institut – stratégie/fr strat 057 Cholson = tmd, html (4/3/2016) .

ناظم عبدالواحد الجاسور , تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية , حقبة ما بعد الحرب الباردة , مركز دراسات الوحدة العربية , 2007, ص108 .

هذا الإرشاد في فترة حكم الجمهوريين ، و شكل فيما بعد أحد الأسس التي بني عليها الجمهوريين سياستهم فيما بعد إلا أن بعض أهدافه و بالأساس الهدف المتمثل في ضرورة بقاء الولايات المتحدة قوة عظمى وحيدة في العالم ، شكل أيضا هدفا في سياسة إدارة كلينتون ثم إن الإرشاد فتح المجال للتفكير في الإستراتيجية الواجب تحقيقها لتجسيد الأهداف طرحها ، و هي المسألة التي كانت محور تفكير إدارة كلينتون .

صدر الإرشاد حول التخطيط الدفاعي في مرس 1992 عن البانتاغون في صياغه لم تكن معدة ليطلع عليها الجمهور ، لكن تم الكشف عنها من طرف جريدة نيويورك تايمز . وقد قام بكتابة النص الموظفون في الحكومة الأمريكية و من البانتاغون ، تحت إشراف نائب كاتب الدولة للدفاع المكلف بالشؤون السياسية بول ولفويتز Paul D.wolfowitz بالإتصال مع مجلس الأمن القومي¹.

وقد اكد التقرير إرادة الولايات المتحدة في البقاء قوة عظمى وحيدة في العالم ، و يتم ذلك و يستمر من خلال التصدي أو إجهاض أي محاولة إقتحام عبر ظهور مراكز قوى عظمى اخرى أينما كان في العالمو ينص التقرير في هذا الشأن : " إن هدفنا الاول هو الحيلولة دون نشوء منافس جديد سواء في أراضي الغتحد السفييتي سابقا أو في أي مكان آخ يمثل تهديدا كذلك الذي كان يمثلته الإتحاد السوفييتي . علينا أن نبذل جهدا جبارا في السياق ذاته لمنع أي عدوانية من السيطرة على هذه المنطقة التي تكفي مصادرها ، إذا ما تضامنت معا بشكل جيد ، لتوليد قوى عظمى . و تشمل هذه المنطقة أوروبا الغربية ، شرق آسيا " و يمضي التقرير في شرح دور الولايات المتحدة ، بذكر أن عليها ، بذكر أن عليها رد تظهر روح القيادة اللازمة لتأسيس و حماية نظام جديد يحمل في طياته الوعد [.....] بإقناع منافسينا المحتملين بأنه لا يتعين عليهم و أنه لا حاجة لهم بأن يؤدون دورا أكبر ا من الذي يؤدونه الآن ، أو أن يسعوا إلى معاداة الآخرين حتى و لو كان ذلك في سبيل حماية حقوقهم و مصالحهم الشرعية² .

و يواصل التقرير . ".... في المناطق غير الدفاعية يجب أن ليعير الإهتمامات و مصالح الدول الصناعية المتقدمة و ذلك لنتمكن من إجهاضها و إجهاض ما تحويه من تحد لقياداتنا ، أو محاولة لإحداث إنقلاب ل النظام السياسي و الإقتصادي الذي أسسناه . و أخيرا فإننا ينبغي أن نحافظ على الآليات التي ستمكن من إعاقه تقدم منافسينا حتى للطموح إلى الدور أكبر عالميا أو إقليمي³ .

¹ Bruno Cholson op cit .

² عبد الحق يحي زلوم ، إمبراطورية الشر الجديدة ، ببيروت، المؤسسة العربية للدراسلت والنشر ، 2003 ، ص52 .

³ المرجع نفسه ص52 .

و في إطار تحقيق الولايات المتحدة لهدفها ، بالبقاء كقوة عظمى وحيدة ، فإن الوسيلة المفضلة دون غيرها لتحقيق ذلك ، هو القوة العسكرية ، التي يمكن إستعمالها بصورة إنفرادية ، لأنها هي راعية النظام الدولي .

إن ما يميز التقرير ، أن أفكاره كانت أكثر وضوحا خلافا لما تضمنته أفكار النظام الدولي الجديد ، حيث أن التقرير حدد المصالح الأمريكية بدقة أكبر لكنه ترك السؤال مطروحا حول ماهية الإستراتيجية التي تمكن من تحقيق هذه المصالح .

من خلال ما تضمنته أفكار كلل من النظام الدولي الجديد و الإرشاد حول التخطيط الدفاعي ، والتي يظهر فيها تباين كبير فيما احتوته من تصورات وأهداف ، تتضح لنا الصعوبة التي كانت تواجه الإدارة الأمريكية في سبيل وضع استراتيجية تتلاءم مع الأوضاع العالمية الجديدة . هذه المشكلة لم تجد لها حلا نهائيا على مدى سنوات ما بعد الحرب الباردة ، وبقيت الإستراتيجية الجديدة محل بحث مستمر وتنوعت الأفكار المطروحة في هذا الشأن من طرف الحكومة الأمريكية والمفكرين الإستراتيجيين ورغم ذلك فقد برزت أكثر من غيرها الأفكار الإستراتيجية التي قدمها زيغنيو بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى والتي تعتبر أهم ما قدم في مجال الإستراتيجية ، وبالتسبب لنا فإن ما قدمه بريجنسكي له أهمية خاصة في بحثنا إذ يفيد كثيرا في فهم السياسة الأمريكية في المنطقة ما بين بحر قزوين والبحر السود .

المبحث الثالث

مراحل السياسة الخرجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

في ظل غياب استراتيجية أمريكية شاملة , ظلت السياسة الخارجية للولايات المتحدة متقلبة ومتنوعة الإتجاهات. فانهيار الكتلة الشرقية جعلها تهدف إلى تعميم النظام الليبرالي في العالم من خلال سياسة التوسيع Enlargement وإلى فرض قيم الولايات المتحدة في إطار العولمة .

ورغم ما حققته الولايات المتحدة من نتائج بفضل هذه السياسة التي انتهجها الديمقراطيون , ورغم ما وصلت إليه من قوة, إلا أن ما تحقق لم ينل إجماع الأمريكيين . فالجمهوريون الذين خلفوا الديمقراطيين في السلطة , انتقدوا بشدة سياسة هؤلاء مؤكدين على ضرورة انتهاج سياسة تقوم على تحقيق المصلحة القومية وحدها, فسعوا إلى إحكام القبضة الأمريكية على العالم , ومحاصرة المنافسين , معتمدين في ذلك على القوة العسكرية التي أصبحت الأساس في السياسة الخارجية الأمريكية , متجاهلين الحلفاء والقانون الدولي .

لكن ما زاد على حده انقلب إلى ضده , وكانت نتائج السياسة الأمريكية مع الجمهوريين أزمات بالجملة سياسية وعسكرية واقتصادية . فالحروب التي خاضتها الولايات المتحدة كانت حروبا فاشلة ونتائجها كارثية , والإقتصاد الأمريكي دخل في أسوأ أزمة منذ أزمة عام 1929 , وصورة الولايات المتحدة أصبحت في الحضيض , وأدراك الأمريكيون في النهاية أن الهيمنة على العالم لم تكن سوى وهما عابرا .

كان من الضروري بعد كل هذه التطورات السلبية إصلاح الأوضاع فأصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على تصحيح الأخطاء وإعادة النظر في الطموحات والأهداف وتحسين صورة

البلاذوالعودة إلى التعاون مع الحلفاء والعدول عن استعمال القوة العسكرية وتوجيه الجهود إلى الأولوية الجديدة , وهي آسيا . أما المجال قزوين - البحر الأسود , فمن خلال مراحل السياسة الخارجية الأمريكية فإنه تأثر كثيرا حيث استطاعت الولايات المتحدة بعد هيمنتها على أوروبا الشرقية أن تفرض إلى حد م هيمنتها على هذه المنطقة . لكن عودة روسيا إلى قوتها بعد مرحلة الضعف التي مرت بها خلال السنوات 1990 جعلتها تغير المعطيات في المجال قزوين - البحر الأسود مستغلة أزمات الولايات المتحدة .

المطلب الأول : مرحلة بيل كلينتون

1_ توسيع نطاق إقتصاد السوق والديمقراطية

إن الإستراتيجية التي يتحقق بها هدف بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم . إن كانت غائبة في الإرشاد حول التخطيط الدفاعي ، و تركت مهمة تحديدها للرئيس كلينتون ، فإن هذا الأخير لم يضعها ضمن أولوياته في السنوات الأولى التي تولى فيها إدارة شؤون بلاده ، حيث كان إهتمامه منصبا على تطوير الإقتصاد الأمريكي و إعادته إلى النمو بعد التراجع الذي شهده في النصف الثاني من فترة رئاسة سلفه جورج بوش .

و بالرغم من النجاحات الدولية التي حققها كإجبار العراق على الإنسحاب من الكويتو إقامة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط في مدريد في سبتمبر 1991 ، و ما عرفته الكتلة الشرقية من تحولات في عهده ، و التي أعتبرت من جهة نظر الأمريكيين إنتصارا أمريكيا على الإتحاد السوفييتي ، فإن جورج بوش لم يتمكن من إيقاف تدهور الإقتصاد الأمريكي ، بعدما كان يحقق نموا معتبرا . فالمؤشرات الإقتصادية حول تراجع الإقتصاد الأمريكي كانت تتوالى و تتراكم ، فالنتائج تالداخلي الخام الأمريكي عرف أزمة في عام 1991 ، في الوقت الذي وصل فيه العجز في الميزانية و البطالة إلى مستويات قياسية (7.5% نسبة البطالة) ، في جويلية 1991 ، أي في الوقت الذي دخلت فيه الحملة الرئاسية مرحلتها الحاسمة⁽¹⁾ .

هذا الوضع ، جعل ثقة الأمريكيين في الأمن و في نظامها تهتز ، خاصة و أنهم غعدادوا على رؤية بلادهم تحتل الريادة منذ الحرب العالمية الثانية ، و كان أساس هذا الموقف هو المقارنة مع التطور الذي كانت تشهده اليابان التي بدت متفوقة في مجال التكنولوجيا و الصناعة الإلكترونية

-Frederic Heurtebize , Exceptionnalisme et imperialisme dans le discours de politique étrangère

¹américain des années Clinton , Revue LISA , volumeV. N°3/ 2007

الموجهة للجمهور الواسع. ليس هذا فحسب بل حتى في مجال صناعة السيارات رمز القوة الإقتصادية و نمط الحياة الأمريكي فإن الولايات المتحدة أصبحت تعاني من تفوق اليابان عليه¹.

و تمكن بيل كلينتون من إستغلال هذا الوضع ، و جعل من التقويم الإقتصادي اساس التقويم الوطني و لقي ذلك إستحسانا لدى الأمريكيين الذين كانوا بحاجة لمن يهتم بأموهم و أوضاعهم أكثر ممن يبحث عن دور الولايات المتحدة في العالم ، لذلك نجد بيل كلينتون عند تنصيبه كمرشح للحزب الديمقراطي يستجيب لرغبة الأمريكيين و يقول " الآن و قد غيرنا العالم ، فإنه حان الوقت لتغيير أمريكا² .

و لما أصبح بيل كلينتون رئيسا أكد نواياه و أهدافه ، و تجلّى ذلك في أول تدخل له أمام الكونغرس في 27 فيفري 1993 ، غد لم يتناول أي قضية دولية ، و باشر عمله في تقوية الإقتصاد الأمريكي من خلال الإستثمار في التكنولوجيا عالية الكلفة و من خلال إستغلال الثورة المعلوماتية التي ترتب عنها تحول عميق في الإقتصاد الأمريكي و زيادة معتبرة في قوته إذا بلغت نسبة الناتج الداخلي الخام الداخلي الخام (30%³ ما سيؤثر لاحقا في طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية .

إلا أن الاهتمام بالشؤون الداخلية و بالإقتصاد لم يكن يعني بالنسبة للحكومة الأمريكية التجاهل التام للأوضاع الدولية فوضعية اليوم كقوة عظمى وحيدة لا تسمح لها بذلك ، فقد قام وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر في جانفي 1993 ، عند تأكيده في منصبه ، أمام مجلس الشيوخ ، بحصر المشكلات الدولية و التحديات التي تواجه الولايات المتحدة حيث إعتبر أن العالم في وضع يشبه ذلك الذي كان سائدا بعد الحرب العالمية الثانية ، عالم في مفترق الطرق ، هذه المرحلة الجديدة يميزها وجود ستة عناصر : نزاعات إثنية و دينية ، عولمة التجارة و رؤوس الأموال ، ثورة ديموقراطية عالمية ساعدت عليها التكنولوجيا الإعلام الحديثة ، تحديات جديدة خاصة بحقوق الإنسان ، ظهور تهديدات جديدة خاصة الإرهاب ، أسلحة الدمار الشامل ، و تحديات عالمية مثل تزايد السكان و السيدا و المجاعة و الجفاف⁴.

هذه العناصر التي ذكرها وارن كريستوفر كانت تعطي عن العالم صورة يبرز فيها على أنه في حالة من الفوضى ، و بالفعل فإن كلمة فوضى أصبحت أكثر فأكثر تداولاً للتعبير عن الحالة التي

¹ Ibid

² Ibid

³ Michel Nazet , La géopolitique pour tous , Paris, Ellipses, 2010, p 110 .

⁴ Frederic Heurtebize op cit .

أصبحت فيها الأوضاع الدولية . ففي الولايات المتحدة ، كثيرون هم الأخصائيون في السياسة الخارجية الذين يستعملون كلمة فوضى للتعريف بعالم ما بعد الحرب الباردة ففي بداية 1994 نشر روبرت كابلان (الفوضى المقبلة) كان له صدى هام . و بدورها فإن مادلين ألبرايت عندما كانت سفيرة للولايات المتحدة في الامم المتحدة وصفت الوضع الدولي الجديد بـ " الفوضى " ، كما ان معهد السلام للولايات المتحدة ، و هو مركز دراسات و بحث تابع للحكومة ، جعل من إدارة الفوضى محور الرئيس للمؤتمر النظم بمناسبة ذكراه العشرين¹.

هذه التحديات الخارجية التي كانت تواجه الولايات المتحدة ، و الفوضى المترتبة عنها ، كانت تحتم على الولايات المتحدة التدخل لترتيب الاوضاع ، وقبل ذلك كان لابد من تصور عام يوضح الرؤية و الاهداف ويحدد الوسائل لتحقيق هذه الاخيرة .

وقد جاء هذا التصور العام بواسطة مستشار الأمن القومي أنطوني لايك الذي بعد الإشارة إلى الأولوية الاقتصادية و المحافظة على التقدم العسكري الأمريكي وتكيف مع التحديات الجديدة ، ذكر "إن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس فيه نهاية تاريخ ولا صدام حضارات ، لكن فيه لحظة تمنح الفرصة عظيمة للديمقراطية و التجارة ، لذلك يقع على عاتق الولايات المتحدة قيادة العالم في طريق ديمقراطية السوق ، الذي يساعده على السلم و الرخاء"² يؤكد بيل كلينتون من جهته أهمية توسيع نطاق الديمقراطية موضحاً أن هذا التوسيع نابع من القناعة أن الأنظمة الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض ، لا يؤيد الأعمال الإرهابية ، تشكل شريكا تجاريا متينا ، و هي تحمي البيئة العالمية، و تحترم القانون فإن مصلحة من أمريكا نشر النموذج الديمقراطي في كل العالم³.

إن هذه الافكار التي طرحها انطونني لايك هي عبارة عن خطة عمل غدارة كلينتون تعبر عن ما يشبه الإستراتيجية التي كانت محل بحث و نقاش من طرف المفكرين و السياسيين الذين حاولوا وضع تصورات شاملة لا يمكن أن تكون عليه السياسة الأريكية و دور الولايات المتحدة في العالم و مكانتها ، كما أنها تقدم الإجابة للمسألة الغستراتيجية التي طرحها من قبل الإرشاد حول التخطيط الدفاعي .

¹ John . J . Maresca , L'après – guerre froide est terminée, Paris , Ellipses , 2010, p 110 .

² Frederic Heurtebiz op cit .

³ Timo Behr , L attitude des Etats – Unisenvers l'Europe . Un changement de paradigme ? Etudes et recherches , n° 29, p 7 .

إن الفكرة المركزية التي أصبحت أساس عمل الحكومة هي ما تم التعبير عنه بمفهوم التوسيع Enlargement ، أي توسيع نطاق الديمقراطية و إقتصاد السوق في العالم ، و تم إعتبار ان التوسيع على أنه يعوض سياسة الإحتواء التي كانت متبعة أثناء الحرب الباردة ضد الإتحاد السوفييتي .

و لإبراز أهمية هذا المذهب الرسمي ، عملت الحكومة الأمريكية على بيان أوجه الشبه بينه و بين مذهب الإحتواء . فمثلما كان هذا المذهب يقوم على التوفيق بين المصالح و القيم ، فكذلك هو الحال بالنسبة لسياسة التوسيع التي هي عملية " تلتقي فيها مصالح و مثلنا " مثلما أكد ذلك أنطوني لايك¹ .

وجه الشبه الثاني تمثل في أن إستراتيجية الإحتواء كانت قائمة على وجود عدو محدد جيوسياسيا و إيدولوجيا و هو ما سمح بتوافق القيم و المصالح مع ضمان دعم الراي العام الأمريكي على المدى البعيد . فالشيء ذاته تقوم عليه إستراتيجية التوزيع ، إذ تكرر نموذج إستراتيجية الإحتواء ، فأعداء الديمقراطية الليبرالية هم أعداء الولايات المتحدة التي تقوم بمهمة دعم و نشر الديمقراطية .

إن الإستمرارية ، إذا ، مع سياسة الإحتواء و تطابق المصالح و القيم موجود حسب الحكومة الأمريكية ، و الفارق أن التهديد المركزي الذي كان متمثلا في الإتحاد السوفييتي و سياسته ، عوض بمجموعة من المخاطر هي مصدر الفوضى : إرهاب ، مخدرات ، إنتشار نووي ، دول مارقة² . لكن في واقع الأمر فإن الفوارق كبيرة بين الإستراتيجيتين ، فوارق في الوضوح و في القدرة على التعبئة و كسب التأييد و في البعد العالمي ، و حتى في الفائدة التي تعود على الولايات المتحدة .

وقد تضمن برنامج نشر الديمقراطية الذي أرادته الولايات المتحدة :

- تعزيز دور المؤسسات القضائية و السياسية العالمية و... القانون في العلاقات الدولية .
- تطوير إستخدام العقوبات متعددة الجوانب كأداة للسياسة الدولية³ .
- ترقية حقوق الإنسان .
- الدفاع عن الديمقراطية حيث تكون مهددة أو عند تعرضها للإنقلاب مع الإستعداد إلى اللجوء إلى القوة في هذه الحالة أو في حالة الكوارث الإنسانية أو الخروقات الكثيفة لحقوق الإنسان ، شرط تقدير جيد للمخاطر و عندما تكون هناك مصالح محددة للولايات المتحدة⁴ .

¹ Etienne Durand , Tribulations de la pensée stratégique americaine, Politique étrangère n°1, 1995 , pp 47-48 .

² Ibid pp 47 – 48 .

والتزم ميد ، التطورات الحديثة في السياسة الخارجية الأمريكية وأثرها على العالم ، ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة ، القاهرة ، دار
³ الكتاب الحديثة ، 2008 ، ص 318 .

⁴ Stanley Hoffman , A lea recherche d'une politique étrangère, Politique Etrangère n°4, 1994 , pp952 - 953

إلى جانب ذلك عملت الولايات المتحدة على تقوية المجتمع المدني ، يزداد تأثيرها و قد كانت لمنظمات مثل منظمة العفو الدولي ، و منظمة مراقبة حقوق و دار الحرية و أطباء بالاحود و السلام الأخضر ، صدى كبير و مكانة دولية خلال سنوات 1990 و لم تعتن الولايات المتحدة بدعم المجتمع المدني فحسب ، بل سعت إلى خلق تناغم بين سياستها ، و قيم و أهداف المنظمات غير الحكومية الرائدة¹ .

و في خضم هذا التنوع في مجال إهتمام الولايات المتحدة رأت إدارة كلينتون أن تولي الإهتمام للحركة النسوية بهدف تحسين أحوال النساء في العالم و إعطائهن دورا أفضل في التنمية و التعليم و فرصا اكبر في الدول النامية . و أخيرا قامت إدارة كلينتون بتقديم الدعم للجماعات السياسية التي كانت تسعى لقلب نظم الحكم القائمة ، عن طريق تقديم منح للنشطاء و الجماعات التي تضطهدها حكوماتها² .

على مستوى آخر ، كان مبدأ توسيع نطاق الديمقراطية الليبرالية يفتح الطريق لمظهر آخر من سياسة كلينتون و المتمثل في عولمة المبادلات . و كانت المهمتان تكملان بعضهما البعض . والواقع أن السياسة التي تعتمد على عولمة المبادلات كانت إمتدادا للسياسة الداخلية تقوم على إعادة الحيوية للإقتصاد الأمريكي ، فإن السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على ما عرف بالدبلوماسية الإقتصادية . ففي 21 سبتمبر 1993 عقد إعلان الأساس التي تقوم التي تقوم عليها السياسة الأمريكية ، أشار أنطوني لايك إلى أحد المواضيع الأساسية لدى غدارة كلينتون و هو محور الحدود بين السياسة الداخلية و الخارجية³ . و لذلك كان هناك عمل لربط العالم بإستراتيجية الإقتصاد الداخلي ، و خاصة في ظل إمتلاك الولايات المتحدة قوة إقتصادية مهيمنة عالميا ، و تجلى هذا العمل من خلال إنشاء المنظمة العالمية للتجارة و جمعية شمال أمكريكا للتبادل الحر ، و أيضا في قمة الأمريكيتين و في منظمة آسيا و الباسيفيكي للتعاون الإقتصادي . أبيك AP EC ، و في الإجتهد في فتح الأسواق و فرض القواعد الأمريكية ، و إناء نظام عالمي مبني على التجارة المفتوحة و المسؤولية المالية و التمويل الحر ، مع إمكانية تقوية البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و تعزيز قدراتها⁴ .

و كانت نتيجة هذا النشاط الإقتصادي الأمريكي على المستوى العالمي ، أن حقق تدفق رأس مال الدولي مرونة غير مسبوقة و إستمرار للزيادة في التجارة العالمية ما دفع التنمية في الدول الغنية

¹ والتر ميد مرجع سابق ص 318 .

² المرجع نفسه ص 319 .

³ Frederic Heurtebiz op cit .

⁴ والتر ميد مرجع سابق ص 304 ،

و الدول الفيرة على حد سواء ، وفي غمار هذا الإنتعاش العالمي العام ، إزدهرت الولايات المتحدة كما لم تزدهر من قبل و قد مر علينا ذكر التطور الإقتصادي الذي عرفته الولايات المتحدة في فترة التسعينيات .

أما النتائج فيما يخص توسيع نطاق الديمقراطية في العالم ، فيمكن القول أن الولايات المتحدة ساهمت دون شك في إنتشار الديمقراطية في العالم ، لكن الإنتعاش الديمقراطي العالمي يعود بتوسع كبير على إنهيار الكتلة الشرقية و إتمادها الإشتراكية الليبيرالية ، وادى إلى قناعة دولية بعدم ... و بان الديمقراطية و إقتصاد السوق هما النظام الأفضل و قد قامت دار الحرية Freedom House بتقييم و مسح عملية التحول الديمقراطي في التسعينات فذكرت أن عدد الدول " الحرة " أو " الحرة جزئيا " قد إرتفع من 105 دول عام 1989 إلى 145 دولة بعد عشر سنوات . بينما إنخفض عدد الدول التي لا تتمتع " بالحرية " من 62 دولة إلى 47 دولة خلال الفترة نفسها¹ .

2- العودة الى الشؤون السياسية الدولية

إن عودة الولايات المتحدة الى الشؤون السياسية الدولية وقيامها بدورها في الساحة الدولية كقوة عظمى وحيدة بدأت بتخطي من 21 نوفمبر 1995 تاريخ إمضاء اتفاقية دايتون المتعلقة بالازمة اليوفوسلافية ، و التي اشرف عظيميا الدبلوماسي الامريكي يتشارد هالبروك ، ووضعت حدا لنزاع دام ثلاث سنوات في قلب أوروبا ، وقد تأخرت ادارة كلينتون في التعامل مع الشؤون السياسية الدولية لسبب تركيز اهمامها ثاني الشان الداخلي ، ولعدم وضوح الرؤية في السياسة الخارجية ، وزيادة على تأثير التدخل الامريكي في الصومال الذي كان له وقع سيء في نفوس الامريكيين لما ترتب عليه من خسائر واهانة قبل ان يتقرر سحب القوات الامريكية في 1994²

قد بدأت مؤشرات عودة الولايات المتحدة إلى الشؤون السياسية الدولية مع صدور وثيقة إستراتيجية الأمن القومي عن البيت الأبيض ، فبعد ذكر الأهداف المتمثلة في الحفاظ على الامن القومي بقوة عسكرية جاهزة للقيام بمهامها ، و في الحفاظ على حيوية الإقتصاد الأمريكي ، و ترقية الديمقراطية و نشرها في العالم ، تناولت الوثيقة دور الولايات تالمتحدة في العالم ، حيث

¹ المرجع نفسه ص 319 .

² Thierry Garcin, Les grandes questions internationales depuis la chute du mur de Berlin, Paris, Economica, 2001 , p 87.

أكدت على الريادة الدولية للولايات المتحدة و التي يوفرها تفوقها الإقتصادي و العسكري¹ و تبرز هنا العودة إلى هدف الريادة الذي الإرشاد حول التخطيط الدفاعي الصادر في مارس 1992.

لكن بالنسبة لإدارة كلينتون فإن الريادة العالمية الأمريكية تهدف إلى خدمة الإنسانية ما يجعل من الولايات المتحدة راعية بمال الشعوب و الضامنة للإستقرار الدولي الذي الرخاء و الديمقراطية ، و هو ما يؤكد وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين بقوله أن بلاده هي قوة الإستقرار في العالم ، وعندما يكون الإستقرار يكون الإستثمار الذي يجلب الرخاء الذي يدوره يدعم الديمقراطية .

كل ذلك يجعل من الولايات المتحدة في نهاية المطاف الأمة الضرورية . وعبرت عن ذلك مادلين ألبرايت كاتبة الشؤون الخارجية بالقول "لكن إذا كان علينا استعمال القوة , فإننا يمكننا فعل ذلك , لإننا أمريكا , نحن الأمة الضرورية نحن نقف وننظر في المستقبل على مدى أبعد من البلدان الأخرى"²

ومع مرور الوقت وبتعاضد القوة الإقتصادية الأمريكية خلال السنوات 1990 فإن الأفق أخذت تتسع أكثر فأكثر بالنسبة للدور العالمي للولايات المتحدة متجاوزة كل الحدود والضوابط. فهذا رئيس لجنة الشؤون الخارجية يصرح في عام 1999 "البلدان الديمقراطية التي يعمل من أجل قضية الحرية , وفي مقدمتها الولايات المتحدة , يجب أن تستفيد من ساطة خالية منكل رقابة خارجية للقيام بتدخلات عسكرية"³.

وبهذه الأفكار والتصورات فإن المسؤولين الأمريكيين ذهبوا بالريادة إلى أبعد الحدود وحولوها إلى هيمنة حقيقية على العالم . وقد تجلت الهيمنة الأمريكية من خلال السعي إلى الهيمنة الإقتصادية , وذلك بفرض العولمة واتباع ما عرف بالدبلوماسية الإقتصادية التي كانت وراء غنشاء تجمعات اقتصادية دولية المنظمة العالمية للتجارة , جمعية التبادل الحر لأمريكا الشمالية والتعاون الإقتصادي آسيا المحيط الهادي أببيك والتحرير المالي في جنوب شرق آسيا .

¹ Fredeic Heurtebize op cit .

² Ibid .

³ Ibid .

لكن أهم ركيزة للهيمنة الأمريكية والتي حظيت بعناية خاصة في سياسة بيل كلينتون تبقى الحلف الأطلسي . فقد عمل كلينتون على ترسيخ بقاء وجود الحلف الأطلسي رغم انتفاء مبرر وجوده , مكملًا بذلك عمل سلفه جورج بوش¹ . فمع نهاية الحرب الباردة عمل الرئيس بوش على استمرار وجود الحلف الأطلسي من خلال تصور جديد طرحه كاتب الدولة للشؤون الخارجية الأمريكي جيمس بيكر , وهو التصور المعروف بـ"الأطلسيه الجديدة".

ولم يكتف الرئيس كلينتون بالعمل على استمرار الحلف الأطلسي , بل ذهب أبعد من ذلك بالسعي إلى توسيع الحلف مستعملًا كمرحلة أولى فكرة الشراكة من أجل السلم ففتح بذلك المجال لعودة سياسة الحصار ضد روسيا والتنافس معها , فاقتربت الولايات المتحدة من المجال السوفييتي السابق وتوغلت فيه من خلال ضم عديد من الجمهوريات السوفييتية السابقة إلى سياسة الشراكة من أجل السلم , وجمع البعض منها في كتل معادي لروسيا , ما أدى إلى ظهور تنافس أمريكي روسي في المجال قزوين - البحر الأسود. هذا التنافس سيؤدي ظهور اضطرابات ونزاعات في المجال المذكور سنتعرف عليها في الفصول القادمة .

المطلب الثاني : مرحلة جورج والكر وبوش

1-نقد سياسة كلينتون

بالرغم من التطور الإقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة في فترة بيل كلينتون إلا أن سياسة هذا الأخير واجهتها انتقادات عدة ومعالارضة شديدة . فقد بنى معارضو بيل كلينتون إنتقاداتهم على أساس أن المصلحة الوطنية تخدمها مشروعات أقل طموحا واتساعا من الرؤى الكوكبية البراقة للنظام العالمي الجديد , بل إن السعي لتحقيق هذا النظام سيؤدي إلى مواقف يكون فيها استعداد للتضحية بمصالح الشعب الأمريكي , خاصة وأن عقد التسعينيات عرف انتشار الفكرة التي مفادها أن العولمة تؤدي إلى إضعاف الدولة² . وأدى ذلك إلى تراجع التأييد لسياسة كلينتون خاصة وأن مصادر المعارضه كانت متنوعة من اتحادات العمل اليسارية وأنصار البيئة ومنظمات المجتمع المدني إلى الجماعات اليمينية المحافظة في الكونغرس.

¹ Justin Vaisse , L'heritage ambigu de Bill Clinton , politique internationale n° 90 , Hiver 2001 .

² والتر ميد مرجع سابق ص ص 302. - 312.

إضافة إلى ذلك لقيت سياسة كلينتون معارضة من شكل آخر قائمة على طبيعة التوجه الإقتصادي الأمريكي . فلقد أدت الثورة في مجال الاتصالات والمعلومات وتحول الإقتصاد الأمريكي إلى اقتصاد خدماتي , إلى تقليص الصناعة وتناقص كبير في عدد عمالها الذين بلغ عددهم مما كان عليه في عام 1900 , بعدما كان في تزايد منذ ذلك التاريخ وإلى غاية عام 1980 . وكانت المناطق المعنية بهذا التحول هي ولايات الغرب الأوسط والشمال الشرقي . هذا الوضع جعل نواب وسكان هذه المناطق يعارضون سياسة كلينتون ¹.

وعلى مستوى السياسة الخارجية إعتبر معروضو كلينتون أن سياسته تنطوي على مساس بسيادة الدولة الأمريكية , وهذا بالنظر لما تقدمه من دعم لقوات الشرطة الدولية والمحاكم وغيرها , وإلى التدخلات الخارجية , التي كانت ترى فيها الحكومة الأمريكية واجبا أخلاقيا مثلما كان الحال في الحرب الجوية ضد صربيا في عام 1999 ².

كل هذه المعارضة لسياسة بيل كلينتون جعلت النظام العالمي القائم على العولمة يفقد مصداقيته شيئا فشيئا , ما كان يخدم مصلحة الجمهوريين الذين وجدوا سندا لتوجهاتهم في أوساط القوميين أيضا . هؤلاء كانوا يرون أن إنشاء نظام عالمي ليس أولوية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية وأن الدفاع عن المصالح الأمريكية يمكن أن يكون بأمر أقل من الإلتزام بنظام عالمي . فالمصلحة الوطنية تقتضي التركيز على قضايا ومناطق ومشكلات معينة وليس بالسعي وراء نظام عالمي قائم على العولمة يتضمن تهديدات للمصالح القومية الأمريكية الأساسية ويعرض الولايات المتحدة لمخاطر وتكاليف لا ضرورة لها ³.

وقد كانت المصلحة الوطنية نقطة أساسية في برنامج الجمهوريين . ففي البرنامج الإستراتيجي لإدارة الجمهوريين بعد وصولهم للسلطة , الذي صاغته مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس , نجد أن السياسة الخارجية تقوم على الإنطلاق من مرجعية المصلحة القومية " فإدارة كلينتون , يذكر البرنامج , كانت تفتقد لرؤية إستراتيجية واضحة ومنسجمة , فكانت تدير الأزمات بمنطق مفكك , ولم يكن لديها تصور جلي للمصلحة القومية " ⁴ , كما ترى رايس " أن الإدارة الديمقراطية السابقة قد استبدلت معيار المصلحة القومية بمقولة المصالح الإنسانية أو مصالح المجموعة الدولية , في حين يتعين إعطاء الأولوية للمصالح القومية الأمريكية " ⁵.

¹ المرجع نفسه ص 310.

² المرجع نفسه ص 323 .

³ المرجع نفسه ص 333 .

⁴ السيد ولد آياه , عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001, الإشكالية الفكرية والإستراتيجية, الدار العربية للعلوم , بيروت 2004 , ص 37 .

⁵ المرجع نفسه ص 37 .

وانطلاقاً من ذلك فإن السياسة الخارجية للإدارة الجمهورية الجديدة يجب أن تكون مفتوحة على الخارج لكن أساسها يكون الوعي بالمصلحة القومية الأمريكية والدفاع عنها .

2- القوة العسكرية وتحقيق الهيمنة العالمية

إن نقطة انطلاق الجمهوريين كانت إذن المصلحة القومية الأمريكية التي أهملتها إدارة كلينتون , والعمل لتحقيقها يؤدي إلى هدف آخر هو الزعامة والهيمنة الشاملة للولايات المتحدة على العالم , وهذه الأهداف تتحقق حسب الجمهوريين بقوات مسلحة قوية وعازمة على مواجهة تحديات اليوم وغدا وبسياسة خارجية تعمل على نشر المبادئ الأمريكية الكبرى في الخارج¹.

إن الجانب العسكري في سياسة إدارة والكر بوش التي تولت السلطة بعد كلينتون له مكانة أساسه , وقد أصدرت في هذا الشأن ثلاث وثائق تبين التوجهات في مجال الدفاع والأمن وهي :

_ الإستراتيجيه القومية للأمن .

_ التقرير الرباعي حول الدفاع .

_ التقرير حول الوضعية النووية .

وقد تم وضع هذه التوجهات بين عامي 1997 و2000 في إطار مشروع القرن الأمريكي

الذي أشرفت عليه مجموعة من المحافظين الجدد وعملت معها مجموعة هامة من PNAC

كثير منهم تقلدوا مسؤوليات عليا في فريق الرئيس والكر بوش من أمثال دونالد رامسفيلد وبول ولفويتز ولويس لبيي , وآخرون منهم ينتمون إلى حاويات الفكر².

ويقوم الخيار العسكري على الأفكار والمفاهيم التالية :

_ الأفكار التي تضمنها الإرشاد حول التخطيط الدفاعي (مارس1992) المشار إليه آنفا , الذي أكد إرادة الولايات المتحدة في الحفاظ على وضعها كقوة عظمى وحيدة , كما أكد على الدور الخاص في

¹ Bernard Sionneau, *Reseaux conservateurs et nouvelle doctrine americaine de sécurité* , Annuaire français des relations internationales 2003, pp 8 – 9 .

² Ibid pp 5 – 6 .

تحقيق هذا الهدف للقوة العسكرية التي يمكن أن تستعمل بطريقة أحادية الجانب من طرف أمريكا لكون هذه الأخيرة هي الراعية للنظام الدولي¹.

_ مفهوم " المصير الظاهر " ونجده في الفلسفة التي يقوم عليها مذهب الأمن لإدارة بوش الابن . هذا المفهوم الذي تعود جذوره إلى ج. أوسوليفان الذي طرحه عام 1845 , يعني أن أمريكا تجربة فريدة , وأنها مخبر حقيقي للتطور في مجال الحرية والديمقراطية , لذلك فإن الأمريكيين عليهم واجب خلقي يتمثل في جعل باقي العالم يستفيد من ذلك , وأصبح بعد ذلك "نشر الديمقراطية من النوع الأمريكي " أهم مذهب للولايات المتحدة.

_ مفهوم " صدام الحضارات " الذي طرحه صامويل هنتنغتون فيعام 1993 واستعمل لعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية .

هذه الأفكار والمفاهيم تبرز في المقترحات العسكريه للمشروع من أجل القرن الأمريكي الجديد PNAC وكذلك في الوثائق الرسمية حول الأمن القومي لإدارة بوش الابن².

كل هذه المكانة المعطاة في سياسة إدارة والكر بوش للجانب العسكري , هي من أجل خدمة الهيمنة الأمريكية . وفي هذا الشأن ينص مشروع القرن الأمريكي الجديد " إن السلم الأمريكي يقوم على قوة عسكرية عليا والإرادة في مواجهة , بشكل أحادي الجانب ووقائي إذا لزم الأمر, أي قوة صاعدة جهوية أو حتى شاملة وكل قوة ظل قبل أن تهدد مصالح أو وضعية واشنطن " , وتلك هي الرؤية الإستراتيجية للدور الأمريكي المتمثل في " الهيمنة الشاملة " و في السلم عن طريق القوة"³.

ومن حيث تطبيق إدارة بوش لسياستها فقد اعتمدت على قناعتين :

-الأولى : وتتمثل في وجوب أن تتحرر الولايات المتحدة من القيود المفروضة من الأصدقاء والحلفاء والمؤسسات الدولية , وهي الوسيلة حسب حكومة بوش التي تضمن الأمن للبلاد في عالم يتصف بالخطورة . فلاتفاقيات تقلص من قدرة الولايات المتحدة على الاستفادة من قوتها للدفاع عن نفسها , خاصة وأنها قوة عظمى وحيدة تشكل الهدف الأبرز بالنسبة لبلد أو مجموعة من البلدان معادية للغرب

¹ Ibid p 7 .

² Ibid p 8 .

³ Ibid p 8 .

_ الثانية : أن أمريكا بعد أن تتحرر بهذا الشكل عليها استعمال قوتها لتشكيل عالم يستجيب لمصالحها . وفي هذا الشأن فإن الولايات المتحدة لا يجب أن تكتفي بالإستعداد لمواجهة الخطر , بل عليها المبادرة بمواجهة هذا الخطر الذي يتمثل أساسا حسب إدارة بوش في محور الشر الذي يجمع الإرهابيين والدول المارقة مثل إيران والعراق وكوريا الشمالية¹ .

لكن إدارة بوش وجدت صعوبات في تنفيذ سياستها والحصول على الموارد لأجل ذلك نظرا لمقاومة الكونغرس . كما أن سياسة بوش كانت تقابلها معارضة من الجمهور العريض . لكن مع أحداث 11 سبتمبر 2001 انتفت كل معارضة وأصبح مذهب بوش العسكري قابلا للتحقيق بعد حصوله على الإمكانيات المالية ودعم الكونغرس الضروري . وتجسد ذلك في الحرب ضد نظام طالبان في أفغانستان في أكتوبر 2001 وفي الحرب ضد العراق في مارس 2003 .

وبخصوص المجال قزوين - البحر الأسود فقد كان للسياسة الأمريكية أثر كبير فيه . فالحرب ضد أفغانستان والعراق جرت في المحيط المجاور للمجال قزوين - البحر الأسود وسمحت بالتغلغل العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى . وعلى مستوى آخر كان تأثير السياسة الأمريكية في المنطقة ما بين بحر قزوين والبحر الأسود من خلال توسيع الحلف الأطلسي نحو الشرق أكثر فأكثر والإقتراب من المجال السوفييتي السابق بعد ضم دول أوروبا الشرقية إلى الحلف في عام 2004 . ثم أقامت الولايات المتحدة أنظمة مالية لها في بعض بلدان المجال قزوين - البحر الأسود وحاولت ضم هذه البلدان إلى الحلف الأطلسي . وفي الوقت الذي بدت فيه الولايات المتحدة في أعلى درجات القوة والجبروت وتصرف كما تشاء , انقلبت الأمور وتوالت الإخفاقات وبدت للعالم عدم قدرة الأمريكيين على إدارة الشؤون الدولية بمفردهم , ما سمح تدريجيا بقلب موازين القوة في التنافس الأمريكي الروسي في منطقة قزوين - البحر الأسود لصالح روسيا , وأصبح الشغل الشاغل للأمريكيين هو الكيفية التي يمكن بها محو الآثار السلبية للسياسة الخارجية لجورج والكر بوش.

المطلب الثالث : باراك أوباما والقوة الذكية

مثلما كان الحال مع الجمهوريين الذين قاموا بتغييرات كبيرة في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بالنسبة لما كانت عليه في عهد بيل كلينتون , حيث وضعوا المصلحة القومية كهدف رئيس

¹ Ivo . H . Daadler , James M . Lindsay, L'Amérique sans entraves ou la révolution Bush en politique étrangère . Politique Etrangère n° 3 , 2004, p 521 .

واتخذوا من القوة العسكرية وسيلة لتحقيق المصالح الأمريكية , فإن باراك أوباما قام بدوره بتغيير كبير في السياسة الخارجية الأمريكية .

إن التغيير الذي أجراه أوباما لم يكن فقط بداعي انتقال السلطة من الجمهوريين إلى الديمقراطيين , ولكن لأن وضع الولايات المتحدة كان يفرض ذلك أيضا . فأوباما عند توليه رئاسة بلاده وجدها في

أسوأ حال , أزمة اقتصادية لم يعرف لها مثيل منذ الأزمة الكبرى لعام 1929 , صورة منحطة للولايات المتحدة في العالم إثر الحروب الفاشلة في أفغانستان والعراق , والتي لم تترك سوى الدمار , واللامبالاة بالمنظمات الدولية والقانون الدولي , وانتهاكات لحقوق الإنسان والعنف والغطرسة والثورات والإضطرابات التي أثرت في عديد البلدان , والرغبة الجامحة في الهيمنة والسيطرة على العالم . ولم يكن هذا الوضع متقبلا لا في الولايات المتحدة ولا في خارجها . ففي سبر للأراء قامت به (س - ب - س) CBS ونيويورك تايمز نشر في أبريل 2008 , إعتبر أكثر من 80 بالمائة من الأمريكيين أن بلدهم يسير في النهج السيء. وفي الخارج فإن صورة الولايات المتحدة تدهورت لدرجة أن بعض عمليات سبر الآراء في بعض الدول اعتبرت أمريكا العامل الرئيس لعدم الإستقرار الدولي , متقدمة على دول مثل إيران وكوريا الشمالية والصين وروسيا¹ .

كان لا بد إذن من تغيير كل ذلك , لكن في إطار الخط التقليدي للحزب الديمقراطي, مع تجديد في النظرة للأشياء وفي أسلوب العمل . كانت المهمة الأولى للرئيس أوباما هي محو الآثار السلبية لسياسة سلفه جورج والكر بوش . والبداية كانت بإخراج البلاد من أزمتها الحادة . وقد نجح أوباما في ذلك , حيث مكن بلاده من تجاوز هذه الأزمة تدريجيا وإعادة النشاط والنمو للإقتصاد . فبفضل برنامجه للإنعاش الإقتصادي الذي تضمن مساعدة الصناعة , حيث استعادة صناعة السيارات نشاطها بعد تأميمات مؤقتة , وإعادة البنوك إلى عملها العادي , والقيام بتخفيضات ضريبية ساعدت المؤسسات على النمو والعودة إلى النشاط. كما تضمن البرنامج إستثمارات عمومية في الطرق والجسور وبناء المدارس وأدى كل ذلك إلى عودة النمو الإقتصادي , حيث أصبحت نسبة النمو 3.9 بالمائة , وتم توفير 6 ملايين منصب شغل , ماجعل بسبب البطالة تنخفض من 10 بالمائة في عام 2010 إلى 5.8 بالمائة في عام 2014² .

¹ Barthélémy Courmont , En attendant le cHangement , L'année Stratégique 2009, Analyse des enjeux internationaux, sous la direction de Pascal Boniface, Paris ,Daloz, /IRIS, 2008 , pp 184 -196 .

² Nicole Bacharan , La désillusion d'Obama, Politique Internationale n° 146, Hiver 2015 .

أما على المستوى الخارجي حيث كانت المهمة محو آثار سياسة الجمهوريين القائمة على القوة العسكرية , فإن أوباما اتجه إلى القاهرة حيث ألقى خطابا في 4 جوان 2009 زعم فيه أنه يحمل السلم وينهي النزاعات التي ميزت فترة سلفه بوش , وقال "لقد جئت هنا إلى القاهرة لكي تبدأ الولايات المتحدة ومسلمو العالم معا انطلاقة جديدة" , فكان الإنسحاب العسكري الأمريكي من العراق في ديسمبر 2011 , ثم من أفغانستان فينهاية 2014 (مع بقاء 10800 جنديا أمريكيا)¹.

أما فيما يخص التصورات الخاصة بالسياسة الخارجية وأسلوب العمل الخارجي , فإن التغييرات التي أحدثها أوباما عديدة وهامة . وأول هذه التغييرات يتعلق بالتخلص من فكرة الهيمنة العالمية التي نتجت عن الوضعية الجديدة التي عرفتها الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة وهي وضعية القطب الأوحده . وبدلا من الهيمنة فإن السياسة الخارجية الأمريكية يجب أن تقوم حسب أوباما على زعامة متعددة الأقطاب , وعلى إحلال مفهوم الإعتماد المتبادل للفاعلين الدوليين محل مذهب القوة الخارقة².

لقد استلهم أوباما توجهه السياسي الجديد هذا من الأفكار التي طرحها منظرو السياسة الأمريكية من أمثال فريد زكريا . فحسب هذا المفكر السياسي , فإن الولايات المتحدة لا تعرف أفولا , ولكن قوتها أصبحت نسبية أمام صعود قوى أخرى تنافسها على المستويات الإقتصادية والمالية والثقافية³.

إن مقارنة أوباما التي تنبع من هذا الإطار النظري تلتقي مع الطرح الذي قدمه زيغنيو بريجنسكي الذي يدعو فيه إلى الإنتقال من استراتيجية الهيمنة إلى استراتيجية زعامه , فالولايات المتحدة عليها ممارسة زعامتها دون أن تفرض نفسها .

أما التغيير الثاني الذي أكد عليه أوباما فهو ذلك المتعلق بالسياسة أحادية الجانب التي كان ينتهجها جورج والكر بوش والمترتبة بدورها عن رغبة الهيمنة العالمية وعن التركيز على المصلحة القومية الأمريكية التي عبرت عنها كوندوليزا رايس عام 2000 بدعوتها الولايات المتحدة إلى " عدم التضحية بمصلحتها القومية من أجل البحث عن مصالح مشتركة في إطار نظام شامل"⁴ . فالسياسة أحادية الجانب هي سياسة يرفضها أوباما . وحتى وإن كان يعتقد اعتقادا راسخا بأن الولايات المتحدة لم تعرف

¹ Ibid .

² Alexandra de Hoop Scheffer, La grande stratégie de l'administration Obama : la quete d'un nouvel équilibre entre réalisme et internationalisme. Dandurand uqam .ca /uplaads/.../ articles – secheffer (4/11/15) .

³ Ibid .

⁴ Ibid .

تراجعا في قوتها وبأنها تبقى ضرورية للسير الحسن للشؤون العالمية،¹ فأوباما يؤكد على الاعتماد المتبادل الذي يربط الدول فيما بينها . وفي هذا الإطار دعا أوباما إلى اتفاق مشترك حول الملفات الدولية ذات البعد العابر للأوطان ، كالإرهاب وانتشار الأسلحة النووية والفقر ، وهذا يتطلب من الولايات المتحدة تنشيط التحالفات والشراكات مع أوروبا وكذلك مع آسيا . وعبرت هيلاري كلينتون كاتبة الدولة للشؤون الخارجية عن ذلك بالقول " أمريكا لا يمكنها إيجاد حل للأزمات دون العالم والعالم لا يمكنه إيجاد حل دون أمريكا " ².

لكن تقاليد ال حزب الديمقراطي تبقى مستمرة ، فسياسة أوباما لا تخرج عن الأممية الليبرالية التي تميز سياسة الديمقراطيين . إلا أن الرئيس الأمريكي أضاف لها عنصر البراغماتية والواقعية . ومن مظاهر ذلك ، الدبلوماسية المباشرة دون شروط مسبقة مع كل الدول الصديقة منها أو تلك التي للولايات المتحدة خلافات معها (إيران ، سوريا ، كوريا الشمالية ، فينزويلا) ، أو مايسميه أوباما الأنظمة القسوى ، وهي تسمية استعملها بدلا من الدول المارقة . ومن خلال هذه الدبلوماسية سعى أوباما للدفاع عن المصالح الأمريكية وتحسين صورة الولايات المتحدة في الخارج . وتؤكد هيلاري كلينتون بدورها على الطابع الواقعي للسياسة الخارجية الأمريكية لأدارة أوباما حين تقول " يجب أن نكون أميين وواقعيين في الوقت ذاته " ³ ، وهي في ذلك تعبر عن سيرها في خط "الولسونيين البراغماتيين " الذين من رموزهم الرئيس بيل كلينتون في السنوات 1990 .

هذه البراغماتية والواقعية هي ميزة كل فريق أوباما ما جعله يكون متلاحما ، خلافا لما كان عليه الحال في إدارة جورج والكر بوش التي كانت منقسمة بين محافظين جدد (بول ولفويتز ، ريتشارد بيرل) وقوميين صقور (دونالد رامسفيلد، ديك تشيني) وواقعيين (كولين باول ، كوندوليزا رايس) .

2 – القوة الذكية

إن التجديد الفعلي لأوباما في السياسة الخارجية الأمريكية هو ما عرف بالقوة الذكية Smart Power . وتهدف سياسة القوة الذكية إلى تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم وتحقيق مصالحها

¹ Laurance Nardon , Diplomatie : Les choix d' Obama II ,Politique Etrangère 2013/2 , p 10 .

² Alexandra de Hoop Scheffer op cit .

³ Ibid .

وجعلها تتكيف مع التهديدات الجديدة للقرن الواحد والعشرين ومع التحديات الجديدة لعالم متعدد الأقطاب , وتمكينها من استعادة زعامتها والحفاظ عليها¹. وتتمثل القوة الذكية في إقامة توازن بين القوة الصلبة والقوة الناعمة وحتى المزج بينهما . ويعود مفهوم القوة الذكية إلى سوزان ناسل Suzanne Nassel المستشارة السابقة لبعة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في عهد كلينتون خلال السنوات 1999 – 2001 . ثم استعمل المفهوم من طرف جوزيف ناي Joseph Nye وريتشارد أرميتاج Richard Armitage , اللذين كان كل منهما نائب كاتب دولة في الحكومة الأمريكية ,

عندما ترأس لجنة حول هذا المفهوم في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية . (CSIS) ويلخص أوباما مبدأ القوة الذكية بقوله " لابد من اللجوء إلى قوتنا الكاملة ليس فقط العسكرية ولكن أيضا الدبلوماسية والسياسية وذلك من أجل التصدي للتهديدات "². ومن حيثالمضمون فإن القوة الذكية تقوم على :

_ استعمال القوة الصلبة بأكثر انضباط وبدقة أكبر .

_ رفض الخيار العسكري , حيث عملت إدارة أوباما على إعطاء الدبلوماسية مكانتها ودورها لتعويض العمل العسكري بوسائل أخرى للتأثير , واستعادة القوة الناعمة في سياسة الولايات المتحدة .

_ تجسدت القوة الذكية في المجال العسكري من خلال عدة استراتيجيات مثل (البصمة الخفيفة) Light Foot Print بالخصوص في إفريقيا , (و الزعامة من الخلف) Leading From Behind مع تأكيد ليس فقط على اقتسام لكن أيضا تحويل جزء من عبئ الأمن الإقليمي إلى حلفاء الولايات المتحدة .

_ إعادة التوازن في دوائر النفوذ والنشاط في السياسة الخارجية وذلك بنقل المحور نحو آسيا والإنسحاب من الشرق الأوسط وإعادة تحديد موقع الولايات المتحدة في أوروبا .

_ هذا المنحى للسياسة الأمريكية جعل الاعتماد يكون أكثر فأكثر على حلفاء أمريكا وفي مقدمتهم الأوروبيين الذين لهم دور يقومون به في الإستراتيجيات الجديدة للقوة الذكية الأمريكية في أوروبا كما في إفريقيا .

أما فيما يتعلق بالتوازنات الدولية والإستراتيجية الأمريكية الكبرى , فإن سياسة أوباما في هذا المجال ميزها أيضا التجديد . فبعدها كانت السياسة الأمريكية مركزة على أوروبا لعقود طويلة , فإن

¹Maya Kandel , Maud Quessard Salvaing , Les strarégie du smart power americain ,Etudes de IRSEM n° 32 .

² Alexandra de Hoop Scheffer op cit .

الرئيس أوباما اعتمد سياسة جديدة قائمة على مفهوم " التآرجح نحو الشرق " والتي تهدف إلى التصدي للقوة المتنامية للصين .

إن تزايد القوة الصينية في مجالي الإقتصاد والسياسة الدولية أضحي يمثل بالنسبة للولايات المتحدة أكبر هاجس أمني قومي على المدى الطويل . وعلى إثر ظهور طموحات للهيمنة الصينية في بحر الصين الجنوبي , أعلنت إدارة أوباما في نوفمبر 2011 عن تحول محور الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة . هذا التحول , الهدف منه هو توجيه اهتمام وموارد السياسة الخارجية من أوروبا والشرق الأوسط إلى آسيا – المحيط الهادي . وقد تبع ذلك تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في المحيط الهادي . وتعمل واشنطن على تركيز 60 بالمائة من قدرات سلاح الجو والبحرية في هذه المنطقة وذلك بحلول عام 2020 . وفي هذا الإطار فغن العلاقات الثنائية في مجال السياسة المنية مع الهند وفيتنام والفلبين واليابان و أستراليا قد تم تعزيزها .¹

وبالإضافة إلى الجانب الأمني فإن إدارة أوباما دعمت سياستها في آسيا بالجانب الإقتصادي . ففي جوان 2015 تحصل أوباما من الكونغرس على السلطات الضرورية لإبرام اتفاقيات تجارية وللتفاوض حول اتفاقية كبيرة للتبادل الحر , وهي الشراكة عبر المحيط الهادي TPP Transpacific partnership وتضم الاتفاقية كل من الولايات المتحدة واليابان وفيتنام وأستراليا والشيلي والبيرو وكندا وتغطي 40 بالمائة من الإقتصاد العالمي.²

إن هذه المبادئ وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما كان لها تأثير كبير على التنافس الأمريكي الروسي في المنطقة ما بين بحر قزوين والبحر الأسود , ولم تعرف سياسة أوباما تطبيقا حقيقيا وكليا مثلما عرفته في هذه المنطقة . فإدارة الولايات المتحدة للتنافس مع روسيا في المنطقة , وخاصة بالنسبة للأزمة الأوكرانية تمت وفقا للأسس التي قامت عليها السياسة الخارجية لإدارة أوباما وهي :

__ عدم استعمال القوة .

__ تحويل الإهتمام من أوروبا إلى آسيا .

__ الإستعانة بشركاء الولايات المتحدة في معالجة الأزمات .

¹ Christian Nunlist , La politique étrangère d'Obama : premier bilan , Politique de sécurité, Analyses du CCS n°188 ,Mars 2016 .

²Ibid .

لكن تطبيق هذه الأسس كان أثره إضعاف الدور الأمريكي في التنافس مع روسيا في المجال قزوين البحر الأسود . والتواصل الذي كان موجودا بين سياسة كلينتون وسياسة بوش الابن في إطار حصار روسيا والهيمنة على المجال قزوين البحر الأسود لم يعد له أثر في سياسة أوباما , بل خلافا لذلك فإن هذا الأخير قام بتحسين العلاقات مع روسيا بعد النزاع الروسي الجورجي في أوت 2008 . وذلك من خلال سياسته المعروفة بإعادة البناء Reset , واكتفى بالحد الأدنى في رد الفعل ضد روسيا في الأزمة الأوكرانية .

الفصل الثاني

روسيا بعد الحرب الباردة

بعد أن كان الإتحاد السوفييتي يبدو، خلال السبعينيات من القرن الماضي، أنه يحقق تفوقاً في صراعه مع الولايات المتحدة، وذلك من خلال توسيعه نطاق الشيوعية في العالم، وسيطرته المتزايدة على المواقع الاستراتيجية، وازدياد قدرته على تهديد الكتلة الغربية، انقلبت الأوضاع في السنوات 1980، ولم يعد قادراً على تحمل أعباء الصراع شرق - غرب. وقد أدت الإصلاحات التي حاول غورباتشوف القيام بها من أجل استعادة بلاده لقوتها، إلى اضمحلال هذه الأخيره واستقلال جمهورياتها، وبرزت روسيا، بذلك كدولة مستقلة.

واستمراراً للاتجاه الإصلاحية الذي ساد في السنوات الأخيرة من عمر الدولة السوفييتية، فإن الفيدرالية الروسية باشرت التحول إلى اقتصاد السوق بوتيرة سريعة وفق ما يعرف بالعلاج بالصدمة، ما أدى بها إلى الوقوع في أزمة اقتصادية واجتماعية حادة، وإلى نهب لثرواتها ومؤسساتها الاقتصادية على نطاق واسع من طرف ما عرف بالأوليغارشيا.

ومثلما كانت الصعوبات على المستوى الداخلي فإن روسيا واجهتها أيضاً صعوبات على المستوى الخارجي. فتجربة التقارب مع الغرب لم تكن مثمرة بل إن الولايات المتحدة عادت إلى سياستها القديمة بمحاصرة روسيا وبسط نفوذها في المجال السوفييتي السابق، الذي كانت روسيا بدورها قد جعلت منه أولوية في سياستها الخارجية، وهو ما جعل التنافس حول هذا المجال يشتد ليفضى، مع مرور الوقت، إلى أزمات حادة فيه.

وفي هذا الفصل نتعرف على المراحل التي مرت بها روسيا بعد الحرب الباردة، إثر ظهورها كدولة مستقلة، وعلى مختلف السياسات التي اعتمدها. وهو ما يسمح لنا بإدراك الخلفية التي تحكمت في إدارة روسيا للتنافس مع الولايات المتحدة في المجال ما بين بحر قزوين والبحر الأسود.

المبحث الأول

ظهور الفيدرالية الروسية كدولة مستقلة

كان الإتحاد السوفييتي يعاني من الركود والجمود في الثمانينيات من القرن الماضي ، ما حتم عليه الشروع في إصلاحات اقتصادية وسياسية ، خاصة وأن الضغوط ازدادت عليه من المنافس الأمريكي . ولكن سوء أداء الإصلاحات التي باشر بتطبيقها غورباتشوف بواسطة البيروستويكا ، وما أحاط بها من صعوبات ، أدخل الإتحاد السوفييتي في أزمة حادة ، أدت شيئاً فشيئاً إلى انهياره ، واستقلال جمهورياته ، وبرزت بذلك الفيدرالية الروسية كدولة مستقلة في ديسمبر 1991 .

المطلب الأول : غورباتشوف والبيروستويكا

1 - البيروستويكا ، تقييم الأوضاع والأهداف

إنطلق غورباتشوف في تبرير ضرورة البيروستويكا أو إعادة البناء والتجديد من الأوضاع المتردية التي كان يعرفها الإتحاد السوفييتي، فقدم وصفا شاملا لهذه الأوضاع، وبين في كل مستوى من المستويات الدرجة التي بلغها التدهور، بادئ بالأوضاع الاقتصادية ثم الاجتماعية ومنتهاً بالأوضاع السياسية.

ويبدأ غور باتشوف بشرح البيروستويكا وبيان مبرراتها بالقول: " إنها ضرورة بلغت حد النضوج وانبثقت من أعماق عمليات تطور مجتمعنا الاشتراكي الذي أصبح ناضجا ليشهد التحولات بل يمكن القول أنه عانى وكابد الكثير لكي يتوصل إليها. وأما تأجيل عملية إعادة البناء والتجديد - أي عملية البيروستويكا - فقد كان من شأنه أن يؤدي وفي أقرب وقت إلى تفاقم ثم حدة الوضع الداخلي الذي انطوى هو ذاته - ونقولها بصراحة- على أخطر أزمة اجتماعية اقتصادية وسياسية جدية".⁽¹⁾

¹ سميح عبد الفتاح، انهيار الامبراطورية السوفييتية، نظام عالمي جديد أحادي القطب، عمان، دار الشروق 1996، ص: 78.

ويواصل غور باتشوف وصفه للوضع العام بقوله أن الإتحاد السوفييتي بدأ " يفقد وتائر حركته فقامت الإنقطاعات في عمل المؤسسات وراحت الصعوبات تشتد وتحتدم واحدة إثر أخرى فيما تكاثرت المشكلات غير المحلولة وبرزت في الحياة الاجتماعية ظاهرات يطلق عليها اسم ظاهرات الركود فضلا عن ظاهرات أخرى مثلت افرازات للتطبيق الإشتراكي المشوه، وتكونت آليات كبح من نوع خاص للتطور الاقتصادي الاجتماعي".⁽¹⁾

وبخصوص الوضع الاقتصادي لاحظ غورباتشوف "أن وتائر النمو في الدخل القومي انخفضت خلال الخطط الخماسية الثلاث الأخيرة إلى أكثر من مرتين وأن هذه الوتائر هبطت في بداية الثمانينات إلى مستوى جعل البلاد تلامس الركود الاقتصادي"⁽²⁾. وعلى المستوى الاجتماعي لاحظ غورباتشوف، أن المجتمع السوفييتي إذا كان قد نجح في حل مسائل تشغيل المواطنين ووفر لهم ضمانات ومنحاً اجتماعية ذات طابع مبدئي إلا أن ذلك لم ينتج عفة تحسن في الظروف السكنية ونوعية وكمية المواد الغذائية أو تنظيم لوسائل النقل والخدمات الصحية والتعليمية بالمستوى المطلوب.⁽³⁾

هذا الركود والتدهور على المستوى الإنتاجي والخدماتي طال الجانب الفكري والقيمي في المجتمع فلا تحليل نقدي بناء للمشاكل وتكونت الفجوة بين القول والفعل وراح الإعلام يروج للنجاحات الفعلية والمزيفة وتراجعت الثقة بالشعارات وانحط الخلق الاجتماعي.

أما على مستوى القيادة في الحزب والحكومة فيرى غور باتشوف أن ما أصابها من ضعف جسده انعدام المبادرة والجمود وهبوط مستوى الحزم والنظام والمسؤولية، وكيف لا يكون الأمر كذلك إذا كان متوسط عمر المكتب السياسي 69 سنة.

وخلص غور باتشوف في النهاية إلى ضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات لمواجهة تدهور الأوضاع تتمثل في:

- القضاء المبرم على الركود وكسر آليات الكبح وبعث آلية مضمونة لتسريع التطور الاجتماعي
- الاقتصادي وإعطائه قدراً كبيراً من الدينامية.

¹ المرجع نفسه، ص: 74.

² المرجع نفسه، ص: 74.

³ المرجع نفسه، ص: 75.

- الاعتماد على إبداع الجماهير وتطوير الديمقراطية والإدارة الذاتية الاشتراكية ورفع مستوى الاحترام لقيم الإنسان وكرامته.
- تكثيف الاقتصاد وتزويده بمنتجات العلم والتكنولوجيا.
- الأولوية لتطوير الحياة الاجتماعية للمواطنين من حيث تلبية أكمل لحاجياتهم.
- التطبيق المتسق للعدالة الاجتماعية.
- محاربة الجمود العقائدي والبيروقراطية والانغلاق الاجتماعي وإشاعة الإنفتاح.
- التوظيف الأشمل والأكمل لجوهر الإشتراكية في البلاد.
- التجديد المعمق في جميع أوجه الحياة الإشتراكية.

وفي دورة اللجنة المركزية في أبريل 1985 تم تبني البيروسترويكا وذلك بعد الاستنتاج بأن البلاد تشارف على الأزمة.⁽¹⁾

لكن عند التطبيق فإن الإصلاحات التي كان يسعى إليها غورباتشوف كانت تواجه صعوبات كبيرة. وكان مصدر هذه الصعوبات الجهاز الإداري وضعف تأييد الحزب، ما جعل غورباتشوف يدرك بأن الحل إزاء الأوضاع المتردية يكمن في إصلاحات جذرية وفي تغيير النظام السياسي وليس في إصلاحات اقتصادية قائمة على تغييرات تقنوقراطية وتنظيمية. فقام بإعداد خطة إصلاحية اقتصادية جذرية تقوم على أساس اعتماد عناصر اقتصاد السوق ما يجعل النظام الذي ينتج عن ذلك هو "نظام اشتراكي لاقتصاد السوق".⁽²⁾

لكن كل ذلك كان يتم على مستوى النيات والأفكار والخطابات . وفي الواقع فإن البيروقراطية كانت مستمرة في عرقلة كل إصلاح، وعلى رأسها هيئة الغوسبلان (GOSPLAN) المكلفة بالتخطيط الاقتصادي التي كانت قوية جداً، ما مكنها من حشد الجهاز الاقتصادي والدولة لمواجهة الإصلاحات الجذرية، وذلك حفاظاً على امتيازات بعض الفئات. والنتيجة أن الأوضاع استمرت تراوح مكانها.

2 - صعوبات تنفيذ البيروسترويكا

¹ المرجع نفسه، ص: 75.

² غيرد روع، غورباتشوف صانع القرار وضحيتته، ترجمة يوسف ضومط، بيروت، مكتبة بيسان 1992، ص: 267.

إلى غاية نهاية عام 1987 فإن حصيلة البيروسترويكيا وإصلاحات غو باتشوف لم تتعد الصراع الذي كان يخوضه غورباتشوف مع البيروقراطية والمحافظين المسيطرين على الوضع. فاستمر الوضع الاقتصادي في الاتجاه أكثر فأكثر إلى الركود والأزمة، ولم يجد نفعاً إقرار المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفييتي في عام 1988 بضرورة الإصلاح الاقتصادي الجذري.

وإذا كانت الإصلاحات الاقتصادية تعاني من التعطيل فإن التقدم الحقيقي كان على مستوى الإصلاحات السياسية. فقد برز مجلس لنواب الشعب يتكون من نواب كانوا قد رشحوا من قبل من طرف الإصلاحيين بدلاً من الحزب كما كان معمول به من قبل. كما تم إنهاء احتكار الحزب الشيوعي السوفييتي للعمل السياسي، واستحدث منصب رئيس الدولة الذي ينتخب من طرف مجلس النواب، وقد عاد هذا المنصب إلى غو باتشوف بعد انتخابه.

لكن هذه الإصلاحات السياسية لم تساعد في تحسين الوضع العام بل زادت في تفاقمه بظهور صراعات سياسية جديدة. فبعد أن كان غورباتشوف يواجه المحافظين أصبح يواجه الإصلاحيين كذلك، ما أدى إلى زيادة حدة الأزمة الاقتصادية التي لم يعد يجدي معها إصلاح ، وأدى كل ذلك إلى فقدان غورباتشوف للتأييد الشعبي الذي كان يحظى به، وإلى إضعاف موقفه أمام خصومة في الداخل والخارج. فبالإضافة إلى صراعه مع خصومه في الداخل كان غو باتشوف يتلقى ضغوطات كبيرة من الخارج.

فقد أدى اشتداد الأزمة الاقتصادية في الإتحاد السوفييتي وظهور مشكلات التمويل بحده، إلى إتجاه غورباتشوف إلى طلب المساعدة من الغرب. لكن هذا الأخير كان يستغل أوضاع الإتحاد السوفييتي وحاجته إلى المساعدة لكي يمارس ضغوطه عليه من أجل إضعافه أكثر فأكثر وتفكيكه وجعله يتخلى عن النظام الاشتراكي

المطلب الثاني : بورييس يلتسين ودوره في اضمحلال الإتحاد السوفييتي واستقلال الفيدرالية الروسيه

1 - صعود يلتسين

كانت العلاقة بين غورباتشوف ويلتسين يميزها في بدايتها الإتفاق والتعاون، خاصة وأن كليهما كان شغوفاً بالتغيير وإصلاح الأوضاع في الإتحاد السوفييتي. كان الرجلان يربط بينهما

التعاون خلال المؤتمرات العامة للحزب، حيث كان كل منهما سكرتيراً أولاً للحزب، في ستاروبول بالنسبة لغورباتشوف، وفي سفيرد لوفسك بالنسبة ليلتسين، واستمرت العلاقة على هذا النحو إلى أن نقل غور باتشوف على المؤسسات القيادية العليا للحزب، ثم انتخابه أميناً عاماً في 11 مارس 1985.

وما لبث غورباتشوف أن دعا يلتسين ليكون بجانبه، وأصبح هذا الأخير عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي . وفي ديسمبر 1985 عينت اللجنة المركزية يلتسين سكرتيراً للجنة الحزبية في موسكو، حيث كان غورباتشوف يعتبر أنه بوجوده في هذا المنصب قد يكون قادراً على تحقيق نجاح سريع للبيرسترويكا في موسكو ما يجعله مثالا وقودة للبلاد بأكملها، خاصة وأن يلتسين كان من أكثر المتحمسين للبيرسترويكا ومن أشد مؤيدي السياسة الإصلاحية لغورباتشوف.⁽¹⁾ ومنذ ذلك الحين بدأ يلتسين يحظى بمكانة هامة ويزداد شعبية أكثر فأكثر. وانطلاقاً من منصبه كسكرتير للجنة الحزبية لموسكو بدأ يلتسين ينتقد الأوضاع في موسكو بشدة، موجهاً في الوقت ذاته انتقاده للأجهزة الحزبية التي ابتعدت في رأيه عن واقع البلاد.

وكان المؤتمر الحزبي لعام 1987، نقطة فاصلة في العلاقة بين غورباتشوف و يلتسين، فقد قام هذا الأخير خلال المؤتمر المذكور بتوجيه انتقاداته إلى أعضاء اللجنة المركزية، وتهجم على أعضاء المكتب السياسي وطالب بتقييم البيرسترويكا، ما أدى إلى بداية الصراع بينه وبين غورباتشوف، وختم يلتسين معارضته للحزب بالإستقاله من المكتب السياسي.

لكن هذه الاستقالة لم تؤثر على المسار السياسي ليلتسين حيث عاد إلى الواجهة إثر فوزه في انتخابات مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي ممثلاً لموسكو، وذلك في مارس 1989، وكان فوزه بنسبة عالية بلغت 89.7%⁽²⁾، وهو ما لم يرق لأعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي الذين باتوا يعتبرونه في المعسكر المعادي للحزب.

ولم يتوقف صعود يلتسين عند هذا الحد، بل فاز في انتخابات رئاسة فيدرالية روسيا في ربيع 1990، رغم سعي غورباتشوف لمنع فوزه. وما لبث يلتسين أن أصبح زعيماً للمعارضة، وتحول مجلس السوفييت الأعلى لجمهورية روسيا إلى نقطة انطلاق للمعارضة السوفييتية، وظهر التجمع الديمقراطي الذي يشكل أتباعه ثلث البرلمان الروسي، وكانت المحصلة أن يلتسين الذي كان

¹ ليونيد ملياشين، تاريخ روسيا الحديثة من يلتسين إلى بوتين، ترجمة طه الولي، دمشق، منشورات دار علاء الدين، 2001، ص ص: 58-66.

² المرجع نفسه، ص: 72.

يرتقب منه ، لأن يكون قدوة لباقي الجمهوريات في تطبيق البيروسترويك، أصبح قدوة للمعارضة في باقي الجمهوريات السوفييتية، أين ظهر الصراع بين مجالس الجمهوريات من جهة والقيادة الحزبية من جهة أخرى.⁽¹⁾

ومع مرور الوقت ازداد يلتسين نفوذا وشعبية، كما ازداد في الوقت ذاته ابتعاده عن القيادة الحزبية وقيادة الدولة السوفييتية ، وتعمق الخلاف بينه وبين غورباتشوف أكثر، منذ أن فقد منصبه في المكتب السياسي للحزب. وقد تصرف يلتسين منذ البداية كزعيم شعبي معارض أكثر منه صاحب رؤية سياسية شاملة، وأصبح محامي الشعب القادر على تحقيق النصر ضد الحزب، وتلقى في مسيرته الدعم من كثير من أصحاب الفكر وتأييد أصحاب الخبرة والتنظيم ناهيك عن الفئات الشعبية المختلفة.

وبالنسبة لموقفه من غورباتشوف فقد كان يلتسين يعيب عليه التسوية وأنصاف الحلول، وعدم وضع خطة شاملة للبيروسترويك منذ خمس سنوات عندما طرحها . واعتبر يلتسين أن غورباتشوف لم يأت بجديد ولم يقدم أكثر مما قدّمه خروتشوف وكوسيجين في مجال الإصلاحات الاقتصادية، بل إن النمو الاقتصادي في البلاد أصبح معدوماً والإنتاج في انخفاض. وكان يلتسين يأمل أن يحطم غورباتشوف سلطة جهاز الحزب ويرخص بإنشاء أحزاب سياسية واعتماد نظام إقتصاد السوق. وكلما تعثرت السياسة الاقتصادية لغورباتشوف وتأزمت الأوضاع الاقتصادية لقيت خطابات يلتسين تأييداً شعبياً أكبر، وهي الخطابات التي اختطلت فيها البرامج الإصلاحية بالكلام الغوغائي.

كان يلتسين يستقطب الفئات الشعبية التي خاب أملها من السياسة الاقتصادية الجديدة، بالإضافة إلى استقطابه الإصلاحيين في صفوف اليسار واليمين . وحتى العديد من المفكرين الذين ساهموا في اعداد السياسة الاقتصادية الجديدة مع غورباتشوف، الذين خاب أملهم منه لعدم تنفيذها، أصبحوا مثلهم مثل يلتسين يؤمنون بأن التغيير الحقيقي يكون بتغيير النظام بأكمله⁽²⁾. وأضحى يلتسين، نتيجة اخفاقات البيروسترويك، يبدو على أنه الرجل المنقذ الذي وجب الثقة فيه واتباعه.

2 - دور يلتسين في اضمحلال الإتحاد السوفييتي واستقلال الفيدرالية الروسيه

¹ المرجع نفسه، ص ص: 72-74.

² غيرد روع، مرجع سابق، ص ص: 322-325.

بعد إدراكه للتأييد الكبير الذي أصبح يحظى به انتقل يلتسين إلى مرحلة أخرى في نشاطه، حيث لم يعد يكتف بمهاجمة الحزب وغور باتشوف والمطالبة بتغيير صريح للأوضاع بإقامة نظام اقتصادي ليبرالي وتعدديه حزبية في الاتحاد السوفييتي، شرع من موقعه كرئيس لفيديرالية روسيا في اتخاذ إجراءات، داخل هذه الجمهورية، كان لها أثر حاسم جمهورية على وجود الاتحاد السوفييتي. فما أصبح يهم يلتسين، هي الفيدرالية الروسية، أما الإتحاد السوفييتي، فلم يعد يكثر بمصيره ولم يعد يعنيه.

كانت القيادة السوفييتية تخشى ما سترتب من نتائج عن انتخاب يلتسين رئيسا لروسيا، وقد كان غورباتشوف، كما ذكرنا، قد بذل قصارى جهده لإقناع أعضاء مجلس السوفييت لجمهورية روسيا بعدم التصويت لصالح يلتسين، ومع ذلك فقد فاز يلتسين ولو بفارق ضئيل، وكان سبب مخاوف غورباتشوف والقيادة الروسية هو إمكانية أن يعلن يلتسين عن استقلال روسيا، وهو ما حدث بالفعل. وعندما كانت المشكلة في جمهوريات البلطيق، ها هي روسيا تلتحق بركب الدول المطالبة بالاستقلال. وبالفعل فإن يلتسين لم يتوان في تأكيد سيادة روسيا في أول تصريح له بعد انتخابه رئيسا للمجلس السوفييتي لروسيا، وهو ما مكنه من استمالة المحافظين، فإذا كلمة سيادة تثير حماس المعارضة الديمقراطية فإن كلمة روسيا كان لها وقع شديد في نفوس المحافظين لما تشيع فيهم من أحاسيس عاطفية شديدة.⁽¹⁾

إن السيادة تعني أن روسيا لها الحق في المتصرف في ثرواتها وتقرير مصيرها، وتأكيدا للميول الاستقلالية يقول يلتسين "ينبغي لقوانين روسيا أن تُرجح على قوانين الاتحاد، لنا الحق في الاستقلال والخروج من الاتحاد"⁽²⁾، وبذلك شرع يلتسين في فصل روسيا عن الإتحاد السوفييتي. وفرض نفسه، خاصة إزاء خصمه غورباتشوف، سعى يلتسين إلى استحواذ روسيا على ثرواتها. وإذا كان ذلك يؤدي إلى زيادة شعبية يلتسين باعتبار أن المواطنين الروس سيصبحون يستفيدون لوحدهم من ثروات روسيا دون أن تشاركهم فيها الجمهوريات السوفييتية الأخرى، فإن ذلك سيؤدي إلى إضعاف غور باتشوف الذي يصبح مضطراً لطلب المساعدة من رئيس روسيا لتمويل ميزانيته. وقد أدى ذلك إلى سير الجمهوريات السوفييتية الأخرى في نهج روسيا نفسه، والنتيجة كانت أن فتح يلتسين الطريق لاضمحلال الاتحاد السوفييتي.

المطلب الثالث : اضمحلال الاتحاد السوفييتي واستقلال روسيا

¹ المرجع نفسه، ص: 366.

² المرجع نفسه، ص: 366.

1 - إنقلاب أوت 1991

في 18 أوت 1991 حدث انقلاب عسكري في الإتحاد السوفييتي للتصدي للأوضاع الخطيرة التي آلت إليها البلاد، وقاد الانقلاب نائب الرئيس السوفييتي ياناييف ومعه مجموعة من القياديين في الدولة والحزب، سمو أنفسهم بلجنة حالة الطوارئ. وقد أدى نشاط يلتسين خلال الانقلاب إلى تمكين هذا الأخير من فرض الاستقلال الفعلي لروسيا، وإزالة سلطة الإتحاد منها، وفي الوقت ذاته القضاء على ما تبقى من سلطة غورباتشوف.

كانت التطورات التي أدت إلى حدوث الانقلاب قد تمثلت في اشتداد الصراع بين المحافظين والإصلاحيين، في وقت كان غورباتشوف قد أعد اتفاقية جديدة تربط بين الجمهوريات السوفييتية. فتمكن المحافظون من الاستيلاء على السلطة في موسكو في غياب الرئيس عنها، إلا أن الانقلاب لقي مقاومة كبيرة من يلتسين الذي قام بتعبئة المعارضه وفرض المواجهه ضد الانقلابيين وشتت تكتلهم وقلب سير الأحداث¹، ومن على ظهر إحدى الدبابات التي كانت تحاصر البيت الأبيض في مشهد شد انتباه العالم، قرأ يلتسين بيانه الذي يرفض فيه الانقلاب، ثم تمكن من استماله الأجهزة الأمنية إليه، ما أدى في النهاية إلى فشل الانقلاب في 21 أوت 1991، ولم يكن الانقلاب ليؤكد اتجاه روسيا لوحدها نحو الاستقلال، بل حتى الجمهوريات السوفييتية الأخرى راحت تعلن انفصالها الواحدة تلو الأخرى.⁽²⁾ فلقد أدى الانقلاب إلى تلاشى شبه كلي للسلطة المركزية وتحول ميزان القوى إلى الجمهوريات التي لم تعد تكثرث لما يصدر عن حكومة غورباتشوف من قرارات وأوامر.

وفي 05 سبتمبر 1991 جاءت الخطوة ما قبل الأخيرة لزوال الإتحاد السوفييتي والمتمثلة في اتفاقية الإتحاد الجديدة. هذه الاتفاقية كانت قد أعدت قبيل انقلاب 18 أوت 1991، الذي حال دون التوقيع عليها، وقد تضمنت:

- إقامة مجلس الجمهوريات الذي يضم الرئيس السوفييتي ورؤساء الجمهوريات.
- لجنة تعاون بين الجمهوريات كبديل للحكومة السوفييتية.
- اتفاقية اقتصادية مشتركة واتفاقية في مجال الدفاع العسكري الموحد والمشارك بحيث يمكن المحافظة على بينة المؤسسة العسكرية السوفييتية.

¹-Zbigniew Brzezinski , Brent Scowcroft , L'Amérique face au monde , Paris , Pearson , 2008, p189 .

² المرجع نفسه، ص ص: 392 - 392.

وكان أول قرار اتخذه مجلس الجمهوريات هو الاعتراف باستقلال جمهوريات البلطيق.⁽¹⁾

2 - كومونولث الدول المستقلة

كانت نقطة البداية في المرحلة الأخيرة المؤدية إلى انهيار الإتحاد السوفييتي وتعويضه بكومونولث الدول المستقلة، هي الاستفتاء الذي أجري في أوكرانيا في بداية ديسمبر 1991 حول الاستقلال. وكانت النتيجة 90 % من الأصوات لصالح الاستقلال، وانتخب ليونيد كرافتشوك رئيساً لأوكرانيا. وتلا ذلك اجتماع رؤساء أوكرانيا وروسيا وبيلاروسيا، في بيلا فيجسكي بيلاروسيا، لاجاد صيغة تبقي على الروابط بين الجمهوريات السوفييتية. وفي الثامن من ديسمبر 1991 وقع الرؤساء الثلاث يلتسين وكرافتشوك وشوسكفيتش اتفاقية إنشاء كومونولث الدول المستقلة الذي يعوّض الإتحاد السوفييتي، وقد تم ذلك دون علم من غورباتشوف الذي لم يتجاوز رد فعله إلقاء اللوم على الرؤساء الثلاث معتبراً أن الاتفاق غير دستوري وأنه لا يحق لثلاث جمهوريات أن تقرر مصير الإتحاد السوفييتي، وحاول تدارك الأوضاع والمحافظة على استمرار الإتحاد، لكن دون جدوى. فقد سعى الرؤساء الثلاث الروسي والأوكراني والبيلاروسي إلى إضفاء الشرعية على ما اتفقوا عليه، حيث صادقت برلمانات بلدانهم على اتفاقية كومونولث الدولة المستقلة⁽²⁾. واستمرت الأحداث في التطور نحو استكمال اضمحلال الإتحاد السوفييتي في ظل تشجيع أمريكي على ذلك، وهو الأمر الذي أكدته زيارة كاتب الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية جيمس بيكر لخمس جمهوريات سوفييتية في 16 ديسمبر⁽³⁾. وفي 21 ديسمبر اجتمع قادة إحدى عشرة جمهورية سوفييتية، وهي الجمهوريات السوفييتية الخمسة عشرة منقوصة من جمهوريات البلطيق الثلاث وجورجيا، في الماتا عاصمة كازاخستان، واتفقوا على حل الإتحاد السوفييتي وتعويضه بكومونولث الدول المستقلة الذي يتكون من عدة هيئات هي مجلس رؤساء الدول، ومجلس رؤساء الحكومات، ومجلس وزراء الخارجيه، ومجلس وزراء الدفاع، ومجلس قادة القوات الحدوديه، وجمعيه برلمانيه، ومحكمة عدل⁽⁴⁾. وبذلك ظهرت جمهورية روسي الفيدرالية كدولة مستقلة وأصبحت وريثة الإتحاد السوفييتي، فتحصلت على مقعده الدائم في مجلس الأمن وعلى سفاراته في الخارج، وعلى جزء كبير من الاحتياطي النووي السوفييتي.

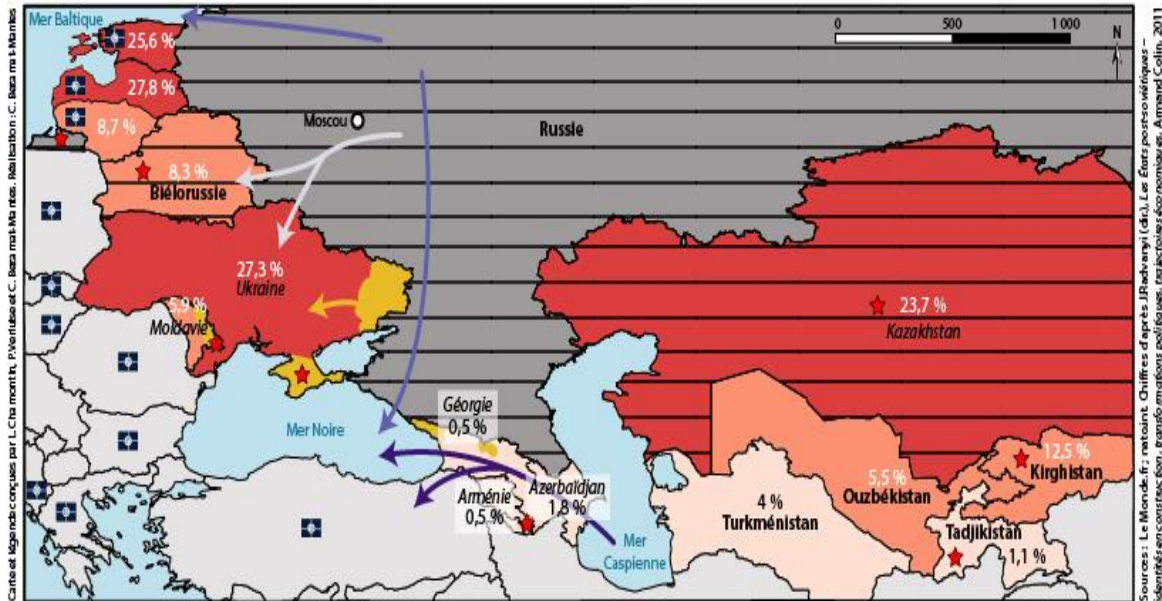
¹ ليونيد ملبتسين، مرجع سابق، ص: 31-33.

² المرجع نفسه، ص: 42-51.

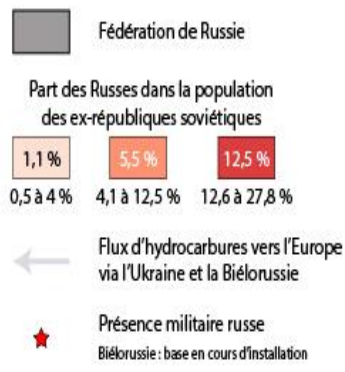
³ غير روج مرجع سابق، ص: 394.

⁴ Margot light, La galaxie CEI 1991-2006, Le Courrier des pays de l'Est, 2006/3 n°1055 p15.

الخريطة رقم 1 - روسيا وخارجها القريب



I. Une aire historique d'influence de la Russie...



II. ...qui cherche une nouvelle fois à s'étendre...



III. ... mais se heurte à une opposition



<https://www.diploweb.com/Russie-et-son-Etranger-proche.html> : المصدر

المبحث الثاني

تطور أوضاع روسيا

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية

1 - العلاج بالصدمة

عند بروز الفيدرالية الروسية لدولة مستقلة، وبانتفاء العوائق التي كانت تحول دون ما كان يطمح إليه يلتسين من اعتماد نظام ليبرالي، كانت القضية المطروحة تتعلق بالكيفية التي يمكن بها الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق . واختلفت الآراء حول ذلك، وبرز اتجاهان الأول يقوم على المقاربة التطورية التي تعتمد على التدرج في تحقيق الإصلاحات، والثاني يقوم على العلاج بالصدمة.

وبالنسبة لأنصار العلاج بالصدمة فإن سرعة أداء الإصلاحات مهمة، وكلما كانت الإصلاحات سريعة كان ذلك أفضل. هذه الإصلاحات تقوم أساسا على مهمتين هما:

- تحرير الأسعار والتجارة، والخصخصة، وهو ما يؤدي إلى القضاء على البنى القديمة وتحويلها إلى مجموعة كبيرة من الفاعلين الاقتصاديين.
- اتباع سياسة اقتصادية منسجمة وفعالة من أجل تحقيق بيئة اقتصادية مستقرة.

ومن مزايا العلاج بالصدمة، في رأي أنصاره، أنه يجعل المقاومة السياسية للذين يمكن أن يعارضوا الإصلاحات تتناقص كثيراً مع سرعة تحقق النتائج المرغوب فيها، كما من مزاياه أنه يمكن من الحصول على الدعم السياسي، إذ أن التوزيع السريع لحقوق الملكية نحو الأفراد يؤدي إلى نشوء طبقة من الملاك التي تدافع عن النظام الجديد. كل ذلك جعل أسلوب العلاج بالصدمة يحظى بالتطبيق، وكان على الحكومة استغلال الوضع المواتي من تأييد شعبي للشروع في الإصلاحات⁽¹⁾، وساد جو من التفاؤل وعلقت آمال كبيرة على التحول إلى الليبرالية السياسية والاقتصادية.

2 - مسار الإصلاحات

¹ Maxime Petrovski, Renaud Fabre, La therapie et les chocs, Herodote, 2002/1N° 104, p 150.

من الناحية النظرية فإن مسار الإصلاحات كان قائماً على سلسلة من الخطوات مرتبطة فيما بينها ، ويفترض أنها تنتهي بنتائج اقتصادية إيجابية وتحقق النمو الاقتصادي. هذه الخطوات تقوم على فكرة أن اقتصاد السوق يتطلب وجود الملكية الخاصة والمنافسة لكي يعمل. وعلى هذا الأساس فإن الخطوة الأولى تكون بإجراء عملية الخصخصة للمؤسسات العمومية، والتي تحقق الملكية الخاصة ثم إنشاء سوق تمكن المؤسسات من تبادل إنتاجها حسب الأسعار التي تحدد بالعرض والطلب.

أما بخصوص المنافسة فإن تحرير الأسعار يسمح بإقامة أسعار سوق وإنشاء فضاءات للمنافسة، ويرافق ذلك تحرير للتجارة التي بدورها تحفز المنافسة. لكن هذه العملية تترتب عنها صعوبات، تتمثل في التضخم لذلك على الدولة تصحيح الأوضاع وجعلها تسير في الطريق السليم. فعلى الدولة التحكم في التضخم بتخفيض مصاريف الميزانية والقيام بسياسة نقدية صارمة ، ثم تخفيف سعر الفائدة مع تقديم المساعدة للاستثمار. أما المؤسسات الاقتصادية فإنها ستوجه نشاطها إلى القطاعات التي تحقق ربحاً أكبر، ما يؤدي إلى زيادة المردودية وارتفاع الأجور والتشغيل ومن ثم زيادة الاستهلاك والطلب، فيزيد النشاط الاقتصادي ككل ويتحقق في النهاية النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

كانت الأمور تبدو نظرياً سهلة التحقيق وإنجاز هذه الخطوات كان يبدو أنه لن تعترضه صعوبات كبيرة، إلا أن الواقع كان مخالفاً لذلك، حيث ظهرت عوامل عديدة شوشت على أداء الإصلاحات وجعلتها تخرج عن السيطرة إلى حد ما ، وتكون لها آثار سلبية على الشعب الروسي.

بداية من جانفي 1992 قامت الحكومة الروسية بتحرير أغلب الأسعار وخفضت الحقوق الجمركية إلى مستوى 5%⁽²⁾، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار بنسبة كبيرة وبلغ مستوى التضخم 2250%⁽³⁾. واستمر التضخم بصورة عامة مدة أطول مما كان متوقفاً. وزاد الجشع، الذي ميز ممارسة كثيراً من المؤسسات، في ارتفاع الأسعار والتضخم، بعد أن استفادت من البنية الاحتكارية وشبه الاحتكارية للأسواق التي أدى إليها تحرير الأسعار.

وقد كان للزيادة المستمرة للتضخم واستمراره آثار سلبية كبيرة على الشعب الروسي تمثلت في انخفاض الأجر الحقيقي ومن ثم انخفاض الطلب الداخلي، فانخفض مستوى معيشة الفئات الأوسع من السكان، وزاد تقليص الانفاق الحكومي بشدة على الصحة والتعليم وغير ذلك من الخدمات

¹ Ibid, p 149.

² Ibid, p152.

³ محمد فراج، مرجع سابق، ص 111.

العامة، من تدهور الأوضاع المعيشية أكثر فأكثر⁽¹⁾. أما بالنسبة لآثار تحرير الأسعار والتجارة على الاقتصاد الروسي، فتمثلت في القضاء على ادخار المواطنين الروس، كما كان هناك تأثير أيضا على أسعار القرض ومن ثم على الاستثمار. ومن جهة أخرى فإن تحرير التجارة أدى إلى ارتفاع الواردات التي بلغت 60 % من الاستهلاك في وقت وجيز ما جعل كثيرا من المؤسسات غير قادرة على الصمود أمام المنتجات الغربية، فمنها من توقف عن الانتاج ومنها من استمر يعاني⁽²⁾.

الاجراء الثاني الهام في إطار الاصلاحات الاقتصادية كان عملية الخصخصة التي بدورها كانت لها سلبيات عديدة سواء على المواطنين الروس أو على الاقتصاد الروسي. بدأت عملية الخصخصة في جانفي 1992 وانتهت في جويلية 1994، وشملت 13 ألف مؤسسة كبيرة ومتوسطة⁽³⁾. وقد تميزت العملية بالعشوائيه وغياب الشفافيه والضوابط القانونيه التي تحافظ على المال العام الروسي، وسادها استغلال النفوذ السياسي والإداري، فتحوّلت إلى عملية نهب على نطاق واسع ومن أكبر عمليات النهب في التاريخ، لاقتصاد كان يمثل 60 % من الاقتصاد السوفييتي الذي كان ثاني أكبر اقتصاد عالمي. وقد بلغ ما تم تهريبه من البلاد في إطار الخصخصة وعملية العلاج بالصدمة، أكثر من 300 مليار دولار، ما يعادل ضعف مجموع الديون الخارجية الروسية.

وقد كانت عملية الخصخصة تتم عن طريق القرارات الرئاسية والقرارات الحكومية التي كانت الأساس التشريعي قبل أن يصدر قانون الأسواق المالية عن الدوما في 1996. وكانت القرارات تتركز حول النزاعات المتعلقة بنهب الثروة الروسية، وسمحت عملية الخصخصة لعدد قليل من الأشخاص لديهم علاقات مع السلطة بشراء مؤسسات الدولة بأسعار بخسة. وخلال سنتين أو ثلاث ظهرت فئة من أصحاب الملايين والمليارات، فتحوّل الاقتصاد في يد فئة قليلة هي الأوليغارشيا.

المطلب الثاني: نتائج الإصلاحات

كانت نتيجة الاصلاحات بواسطة العلاج بالصدمة هي التدهور على كل المستويات.

1 - النتائج الاقتصادية

¹ المرجع نفسه، ص 125.

² Maxime Petrovski, Renaud Fabre , op cit, p 152.

³ Ibid p 155.

في الجانب الاقتصادي البحت، انخفض الناتج الداخلي الخام تقريبا بـ 50 % بين عامي 1992 و 1998، وهو انخفاض أكبر من ذلك الذي حدث أثناء الحرب العالمية الثانية عندما كان جزء كبير من البلاد تحت الاحتلال النازي⁽¹⁾. ورافق هذا الانخفاض تضخم كبير وانخفاض شديد في الاستثمارات إضافة إلى تهريب الأموال كما ذكرنا، وانتهت عملية الإصلاح بسبب كل ذلك، بالانهيار المالي لعام 1998. ومن جهة أخرى لجأت السلطات الروسية إلى الاقتراض على نطاق واسع، فمنح صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية قروضا بلغت 30 مليار دولارا، وزادت المساعدات الألمانية عن 20 مليار دولارا، ومنحت فرنسا ما قيمته 5 ملايين دولار من القروض. ومع كل هذا التدهور فقد كانت الحكومة الروسية تفتخر بأنها حققت اختراقا حقيقيا، في وقت كان الناتج الداخلي الخام في انهيار وأصول الشركات تسرق وإعادة هيكلة المؤسسات تتعثر⁽²⁾.

2 - النتائج الاجتماعية

أما من الناحية الاجتماعية، فإن الأوضاع تدهورت بدرجة كبيرة لم تشهد لها مثيل في أي اقتصاد قام بإصلاحات أو بالتحول من نظام اقتصادي إلى آخر. فالتدهور الاقتصادي أدى إلى انتشار البطالة وانخفاض مستوى المعيشة حيث صار 40 % من السكان يعيشون تحت خط الفقر. وأكثر من هذا، فإن العدد الإجمالي للسكان انخفض من 150 مليون نسمة عام 1990 إلى 145 مليون عام 1999، يضاف إلى ذلك الوضع السيئ الذي أصبحت فيه الخدمات والتعليم والصحة⁽³⁾، وفي الوقت الذي كان الفقر فيه يزداد، كانت فئة الأوليغارشيا تدعم مواقعها وتزداد ثراء، وبعد القوة المالية التي باتت تمتلكها، فإنها أصبحت تضغط على الحكومة، وتحلل مناصب حساسة فيها، وكانت تستعمل وسائل الاعلام التي تمتلكها لتغطية نشاطها، وقامت بتمويل حملة إعادة انتخاب يلتسين في 1996 للإفلاة من المتابعة والعقاب⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: أزمة أوت 1998

¹ Ibid p 145 ..

² - Ibid p 155

³ مروان اسكندر، الدب يتقلب نمرآن بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2011، ص 134 .

⁴ - المرجع نفسه ص 138

انتهت الإصلاحات الاقتصادية عن طريق العلاج بالصدمة بأزمة أوت 1998 التي كان يعود حدوثها إلى سببين . فمن جهة كان التضخم في تزايد رغم جهود الحكومة للتحكم فيه، وكانت هذه الأخيرة في الوقت ذاته تحاول تثبيت سعر الصرف مع الدولار، ما أعطى للروبل قيمة أكبر من قيمته الحقيقية، وأثر ذلك سلباً على الصادرات وزادت الواردات، وأسعار الفائدة، ما أثر بدوره سلباً على الاستثمارات، وأدى ذلك إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية . ومن جهة أخرى أدت العوامل السابقة إلى تراجع مداخيل الدولة وتراجع الناتج الداخلي الخام، يضاف إلى ذلك التهرب الضريبي، ما أدى في النهاية إلى جعل الدولة تعاني من العجز في الموازنة. ولأن صندوق النقد الدولي منع روسيا من أن يمول بنكها المركزي عجز الموازنة، فقد لجأت الحكومة الروسية إلى السوق المالية. وفي ظل توقعات سلبية فإن المستثمرين قاموا بسحب أموالهم، فحدثت الأزمة المالية¹. وكان من نتائج الأزمة أن أجبرت روسيا على تخفيض عملتها بشكل كبير وتوقفت عن دفع ديونها الخارجية لعجزها عن ذلك. وأدى انهيار سعر صرف الروبل إلى انهيار منظومة البنوك والبورصة، التي هربت منها رؤوس الأموال الأجنبية العاملة بها.

وبأزمة أوت 1998 وصلت سياسة الإصلاحات إلى الإفلاس . وقد كانت هذه الأزمة نقطة تحول هامة في تاريخ روسيا ما بعد 1991 إذ أدت إلى تحولات سياسية عميقة . فزيادة عن استقالة رئيس الوزراء كيرينكو وتعويضه بإفغيني بريماكوف الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية، فإن الأزمة كانت بداية العد التنازلي لحكم الرئيس يلتسين. فلقد فقد هذا الأخير ثقة الشعب الروسي به بالكامل، وفقد نفوذه لما كان يعانيه من مرض، وأصبح هو ذاته تحت نفوذ ابنته تاتيانا، ما سمح لما يسمى العائلة، أي تاتيانا والأوليغارشيين المحيطين بها، بالتحكم أكثر في زمام أمور الدولة الروسية.

¹ Maxime Petrovski, renowd Folbre, opcit, P P : 156-158.

المبحث الثالث

السياسة الخارجية الروسية

المطلب الأول : التقارب مع الغرب

1 - كوزيريف والتوجه نحو الغرب

إن السياسة الخارجية التي اتبعتها روسيا إثر ظهورها كدولة مستقلة في نهاية 1991، تعتبر من حيث المنطلقات والأهداف، امتداداً لما كان يناضل من أجله بورييس يلتسين، عندما كان يواجه السلطة المركزية للاتحاد السوفييتي . فرئيس الفيدرالية الروسية، كان قبل نهاية 1991، متشبثاً بهدف إقامة اقتصاد السوق والديمقراطية لدرجة أنه لم يعد يبالي إن كان ثمن تحقيق هذا الهدف سيكون زوال الاتحاد السوفييتي ذاته، فواجه بكل قوة غورباتشوف والسلطة المركزية وشجع الجمهوريات السوفييتية على الاستقلال، وكل ذلك لكي يتحقق هدف النظام الليبرالي القائم على اقتصاد السوق والديمقراطية، فكان له ذلك بعد أن أصبحت جمهورية روسيا الفيدرالية دولة مستقلة. بهذه الطريقة إذن ظهرت روسيا كدولة مستقلة. فخلافاً للجمهوريات السوفييتية الأخرى، التي كان أساس استقلالها العامل القومي، فإن روسيا كان دافع استقلالها هو الرغبة في تحقيق الليبرالية السياسية والاقتصادية⁽¹⁾. ولأن الليبرالية هي نظام غربي فإن اعتمادها يعني بالضرورة بالنسبة للقيادة الروسية، الاتحاد إلى الغرب والانضمام إليه، وعلى أساس ذلك كانت السياسة الخارجية الروسية متجهة نحو الغرب وتهدف إلى الانتماء إليه.

إن السياسة الخارجية الروسية كانت إذن في البداية، لا تقوم على أساس قومي ولا حتى على الحسابات الجيوبوليتيكية، فمحور السياسة الروسية كان غير ذلك، إذ يؤكد كوزيريف ، وزير الخارجية الروسي ، "إن الهدف الأساس لروسيا كان الالتحاق بصفوف الشعوب المتحضرة"⁽²⁾،

¹ Jacques Levesque, La gestion de l'ancien empire, Critique Internationale 2001/3n ° 12, p 161

² Ibid p 161.

ويوضح مذهبه أكثر بالقول: "أخذ البلدان الديمقراطية المتقدمة كنموذج، الدخول في ناديهم على قدم المساواة، مع المحافظة على كرامتنا وشخصيتنا، هذا هو تصورنا " (1)

كان الاتجاه نحو الغرب قويا جداً في روسيا المستقلة حديثاً، وقد ذهب يلتسين إلى أبعد الحدود في رغبته في الالتحاق بالغرب. ويذكر جيمس بيكر كاتب الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية، أنه عند التقائه بيلتسين في عام 1991، أبدى هذا الأخير حماساً وهو يتكلم عن دمج الهياكل العسكرية لكومنويلث الدول المستقلة مع الحلف الأطلسي، وتلها لانضمام روسيا للمؤسسات الأوروبية، مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي (2).

وعلى المستوى الشعبي، فإن مواقف يلتسين وكوزيريف هذه، كانت تلقى التأييد بالرغم من وجود تيارات سياسية أخرى، كالتيار المحافظ الداعي إلى ضرورة اتباع مقف أكثر استقلاله وتوجيه السياسه الخارجيه نحو جوار روسيا(3)، وكتيار الأوراسيه الذي يتزعمه الكسندر دوغين مؤسس حزب إفرانيجا Evrazija⁴ وهو تيار معرض للإتجاه الأوروبي ويؤكد على خصوصية روسيا كموطن لحضاره أصيله، كما يعتبر أن وظيفة السياسه الخارجيه الروسيه هي التصدي للقوى المعاديه التي تحيط بروسيا وضمان الهيمنه الروسيه على المجال الأوراسي⁵ فالروس في أغلبهم كانت لهم صورة جيّدة عن الغرب وينظرون إليه كقوة صديقه، والتوجه نحو الغرب كان بالنسبة للقيادة الروسية والمجتمع الروسي يتحقق عن طريق ما تقوم به روسيا من تحول ديمقراطي . وفي المقابل كان المنتظر من الغرب كثيراً. فالإدماج في الدول المتحضرة المنضوية تحق مفهوم الغرب، كان يرجى منه الحصول على فوائد سياسية ودعم لأمن البلاد، وأن يقدم الغرب مساعدة اقتصادية كثيفة في إطار مشروع مارشال جديد(6).

2 - الخيبه الروسيه من الغرب

هذه التصوّرات المثالية التي كانت تعيشها روسيا، ما كان لها أن تدوم طويلاً، فقد أدت سياسة الإصلاحات إلى انهيار اقتصادي واجتماعي، والمساعدة المرتقبة من الغرب لم تأت. فأدى

¹ -Nikonov Vya Cheslav , La russie et l'Occident ,Critique Internationale 2001/3 ,n° 12, p 181 .

² Ibid p 181 .

³ Aurelie Campna, De l'effondrement de de l'Urss à la Russie de poutine .introduction aux relations interntionales .Théories , pratiques , et enjeux .sous ladirection de Stéphane Paquin, Dany Deschènes ,Montreal, Chenelière Education ,2009 pp 255-256 .

⁴ Katia Kliouikova .La géopolitique en Russie depuis 19912, Outre-Terre 2007/2 ,n°19 p 23 .

⁵ Aurelie Campna op cit p 255 .

⁶ Jacques Levesque, op cit, p : 162.

ذلك إلى خيبة أمل من الغربيين، وكانت النتيجة بداية التباعد بين روسيا والغرب الذي كانت روسيا مقبلة عليه بشغف كبير، وتطمح لأن تكون ضمن مجموعة الدول المتحضرة. فالغرب لم يقبل بروسيا ضمنه بالرغم مما أبدته من نوايا حسنة⁽¹⁾. وربما كانت روسيا تنظر إلى النموذج الياباني الألماني وترتقب أن ينالها ما نال هذين البلدين من مساعدة أمريكية، لكن ما كان يمكن لها أن تتخلى عن ممارسة سياستها الخارجية على غرار اليابان وألمانيا، حتى تتمكن من الحصول على المساعدة. وبدورها فإن الإستثمارات الأجنبية لم تتجه إلى روسيا بسبب عدم الاستقرار السياسي وغياب إطار قانوني يساعد على الأعمال والاستثمارات، بل إن روسيا، بدلاً من ذلك، كانت تعاني من الحمائية إزاء منتجاتها (معادن، أسمدة، منسوجات) التي كانت تريد تصريفها في الأسواق الغربية. وأدركت روسيا في النهاية، أنه لا يمكن لها الاعتماد على الغرب الذي طالما تمت أن تكون جزء منه، وأصبحت العلاقات بطبعها عدم الثقة والريبة. لكن الغرب بدوره كان له ما يبرر موقفه من روسيا، التي حسبها ساهمت أيضا في ضعف العلاقات بين الطرفين.

لقد كانت بداية تعامل الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، مع روسيا، عند اضمحلال الاتحاد السوفييتي تقوم على عدم إهانة روسيا، وبأنها ليست الدولة هي التي هُزمت لكن النظام الذي كان قائما فيها، وكان الهدف هو مساعدة روسيا على الانتقال نحو الديمقراطية واقتصاد السوق. بيد أن الصعوبات التي واجهت روسيا في هذا الشأن جعلت الغرب يغيّر نظرتة تجاهها. ومن جهة أخرى، أدى مجيء الديمقراطيين إلى السلطة في الولايات المتحدة إلى تحول السياسة الأمريكية تجاه روسيا.

وقد مرت العلاقات الروسية الغربية قبل حدوث هذا التحول الذي تعمق فيما بعد، لتضعف العلاقات وتندهور، بمرحلة سادها الود بين الطرفين، وذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك بإطلاقها شعار " الشركة الاستراتيجية الناضجة" بين واشنطن وموسكو، فأحس الروس بأن بلادهم هي أيضا قوة عظمى كالولايات المتحدة، وفهموا أن الشعار الذي أطلقه الأمريكيون هو ديمقراطية جديدة في حكم العالم قد حلت محل المنافسة السابقة بين الطرفين، فشعار الشراكة يعني في الواقع المساواة التي تعني ضرورة مشاركة روسيا في حل المشكلات العالمية⁽²⁾.

لكن شعار الشراكة الاستراتيجية الناضجة ما لبث أن زال ولم يجد سبيلا لكي يتحقق بصورة فعلية، وأسباب ذلك عدّة :

¹IBID, P :

²زيبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 129.

أولها : حالة الضعف التي كانت فيها روسيا والصعوبات الاقتصادية السياسية التي كانت تعاني منها. ففي الوقت الذي كان الغرب يعرف في التسعينات تطوراً ونمو كبيرين قائمين على الثروة المعلوماتية واقتصاد المعرفة، كانت روسيا تعاني من تدهور مستمر، وكان التدهور قد انتقل حتى إلى الجانب العسكري. فروسيا لم تحتفظ إلا بقسم قليل من الجيش السوفييتي، ولم يكن هو الأفضل، فالوحدات الأحسن كانت مرابضة في أوكرانيا وبيلاروسيا وجمهوريات البلطيق، وفي منتصف التسعينات كانت القوات الروسية تمثل 15% من القوات الأوروبية مقابل 50% أو أكثر في الفترة السوفييتية، أما النفقات العسكرية فكانت تقدر بـ: 22.4 مليار دولار أي إثنتي عشرة مرة أقل من الولايات المتحدة ونصف نفقات فرنسا، وبقيت قوة الجيش الروسي قائمة على قوته النووية. لكن في هذا المجال كانت روسيا غير قادرة على تحديث وصيانة قدراتها النووية بسبب قلة الامكانيات، ولأن وسائل إنتاج الصواريخ الباليستية كانت موجودة في أوكرانيا⁽¹⁾.

ثانيها : اختلاف مصالح كل من الولايات المتحدة وروسيا في أوروبا والمشرق الأوسط والشرق الأقصى. فأدى كل ذلك إلى عدم إمكان تحقيق الشراكة والمساواة بين الأمريكيين والروس، ما جعل كثيراً من هؤلاء يعتبرون أن شعار الشراكة الاستراتيجية الناضجة قد وضع لخداع روسيا ليس إلا⁽²⁾. وانتهت الأمور بخيبة أمل كبيرة عند الروس من علاقتهم مع الولايات المتحدة والغرب. وبعد التجاوب الكبير بين الطرفين في البداية، تحولت العلاقات إلى الضعف والتنافر وعدم الثقة والريبة، وأدركت روسيا بعدما تأكدت أن الغرب صرف نظره عنها، أنه لم يعد مجال لجعل التقارب معه أولوية في السياسة الخارجية، وأن الوقت قد حان للاعتماد على نفسها وبناء سياسة خارجية جديدة، تقوم على ما لديها من امكانيات ومزايا جيوبوليتيكية.

المطلب الثاني: الخارج القريب

1 - أولوية الخارج القريب في السياسه الروسية

تحول اهتمام روسيا من الغرب إلى محيطها المباشر، حيث أصبحت الجمهوريات السوفييتية السابقة هي الأولوية في سياستها الخارجية، وغدت السياسة قائمة على مفهوم الخارج القريب. هذا

¹Nikonov Vya Cheslav, op cit, p 179.

² زيغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 130.

التحول بدأ في الأشهر الأولى من عام 1993، وقد كان (الاتحاد المدني) الذي يمثل المعارضة المسماة بالوسط ينادي بمثل هذا التحول، وعضو رئيس الحكومة غايدار، بالليبرالي جداً فيكتور تشيرنوميردين الذي ينتمي على تيار الوسط . هذا التحول أصبح ضرورة لا مفر منها بعدما اتضح للقيادة الروسية بشكل جلي عدم اكتراث الغرب بروسيا. ففي خطاب في نهاية جانفي 1993 اشتكى يلتسين من التصرف الأحادي للولايات المتحدة على الساحة الدولية⁽¹⁾، وغياب الأخذ في الاعتبار وجهات نظر روسيا ومصالحها.

وهكذا أصبحت العلاقات مع الخارج القريب وتدعيم الاندماج المتنوع لكومنولث الدول المستقلة الأولية الأولى في السياسة الخارجية الروسية، وأخذت هذه الأولية طابعها الرسمي بعد اعتماد الوثيقة الرسمية "مبادئ السياسة الخارجية" في 23 أبريل 1993، التي تنص على أولويات ثلاث للسياسة الخارجية الروسية متمثلة في العلاقات مع بلدان مجموعة كومنولث الدول المستقلة حيث يجب إقامة "علاقات صداقة تكون تعاقدية... بسياسة صارمة ومرنة"، وهو ما يمثل قاعدة مذهب الخارج القريب، ثم الأولية الثانية المتمثلة في منع تشكل منطقة عازلة على حدود روسيا تعزلها عن الغرب وأخيراً، الأولية الثالثة وهي تطوير العلاقات مع الدول الغربية الكبرى ومع باقي العالم⁽²⁾. لقد كانت هناك حقائق في أرض الواقع تساعد روسيا في سياستها الجديدة التي تعتمد على الخارج القريب، فمنذ الفترة السوفييتية، أقامت السلطات في موسكو ارتباطا اقتصاديا بين الجمهوريات السوفييتية، ولذلك بعد ظهور روسيا المستقلة، فإن أفكار القيادة الروسية حول المجال الاقتصادي المشترك والتعاون والتكامل كانت أفكاراً مقبولة وما كان بإمكان زعماء الجمهوريات السوفييتية السابقة تجاهلها⁽³⁾. وقد ساعد هذا الوضع روسيا على المضي في طموحتها السياسية في الخارج القريب. فالمحتوى الجيوبوليتيكي لسياسة الخارج القريب كان يتضمن تزعم روسيا وقيادتها لكومنولث الدول المستقلة، بل كان ينطوي على طموحات إمبراطورية.

وإذا كانت نظرة روسيا لكومنولث بهذا الشكل فإن نظرة الدول الأخرى لهذا التجمع وبالخصوص أوكرانيا كانت مختلفة، وحتى بناء الكومنولث في حد ذاته، كان يكتنفه غموض وعدم وضوح من حيث طبيعته وعمله. فقد كان الرئيس الأوكراني كرافتشوك ينظر إليه كمر إجباري

¹ Jacques Levesque, op cit p 164.

² Jean Christopher Romer, La politique étrangère russe sous Boris Eltsine, Annuaire Français des relations Internationales, 2001, p 53.

³ زيبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 137.

نحو الاستقلال ، في حين كانت روسيا ترى أنه نقطة انطلاق، وحد أدنى يمكن على أساسه بناء اتحاد جديد، خاصة في ظل اقتصاد السوق الذي يؤدي إلى الاندماج⁽¹⁾.

إضافة على هذا الاختلاف في النظرة إلى الكومنوليث كانت هناك صعوبات موضوعية تواجه الاندماج. فالليبراليون في موسكو كانوا لا يريدون أن يعطل الاندماج انتقال روسيا إلى اقتصاد السوق والاندماج في السوق العالمية، إذ أن أغلب دول الكومنوليث لم تقم بعد بتطبيق اقتصاد السوق، يضاف إلى ذلك قرار روسيا بدفعها خارج منطقة الروبل الدول التي كانت تريد البقاء فيها، وهو ما قضى على هدف إقامة سوق مشتركة وعملة موحدة⁽²⁾، وكانت نتيجة ذلك، أنه بدلاً من تعاون جماعي، تشكلت علاقات بين روسيا وبلدان الكومنوليث على أساس ثنائي.

وبالرغم من هذه الصعوبات فقد كان تمسك روسيا كبيراً بالكومنوليث وإصرارها قوى على نجاحه إذ لا تملك خياراً بديلاً عنه. وعلى كل مستويات السلطة فإن التصرفات الرسمية تؤكد أهمية سياسة الخارج القريب، فقد أكد أمارتسوموف رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الروسي عام 1993 على أن المجال السوفييتي السابق هو منطقة نفوذ جيولوجيكي روسي خاصة، وفي جانفي 1994 صرّح كوزيريف "يتوجب على روسيا الاحتفاظ بوجودها العسكري في المناطق التي كانت على مدى قرون مجالاً لمصالحها"⁽³⁾. كما أكدت أهمية المجال السوفييتي السابق في السياسة الروسية، الوثيقة الرسمية التي أصدرها يلتسين في سبتمبر 1995 والتي تعتبر برنامج عمل لروسيا في كومنوليث الدول المستقلة. فقد حددت الوثيقة هدف الكومنوليث، وهو إيجاد رابطة اقتصادية سياسية متكاملة، وتعزيز دور روسيا بصفقتها القوة الرئيسية في تشكيلة المنظومة الجديدة للعلاقات السياسية والاقتصادية في الكومنوليث، إضافة إلى إقامة قيادة عسكرية مشتركة وسياسة خارجية مشتركة⁽⁴⁾. أما مجلس الدوما فقد ذهب إلى أبعد حد عام 1996 بإعلانه بطلان حل الإتحاد السوفييتي.

عموماً فإن سياسة روسيا تجاه المجال السوفييتي السابق حققت بعض النتائج، بإبرام معاهدة الأمن الجماعي، واتفاقيتين أخريين في ربيع 1996، الأولى مع بلا روسيا، تأسست بموجبها "

¹ Jacques Levesque, op cit p 161.

² Ibid p 162.

³ زيغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 138.

³ المرجع نفسه، ص ص 139-140.

جماعة الدول ذات السيادة" والثانية بين روسيا، كازاخستان، بلاروسيا وكيزغيزستان، وأسست "جماعة الدول المؤتلفة"⁽¹⁾.

أ- البعد العسكري في سياسة الخارج القريب

كان الجانب العسكري من بين المجالات القليلة التي استطاعت روسيا بفضلها الإبقاء على نفوذها في المجال السوفييتي السابق، فقد استطاعت أن تستغل كما يجب الصراعات والحروب الأهلية والحركات الانفصالية لتضغط على دول كومنويلث الدول المستقلة في اتجاه إخضاعها لنفوذها، وذلك بالاعتماد على قدراتها العسكرية . وما كان يمكن لروسيا أن تقوم بذلك، لو استمر الاتفاق الذي تم عند إنشاء الكومنويلث والخاص بالمؤسسة العسكرية. إن المؤسسة العسكرية كانت المؤسسة الكبرى الوحيدة و التي حافظت على بقائها ووحدتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وقد نصت الوثيقة المؤسسة للكومنويلث على الحفاظ على "مجال عسكري استراتيجي مشترك" حتى يكون هناك حفاظ على المؤسسة العسكرية. كما أن يلتسين كان يريد قوات تقليدية مشتركة، بهدف الحفاظ أيضا على وحدة المؤسسة العسكرية، لكن سرعان ما تبين أن هذه الوحدة والقوات التقليدية، لا يمكنهما الاستمرار، وسبب ذلك لا يعود إلى رغبة دول الكومنويلث في بناء دول وطنية مستقلة، ولكن الأمر يتعلق بالنظرة إلى طبيعة التهديدات المباشرة والممكنة، وهو ما لم يكن ممكناً الاتفاق عليه⁽²⁾. بعض الدول كانت ترى أن التهديد الأكبر هو من داخل الكومنويلث وهذا يتعلق بأذربيجان وأرمينيا اللتين كان بينهما نزاع حاد حول إقليم ناغورنو كاراباخ، وأوكرانيا كانت ترى أن التهديد يتمثل في روسيا ذاتها، ودول أخرى تنظر إلى التهديد على أنه خارجي، أو داخلي قد تدعمه روسيا⁽³⁾.

وإزاء هذا الاختلاف شرعت كل دولة في بناء جيشها الخاص. أما روسيا فأنشأت وزارتها للدفاع في ماي 1992، وبقيت قواتها في دول الكومنويلث ، منها 3500 جندي في أرمينيا و3000 في جورجيا و500 في كازاخستان و 1400 في مولدافيا و7800 في طاجاكستان و1100 في أوكرانيا⁽⁴⁾. وانتهى الأمر بإبرام معاهدة الأمن الجماعي في طاشقند في ماي 1992 بين روسيا، أرمينيا، أوزبكستان، كازاخستان، طاجاكستان، كيرغيزستان وبلا روسيا. أما الجمهوريات الأخرى

⁴ المرجع نفسه، ص ص 140.

² Jacques Levesque, op cit, p 163.

³ Ibid, p 163

⁴Thomas Gomart , Quelle influence russe dans l'espace post-soviétique ? Le Courrier des pays de l'Est ,2006/3 n°1055, p 7.

التي لم تنضم إلى معاهدة الأمن الجماعي، ولم تقبل بتواجد عسكري على أراضيها، عدا تركمانستان، فقد كانت تعاني من حركات انفصالية، واستغلت روسيا ذلك وساعدت الحركات الانفصالية لتحصل من هذه الجمهوريات على ما تريده. فاضطرت جورجيا للانضمام إلى الكومنولث ولمنح قواعد عسكرية لروسيا، كما انضمت أذربيجان إلى الكومنولث بدورها، وإلى معاهدة الأمن الجماعي، أما أرمينيا فأعدت تنشيط انضمامها إلى الكومنولث وقبلت بتواجد قوات روسية على أراضيها . وبالنسبة لأوكرانيا، فإن روسيا بفضل قدرتها على التأثير على الحركة الانفصالية في القرم تمكنت من إيجاد حل لمشكلة أسطول البحر الأسود.

ب- البعد الاقتصادي في سياسة الخارج القريب

إن الجانب العسكري لم يكن المظهر الوحيد البارز في علاقة روسيا مع دول الكومنولث . فلقد عملت روسيا على تنويع علاقاتها مع هذا الدول، وبالخصوص في الجانب الاقتصادي. فبعد هزيمة روسيا في الشيشان والتي انتهت باتفاقية خاسا فيورتس في 31 أوت 1996 وانسحاب القوات الروسية، تحولت السياسة الروسية من الاعتماد على القوة العسكرية إلى الاعتماد على القوة الاقتصادية وإعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي . وقد ساهم في هذا التحول أيضا ، الصعود السياسي لليبراليين بعدما ساعدوا يلتسين على الفوز في الانتخابات الرئاسية لعام 1996⁽¹⁾، وقد انعكس هذا التحول نحو البعد الاقتصادي على علاقة روسيا بدول الكومنولث وراحت روسيا تعزز علاقاتها معها في مجالات الطاقة والاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن المبادلات بين روسيا والجمهوريات السوفياتية السابقة كانت قد عرفت تراجعاً منذ 1991، وقد نتج ذلك عن الانكماش الاقتصادي الذي عرفته كل دول الكومنولث وليس عن تحول وجهة التجارة الخارجية لهذه الدول.

وفي المجموع، فإن عمل روسيا الاندماجي في الكومنولث نتج عنه تفاوت في العلاقات بينها وبين دول الكومنولث وعلى هذا الأساس يرى الملاحظون الروس أن ترتيب دول الكومنولث حسب درجة الصداقة مع روسيا كان كالاتي: بلاروسيا - أرمينيا - طاجاكستان - كازاخستان - كيزغيزستان - تركمانستان - مولدافيا - أوزبكستان - أذربيجان - أوكرانيا -- جورجيا.⁽²⁾

¹ Ibid p 169.

² Ibid p 169 .

المطلب الثالث : بريماكوف وقيادته للسياسة الخارجية الروسية

1- السياسة الأمريكية تجاه روسيا

مع حلول عام 1993 بدأ التقارب الذي نشأ بين روسيا الغرب يضعف شيئاً فشيئاً، للأسباب التي مر علينا ذكرها، وتحولت العلاقات من الطرفين من علاقات ودية إلى علاقات يشوبها الخدر وعدم الثقة وعادت أجواء التنافس التي كانت سائدة قبل انهيار الإتحاد السوفييتي، وحدث ذلك بعد قدوم الديمقراطيين إلى السلطة في الولايات المتحدة. لقد كان الأمريكيون يقومون باستغلال ما كنت تعانيه روسيا من صعوبات لبسط نفوذهم على أوروبا الشرقية، ومن ثم الانتقال إلى الجمهوريات السوفيتية السابقة مدفوعين في ذلك بدافع الاعتبارات الجيوستراتيجية المتعلقة بالرغبة في فرض الهيمنة العالمية للولايات المتحدة والابقاء على مكانتها كقوة عالمية وحيدة، وبدافع المصالح الاقتصادية بعد أن أكتشفت الامكانيات النفطية التي يحتوي عليها بحر قزوين . وتجسدت هذه الأهداف في الواقع من خلال السياسة الأمريكية تجاه بعض بلدان كومنويلث الدول المستقلة، ومن خلال توسيع الحلف الأطلسي في أوروبا الشرقية، وأدت هذه السياسات إلى انقلاب العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، وعودة الصراع والتنافس بينهما من جديد.

لقد أوجدت الولايات المتحدة الذرائع لسياستها في المجال السوفييتي السابق في السياسة التي كانت روسيا تتبعها في هذا المجال. فقد لاحظ الأمريكيون كيف تستغل روسيا لصالحها تس النزاعات في الجمهوريات السوفيتية السابقة، كما كان الحال بين أرمينيا وأذربيجان، وفي جورجيا ومولدافيا وطاجاكستان، واعتبروا ذلك امبرياليه روسيه وعمل لإعادة بناء الإمبراطورية الروسية . ودعم هذه النظرة الأمريكية لروسيا، وضع الأخيرة كومنويلث الدولة المستقلة كأولوية في سياستها الخارجية، والتصريحات المختلفة للمسؤولين الروس وإعلان الدوما في 1996 بطلان حل الإتحاد السوفييتي .

وأصبحت الولايات المتحدة، ومعها دول غربية أخرى، خصوصاً ألمانيا، تؤيد استقلال أوكرانيا. وصرح وزير الدفاع الأمريكي "ليس بوسعي المبالغة في أهمية أوكرانيا كدول مستقلة بالنسبة لأمن واستقرار أوروبا بأجمعها" (1).

ولم تكن أوكرانيا تنتظر موقفاً أفضل من هذا في ظل تحفظ روسيا على استقلالها وعدم الاعتراف بحدودها، وهو ما جعل الأوكرانيين يعتبرون أن أشكال الاتحاد التي تطرحها موسكو في إطار كومونولث الدول المستقلة أو الجماعة السلافية أو الاتحاد الأوراسي لم تكن سوى تكتيكات روسية امبراطورية. وإلى جانب أوكرانيا، كانت أوزبكستان بدورها تعارض المبادرات الروسية لتعزيز الكومنولث والاندماج بين دوله. وشيئاً فشيئاً أصبحت الولايات المتحدة تؤيد ظهور كتل جديد ضد روسيا يتمحور حول أوكرانيا وأوزبكستان، وبذلك ظهرت مجموعة (ج. أ. م) GUAM في عام 1997 التي تضم جورجيا، أوكرانيا، أذربيجان ومولدافيا، وبدأ عندها يتضح التنافس الشديد بين الولايات المتحدة وروسيا في المجال ما بعد السوفييتي.

لكن كان هناك مجال آخر كانت روسيا تريد أن يبقى تحت نفوذها، وهو أوروبا الشرقية، وقد كان الإتحاد السوفييتي قد تحصل من قبل من الولايات المتحدة على تعهد بعدم توسيع الحلف الأطلسي في أوروبا الشرقية، وبعد ظهور دولة روسيا المستقلة في نهاية عام 1991، كانت القيادة الروسية تريد بقاء أوروبا الشرقية تحت نفوذها، وألا يؤدي انحلال حلف وارسو والكيموكون إلى استقطاب هذه المنطقة من طرف حلف الناتو أو الإتحاد الأوروبي⁽²⁾. والذي حدث أن الولايات المتحدة، إدراكاً منها لحالة الضعف التي كانت عليها روسيا وعدم قدرتها على اعتراض ما تريده، خاصة في ظل حاجة موسكو الماسة إلى المساعدات المالية المباشرة أو عبر المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها واشنطن، شرعت في توسيع الحلف الأطلسي في أوروبا الشرقية ممهدة لذلك بفكرة "الشراكة من أجل السلام" التي أطلقتها في جانفي 1994. وأدركت روسيا أن هذه الشراكة من أجل السلام كانت الوسيلة لتوسيع الحلف الأطلسي في أوروبا الشرقية وأيضاً لتدعيم نفوذ الحلف الأطلسي في أراضي الإتحاد السوفييتي سابقاً⁽³⁾.

بذلك اتضحت النوايا الأمريكية بالنسبة لروسيا، التي اعتبرت أن سياسة الحصار وحسر النفوذ الروسي التي سادت أثناء الحرب الباردة لازالت مستمرة. وفي ظل هذه الظروف كان لا بد

¹ زيغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 145.

² زيغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 129-130.

من سياسة خارجية صارمة تجاه الولايات المتحدة حتى وإن كانت الإمكانيات اللازمة لذلك غير متوفرة.

2 - مواجهة السياسة الأمريكية والبحث عن عالم متعدد الأقطاب

كان الإتجاه العام في روسيا قائما على فكرة التصدي للتدهور الذي ما انفك يزداد مع مرور الوقت، وقد أدت الانتخابات التشريعية لعام 1995 إلى بروز أغلبية من الشيوعيين وحلفائهم الذي جعلوا من التصدي لتراجع روسيا وانهيار اقتصادها أحد مواضيع حملتهم . وفي المقابل كان يلتسين يلاحقه الاتهام بأنه كان وراء اضمحلال الإتحاد السوفييتي⁽¹⁾، ووصلت شعبيته إلى الحضيض إذ بلغت نسبتها 6%⁽²⁾ . فكان على الزعيم الروسي والحالة هذه أن يقوم بإجراءات تعطي بعض القوة لسياسته حتى يتمكن من مواجهة الولايات المتحدة في الخارج، وإسكات منتقديه ورفع مستوى شعبيته في الداخل قبل الانتخابات الرئاسية التي اقترب موعد اجرائها . وكانت إجراءات يلتسين قد تمثلت في العمل بجد على فرض هيمنة روسيا في الخارج القريب وتحقيق تقدم في إعادة بناء المجال السوفييتي. وتحقق ذلك من خلال إنشاء مجموعة الدول ذات السيادة ومجموعة الدول المؤتلفة . أما خارجيا وللتصدي للهيمنة الأمريكية قام يلتسين بتعيين يفغيني بريماكوف وزيرا للخارجية بدلا من كوزيريف، وذلك في بداية 1996 قبيل الانتخابات الرئاسية التي فاز بها فيما بعد.

كان بريماكوف خبيراً دولياً ينتمي إلى أوساط البحث وكان يدير المخابرات⁽³⁾ . وبتموقعه فوق الأحزاب وجد بريماكوف الدعم من الرأي العام وحتى من الغرفتين وكان من البداية يسعى إلى استقلالية نسبية للدبلوماسية مع تحمل مسؤولية القرار في هذا المجال . فتحصل على حل مجلس السياسة الخارجية التابع للرئيس، لتكون هناك استقلالية لوزارة الخارجية تجاه هذا الأخير.

كانت أهم مشكلة واجهت بريماكوف، تلك المتعلقة بتوسيع الحلف الأطلسي، فكان ضد هذا التوسع الذي اعتبره أحد محاور النظام العالمي الجديد، لكن أمام الضعف الذي كانت فيه روسيا، لم يكن لهذه الأخيرة قدرة على تحدي الغرب الموحد . وفي ماي 1997 وافقت روسيا على توسيع الحلف الأطلسي في لقاء بريماكوف والأمين العام للحلف الأطلسي خافيرسولانا . وفي مقابل هذه الم هذا الموافقة تم إمضاء " العقد المؤسس مع الحلف الأطلسي " في 27 ماي 1997 بباريس ، والذي

2 Jean christopher Romer, Op cit, P P : 57-59.

2 Nikonov Vya, cheslav, op cit, p 184

3. Ibid p 184 .

تضمن إنشاء "مجلس مشترك دائم روسيا - الحلف الأطلسي" (1). هذا المجلس كانت واشنطن تعتبره هيكلا هامشيا في حين كانت موسكو تنظر إليه كوسيلة للاشتراك في القرار السياسي والعسكري. وبدلا من ذلك كانت روسيا تستشار فقط في قضايا الأمن الأوروبي، وفقا لرغبة الحلف الأطلسي، كل ذلك كان بسبب الظروف الصعبة التي كانت تمر بها . ولم يكن بوسع روسيا قطع الاتصالات مع الحلف الأطلسي، فقد كانت في حاجة متزايدة للأموال من المؤسسات المالية الغربية(2).

وبالرغم من كل هذه الظروف فإن روسيا سعت إلى التخفيف من وطأة الهيمنة الأمريكية على العالم، فجعلت من تأسيس عالم متعدد الأقطاب هدفا جديدا لسياستها الخارجية . وكانت البداية في هذا الاتجاه بالزيارة التي قام بها يلتسين إلى بكين في مطلع عام 1996، التي اختتمت بصدور بيان يندد بنزعات الهيمنة، ويعبر ضمنا عن رغبة روسيا والصين في الاصطفاف ضد الولايات المتحدة. وازداد التقارب الروسي الصيني وضوحا في زيارة وزير خارجية الصين لموسكو في ديسمبر من السنة نفسها، حيث أكد البلدان معارضتهما لنظام دولي تسيطر عليه قوة واحدة، وتبينا تعزيز التحالفات القائمة(3).

وبعد تعيينه وزيرا أولاً، عمل بريماكوف على توسيع التحالف الروسي الصيني إلى الهند اعتمادا على الصداقة العريقة بين روسيا والهند منذ السنوات 1950، وهذا لإعطاء بعد أقوى للتعددية القطبية ولنجاح التصدي للهيمنة الأمريكية، وكان ذلك أثناء الزيارة التي قام بها للهند في ديسمبر 1998(4)، لكن هذا التحالف الثلاثي، كان في النهاية دون مفعول. فالعلاقات الصعبة بين الصين والهند والحذر القديم بين روسيا والصين، كلها عوامل لم تساعد على إقامة تحالف قوى، يضاف إلى ذلك أن التحالف مضر بمصالح روسيا والصين اللتين ستخسران التدفق الاستثماري والتكنولوجيا الغربيين ، لذلك فإن الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين، حتى وإن حققت تقدما إلا أنها كانت تخص عددا قليلا من النقاط لا يهدد العلاقة الخاصة بين واشنطن وموسكو(5) . ومن حيث البنية فإن التحالف ستكون على رأسه الصين نظرا لما تتمتع به من قوة وحيوية اقتصادية، وستجد روسيا نفسها في موقع الشريك الأصغر(6).

¹ -Maurice Vaisse , Les relations internationales depuis 1945,11^e édition, Paris ,Armand Colin ,2008 , p207 .

² Nikonov Vya, cheslav, op cit, p 186

³ زيبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص: 148.

⁴ Jean Christopher Romer, op cit p 60.

⁵ Nikonov Vya, Cheslav, op cit, p 186.

⁶ زيبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص ص 149-150 .

إجمالاً فإن ضعف روسيا جعلها تفشل في سياساتها المختلفة، من السياسة القائمة على التقارب مع الغرب والساعية إلى الاندماج فيه، إلى السياسة الهادفة إلى إقامة تعددية قطبية، مروراً بسياسة الخارج القريب، فالإمكانيات كانت دوماً لا تتناسب مع الأهداف.

وبعد سنتين قضاها على رأس وزارة الخارجية الروسية، وتقلده بعد ذلك منصب الوزير الأول في ديسمبر 1998، استطاع بريماكوف تحقيق بعض النتائج أهمها تلك المتعلقة باندماج روسيا في العلاقات الدولية، حيث انضمت روسيا إلى مجموعة السبعة التي أصبحت مجموعة الثمانية، وإلى نادي باريس ونادي لندن، وتمت المصادقة على معاهدة الشراكة والتعاون مع الإتحاد الأوروبي.

المطلب الرابع : عودة روسيا إلى قوتها في عهد فلاديمير بوتين واستعادتها نفوذها الدولي

1 - إصلاح الدولة

وصل فلاديمير بوتين إلى السلطة في روسيا في أوت 1999، حيث عين في منصب الوزير الأول، وفي ديسمبر من السنة ذاتها أصبح رئيساً بالنيابة، إثر انسحاب بوريس يلتسين من رئاسة بلاده، ليخلفه بوتين كرئيس منتخب في عام 2002. وعند شروعه في ممارسة مهامه، كانت روسيا تعرف ظروفًا اقتصادية صعبة، إثر التدهور الاقتصادي الذي استمر خلال السنوات 1990، وبلغ ذروته مع الأزمة الاقتصادية الحادة في أوت 1998. وقد أثر ذلك على الجانب الاجتماعي الذي بلغ من التدهور درجة كبيرة لا مثيل لها إلا في دول العالم الثالث، أما في الجانب السياسي فقد كانت السلطة واقعة تحت نفوذ الأوليغارشيين الذين كانوا يحيطون بابنة بوريس يلتسين، تاتيانا، التي كانت تدبر شؤون البلاد بدلاً عن والدها عندما تدهورت أحواله الصحية، لذلك من أولى الإجراءات التي قهر بها بوتين، إبعاد ابنة يلتسين من الكرملين أين كانت تتغل منصب مستشاره خاصة للرئاسة⁽¹⁾.

ويبين تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية وضعية الفوضى وسيادة المافيا في روسيا . يذكر هذا التقرير الصادر في عام 1998 أن ضعف السلطة الرسمية سمح للمافيا بالتغلغل في كل قطاعات الاقتصاد الروسي حيث كانت تسيطر على 80 % من التجارة و 40 % من الاقتصاد الروسي، وتمتلك جزء كبير من البنوك التجارية الجديدة التي تقوم بإنشاء فروع لها في الغرب للقيام

¹ - Yves Lacoste , La Russie dix ans apres, Herodote 2002/1 , p 4 .

بتهرب الأموال والمساهمة في النشاط الدولي لتبييض الأموال، فالدولة ضعفت والسلطة أصبحت نتجة للوقوع تحت سيطرة الأوليغارشيا والمافيا⁽¹⁾. وعلى المستوى الدولي، فلم يكن لروسيا تأثير يذكر فالدبلوماسية الروسية عادت للركود، بعد النشاط الذي عرفته مع بريماكوف.

انطلاقاً من هذه الأوضاع المتردية، سعى بوتين من خلال سياسة تقويمية إلى إعادة القوة للسلطة، وإلى استرجاع روسيا مكنتها الدولية خاصة وأنه كان متأثراً بانهيار الإتحاد السوفييتي، وأبدى أسفه على ذلك، عندما صرح بأن الانهيار كان أكبر مأساة عرفها القرن العشرين⁽²⁾.

شرع بوتين في البداية في إصلاح الدولة، فمن الناحية الاقتصادية استمر في الاعتماد على الليبرالية الاقتصادية ولكن مع التصدي لنفوذ الأوليغارشيا، حتى يتمكن من السيطرة على شؤون البلاد. وأبرز ما قام به بوتين في هذه الشأن، كان مع الشركة النفطية يوكوس IOUKOUS ومالكها خودوركفسكي، حيث قام بوضع حد لنشاط هذا الأخير وسجنه بعد اتهامه بالتهرب الضريبي. والواقع، أن خودوركفسكي كان أيضاً منافساً سياسياً لبوتين، وكان يطمح لأن يكون رئيساً للوزراء في دولة روسية قائمة على النظام البرلماني، بالإضافة إلى تمويله الحزب الليبرالي واتحاد القوى اليميني، وقيام اللوبي النفطي بالوقوف أمام قرارات الكرملين في الدوما⁽³⁾. لكن قضية يوكوس تتعدى مسألة التهرب الضريبي أو إبعاد منافس سياسي، فبوتين ينظر إلى أبعد من ذلك، إذ سعى إلى السيطرة على مصادر الطاقة في روسيا لكي يجعل منها أداة للنمو والقوة والنفوذ الروسي على المستوى الدولي.

وإلى جانب ذلك، واصل بوتين إصلاحاته الاقتصادية بإجراء إصلاحات هيكلة في مجال الضرائب، وعقار الأراضي، وفي المجال البنكي، وإنشاء المؤسسات ومكافحة تبييض الأموال⁽⁴⁾. أما على المستوى السياسي، فقد تركزت إصلاحات بوتين على تدعيم السلطة المركزية للدولة، وشمل العمل في هذا الشأن مجالين، الأول يتعلق بعلاقة السلطة المركزية بالسلطات المحلية، والثاني يتعلق بالقوى السياسية الموجودة. ففي المجال الأول تم إخضاع الرؤساء المحليين للسلطة المباشرة للكرملين، بعدما طلب بوتين ذلك من البرلمان في 26 ديسمبر 2004. وفي المجال الثاني، فقد قام بوتين بالتضييق على الأوليغارشيين في مجال الممارسة السياسية، وبتحجيم المعارضة، مثلما كان

¹ Pierre Verluise , Russie post-soviétique , Outre-Terre 2007/2 n199, pp29-30 .

² Mark Medish, Russie la transition Inachevée, Politique Etrangère, 2007/5, hors serie

³ Catherine Durandin, Que Veut la Russie ? Paris , Bourin Editeur ,2010, pp 94-95 .

⁴ Georges Sokoloff, La Russie entre reformes et réaction, Revue Internationale et Stratégique, 2005/1, n°57, p 55.

الحال في إقصاء المعارضة البرلمانية من الدوما على إثر مناورات هيأت للانتخابات التشريعية في ديسمبر 2003⁽¹⁾. وإلى جانب هذه السيطرة الإدارية والسياسية، فقد دعم بوتين سلطة الدولة بزيادة نفوذ وامكانيات الأجهزة الأمنية . فقد أحاط بوتين نفسه بعناصر وفيه من المخابرات (أف - أس - بي) FSB، ومن العسكريين، وضاعف ميزانية جهاز المخابرات 3 مرات، وكذا ميزانية الداخلية مرتين ونصف، وأعاد النشاط للمركب العسكري الصناعي عن طريق طلبات من الدولة⁽²⁾.

2 - النمو الاقتصادي

تزامن هذا العمل الاصلاحى والتقويى الاقتصادى والسياسى الذى كان يقوم به بوتين حسب نظرتة الخاصة للأشياء مع ارتفاع أسعار النفط فى الاسواق العالمية ما أعطى دفعا قويا للاقتصاد الروسى وساعد على تحقيق هدف القوة الذى كان يطمح إليه ، فسمح له ذلك بالسيطرة أكثر على الأوضاع فى روسيا ، خاصة وأنه أصبح يحظى بتأييد شعبى واسع بعد التحسن الذى طرأ على مستوى المعيشة لدى المواطنين الروس والتطور العام للبلاد . وعلى المستوى الخارجى بدأت روسيا تستعيد مكانتها ودورها، ولم تعد مضطرة إلى تقديم التنازلات للغرب مقابل ترقب مساعدات وهمية، كما كان الأمر فى السابق.

لقد حقق الاقتصاد الروسى بين عامى 2000 و 2008 نسبة نمو سنوية تقدر بـ 7 %، بفضل ارتفاع أسعار النفط . ففي عام 2008 كان قطاع الطاقة يمثل حوالي 30 % من الناتج الداخلى الخام، وأكثر من 50 % من العملة الصعبة للبلاد، وقد سمح هذا التطور لروسيا بأن تصبح ضمن العشر أقوى اقتصاديات فى العالم، وترأست روسا بين 15 و 17 جويلية 2006 قمة الدول الثمانية الصناعية الكبرى G8 فى سترلنا قرب سان بترسبورغ وكان ذلك يعطى لروسيا صورة الدولة التى تنمو، وتقوى⁽³⁾ . ولتأكيد قوتها الصاعدة أكثر فإن موسكو قامت بمضاعفة ميزانيتها العسكرية أربع مرات، و أصبحت روسيا تبدو فى نظر العالم، بمظهر الدولة المتعافية اقتصاديا ذات الامكانيات المالية الكبيرة، بعد أن أصبحت تمتلك من الاحتياطات من العملة الصعبة ما قيمته 400 مليار دولار فى عام 2008⁽⁴⁾.

¹ Ibid p56 .

² Pierre Verluise, Op cit, p 30

³ Catherine Durandin op cit p 95 .

⁴ -François Daucé , Un terrain balisé pour le nouveau président , Le Courrier des pays de l'Est ,2008/1 n°1065, p 19 .

لكن طموح القوة بقي متواصلا فقد وضعت روسيا كهدف لها تحسين مرتبتها ضمن القوى الاقتصادية الكبرى في العالم . ففي مشروع القوى على المدى الطويل حددت آفاقه لسنة 2020 تضمنته وثيقتان هما: مفهوم التنمية الاجتماعيه الاقتصادية على مدى الطويل لوزارة التنمية الاقتصادية والتجارة، والاستراتيجية الجديدة للأمن المنشورة في ماي 2009، سطر هدف جعل روسيا واحدة من القوى الاقتصادية الخمس الأولى في العالم⁽¹⁾.

3 - استعادة روسيا نفوذها الدولي

في سنوات الضعف والاضطراب كانت السياسة الخارجية الروسية عبارة عن طموحات لا تحقق نتائج في الواقع، كما كان الحال في سياسة التقارب مع الغرب أو في سياسة الخارج القريب، أو في السعي لبناء عالم متعدد الأقطاب . لكن اما استعادت روسيا قوتها وتعافت ، انتهجت سياسة خارجية حقيقية تستجيب لطموحاتها في العودة إلى مكانتها الدولية، وتمكنها من السيطرة على المجال السوفييتي السابق، وحتى على ما وراء ذلك، وهي السياسة التي بدأت تظهر بصورة فعلية منذ عام 2008. وقبل ذلك فرضت متطلبات النهوض الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، على روسيا، تحسين علاقتها مع الغرب وخصوصا مع الولايات المتحدة، وعدم الدخول معها في صراعات، وهو ما تجلى بالخصوص في موقف روسيا من أحداث 11 سبتمبر 2001، وإعلانها وقوفها إلى جانب الولايات المتحدة، وعدم الاعتراض على إقامة واشنطن لقواعد عس كرية في آسيا الوسطى.

لكن هذه السياسة الروسية لم تكن لها نتائج تذكر ولم تتحصل روسيا على ما كانت تنتظره من مقابل، باستثناء وقف انتقاد السياسة الروسية في الشيشان . وخلافا لذلك فإن الولايات المتحدة قامت بأعمال تقلل من شأن روسيا، كانسحابها من معاهدة الصواريخ المضادة ، أو بثها برامج لراديو الحرية باللغة الشيشانية في صيف 2002، أو ABM للصواريخ (إ.ب.م) إرسال مستشارين وقوات نخبية إلى جورجيا⁽²⁾، بل أكثر من ذلك فإن واشنطن أبانت عن عزمها على التغلغل في المجال السوفييتي السابق من خلال دعم الثورات الملونة في جورجيا و أوكرانيا وكيرغيزستان.

لكن بفضل التطور الكبير الذي عرفه اقتصاد روسيا في السنوات 2000، وتحرر هذه الأخيرة من الاعتماد على المساعدة الغربية، خاصة بعد أن تمكنت من اكتساب إحتياطي كبير من

¹Isabelle Facon ,Le projet de puissance de la Russie,Géoéconomie 2009/3n60 , p64.

² Alexander Warkotsch, Moscou : de l'empire à l'empire Outre- Terre, 2006/2, n° 16, p 217.

الصرف، وبعد الضعف الذي انتاب الولايات المتحدة من جراء إخفاقاتها في حروبها في أفغانستان والعراق، وتدهور صورتها ومكانتها الدولية، أدركت موسكو أن الوقت قد حان للخروج من الوضعية الدفاعية التي كانت فيها إزاء السياسة الأمريكية، وأنه أصبح بمقدورها الأخذ بزمام المبادرة. فنتج عن ذلك سياسة حازمة وقويّة مع كل من جورجيا وأوكرانيا، خاصة وأن التحول في السياسة الخارجية الأمريكية الذي قام به الرئيس أوباما، كان يسمح بذلك ويساعد عليه. كل ذلك كان يؤشر على العودة القوية لروسيا على الساحة الدولية التي برزت من خلال السيطرة على المجال قزوين البحر الأسود، ومن خلال ما تقوم به من دور في أزمت الشرق الأوسط.

الفصل الثالث

التنافس الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى

أدى تعاضم القوة الأمريكية بعد الحرب الباردة إلى الرغبة في الهيمنة العالمية، التي اشتدت أكثر فأكثر لدى الجمهوريين. وفي إطار هذه الهيمنة شكلت آسيا الوسطى أحد الأهداف الرئيسية، فبعد أن واجهت الولايات المتحدة صعوبة إيجاد استراتيجية عامة تسمح لها بتوضيح وتوجيه سياستها الخارجية، على غرار استراتيجية الاحتواء التي كانت معتمدة أثناء الحرب الباردة، بدأت معالم استراتيجية أمريكية جديدة تبرز في النصف الثاني في السنوات 1990، احتلت فيها آسيا موقعا رئيسيا حيث شكلت مرتكزا لتحقيق هدف الهيمنة العالمية.

لكن الولايات المتحدة لم تكن وحدها التي تهتم بآسيا الوسطى. فروسيا قد جعلت من خارجها القريب، الذي يتضمن آسيا الوسطى، أولوية في سياستها الخارجية، وهي لا تقبل من ينافسها في النفوذ فيه، معتبرة أنه مجال خاص بها، ومن هنا كان التنافس شديدا بين الروس والأمريكيين . وقد سمحت الحرب على الإرهاب للولايات المتحدة بالتوغل في آسيا الوسطى والحصول على قواعد فيها. لكن رغبة الولايات المتحدة في السيطرة أكثر على المجال قزوين – البحر الأوسط وقلبها لنظم الحكم القائمة فيه ، وانتقاداتها لسياسات حكام آسيا الوسطى ، كل ذلك جعل هؤلاء يدركون أن الأمريكيين أصبحوا يشكلون تهديدا كبيرا على وجودهم ، ماجعلهم سياساتهم تجاه واشنطن ويحولون ولاءهم إلى روسيا . هذه الأخيرة بفضل سياستها التي تعتمد على الحفاظ على الوضع القائم في بلدان آسيا الوسطى وجدت نفسها في موقع أفضل من الولايات المتحدة ، ما سمح لها بالتصدي لنفوذها في المنطقة خاصة وأنها وجدت معها الصين التي كان يهتما أيضا إبعاد الأمريكيين عن منطقة محاذية لها. وفي دراستنا هذه للتنافس الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى سنبين أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة والمراحل التي مر بها هذا التنافس والوجهة التي اتخذها.

المبحث الأول

الأوضاع العامة في آسيا الوسطى

بعد الفتح الإسلامي ، أصبحت لآسيا الوسطى مكانة ودور كبيرين في الحضارة الإسلامية . لكن التوسع المستمر للإمبراطورية الروسية جعلها تقع في الإحتلال الروسي . وبعد الإستقلال سعت دول آسيا الوسطى لبناء دول عصرية من خلال اعتماد النظام الليبرالي . لكن شح الإمكانيات في أغلبها جعلها عرضة للأزمات المتنوعة . وفي علاقاتها الخارجية كان تتطلع إلى التقارب مع الولايات المتحدة ، لكن هذه الاخيرة كانت تريد ان تستغل موقعها الإستراتيجي و تسعى لفرض هيمنتها على آسيا الوسطى ، ولو بقلب الأنظمة الحاكمة فيها ، ما أدى إلى ظهور أهمية روسيا من جديد و إلى ضرورة التقارب معها .

المطلب الأول : التطور التاريخي

آسيا الوسطى ، هي الإقليم الذي يمتد من بحر قزوين إلى مقاطعة سينغ جيانغ Xing jiang في الصين ، وتضم الجمهوريات الخمس : كازاخستان،أوزبكستان كير غيزستان ،طاجاكستان وتركمانستان .وقد عرف هذا الإقليم عند العرب ببلاد ما بين النهرين ،نهر جيحون ونهر سيحون اللذان يصبان في بحر آرال . وقد بدأت الفتوحات الإسلامية في آسيا الوسطى في عهد عمر بن الخطاب ،حيث فتح إقليم خراسان (شمال شرق ايران) في عام 18 هـ 638 م،ثم توسعت في عهد عثمان بن عفان و معاوية بن أبي سفيان ، وبعد ذلك وصلت إلى بخارى سنة 674 م وسمرقند في 718 م ، وكان لفتييه بن مسلم حاكم خراسان دور أساس في توسيع الفتوحات في آسيا الوسطى و توطيد أركان الدولة الإسلامية (1).

استمر الحكم الإسلامي في آسيا الوسطى قرنين من الزمن خلال الخلافة الأموية والعباسية ، و ظهرت فيها أثناء الحكم العباسي مراكز حضارية مثل مرو و غزنة و بخاري وسمرقند، ثم تلاه ظهور دول إسلامية ، هي دول السامانيين و الغزنائيين و الكراخانيين بين القرنين العاشر والثاني

- لطفي السيد الشيخ،الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى،القاهرة،دار الأحمدي للنشر 2006،ص12¹

عشر⁽¹⁾، ثم وقعت المنطقة تحت حكم إمبراطورية جنغيس خان المغولية، في القرن الثالث عشر. وبعد قرنين من الزمن خضعت آسيا الوسطى لحكم تيمورلنك (1370-1405). وبعد التيموريين، توالى على حكم المنطقة

الأوزبك والشيبيانيون بين عامي 1500-1597، ومن بعدهم القبائل التركية والمغولية من إستراخانيين ومعيتين وأوزبك إلى أن ظهر الغزو الروسي.

بين عامي 1800-1840 أخضع الروس لسلطتهم الكازاخ، وفي عام 1853 إتجهوا نحو آسيا الوسطى الجنوبية للسيطرة على خانات الأوزبك، كوكند وبخارى وخيفا، وتمكنوا من ذلك بين سنتي 1853-1873⁽²⁾. وفي عام 1879 سيطروا على مرو، وبذلك دخلت آسيا الوسطى تحت الحكم الروسي. وبعد قيام الثورة البلشفية في 1917 أصدرت الحكومة السوفييتية دستور 1924 الذي جعل آسيا الوسطى كيانا سياسيا واحدا هو تركستان. وفي عام 1936 قسم تركستان إلى خمس جمهوريات هي كازاخستان وأوزبكستان وتركمستان وكيرغيزستان وطاجاكستان.

المطلب الثاني : الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الاجتماعية في دول آسيا الوسطى

1-الأوضاع السياسية

على إثر محاولة الانقلاب على الرئيس غورباتشوف في 19 أوت 1991، قامت جمهوريات آسيا الوسطى بإعلان إستقلالها تباعا. ففي 31 أوت 1991 أعلنت كيرغيزستان استقلالها ثم أوزبكستان في 1 سبتمبر، وتلتها طاجاكستان في 9 سبتمبر وبعدها تركمانستان، ثم في الأخير كازاخستان (الخريطة رقم 2)

إثر ذلك أعلنت جمهوريات آسيا الوسطى رغبتها في إقامة أنظمة قائمة على الديمقراطية و إقتصاد السوق. وفي التطبيق ظهر اختلاف بين الجمهوريات الخمس. فكازاخستان وكيرغيزستان طبقتا تعددية سياسية مع وجود معارضة حقيقية، و خطة إصلاحية في الإقتصاد قائمة على العلاج بالصدمة على غرار ما فعلته روسيا. أما تركمانستان، وبدرجة أقل أوزبكستان فقد أقامت نظاما رئاسيا تسلطيا

¹ - Vincent Fournan ,Qu'est- ce –que L'Asie Centrale Outre –terre,2006/3n°16 ,P19.

² -Guillaume Henrard,Géopolitique du Tadjikéstan le nouveau grand jeu en Asie Centrale ,Parés, Ellipses 2000,p30.

ولم تتخليا عن الإقتصاد الموجه إلا بنسبة قليلة ، وأما طاجاكستان فقد دخلت في حرب أهلية بين عامي 1996-1992⁽¹⁾.

الخريطة رقم 2 - دول آسيا الوسطى



المصدر : [https://www.diploweb.com/IMG/jpg/carte-1-Asie-centrale - Afghanistan-et-Xinjiang-V2-2.jpg](https://www.diploweb.com/IMG/jpg/carte-1-Asie-centrale-Afghanistan-et-Xinjiang-V2-2.jpg)

¹ -Sebastien Peyrouse ,L'Asie Central Quinze ans oprés l'indépendance ,Un bilan en demi teinte Politique Etrangère 2006/2 Eté, pp398-399.

وإذا كانت إنطلاقة دول آسيا الوسطى مختلفة في بناء نظمها السياسية و الاقتصادية ، فإنها أخذت تنتهج بداية من عام 1995 ، سلوكا واحدا قائما على تصلب أنظمتها وازدياد تسلطها ، بحجة الوقوف في وجه الإسلام المتطرف ، وهو ما يلاحظ بالخصوص في تركمانستان وأوزبكستان . ففي هذه الأخيره ، إزداد الحكم تسلطا بعد هجومات الحركات الإسلامية عامي 1997-1998 . وفي طاجاكستان شرع رئيسها في التضييق على المعارضة اللائكية والإسلامية على حد سواء بعد عام 1997 .

إضافة إلى ذلك كان حكام آسيا الوسطى يستغلون السلطة لأنفسهم ولذويهم الذين كانوا يعينون على رأس الهياكل السياسية والإقتصادية ، وبرز في هذا الشأن ، رئيس كازاخستان نورسلطان نزرباييف الذي جمع ثروة جعلته يكون واحدا من الخمسة عشر أكبر الأثرياء في العالم . وإلى جانب ذلك سيطرت على حكام آسيا الوسطى فكرة توريث الحكم أسوة بما فعل حيدر ألييف رئيس أذربيجان الذي وضع إبنه خليفة له في الرئاسة⁽¹⁾.

2-الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية

بين دول آسيا الوسطى يوجد تباين كبير في الجانب الإقتصادي ، فكازاخستان بفضل ما تمتلكه من ثروات معتبرة من نفط و غاز ، تمكنت من تحقيق نسب عالية من النمو الإقتصادي ، تراوحت بين 5% و 8% سنويا ، ما جعلها تعرف ارتفاعا سريعا في مستوى المعيشة ، وتكون في وضع اقتصادي أفضل من دول آسيا الوسطى الأخرى ، التي تدهورت أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية . فلا خصخصة المؤسسات في كيرغيزستان ولا الحفاظ على القطاع العام في أوزبكستان مكننا من النهوض الإقتصادي . فالصناعة تدهور حالها بعد زوال العلاقات بين الجمهوريات السوفيتية السابقة ، أما الصناعة الخفيفة فقد اختفت و تلاشت في معظمها⁽²⁾ . وبقيت بلدان آسيا الوسطى تعتمد على ما تملكه من ثروات باطنية ، كالغاز الطبيعي في تركمانستان ، والمعادن المختلفة في كيرغيزستان وطاجاكستان ، والنفط والغاز والمعادن في أوزبكستان . لكن الزراعة بقي دورها أساس في اقتصاديات الدول الأربع ، خاصة في أوزبكستان ، ثاني بلد مصدر للقطن في العالم ، و في كيرغيزستان و طاجاكستان خزاني الماء في المنطقة .

¹ -Ibid p399.

² - Sebastien Peyrouse ,Asie Centrale la fin d'une époque ,Politique Internationale n°115,Printemps2007 .

ومن الناحية الإجتماعية فإن الأزمة التي تعيشها دول آسيا الوسطى زادت من ظاهرة المحسوبية ما أدى إلى إستشراء الفساد الإداري على كل المستويات . و زاد من تأزم وضع الغياب شبه الكلي للجمعيات ، و القيود المفروضة من طرف الحكومات على النقابات و التنظيمات المهنية (1) يحدث ذلك في ظل إنتشار التجارة غير الشرعية و تجارة المخدرات ، حيث أضحى بلد مثل طاجاكستان أحد المعابر الرئيسية لهذه التجارة القادمة من أفغانستان والمتجهة الى أوروبا (2) .

المطلب الثالث : التيار الإسلامي و الوضع الإقليمي لدول آسيا الوسطى

1- التيار الاسلامي

هذه الأوضاع وفرت البيئة المناسبة لنشاط الحركات الإسلامية التي برزت من خلال عمليات عديدة كما كان الحال في طشقند في فيفري 1999 ، و في توغلات الحركة الإسلامية في أوزبكستان وطاجاكستان وكيرغيزستان خلال عامي 1999 و 2000، و في الانفجارات في كيرغيزستان في 2000 و 2002 في طشقند و يخاري ضد سفارتي الولايات المتحدة و إسرائيل (3) .

وقد كانت الحركة الإسلامية لأوزبكستان أهم حركة إسلامية خلال السنوات 1990 ، لكنها انهارت بعد انهيار نظام طالبان في أفغانستان الذي كان يشكل قاعدتها الخلفية و دعامتها اللوجيستية . وإذا كانت الحركة الإسلامية لأوزبكستان تعمل في السر فإن الحزب الإسلامي الوحيد المعترف بل هو حزب النهضة الإسلامية في طاجاكستان الذي يشارك في الحكومة منذ إتفاقية السلام لعام 1997 . أما حزب التحرير فقد قوي نشاطه في آسيا الوسطى منذ عام 2000 ، وأصبح يهيمن على الحركة الإسلامية في أوزبكستان ، و تغلغل في كيرغيزستان وفي جنوب كازاخستان (4) .

2- الوضع الاقليمي لدول اسيا الوسطى

على المستوى الإقليمي فإن أحداث عام 2005 المتمثلة في الثورة في كيرغيزستان ومظاهرات انديجان في أوزبكستان ، جعلت حكومات آسيا الوسطى تشعر بالخطر الداهم ، و تدرك أنها أضحت مهددة بالثورة ، كما كان الحال في جورجيا وأوكرانيا وكيرغيزستان ، فأدى ذلك إلى تحول في سياساتها الداخلية و خياراتها الإستراتيجية .

¹ -Sebastien Peyrouse,L'Asie centrale,quinze ans après l'indépendance ,opcit p 402.

² -Alessandro Liamine Ssalvagni,Quel role lu Asie central pour l'Union Europeenne,le couvoier des page de l'Est 2005/5.n°157,p19.

³ -Sebastien Peyrouse L'Asie Centrale quinze ans après l'indépendance ,op cit p 403 .

⁴ -Sébastien Peyrouse ,Asie Centrale la fin d'une époque ,op cit p9.

لقد كانت دول آسيا الوسطى قد توجهت بعد إستقلالها في علاقاتها الخارجية إلى البلدان الإسلامية (تركيا ، باكستان ، دول الخليج) مبتعدة عن النفوذ التقليدي الروسي. ثم إتجهت بعد ذلك أساسا إلى أوروبا والولايات المتحدة ، و برزت أوزبكستان أكثر من غيرها في موالاتها للولايات المتحدة ، كما يدل على ذلك انضمامها إلى المجموعة من الدول التي تضم جورجيا ، أوكرانيا ، أذربيجان ، ومولدافيا GUAM، هذا إلى جانب طموحاتها في قيادة المنطقة بإعتبارها الدولة الأكثر سكانا والمالكة لأقوى جيش وصاحبة الرصيد الحضاري و الثقافي الأهم من بين دول آسيا الوسطى .

لكن الثورات الملونة وأحداث عام 2005 ، جعلت التحالفات تتغير ، فتحولت أوزبكستان إلى روسيا والصين ، وتدهورت علاقات دول آسيا الوسطى الأخرى مع الولايات المتحدة وأوروبا ، وتوطدت في المقابل مع روسيا التي ما فتئت تقوي تعاونها مع هذه الدول على المستوى العسكري ، وعلى المستوى الإقتصادي من خلال المجموعة الإقتصادية الأوراسية المؤسسة في أكتوبر 2000، و من خلال السيطرة على مصادر الطاقة بواسطة الإستثمارات والنقل .

المبحث الثاني

الاستراتيجية الأمريكية وموقع المجال قزوين – البحر الأسود فيها

بعد أن أصبحت الولايات المتحدة القطب الوحيد في العالم، وقوته العظمى الوحيدة، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، جعلت كما رأينا من المحافظة على هذه الوضعية هدفا رئيسا لها، وقد تنوعت السياسات إزاء تحقيق هذا الهدف . فالإدارة الديمقراطية، وفي عهد كلينتون، اعتمدت على سياسة توسيع نطاق اقتصاد السوق والديمقراطية وإقامة نظام دولي جديد قائم على العولمة ، وهو ما من شأنه تطوير الاقتصاد الأمريكي وزيادة قوة الولايات المتحدة وتدعيم مكانتها الدولية . واعتمدت الإدارة الجمهورية التي خلفتها في السلطة على مبدأ المصلحة القومية الأمريكية باستعمال القوة العسكرية للتمكن من تحقيق الزعامة الشاملة وللهيمنة العالمية.

وكان وراء هذه السياسات استراتيجيات عامة شكلت القاعدة الفكرية والمذهبية والإطار العملي لهذه السياسات . فأفكار فرانسيس فوكوياما حول نهاية التاريخ، أبرزت المعطيات الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة التي تفتح المجال للولايات المتحدة لفرض نظامها الاقتصادي وقيمها السياسية في كل أنحاء العالم عن طريق العولمة ، وأفكار صامويل هانتنغتون كانت تشكل المنطلق والمبرر والمحفز للسياسة الأمريكية في مرحلة حكم الجمهوريين التي بدأت في مطلع الألفية الثالثة.

لكن من الناحية العملية فإن الأفكار التي قدمها زيغنيو بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى، هي التي شكلت الدليل الاستراتيجي العملي للسياسة الخارجية الأمريكية، وقدمت خطة عمل قائمة على منهجية محكمة، وتوضح الأفكار التي طرحها بريجنسكي، موقع المنطقة ما بين بحر قزوين والبحر الأسود في الاستراتيجية الأمريكية، وهو ما يهمننا بالتحديد، لأن ذلك سوف يترتب عنه سياسة أمريكية معينة ستؤدي إلى التنافس مع روسيا في هذه المنطقة.

المطلب الأول : النظريات الاستراتيجية ودورها في السياسة الأمريكية

إن البعد الاستراتيجي، السابق للعمل السياسي، كان دوماً حاضراً في السياسة الأمريكية، وليس وليد مرحلة ما بعد الحرب الباردة . ففي مختلف مراحل تاريخها كانت الولايات المتحدة تعتمد على استراتيجيات متنوعة تتلاءم مع الوضع الدولي وما تقتضيه مصلحتها.

1 - الفرد ماهان (1840-1914)

منذ أن أدركت الولايات المتحدة أنها أصبحت إحدى القوى العالمية مع نهاية القرن التاسع عشر، على إثر النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته، بدأت في الاعتماد على استراتيجيات عالمية تسعى من خلالها إلى فرض نفسها على الساحة الدولية على غرار ما كانت تقوم به دول أخرى، مثل بريطانيا. وقد كانت البداية في نهاية القرن التاسع عشر مع ما قدمه الفرد ماهان، من إرشاد وتوجيه للسياسة البحرية الأمريكية ، وكانت أفكاره من الأهمية ما جعلها موضع اهتمام قوى عالمية أخرى . فكل من فرنسا وروسيا، وغيرهما من الدول البحرية تأثر منهج فكرها البحري بكتابات ماهان⁽¹⁾.

انطلق ماهان، في كتابه، من بيان أهمية البحار معتبراً إياها المعبر العظيم بين الدول . ففي عالم تسود فيه التجارة العالمية فإن الموقع البحري المناسب يعطي مزايا سياسية واقتصادية كبيرة، وهذا ما يفرض الاهتمام بالقوة البحرية التي بفضلها يمكن الوصول إلى القوة العالمية إذا ما أمكن التحكم في البحر. واعتمد ماهان في بناء آرائه وبيان أهمية القوة البحرية ودورها في القوة العالمية على حالة بريطانيا التي استطاعت تأسيس هذا التفوق الذي مكنها من احتواء حتى أكبر الدول البرية مثل روسيا بسياستها الشاسعة الممتدة في أوراسيا وذلك بفضل قوة أسطولها البحري وما تملكه من قواعد بحرية متعددة منتشرة عبر العالم ، فالقوة البحرية بذلك تتفوق على القوة البرية.

إن ما جعل بريطانيا بهذه القوة، هو وضعها الجزيري الذي جعلها آمنة من أي هجوم خارجي، فهي في غنى عن التجهيزات الدفاعية، ما مكنها من أن تستغل المال والأفراد للاستثمار في الأسطول البحري . وانطلاقاً من موقعها الجغرافي تمكنت من التحكم في الطرق التجارية عبر القناة الإنجليزية وطرق التجارة عبر المحيط، ما سمح لها بإعاقه التجارة الأوروبية في البحار المفتوحة . وبفضل المواقع البحرية الاستراتيجية التي تسيطر عليها تمكنت بريطانيا من أن تتبوأ الريادة في أوروبا وآسيا والمحيط الهادي . هذه المواقع البحرية هي مضيق جبل طارق وقناة السويس ورأس الرجاء الصالح وسنغافورة وهونغ كونغ وغيرها من المواقع⁽²⁾.

¹-خليل حسن ، الجغرافيا السياسيّة ، بيروت ، دار المنهل اللبناني ، 2009، ص 58

²المرجع نفسه، ص 60

إن الولايات المتحدة، يرى ماهان، يمكنها الوصول إلى ما وصلت بريطانيا، فهي تعتبر من الناحية الجيوبوليتيكية جزيره، وهو وضع يمنحها الأمن. ومثلها مثل إنجلترا التي بنت ثروتها على أساس سيطره على البحار وعلى الأمن الجزيري، فإن الولايات المتحدة تملك كل المزايا لكي تصبح القوة العلمية الأولى⁽¹⁾. وبهذه التوجهات من ماهان، دأبت الولايات المتحدة على الاهتمام منذ ذلك الحين بقوتها البحرية، وجعلت منها الأساس للوصول إلى القوة العالمية، وانطلقت في البحث عن السيطرة على المواقع البحرية الاستراتيجية، فكانت حروبها بع إسبانيا التي أجبرتها على التخلي لها عن كل من كوبا والفلبين. ولا زالت إلى يومنا هذا تعطي أهمية القوة البحرية، حتى وإن كانت المعطيات الجيوستراتيجية التي ظهرت لاحقاً، قد قللت نوعاً ما من أهمية القوة البحرية.

2 - ألفورد ماكيندر (1861 – 1947)

بين القوة البحرية والقوة البرية كان ماهان قد أعطى الأهمية والتفوق للقوة البحرية، فالبحر هو مصدر رخاء واستقرار و دفاع وأمن للدولة، والتحكم فيه هو أساس القوة العالمية⁽²⁾، لكن إثر ماهان جاء ماكيندر بنظره مخالفة كان لها الأثر الكبير على الولايات المتحدة التي استعانت بها في استراتيجيتها العالمية. كانت نظرة ماكيندر تعطي الأهمية للقوة البرية بدلا من القوة البحرية، كما كان الحال عند ماهان.

قسم ماكيندر العالم إلى ثلاث مناطق:

- منطقة قلب العالم (Heart Land) أو المنطقة المحورية التي تمتد من نهر الفولغا غربا إلى سيبيريا شرقاً، ومن جبال الهيمالايا في الجنوب إلى منطقة القطب الشمالي في الشمال.
- المنطقة الثانية وهي النطاق الهامشي المحيط بمنطقة قلب العالم ويضم كل أراضي أوراسيا الموجودة خارج منطقة القلب.
- المنطقة الثالثة وهي خارج النطاق الهامشي، وأطلقها عليها ماكيندر اسم الهلال الخارجي، ويضم القارة الأمريكية وإفريقيا جنوب الصحراء والجزر البريطانية واليابانية⁽³⁾.

ثم طرح فكرته الرئيسية التي يقول فيها:

- من يحكم شرق أوروبا يسيطر على منطقة قلب العالم.

¹ - Aymerie Chauprade , Géopolitique . Constantes et changements dans l' histoire, Paris, Ellipses ,2001 ,p 44 .

² خليل حسن مرجع سابق ص 58 .

³ - المرجع نفسه ص ص 65-66 .

- ومن يحكم قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم.
- ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم بأسره.

وقد أكد ماكيندر على الأهمية الاستراتيجية الكبيرة للمنطقة الأوراسية الداخلية، أي قلب العالم، نظراً لدورها التاريخي، إذ أن التاريخ الأوروبي كان صراعاً دائماً ضد الغزو القادم من داخل آسيا . ومن جهة أخرى فإن هذه المنطقة محاطة بالجبال من ثلاث جهات وبالمحيط المتجمد الشمالي من الجهة الرابعة، ما جعل منها حصناً طبيعياً يصعب اختراقه . ولذلك فإن القوى البحرية عجزت تماماً على السيطرة على منطقة جزيرة العالم.⁽¹⁾

هذه الأفكار كان لها أثر كبير في الاستراتيجية الأمريكية، وأصبحت بدورها مرشدة وموجهة بدورها للسياسة الأمريكية مثلما كان الحال بالنسبة لأفكار ماهان . فيروز الاتحاد السوفييتي وطموحه في توسيع نطاق النظام الاشتراكي وبسط هيمنته عليه، جعل النظرية الاستراتيجية لماكيندر تنطبق عليه تماماً، حيث كان يتربع على منطقة قلب العالم ويهدد بالسيطرة على جزيرة العالم، ومن ثم السيطرة على العالم بأسره، فكان لابد للولايات المتحدة أن تتصدى لهذا الوضع وأن تعمل على حصار السوفييتيين ومنع توسعهم، وفي ظل هذه الظروف جاءت النظرية الجيوستراتيجية لسبيكمان، لتعطي التصور الصحيح لما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة تجاه الغريم السوفييتي.

نيكولا سبيكمان (1893 – 1943)

كان سبيكمان استاذاً في جامعة يال ، ونشر في عام 1938 مقالين في المجاه الأمريكيه لعلم السياسه شرح فيها وجهة نظره حول الجغرافيا السياسيه ، وحول الأهداف الجغرافيه في السياسه الخارجيه ⁽²⁾ . وقد بدأ نظريته بانتقاد نظرية ماكيندر معتبراً أن هذا الأخير بالغ في الأهمية التي أعطاها لقلب العالم حين اعتبر أن الميزات الاستراتيجية الهائلة للمساحة التي تشغل هذه المنطقة، ستتم تقويتها بخطوط اتصال ونقل بري قوي ما يدعم وحدتها وقوتها، وحين اعتبر كذلك، أراضي السهول الداخلية، الاستبس، سوف تتحول إلى منطقة اقتصادية متقدمة، وهي في نظر سبيكمان افتراضات لا تؤيدها المعطيات الجغرافية والاقتصادية لروسيا، ولا المناخ المحيط بهذه المنطقة، ما يجعلها في النهاية غير قادرة على استقطاب عدد كبير من السكان⁽³⁾ . وبدلاً من منطقة قلب العالم، يرى سبيكمان

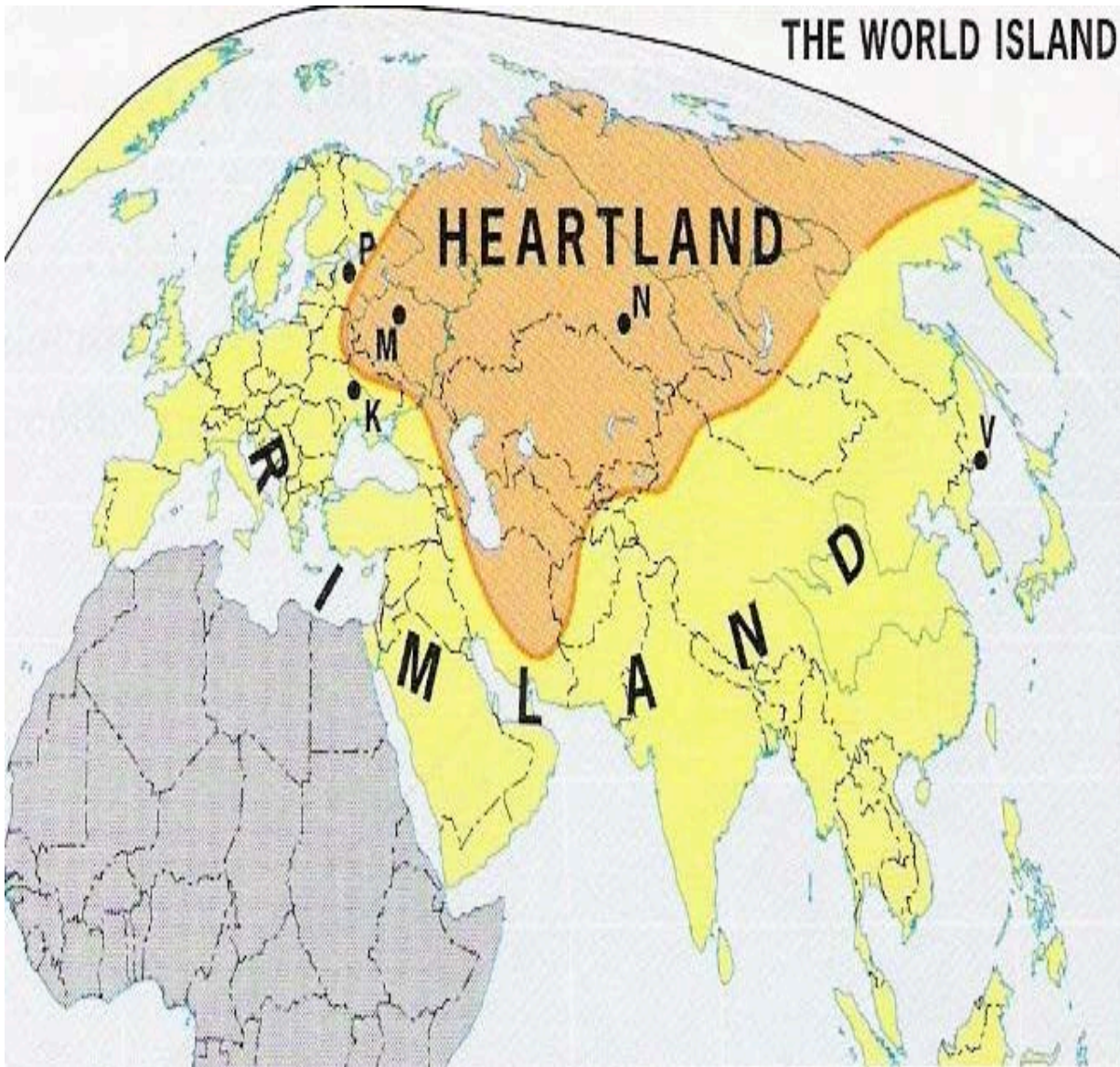
¹ -المرجع نفسه ص ص 66-67 .

² - Frederic Lassere , Emmanuel Ganon , Manuel de géopolitique.Enjeux de pouvoir sur des terrotoires.Paris , Armand Colin ,2008 , p 129 .

³ خليل حسن مرجع سابق ص ص 72-73 .

أن القوة الحقيقية في الأراضي التي تحيط بنطاق قلب العالم، التي سماها النطاق الهامشي، الريملاند Rimland وذلك لتواجد معظم سكان العالم فيها واحتوائها على موارد زراعية هائلة وعلى موارد

الخريطة رقم 3 - جزيرة العالم



المصدر : les-yeux-du-monde.fr/ressources/notions/23189-heartland-rimland-quelle-theorie

نفطية ضخمة تم اكتشافها، ولذلك كله فإن منطقة القلب أقل أهمية من المنطقة الهامشية⁽¹⁾. وقد ظلت المنطقة الهامشية، الريملاند، رهانا حيويا بين قوى البحر وقوى البر. وهذا ما حدث في "المباراة الكبرى" خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بين بريطانيا وروسيا القيصرية، حيث كانت المواجهه في المنطقة العازلة، إيران وأفغانستان². وعلى غرار ماكيندر طرح سبيكمان فكرته حول السيطرة العالمية على هذا النحو:

- من يسيطر على الأراضي الهامشية يتحكم في أوراسيا.

- ومن يتحكم في أوراسيا يتحكم في مصائر العالم.

وقد أصبحت بعد ذلك، نظرية سبيكمان هذه حول النطاق الهامشي هي الأساس في السياسة الأمريكية القائمة على احتواء الاتحاد السوفييتي المسيطر الوحيدة على قلب العالم. لكن بعد انهيار هذا الأخير وانتهاء الحرب الباردة، فإن معطيات جديدة ظهرت على الساحة الدولية تهم بالدرجة الأولى الولايات المتحدة، التي أصبحت القطب الأوحيد والقوة العظمى الوحيدة في العالم، وأصبحت القضايا الاستراتيجية تطرح من منظور آخر.

المطلب الثاني : الاستراتيجية الأمريكية الجديدة

1- زبيغنيو بريجنسكي والإستراتيجية الأمريكية الجديدة

بعد أن استفادت الولايات المتحدة من مختلف النظريات الاستراتيجية التي قدمها الفريد ماهان و ماكيندر ونيكولا سبيكمان، فإن المسألة لم تعد بالنسبة لها الاعتماد على القوة البحرية القادرة على التغلب على القوة البرية من أجل أن تفرض نفسها على الساحة الدولية وتحقق مصالحها، كما لم تعد حصار قلب الأرض، الذي يتواجد فيه الاتحاد السوفييتي في السابق، بالاعتماد على النظرية الاستراتيجية لسبيكمان، فالأوضاع تغيرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأصبحت هناك معطيات جديدة، وأهداف أخرى. فالولايات المتحدة التي أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم، أصبح هدفها

¹- المرجع نفسه ص 73 .

²-Philippe Moreau Desfarges , Introduction à la géopolitique , Paris Seuil 1994,p 60 .

هو المحافظة على هذه الوضعية وتدعيمها، وتحقيق الهيمنة على العالم والسيطرة ومنع ظهور منافسين لها، فبأي استراتيجية جديدة يمكن تحقيق ذلك؟ هذا السؤال يجيب عنه بريجنسكي.

يبدأ هذا المفكر بناء استراتيجية جديدة بنقد النظريات الجيوبوليتيكية السابقة معتبراً أن القضية الجيوبوليتيكية لم تعد اليوم تتناول أي منطقة جغرافية في أوراسيا تمثل نقطة انطلاق نحو السيادة القارية والعالمية، ويقصد بذلك نظرية ماكيندر حول قلب العالم ونظرية سيبكمان حول النطاق الهامشي، كما لم تعد البحث فيما إذا كان النفوذ البحري أهم من النفوذ البري، ويقصد بذلك نظرية ماهان حول القوة البحرية. إن الجيوبوليتيكا، يرى بريجنسكي، قد انتقلت من البعد الإقليمي إلى البعد العالمي، أي أن مجال الهيمنة اتسع وأصبح بالإمكان المرور إليه مباشرة، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة التي أصبحت القوة الوحيدة العظمى في العالم ولديها إمكانية السيطرة عليه، حتى وإن كانت انطلاقاً من قارة أخرى غير أوراسيا، وهذه نقطة اختلاف جوهرية بين النظريات الجيوبوليتيكية السابقة عند ماكيندر وسيبكمان والنظرية الجيوبوليتيكية عند بريجنسكي. ومع ذلك تبقى أوراسيا حسب بريجنسكي، ذات أهمية مركزية في السيطرة العالمية، فالسيطرة على كامل القارة الأوراسية توفر القاعدة المركزية للسيادة العالمية⁽¹⁾.

2 - موقع المجال قزوين - البحر الأسود في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة

لكن لماذا كل هذه الأهمية لأوراسيا؟ يجيب بريجنسكي بالقول: أن أوراسيا هي المحور في المجال الجيوبوليتيكي فهي تحتوي على مختلف العضلات والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة في سبيل سيادتها العالمية، وهي كما يقول الجائزة الجيوبوليتيكية الرئيسية لأمريكا، وعلى مدى فاعلية غلبتها على أوراسيا تتوقف بشكل مباشر سيادة أمريكا العالمية.

إن أوراسيا يرى بوجنسكي، تمتلك أغلب عناصر القوة العالمية، فهي أكبر قارة في العالم ويقطنها 75% من سكان العالم، تحتوي على معظم ثروات العالم وتوجد بها $\frac{3}{4}$ مصادر الطاقة العالمية المعروفة، وتنتج حوالي 60% من إجمالي الناتج العالمي، وفيها الدولتان الأكثر سكاناً في العالم والدولتان الأكثر تطلعا إلى الهيمنة الإقليمية، كما فيها الدول الأقدر سياسياً والأكثر دينامية في العالم، وتحتوي على جميع الدول النووية باستثناء واحدة، وبالنسبة للولايات المتحدة فإن أوراسيا فيها، جميع

¹ زيبغنيو بريجنسكي ص مرجع سابق ص 57.

الأطراف التي تمثل تحديا سياسيا و / أو اقتصاديا لأمريكا⁽¹⁾ . وعلى هذا الأساس فإن أوراسيا هي المجال الذي سيكون فيه الصراع من أجل السيادة العالمية.

وفي هذا الشأن فإن على الولايات المتحدة أن تعتمد المهارة الجيوستراتيجية والنشر المدروس والانتقائي والدقيق للموارد الأمريكية، وللوصول إلى صياغة الجيوستراتيجية اللازمة للإدارة طويلة الأمد لمصالح أمريكا الجيوليتيكية في أوراسيا يجب الانطلاق من التركيز على اللاعبين الرئيسيين أو اللاعبين الجيوستراتيجيين، المتمثلين في الدول التي تمتلك القدرة والإرادة الوطنية اللازمين لممارسة النفوذ، أي التأثير فيها وراء حدودها لغرض تبديل الواقع الجيوبوليتيكي القائم إلى الحد الذي يؤثر على مصالح أمريكا، هذه الدول حددها بريجنسكي في فرنسا وألمانيا وروسيا والصين والهند⁽²⁾.

وإلى جانب ذلك يشير بريجنسكي، يجب التقدير الصائب للمنطقة، وفي هذا الشأن فإن المنطقة ما بين بحر قزوين والبحر الأسود هي من بين المناطق الهامة في أوراسيا ومفتاح السيطرة عليها، فهي بحق المحور، في المجال الجيوبوليتيكي . وإذا ما تمعنا في السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة وبالخصوص في مرحلة الجمهوريين، نجد أن هذه الأخيرة هي تطبيقا للاستراتيجية التي قدمها بريجنسكي، فاحتلال الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق والتوغل في آسيا الوسطى، والعمل على استمالة جورجيا وأوكرانيا، كل ذلك يبين الهدف الذي تسعى إليه الولايات المتحدة، والمتمثل في السيطرة على أوراسيا، وفي هذه السيطرة فإن المجال قزوين البحر الأسود له دور أساسي، حيث يفتح الطريق لذلك. فالمجال قزوين – البحر الأسود، له إذن موقعا هاما في الاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى السيطرة على أوراسيا، التي من خلالها تحقق الولايات المتحدة أهدافها المتمثلة في تدعيم واستمرار ريادتها للعالم والهيمنة والسيادة عليه.

¹المرجع نفسه، ص73 .

²المرجع نفسه، ص58 .

المبحث الثاني

السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى

كانت المرحلة السوفييتية قد جعلت الولايات المتحدة تجهل منطقة آسيا الوسطى ولا تتوفر لديها معلومات كافية عنها، وكانت المنطقة تبدو عند استقلالها في نهاية عام 1991، في نظر الأمريكيين على أنها ساحة هامشية للتاريخ بعيدة عن المناطق المحورية حيث توجد المصالح الأمريكية. وفي البداية، فإن ما كانت تخشاه الولايات المتحدة، هي هيمنة قوى كبرى عليها، كإيران. لكن دول آسيا الوسطى قدمت ضمانات في هذا الشأن، ولم تكثرث الولايات المتحدة، بعد ذلك، للسياسات الداخلية لهذه الدول⁽¹⁾.

لكن سرعان ما أدركت واشنطن أهمية آسيا الوسطى. هذا الإدراك كان الدور الكبير فيه يعود إلى حاويات الفكر والمؤسسات مثل معهد آسيا الوسطى والقوقاز (Central Asia Caucasus Foundation) التابع لجامعة جون هويكينس، ومؤسسة التراث – لأوراسيا (Eurasia Heritage Foundation) التابعة لجورج سوروس، ومؤسسة جيمس طاون، (Town Foundation) و كارنيجي للسلام الدولي (Carnegie Endowment For International Peace)⁽²⁾، كما يعود إلى البعثات التي كانت ترسلها الولايات المتحدة إلى أسيتا الوسطى لجمع الامعلومات عنها وتحديد المصالح الأمريكية فيها، ولعل مثل بعثة مؤسسة راند Rand Corporation، وبعثة معهد الولايات المتحدة للسلام، ثم زيارة جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي للمنطقة في عام 1992.⁽³⁾

¹Viller Frand , Les Etats-Unis en Asie Centale , chronique d'une défaite annoncée , Outre-Terre 2006/3,n°16 p 177 ..

²Ibid p 177 ..

³لطفي السيد الشيخ، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى، القاهرة، دار الأحمدي للنشر، 2006، ص 203.

ومن خلال ما قدمته هذه المؤسسات بدأت معالم هدف استراتيجي واضح تبرز في منتصف السنوات 1990، وظهر تصور يرتكز حول الوضعية المركزية للمنطقة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وفي ذلك كانت عودة إلى المنطقة المحورية لماكيندر الذي ظل النموذج الثابت لإقامة السياسات خلال مرحلة الحرب الباردة. كل ذلك كان نقطة انطلاق للمشروع الشامل لزيغنيو بريجنسكي الذي "تقوم عليه خلاصة سياسة واشنطن في آسيا الوسطى خلال العهدة الثانية للكلينتون وإلى اليوم"⁽¹⁾.

المطلب الأول: السياسة الأمريكية قبل 11 سبتمبر 2001

1 – أسس السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى

كانت السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى في البداية، تقوم على التريث ومراقبة الأوضاع وسعت إلى التأثير غير المباشر وذلك من خلال ترقب توغل تركي في المنطقة في إطار الجامعة التركية (Panturquisme)، مع خشية الأصولية الإسلامية القادمة من إيران، لكن هذه الأخيرة كان موقفها أيضا هو التريث والأحجام عن القيام بعمل في هذا الشأن. أما دول آسيا الوسطى، في هذه المرحلة، فقد كانت حريصة على استقلالها ولا تريد الإنسياق وراء الأفكار التي تتجاوز الدولة الوطنية أي أفكار الجامعة التركية، لكن في المقابل كان هناك نفوذ روسي، خاصة وأن المذهب العسكري الروسي لعام 1993 حدد مجال أمن الفيدرالية الروسية بحدود الاتحاد السوفييتي سابقا، إضافة إلى أن معاهدة طاشقند للأمن الجماعي قد تم إبرامها في عام 1992، كما أرتكز النفوذ الروسي على كون جمهوريات آسيا الوسطى كانت مجبرة على استعمال أنابيب النفط والغاز الروسية.

بعد هذه المرحلة، وفي منتصف السنوات 1990، عادت الولايات المتحدة إلى سياسة حصار النفوذ الروسي، التي كانت مطبقة أثناء الحرب الباردة، لكن هذه المرة مع ما تبقي من نفوذ روسي في الدول المستقلة حديثاً أي الجمهوريات السوفييتية السابقة، وقد عملت واشنطن على التغطية على أهدافها الجيوبوليتيكية من خلال إطلاق شعار " طريق الحرير الجديد" من أجل رفاهية الشعوب وإدماج المنطقة في اقتصاد تسوده العولمة . ولتنفيذ سياستها هذه اتخذت الولايات المتحدة سلسلة إجراءات تهدف إلى ملأ الفراغ ما بعد الشيوعي لدى النخب الإقليمية، تمثلت في:

- إخضاع هذه النخب للنفوذ التركي.

¹. Viller Frand , op cit p 178 .

- إغراق بلدان آسيا الوسطى بالمنظمات غير الحكومية الأمريكية وفي مقدمتها تلك التابعة لرجل الأعمال جورج سوروس، بحيث يمكن التوغل في كل القطاعات الاستراتيجية بما في ذلك القطاعات الثقافية والاجتماعية، ويتعلق الأمر بصورة عامة بتكوين القادة المستقبليين ليكون لديهم وزن في مستقبل بلدانهم.

- إصدار التشريع الاستراتيجي لطريق الحرير (Silk Road Strategic Act)، وهو القانون الذي يسمح بتدخل إدارة كلينتون عسكرياً في آسيا الوسطى، كما يشمل دعم الاستقلال الاقتصادي والسياسي في هذه المنطقة وفي القوقاز الجنوبي، والمساعدة على مراقبة الحدود وعلى محاربة تجارة المخدرات وعدم انتشار الأسلحة النووية، وكذا المساعدة الانسانية لضحايا النزاعات في المنطقة، ودعم تطوير اقتصاد السوق⁽¹⁾.

وفي خضم هذا الوضع، أخذت مسألة اكتشاف المحروقات وضخامة احتياطاتها في بحر قزوين منحى تصاعدياً، وصدى عالمياً كبيراً، وكان اهتمام الولايات المتحدة بذلك أمر مفروغ منه، باعتبار الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد عالمي، والأول من حيث استهلاك الطاقة التي تعرف النسبة المستورده منها تزايداً مستمراً حيث ارتفعت من 36 % في عام 1973 الى 57 % في عام 2000⁽²⁾. وكانت نتيجة ذلك أن واشنطن أصبحت ملزمة بالتوغل بصورة جدية في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، ولما بدأت في تنفيذ ذلك، كان أغلب المحللين مقتنعين بأن الطلب على المحروقات هو سبب تحركها. فقد كانت الامكانيات الطاقوية للمنطقة دور كبير في تطور الرهانات الأمريكية وفي تغيير المقاربة التي نتجت عن هذه التطور.

ولتبرير اهتمامها بآسيا الوسطى وقزوين، قدمت الولايات المتحدة حجة أن ذلك أصبح ضرورياً في إطار البحث عن بديل لنفط الخليج، وقد عرض هذا الهدف في وثيقة صادرة عن الحكومة الأمريكية حول الاستراتيجية القومية للطاقة، Comprehensive National Energy Strategy، لكن بقيت الكيفية التي يمكن بها دفع الشركات النفطية الأمريكية إلى آسيا الوسطى وقزوين، فاخترت الحكومة الأمريكية لأجل ذلك أن تضخم حجم احتياطيات قزوين من المحروقات. وهكذا، أعطى ستروب طالбот Straobe Talbott نائب كاتب الدولة، أمام الكونغرس رقم 200 مليار برميل من النفط كاحتياطي في قزوين، وهذا في وقت كانت الشكوك تحوم حول مستوى احتياطيات قزوين، يضاف إلى ذلك امكانية التكلفة المرتفعة لاستغلال النفط نظراً للعزلة التي تطبع المنطقة⁽³⁾.

¹Ibid p p 178 – 179 .

² -لطف السيد الشيخ مرجع سابق ص 123 .

³ -Viller Frand op cit p 179 .

من جهة أخرى، وإلى جانب المبررات الاقتصادية التي كانت تقدمها الحكومة الأمريكية لبيان اهتمامها بآسيا الوسطى و قزوين، ولدفع الشركات النفطية للاستثمار في المنطقة، كانت هناك مبررات سياسية ، فاستغلال نفط قزوين سيجعل اقتصاديات دول آسيا الوسطى تغير وجهتها بعدما كانت مرتبطة بروسيا، ما يجعلها منافسة لموسكو وطهران، وفي ذلك ضمان للتنمية والديمقراطية، وذلك ما كان يؤكده نائب كاتب الدولة للطاقة و. وايت W.White.

إن أساس كل هذه الاستراتيجيات هو إنشاء خط من أنابيب النفط والغاز ينطلق من باكو في أذربيجان ليصل إلى ميناء جيهان في تركيا مروراً بالعاصمة الجورجية تيبلسي في القوقاز والذي أصبح يعرف بـ: ب-ت-ج B.T.C (باكو - تيبلسي - جيهان)، هذا الخط من الأنابيب من شأنه إنهاء السيطرة الروسية على خطوط عبور نفط قزوين و فتحه للمعسكر الأطلسي⁽¹⁾. لكن هذا المشروع واجهته صعوبات استمرت إلى نهاية حكم الرئيس كلينتون، إذ لم يكن ممكناً إيجاد لدى الشركات النفطية الدعم المالي الضروري، ولم يثن ذلك من عزيمة واشنطن إذ أن المسألة بالنسبة لها، ليست اقتصادية فحسب. إن خط أنابيب باكو- تيبلسي - جيهان وضعت فكرته كعمود فقري لرواق أوراسي من الشرق إلى الغرب يؤدي إلى تكوين شبكة إقليمية قائمة على اعتبارات سياسية وعسكرية، هذه الشبكة تدعم أيضاً بإقامة أنابيب نفط جديدة موجهة نحو الغرب وبدائل بالنسبة للنقل، منها خط أنابيب للغاز موازي، وآخر عابر لقزوين نحو تركمانستان. ليست الولايات المتحدة وحدها من تفكر في إنشاء الرواق الأوراسي الذي يربط بين الشرق والغرب، فأوروبا لها مشروعها الأوراسي وهو مشروع تراسيكا (TRACECA) الذي يقوم على المنطق الأمريكي ذاته. أما الهدف البعيد من كل هذه السياسة الأمريكية هو السيطرة على المصير الجيوبوليتيكي لدول آسيا الوسطى عن طريق السيطرة على اتصالاتها، فالاتصالات القائمة عبر روسيا والمتجهة من الشمال إلى الجنوب تساعد على تطور الاتصال بين أوراسيا والشرق الأوسط، فالهدف أن يكون الاتصال بين أوراسيا والغرب.

ولا يغيب عن هذا المشهد المكانة والدور المخصص للحلف الأطلسي خاصة وأن المنطقة يميزها وجود النزاعات فيها، والحلف ذاته حاضر باستمرار في الاستراتيجية الجهوية للولايات المتحدة وهو ركيزة الهيمنة الأمريكية . وفي هذا الشأن كان دور الحلف الأطلسي قائماً من خلال الشراكة من أجل السلم التي انطلقت في مطلع عام 1994 وتزامنت مع الحملة الطاقوية الأمريكية، فقد مؤل الحلف سنة بعد إطلاق الشراكة من أجل السلم، إقامة وحدة عسكرية مشتركة للحفاظ على السلم، فيلق آسيا الوسطى Central Asia Battalion - Centrasbat مع كل من كيرغيزستان وكازاخستان وأوزبكستان

¹Ibid p 180 .

، وكان قوام القوة الأمريكية في هذا الهيكل 500 جندي⁽¹⁾. وبحلول عام 1997 كانت كل دول آسيا الوسطى كانت قد شاركت بشكل ما في عمليات عسكريه تحت إشراف الحلف الأطلسي باستثناء طاجكستان⁽²⁾. وقد وسعت مبادرات الشراكة من أجل السلم مجال العمليات "الأوروأطلسية" إلى الحدود الغربية للصين . وفيما بعد استمرت هيكله المنطقة من خلال إنشاء التنظيم التي يشمل جورجيا - أوكرانيا - أذربيجان - مولدافيا، (ج.أ.م) GUAM في عام 1997 الذي انضمت إليه من آسيا الوسطى أوزبكستان فيما بعد وأصبح (ج.أ.م) GUUAM، وكان التنظيم يهدف إلى تقوية الروابط مع الحلف الأطلسي . وفي عام 2000 أطلقت الولايات المتحدة مبادرة تخص أمن آسيا الوسطى وهي مبادرة (Central Asia bode Security Initiative) CASI وهدفها تحقيق توغل في العمق داخل الأجهزة الإقليمية للأمن⁽³⁾.

2 - غايات وصعوبات السياسه الأمريكيه في آسيا الوسطى

بمرور الوقت ومع نهاية العهده الثانيه لكلينتون، انكشفت السياسه الأمريكيه تجاه دول آسيا الوسطى خاصة بالنسبة للقوى الإقليمية إيران وروسيا والصين، ولم تعد شعارات التعاون المريح لكل الأطراف التي رفعتها الولايات المتحدة، تجد من يصدقها، فالسياسه الأمريكيه اتضحت أهدافها المتمثلة في إقصاء الفاعلين الرئيسيين الذين يحيطون بالمنطقه . وكان ذلك واضحا مع إيران وروسيا اللتين كانت إجراءات الرواق الأوالاسي موجهة ضدها .

كان الجانب الأمني مصدر انشغال بالنسبة للإيرانيين والروس والصينيين، إذ كانوا منزعين من التوغلات العسكريه الأمريكيه في محيطهم الأمني المباشر، ما حذا بهم إلى اتخاذ إجراءات للمحافظة على التوازن الإقليمي⁽⁴⁾ وأدى ذلك إلى تقسيم جنوب المجال ما بعد السوفييتي إلى كتلتين استراتيجيتين (ج.أ.م) GUUAM من جهة ومنظمة معاهده الأمن المشترك من جهة أخرى، كما أدى أيضاً إلى تنشيط التعاون بين روسيا والصين وتدعيم وفاق شنغاي وتحوله من منتدى إلى منظمة في عام 2001، والذي اصبح هدفه غير المعلن معاداة الولايات المتحدة بعد أن إزداد نشاط الحلف الأطلسي⁽⁵⁾.

¹Ibid, p p 180- 181 ..

²- لظفي السيد الشيخ مرجع سابق ص 203

³ - Viller Frand op cit p 181 .

⁴ Ibid p182 ..

⁵ Ibid p 183 .

يحدث هذا في وقت كانت كثير من الدراسات تبين أن المنطقة آسيا الوسطى وقزوين ليست لديها الاحتياطات من المحروقات التي يمكنها ضمان الأمن الطاقوي الغربي، لذلك كله كانت السياسة الأمريكية في نهاية مرحلة الرئيس كلينتون لا تتقدم ما جعل من غير الممكن الاستمرار فيها.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001

1 - أحداث 11 سبتمبر 2001 والتوغل في آسيا الوسطى

أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى تعاطف دولي مع الولايات المتحدة التي أعلنت مباشرة بعد ذلك الحرب على الإرهاب، و شرعت في حملتها العسكرية ضد أفغانستان، التي كان يُقيم فيها تنظيم القاعدة، وقد كانت روسيا من الدول الأولى التي ساندت الولايات المتحدة⁽¹⁾، وهو موقف جاء خدمة لمصالحها إذ أنه يساعدها في حربها في الشيشان، ما دام العدو حسب موسكو هو عدو واحد ، الحركات الإسلامية . وقد أحدثت روسيا المفاجأة بقبولها للانتشار العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى وهي المنطقة التي تشكل جزء من خارجها القريب ومجالاً لنفوذها، فالتصدي لمسلمي الشيشان الثائرين من أجل الاستقلال والانفصال عن روسيا، وللحركات الإسلامية في آسيا الوسطى، ولطالبان الذين يقدمون الدعم للثوار الشيشان، كما يستحق في نظر روسيا التضحية خاصة وأن قسما كبيرا من هذا التصدي، تتحمل كلفته الولايات المتحدة. إن الأمر يتعلق كذلك بالقوى القارية الأخرى في آسيا، التي لم يكن بإمكانها، في ظل موجة التعاطف الدولي مع الأمريكيين، الوقوف ضد ما كان يقوم به الجيش الأمريكي.

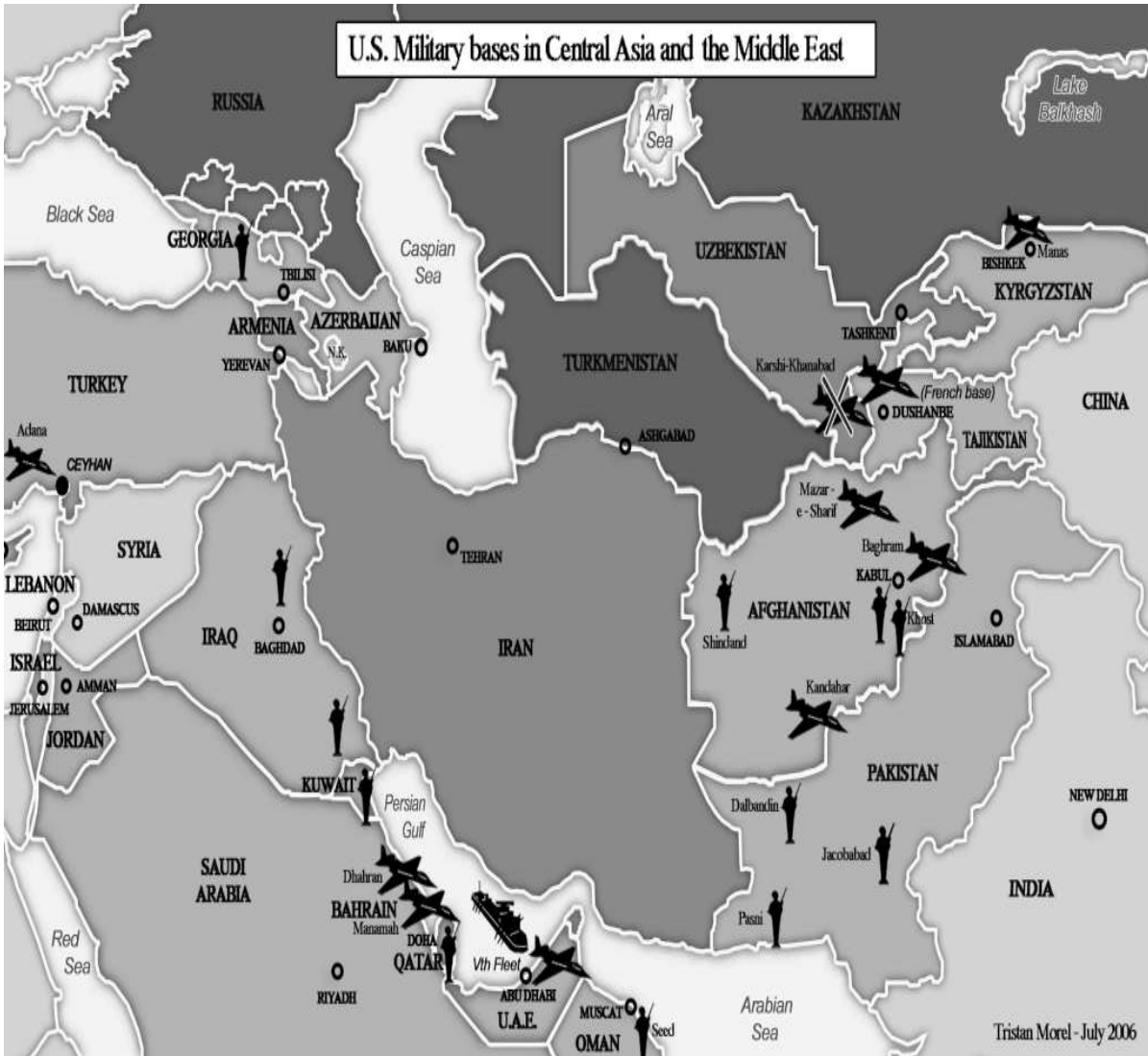
إن العمليات العسكرية في أفغانستان كانت تستوجب دعماً لوجستياً وقواعد في البلدان القريبة، وهو ما تمكنت الولايات المتحدة من الحصول عليه من خلال قاعدتين مهمتين، الأولى في أوزبكستان قاعدة كارشي-خانباد المعروفة بـ K2 ، وهي قاعدة جوية تستعمل كنقطة توقف للعمليات الخاصة وبالخصوص تلك التي تقوم بها فرقة الجبل العاشرة 10th Mountain Division، والثانية في كيرغيزستان، وتتواجد قرب المطار الدولي ماناس في بيشكاك العاصمة، وهي قاعدة غانسي Ganci Base⁽²⁾ . وقد كانت رغبة التوغل في آسيا الوسطى شديدة لدى الأمريكيين، وعبر عنها وزير

¹: Anne Jafallan , Equilibre géopolitique en Asie Centrale ,Annuaire Stratégique et Militaire v, Paris FRS 2005 ,pp135- 149 .

²Viller Frand op cit p bv184 .

الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بقوله: "أن الولايات المتحدة تريد إنشاء تواجد يغطس في قلب وروح أوراسيا"، وكان هذا التصريح في جوان 2003⁽¹⁾. وخلافا لذلك فإن واشنطن لم تعي من تكرار أن وجود قواته لا يعدو أن يكون وجوداً مؤقتاً، مرتبطاً بالعمليات في أفغانستان فحسب، لكن تهيئتها للقواعد كان يكشف نواياها في الاستمرار في البقاء في آسيا الوسطى.

الخريطة رقم 4 - القواعد العسكرية الأمريكية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط



¹Ibid p184.

<https://reseauinternational.net/reseau-mondial-bases-militaires-us> : المصدر

إلى جانب حصولها على القاعدتين في أوزبكستان وكيرغيزستان عملت الولايات المتحدة على مستوى آخر في سياق توغلها في حوض قزوين، على إقامة برنامج حواسة قزوين (Caspian Guard)، مع أذربيجان وكازاخستان، هذا بالإضافة إلى الجهود المبذولة في البحر الأسود والقوقاز لدعم سلسلة التجهيزات الاستراتيجية في الرواق الأوراسي.

أما على مستوى الحلف الأطلسي فقد تواصل التوغل في المنطقة آسيا الوسطى، التي وصفت في قمة الحلف الأطلسي في اسطنبول عام 2004 بأنها "استراتيجية هامة" وتم تعيين ممثل خاص للقوقاز وآسيا الوسطى⁽¹⁾، وكان التوغل الأطلسي يتم تبريره على أنه يهدف إلى محاربة المخدرات ومراقبة الحدود ومنع الانتشار النووي.

2 – أولوية الإعتبارات الأمنية على الإصلاحات السياسييه

إن الحرب على الإرهاب التي باشرتتها الولايات المتحدة، وما ترتب عنها من علاقات عسكرية مع دول آسيا الوسطى، كان لها تأثير على مستوى آخر، فقبل هذه الحرب، كانت الحكومة والديمقراطية عناصر هامة في علاقات الولايات المتحدة، مع دول آسيا الوسطى⁽²⁾، فالسياسة الأمريكية في هذا المجال تغيرت تماما بفعل تأثير الظروف الجديدة، فلم تعد للديمقراطية وحقوق الإنسان تلك الأهمية السابقة، بعد أن كان ذلك يمثل الشعار الأساس في سياسة الرئيس كلينتون، فالأمر أصبح يقتصر على ممارسة ضغوطات على حكومات آسيا الوسطى في هذا الشأن، وإذ أن هذه الحكومة أصبحت تتلقى الدعم اللامشروط في إطار محاربة الإرهاب، فقد حدابها ذلك إلى تأجيل الجدول الزمني للإصلاحات، وتحولت المساعدة من أجل الديمقراطية إلى القطاع الأمني، ما أدى بدولة مثل كازاخستان إلى استغلال

¹Olivier Crone, Op cit, P : 334.

²Isabelle Facon, L'Organisation de Coopération de Shanghai, Ambitions et intérêts russes, Le Courrier de pays de l'EST 2006/3 N° 1055, P : 32

الظرف، بالإعلان عن انتصارات ضد جماعات من القاعد، مشبوهة للحصول على المساعدات الأمريكية أكبر، والظهور بمظهر الدولة التي تحارب الإرهاب وتقوم بالتحول إلى الديمقراطية⁽¹⁾.

لكن كل ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من السعي إلى تغيير طبيعة الأنظمة في آسيا الوسطى، فعوضاً عن الضغوطات المباشرة، فقد ساعدت واشنطن على قلب أنظمة الحكم عن الانتقاضية الشعبية.

المطلب الثالث: الثورة في كيرغيزستان

كما كان الحال في أوكرانيا وجورجيا كانت المنظمات غير الحكومية متواجدة بعدد كبير في آسيا الوسطى.

وقد كان العمل قائماً على إزاحة روسيا من المجال السوفييتي السابق، وأدى نجاح عملية تغيير الحكم في أوكرانيا إلى نجاحها أيضاً في جورجيا وكيرغيزستان، فقد جعلت المنظمات غير الحكومية الأمريكية بالمواطنين الكيرغيزستان إلى مناهضة النظام الحاكم، فأجبر الرئيس أكيف إلى التخلي عن التقدم مرة ثالثة للانتخابات الرئاسية، وساعد على تغيير الأوضاع حالة الاقتصاد المتدهورة، وحالة عدم الاستقرار والتوتر الإثنى ونشاط الحركات الإسلامية⁽²⁾.

إلا أن النتائج المنتظرة بالنسبة للولايات المتحدة لم تظهر فبدلاً من ظهور نظام حاكم مواليا لواشنطن والغرب، قامت في كيرغيزستان سلطة أول ولاء من سابقها، فبدلاً من تغيير شعبي حقيقي يؤدي إلى تأسيس نظام جديد، فإن ما حدث كان مجرد حلول كتلة محل كتلة أخرى، في الحكم، بحكومة يرأسها كورمنبك باكيك.

وأدى التحول في كيرغيزستان إلى زعزعة الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى في أهم موقع له، في أوزبكستان.

فلقد أدت ثورة كيرغيزستان إلى اضطرابات أوديجان في أوزبكستان، وقامت السلطات في هذا البلد بقمع شديد للمواطنين، فأدى ذلك على تسبب واشنطن للتصرف القمعي للحكومة الأوزبكستانية، وانتقادها بشدة ما حدا بهذه الأخيرة إلى طلب مغادرة الأمريكيين للقاعدة الجوية كرشى غانباد (K2)، في أجل مدته 180 يوماً.

¹Villerfrand, Op cit, P : 190.

²FraçoisGerard Dreyfus, la Russie et L'asie Centrale, Geostratégiques avril 2006, N° 12 , P : 105.

وكانت منظمة شنغاي قبل ذلك قد طلبت في اجتماعها، في أستانا، في كازاخستان، في جويلية 2005 جدولاً زمنياً لانسحاب الولايات المتحدة من الهياكل التي تتواجد فيها بصورة مؤقتة منذ أحداث 11 سبتمبر وما حز في نفوس الأمريكيين أكثر، أن الموقف الأوزبكيستان قد تم بالتنسيق مع روسيا والصين، وهو ما يعني أن هندسة القوى الأطلسية كانت مهددة في وجودها⁽¹⁾.

بعد ذلك كانت وجهة أوزبكستان هي روسيا، حيث انخرطت في المنظمات متعدّدة الأطراف للمجال ما بعد السوفييتي التي تتمحور حول موسكو، وانتهى بذلك النفوذ الأمريكي في أوزبكستان بعد عشرية كاملة⁽²⁾.

المطلب الرابع: البحث عن البديل

كانت خسارة قاعدة كارشيخانباد كبيرة ومؤثرة بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية خصوصاً بعد توجه أوزبكستان بقوة إلى روسيا، وهذا بعد أن أدت ثورة كيرغيزستان إلى وضع لا يخدم مصلحة الولايات المتحدة، هذه الانتكاسات، دفعت بالأمريكيين إلى البحث عن الحل البديل، قبل أن يُدفعوا إلى الانسحاب من منطقة ذات أهمية بالغة بالنسبة لهم.

وفي هذا الإطار سعت واشنطن للحصول على قواعد في طاجاكستان وتركمانستان، لكنها لن تفلح في ذلك، فالرئيس الطاجاكستاني إيمولي أمانوف رفض التنازل للأمريكيين عن أي من هياكل الدفاع في بلاده، والموقف ذاته كان للرئيس التركمانستاني نيازوف⁽³⁾، بعد أن تلقى ضغوطات من روسيا، فلم يبق بالتالي للولايات المتحدة سوى التوجه صوب كازاخستان التي ازدادت أهميتها كمحور في آسيا الوسطى بعد التحول الذي عرفته أوزبكستان بمولاتها لموسكو، زيادة على ذلك فإن كازاخستان تتوفر فيها مزايا عدّة، فهي الإقليم الذي يربط روسيا بباقي آسيا الوسطى، ومواردها من الطاقة ضرورة لنجاح خط أنابيب باكو- تبيليسي - جيهان، والرواق الأوراسي، كما أن لها طموحات في قيادة المنطقة، وهو ما من شأنه أن يقيم توازناً مع أوزبكستان التي لها الطموح نفسه، وهو ما يمنع إمكانية توحيد المنطقة⁽⁴⁾.

هذا التوجه إلى كازاخستان، لا يعني أن اهتمام الولايات المتحدة بهذا البلد، جاء متأخراً، فتوغل الأمريكيين في آسيا الوسطى بدأ من كازاخستان حيث استطاعت الشركات الأمريكية الاستحواذ على

¹Villerfrand, Op cit, P P : 191-192.

²Ibid, P : 192.

³Ibid, P : 193.

⁴Ibid, P : 194.

ثلث الاستثمارات الأجنبية، وشكلت كازاخستان البلد الذي للولايات المتحدة فيه مصالح ملموسة تتمثل في سيطرته على شبكة الطاقة الجهوية التي يمر أغلبها عبره، فمع أهميته الاقتصادية ازدادت قيمته بالأهمية الاستراتيجية، وتوافد عليه العديد من أقطاب الدبلوماسية الأمريكية القدامى والجدد، بما فيهم هنري كيسنجر كاتب الدولة الأمريكي الأسبق، وديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، في ماي 2006.

وبالنسبة للكازاخستانيين فهم يجندون الوجود الأمريكي من أجل إقامة توازن مع الصين وروسيا، اللتين ما انفكت الروابط معهما تزداد أكثر فأكثر، لكن تقارب كازاخستان مع الحلف الأطلسي، وقبولها لكل ما يمنع لها، لا يعني اصطفاها وراء الولايات المتحدة، فاستانا تتجنب الدخول في سياسة الكتل، إذا كان يبدو عليها التأييد للولايات المتحدة، كرفضها انضمام إيران إلى منظمة شنغاي، وتأييدها للفكرة الأمريكية المتعلقة بآسيا الوسطى الكبرى، فإن الأولوية لدى كازاخستانيين تبقى لموسكو⁽¹⁾.

وتبقى السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى الولايات المتحدة إلى إدماج هذا البلد في هندسة جديدة للمنطقة، وهي ما أصبح يعرف بآسيا الوسطى الكبرى، وفكرة هذا المشروع هي أن تعيد الولايات المتحدة إعادة بناء حضورها في آسيا الوسطى عن طريق شراكة تجمع جمهوريات آسيا الوسطى الخمس وأفغانستان مع التعامل القوي مع شبه القارة الهندية، والبعد المهيمن في المشروع هو البعد الطاقوي مع أروقة شمال جنوب، مثل إنشاء سوق وحدية للطاقة عن طريق ربط الهند وباكستان بالمحطات الهيدروكهربائية في جبال آسيا الوسطى، كل ذلك يفسر لهتين العلاقات الأمريكية الهندية منذ 2006⁽²⁾.

المبحث الرابع: السياسة الروسية في آسيا الوسطى

كانت دول آسيا الوسطى قد استحسننت في مرحلة أولى التوغل الأمريكي في المنطقة، فكان ذلك يمنحها هامش مناورة أكبر ويجعلها أقل خضوعا للقوى الإقليمية المجاورة لها، كما كانت تستعيد مما تقدمه واشنطن من مساعدات متنوعة شملت تطوير الجيوش، وحتى لها شرعت الولايات المتحدة في حروبها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في محيط آسيا الوسطى تجاوزت دول هذه المنطقة مع السياسة الأمريكية وتعاونت معها، إلا أن الرغبة الأمريكية المتزايدة في الهيمنة على المنطقة وشروعها في

¹Alessandro Liamine Salvagnin, Quel Rôle pour L'Union Européenne en Asie Centrale ? Le Courrier des pous de L'EST 2006/5, N° 1057, P : 20.

²Martene Laruelle, le retour de la Russie, politique, Internationale, N° 115, printemps, 2007.

قلب الأنظمة الحاكمة في المجال السوفييتي السابق، جعل العلاقات تتقلب بين الجمهوريات آسيا الوسطى والولايات المتحدة.

فاستغلت روسيا هذه التطورات وسعت إلى كسب دول آسيا الوسطى إلى صفها وخاصة وأنها كانت تربطها بها علاقات وطيدة في الجانب الأمني، بالإضافة على تجانس الأنظمة السياسية الذي جعل موسكو تدعم سلطات المنطقة، كل ذلك لروسيا بأن تكون في وضع أفضل من الولايات المتحدة في مجال التنافس على النفوذ آسيا الوسطى.

المطلب الأول: الأهداف والمصالح الروسية في آسيا الوسطى

أ- طبيعة العلاقات بين روسيا وآسيا الوسطى

بعد أن أدركت روسيا أن الغرب لا يستجيب لسياسة التقارب التي كانت تمارسها تجاهه، تحولت أولوية السياسة الخارجية الروسية، كما رأينا، إلى المجال السوفييتي السابق، من خلال المفهوم الجديد، الخارج القريب، وقد كان انشغال روسيا بالانتقال إلى اقتصاد السوق، والظروف العصيبة التي مرت بها، عائقاً أما تطويرها لعلاقاتها مع الجمهوريات السوفييتية السابقة.

وبالنسبة لآسيا الوسطى فإن روسيا كانت ترى أن الارتباط بدولها في عمليات اندماجية من أي نوع يشكل عائقاً أما التحولات السياسية والاقتصادية التي كانت تقوم بها، فدول آسيا الوسطى كانت متخلفة في إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة، ناهيك عما كانت تعانيه بدورها من صعوبات جمة ومن تدهور في الأوضاع.

وحتى الأقليات الروسية المنتشرة في آسيا الوسطى والمقدرة بـ: 10 ملايين روسي في عام 1989، فإن روسيا لم تكن تبحث عن الدفاع عنها⁽¹⁾، كما أنها كانت لا تستثمر إلا القليل في هياكل نشر اللغة الروسية، من مدارس وجامعات ووسائل الإعلام.

ولم تكاد الروابط بين روسيا ودول آسيا الوسطى إلا في كومنويلث الدول المستقلة، الذي لم يتعد كونه إطاراً شكلياً ليس إلا، أو في معاهدة هذه الأمن الجماعي المبرمة في طاشقند في عام 1999، لذلك كان الجانب الأمني هو أهم مظهر للعلاقات بين روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى، وفي المقابل كان المجال مفتوحاً للشركات الغربية، خاصة الأمريكية منها، وللتعاون الاقتصادي مع الدول الآسيوية مثل تركيا وإيران والصين.

¹Isabelle Facon, les en yeux de sécurité en Asie Centrale, la politique de la Russie, annuaire français des relations internationales, 2004, P : 2.

ب- أهمية القضايا الأمنية في العلاقات بين روسيا وآسيا الوسطى

وقد تضمن التعاون الأمني بين روسيا ودول آسيا الوسطى، إيجار موسكو لقاعدة بايكنور في كازاخستان والإبقاء على جيش روسي وأفغانستان وتركمانستان على امتداد الحدود مع الصين وأفغانستان وإيران، والتدخل العسكري في طاجكستان أثناء الحرب الأهلية في البلد، في سنوات 1992-1997، وبعد اتفاقيات السلام التي انتهت هذه الحرب الأهلية في عام 1997⁽¹⁾.

لكن حدوث تحولات جيوسياسية، أدى بروسيا إلى إيلاء اهتمام أكبر لمنطقة آسيا الوسطى، خاصة وأن هذه التحولات كان لها أثر كبير على الأمن الروسي، لما كانت تحملها من مخاطر وتهديدات متنوعة، ففي سبتمبر عام 1996، وصلت حركة طالبان إلى الحكم في أفغانستان، وأصبح هذا البلد يشكل قاعدة خلفية للحركات الإسلامية المسلحة التي كانت تسعى بدورها إلى الإستيلاء على الحكم في دول آسيا الوسطى إلى جانب ذلك، كانت هناك نشاطات مختلفة ذات تأثير على أمن آسيا الوسطى وروسيا، وتتعلق بتجارة المخدرات والأسلحة....

كل ذلك إذن دفع بالسياسة الروس إلى الاهتمام أكثر بآسيا الوسطى وبما أصبحت تحتويه من تهديدات ومخاطر متنامية، وقد تجلى هذا الاهتمام في الوثائق الرسمية المنتظمة أولويات وأهداف السياسة الأمنية والعسكرية الروسية، التي تحتوي على مخاوف روسيا من الحلف الأطلسي والولايات المتحدة وكذلك التهديدات العابرة للأوطان المتمثلة في الإرهاب والتطرف السياسي والديني، والإجرام المنظم والنشاطات والتجارة غير القانونية، والتي اعتبرت مخاطر من الدرجة الأولى بالنسبة لروسيا⁽²⁾.

هذه المخاطر إذن تتركز إذن في المحيط الجنوبي لروسيا، آسيا الوسطى والقوقاز، حيث تجد المناخ المناسب للنمو والانتشار، فبلدان وضعف الدول والفساد والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتركيبة الدينية والإثنية المعقدة والنزاعات الحدودية، والتوترات حول مصادر المياه بين الدول، كل هذه العوامل تشكل أرضية خصبة لزيادة التهديدات المذكورة وانتشارها، ويحدث ذلك في ظل ضعف القوات العسكرية لمعظم دول آسيا الوسطى، ضعف اتضح جليا في أحداث عامي 1999 و 2000، أين قامت الحركات المسلحة بتوغلات كثيرة، انطلاقا من أفغانستان، في كيرغيزستان وتركمانستان⁽³⁾.

إذا كانت الاعتبارات الأمنية في الحدود الجنوبية الروسية تشكل انشغالا كبيرا بالنسبة لموسكو، فإن الأولوية الأمنية هي التي تخص التهديدات النابعة منها يقوم به الحلف الأطلسي والولايات المتحدة،

¹Ibid, P : 2.

².Ibid, P : 2.

³Mohammad rezadjalili, thierrykellner, asie Centrale terrain de rivalités, la Courrier des pays de L'EST 2006/5, N° 1057, P 5.

فبعد أن تمكنت واشنطن من إزالة النفوذ السوفييتي من أوروبا الشرقية، تحولت إلى المجال السوفييتي السابق وشرعت في التوغل فيه وسط نفوذها عليه، فتارة بحجة وقف التوسع الإمبراطوري الروسي، وتارة أخرى بحجة التعددية الجيوبوليتيكية، كانت الولايات المتحدة تسعى إلى وضع الجمهوريات السوفييتية السابقة تحت نفوذها، وإبعادها في الوقت ذاته عن النفوذ الروسي، ومن أهم الوسائل التي استعملتها الولايات المتحدة في تنفيذ هذه من أجل السلم، وشرعت الولايات المتحدة في تنفيذ هذه الشراكة بداية من عام 1994، تمهيد لضم دول أوروبا الشرقية ثم الجمهوريات السوفييتية السابقة إلى الحلف الأطلسي، ثم الجمهوريات السوفييتية السابقة تحت نفوذها، وإبعادها في الوقت ذاته عن النفوذ الروسي، ومن أهم الوسائل التي استعملتها الولايات المتحدة في ذلك، الشراكة من أجل السلم، وشرعت الولايات المتحدة في تنفيذ هذه الشراكة بداية عام 1994، تمهيد لضم دول أوروبا الشرقية ثم الجمهوريات السوفييتية السابقة إلى الحلف الأطلسي، فانضمت دول آسيا الوسطى كباقي الجمهوريات السوفييتية السابقة إلى عملية الشراكة من أجل السلم، وشاركت في مختلف النشاطات المتعلقة بها، زيادة على تلقيها مساعدات وعمليات تكوين للجيشها، إضافة لذلك أنشأت الولايات المتحدة مجموعة (ج.أ.أ.م) GUUAM لمواجهة توسع نفوذ روسيا وتقليص دورها في المجال السوفييتي السابق، كما ذكرنا ذلك سابقاً.

كل ذلك لم يمر دون رد فعل من روسيا التي عارضت علناً الهيمنة الأمريكية، ثم سعت منذ تولي بريماكوف منصب وزير الخارجية، إلى محاولة التكتل مع الدول الآسيوية الرئيسية ضد الولايات المتحدة، إلا أن الصعوبات التي كانت تمر بها روسيا والأزمات الاقتصادية والتدهور العام، لم يسمح لها بمواجهة فعالة لما كان يقوم به الأمريكيون من في آسيا الوسطى وباقي المجال السوفييتي السابق من توغل متواصل ومحاصرة للنفوذ الروسي.

المطلب الثاني: فلاديمير بوتين وعودة روسيا إلى آسيا الوسطى

أ- مرتكزات سياسة فلاديمير بوتين في آسيا الوسطى:

فإن المعطيات تغيرت، فالرئيس الروسي الجديد كان مهتماً كثيراً باستعادة روسيا لمكانتها الدولية، وبعودتها إلى الساحة الدولية كقوة كبرى، واسترجاع المجد السابق ويكون ذلك، بداية بتأكيد حضور روسيا وتقوية دورها في المجال ما بعد السوفييتي، وفي هذا الإطار فإن آسيا الوسطى توجد في صلب السياسة الجديدة لبوتين.

وقد كانت الفرص لا تزال قائمة بالنسبة لروسيا لاستعادة نفوذها في آسيا الوسطى، لما تملكه من امكانيات ووسائل في هذا الشأن، رغم ما كانت تحققه الولايات المتحدة من تقدم في إطار توعلها في آسيا الوسطى، خاصة وأن دول هذه المنطقة قد استحسنّت التواجد الأمريكي وما ترتب عنه من فوائد بالنسبة لها.

فالوجود الأمريكي كان يخدم مصالح دول آسيا الوسطى من حيث أنه يسمح لها بإقامة توازن مع القوى الإقليمية الأخرى التي كانت تخشى هيمنتها عليها، وبالخصوص روسيا ويسمح كذلك باكتساب هامش مناورة أكبر، إضافة لذلك، فالتواجد العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى رافقه مساعدة معتبرة من الولايات المتحدة إلى دول المنطقة التي كانت تنقصها الموارد⁽¹⁾.

لكن مع ذلك كانت هناك جوانب أخرى قلصت من المزايا التي كانت تحصل عليها دول آسيا الوسطى من علاقتها مع الولايات المتحدة – واشنطن ما انفكت تنتقد تسلط أنظمة الحكم قفي آسيا الوسطى، وغياب الديمقراطية وضعف المجتمع المدني والحكم الراشد وحقوق الإنسان.

هذا الموقف الأمريكية من أنظمة الحكم في آسيا الوسطى قامت روسيا باستغلالها، وجعلت منها نقطة ارتكاز لسياستها تجاه دول المنطقة حتى تتمكن من جذبها إليها وكسبها في صفها⁽²⁾، مخلف للولايات المتحدة والغرب عموماً، فإن روسيا تؤيد السلطات القائمة في آسيا الوسطى، حتى أن الملاحظين من روسيا وكومنويلث الدول المستقلة يقرّون بنزاهة الانتخابات التي تجرى في المنطقة، عندما يقومون بمراقبتها.

ومن جهة أخرى فإن التصدي لتهديد الحركات الإسلامية، شكل أيضاً عاملاً هاماً في توثيق العلاقة بين روسيا ودول آسيا الوسطى، فموسكو تدعم دول آسيا الوسطى في مكافحة الحركة الإسلامية في أوزبكستان وحرب التحرير والمعارضة بصورة عامة، وهذه الأخيرة تدعم روسيا في حربها في الشيشان.

وانطلاقاً من هذه المعطيات التي شكلت مرتكزات النفوذ الروسي في آسيا الوسطى، قام الرئيس الروسي بمبادرات تجاه دول آسيا الوسطى، ففي شهري نوفمبر وديسمبر 1999 قام الرئيس بوتين بزيارة طاجيكستان وأوزبكستان، وفي ماي 2000 زار تركمانستان، وقد أدت الزيارة إلى أوزبكستان وتركمانستان إلى تحسين العلاقة بين هتين اللدين وروسيا، علماً أنهما البلدان اللذان كانا الأسد مقاومة

¹Martélenelaruelle, Op cit, P : 3.

²Ibid, P : 3.

للفوز الروسي والأقل تعاوناً مع الروس خشية من هيمنتهم عليهما، وقد اعتبر الزيارة لهذين البلدين نجاحاً دبلوماسياً.

ب- سياسة المهيمنة الأمريكية على آسيا الوسطى وضرورة التصدي لها

وفي الوقت الذي كانت معالم التنافس بين روسيا والولايات المتحدة تتجلى أكثر فأكثر في آسيا الوسطى، جاءت أحداث 11 سبتمبر، وحرب الولايات المتحدة على أفغانستان لتضع هذا التنافس جانبا، ولتحل محله مرحلة جديدة من التعاون، لكنها لم تدم طويلاً ليعود التنافس على أشده من جديد.

كانت روسيا من أولى الدول التي أعلنت تضامنها وتأييدها للولايات المتحدة بم أحداث 11 سبتمبر، وأبانت على استعدادها للتعاون مع الأمريكيين في مجال مكافحة الإرهاب، وأبدى الروس تعاونهم في الحرب الأمريكية في أفغانستان من خلال موافقتهم على الحصول الأمريكيين على قواعد عسكرية في آسيا الوسطى.

لكن هذا التعاون بين روسيا والولايات المتحدة فكان قصير المدى، ليس فقط لأن موسكو لم تتلق مقابلاً أو لأن مصالحها الدولية لم تؤخذ في الاعتبار إلا بشكل نسبياً، ولكن لأن التطورات اللاحقة للأحداث كشفت رغبة غير مسبوقة للمهيمنة من طرف الأمريكيين، الذي أصبحوا لا يترددون في استعمال كل الوسائل من أجل تحقيقها بما في ذلك القوة العسكرية، ويعود ذلك إلى التوجه الجديد للإدارة الجمهورية تحت قيادة الرئيس جورج والكربوش (بوش الابن)، وهو التوجه الذي يجعل استعمال القوة العسكرية في المقام الأول ضمن وسائل تحقيق الغايات الأمريكية، التي على رأسها استمرار التفوق العالمي الأمريكي.

فبعد غزو أفغانستان والحصول على القواعد في آسيا الوسطى وغزو العراق، كانت الولايات المتحدة تتوغل في أوراسيا بسرعة كبيرة و أصبح هدف السيطرة على هذه الكتلة يسير نحو التحقق، ومعه هدف المهيمنة العالمية الأمريكية.

ولم تكف الولايات المتحدة بذلك، بل شرعت في قلب الأنظمة الحاكمة في المجال ما بعد السوفييتي وإدخال أنظمة مواليه لها، وهو ما حدث في بالفعل في جورجيا عام 2003، وأوكرانيا عام 2004 وكيرغيزستان في 2005.

وإزاء هذه التطورات اتضحت لروسيا نوايا الولايات المتحدة، ما جعل الصراع الجيوبوليتيكي بين الدولتين يصبح أكثر قوة، وما كان على روسيا مستوى الإعداد للرد المناسب على ما كانت يقوم به

الأمريكيون، وكان ما ساعد روسيا أكثر في هذه المواجهة، حالة الهلع التي أصبح فيها رؤساء كازاخستان، نور سلطان نزار بياف، والأوزبكستاني إسلام كريموف، والطاجاكستاني إيموموليرخمانوف، الذين كانوا يدركون أنهم مستهدفون بطريقة غير مباشرة بالتواترات الملونة، ما يجعلهم يهرعون إلى موسكو طمعا في الدعم.

المطلب الثالث: مظاهر تصدي روسيا لنفوذ الولايات المتحدة

وقد كانت مواجهة روسيا للولايات المتحدة في آسيا الوسطى من خلال ثلاث محاور هي:

1--التعاون العسكري الثنائي:

كان هذا المظهر من مظاهر التعاون بين روسيا ودول آسيا الوسطى الشكل الأول الذي أخذته التعاون بين الطرفين – في البداية كان هذا التعاون مركزا على القضايا الأمنية والاستقرار في آسيا الوسطى، ليصبح فيما بعد أحد الركائز التي تعتمد عليها روسيا في صراعها مع الولايات المتحدة في المنطقة، وقد وجدت روسيا الفرصة لمثل هذا التعاون في حالة الضعف التي كانت عليها جيوش دول آسيا الوسطى، فقد كانت هذه الأخيرة في حاجة لمساعدة روسية في المجال العسكري، إذا كانت جيوشها تعاني من قلة التدريب والتجهيز والفساد وقلة التعداد، وقلة التحفيز بسبب ظروف الحياة لدى العسكريين، واستحسنت روسيا هذه الرغبة في التعاون معها لما يمكنها ذلك من إقامة للتوازن مع الحلف الأطلسي، الذي ربط علاقات مع دول المنطقة من خلال الشراكة من أجل السلم، مع الولايات المتحدة التي كانت توفر لجيوش هذه الدول التكوين والعتاد⁽¹⁾.

ومن حيث مضمون التعاون الروسي مع دول آسيا الوسطى، فقد تميز بطابعة القوى والمتنوع مع كازاخستان، إذ يقوم جيشا البلدين بعمليات مشتركة في حيث تتكفل موسكو بتزويد أستانه بالمعدات العسكرية، لكن التعاون بالنسبة لموسكو كان مركز أكثر مع طاجاكستان وكيرغيزستان تظهر الحاجة البلدين إلى الاستقرار، الذي كانت روسيا تبدو قادرة على توفيره.

- طاجاكستان:

¹Ibid, P : 3.

عرفت هذه الدولة بداية من 1992 حرباً أعلية، وسمح ذلك للقوات الروسية بالتدخل في هذا البلد تحت غطاء كومونويلث الدول المستقلة، والوقوف إلى جانب الرئيس إيموموليرخمانوف، وفي عام 1999 كان هناك اتفاق على انسحاب قوات حفظ السلام للكومونويلث، وعرضتها فرق روسية مهمتها الحفاظ على الحدود⁽¹⁾.

ومع بداية عام 2000، تمكنت طاجاكستان من السيطرة على حدودها بدء بالحدود مع الصين على طول 500 كيلومتر، وأستمر الحضور الروسي على الحدود الطاجاكستانية الأفغانية إلى غاية أكتوبر 2005⁽²⁾.

وحتى مع هذا الانسحاب بقي التواجد الروسي في طاجاكستان بصورة مكثفة ففي عام 2004 تم افتتاح أول قاعدة دائمة في طاجاكستان، وهي القاعدة الأكبر خارج روسيا، وتتكون من عدة مواقع :

- أرضية للطيران في عيني AINI غير يبعيدة عن العاصمة دوشمبيي.
 - موقع للمراقبة الفضائية في أوكنو OKNO قرب نورك NUREK على الحدود مع الصين.
 - عديد من المواقع قرب دوشمبيي وفي منطقة كولياب KOULIAB بجنوب البلاد.
- والقاعدة فيها فيلق من الفرقة المدرعة 201، ينتمي إلى القوة المشتركة للانتشار السريع، وتضم القاعدة في مجملها 5000 جندياً⁽³⁾.

• كيرغيزستان:

بين سنتي 1992 و 1999 قامت روسيا بنشر 3000 جندياً على الحدود الصينية الكيرغيزستانية، تم أقامت قاعدة عسكرية في كانط Kant في 2003.

وتدعم التواجد الروسي، في إطار طاجاكستان، وبذلك فإن كيرغيزستان أصبحت البلد الوحيد في العالم الذي توجد فيه قاعدة روسية في كانط وقاعدة أمريكية في مناس، وتبعد القاعدان عن بعضها بـ: 30 كلم فقط.

وفي 2005 أدت المخاوف من أوزبكستان إلى شروع بيشكاك في محادثات مع موسكو لافتتاح قاعدة جديدة في أوش OCH، أما مع الولايات المتحدة، فقامت بيشكاك بعد الثورة برفع إيجار قاعدة مناس

¹Ibid, P : 3.

²Ibid, P : 3.

³SebastuerPeyouse, L'Asie Centrale Quinze ans Après L'indépendance, Op cit, P : 405.

إلى 15 مليون دولار في 2007، كما ذكرنا ذلك سابقاً، وهذا بعد أن كانت قيمة الإيجار 2.6 مليون دولار فقط⁽¹⁾.

● أوزبكستان: قبل أن تتحول نحو موسكو في 2005 كان تعاون أوزبكستان مع روسيا ضعيفاً، لكن بعد ذلك⁽²⁾، في 02 نوفمبر 2005، أبرم اتفاق بين موسكو وطاشقند، للتعاون الاستراتيجي، تلتزم موسكو بمراحل تدعم نظام طاشقند في حال حدوث اضطرابات، وبتقديم تجهيزات لتفريق المتظاهرين، وفي المقابل منحت طاشقند القوة الروسية إمكانية استعمال عشرة مطارات، والسماح لها بإقامة قاعدة في أراضيها.

● تركمانستان:

اعتمدت في كومونولث الدول المستقلة على سياسة الكرسي الشاغر باسم "الحياد الدائم"، وفي أبريل 2003 أمضت مع روسيا اتفاقاً شاملاً للأمن، لكن التعاون العسكري بردي مخدوف، فإن روسيا مارست ضغوطاً على تركمانسان حتى تنظم إلى الهيئات الإقليمية.

2-التعاون العسكري متعدد الأطراف: منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

كما نلاحظ فإن التعاون العسكري بين روسيا ودول آسيا الوسطى أصبح أكثر كثافة وقوة منذ مجيء بوتين إلى السلطة في روسيا، خاصة وأن مجيئه تزامن مع ازدياد التوغل العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى بعد الحملة الأمريكية على أفغانستان.

ولتدعيم هذا التوجه لاستعملت روسيا أحد الركائز الموروثة من حقبة يلتسين ويتعلق الأمر بمعاهد أمن الجماعي.

هذه المعاهدة أبرمت في طاشقند في عام 1992، وكانت تضم في البداية كل من روسيا، كازاخستان، كيرغيزستان، طاجاكستان، أرمينيا، بيلاروسيا، وأوزبكستان....وفي عام 1999 انسحبت هذه الأخيرة بحجة أن المعاهدة لم تكن قادرة على القضاء على التوغلات الحركية الإسلامية فيها:

ولما أشد التنافس الجيوبوليتيكي في آسيا الوسطى بين الولايات المتحدة وروسيا، رأيت هذه الأخيرة أن تستغل معاهدة الأمن الجماعي لصالحها في هذا التنافس، فقامت بتحويل المعاهدة إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي في مايب 2002، مع بقاء الأعضاء أنفسهم الذين عادت إليهم أوزبكستان في 2006،

¹MarléneLaruelle, Op cit, P P : 3-4.

²Ibid, P : 4.

وفي أبريل 2003 في اجتماع دوشمي أعلنت الدول الأعضاء أن المهام الرئيسية للمنظمة هي مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات في آسيا الوسطى⁽¹⁾.

لكن البعد المتمثل في التصدي للولايات المتحدة، واضح في هذه المنظمة وإن لم يذكر.

وتتوفر المنظمة على قوة انتشار سريع في آسيا الوسطى تم إنشاؤها في أوت 2001 تضم قوات روسية، كازاخستانية وكيرغيزستانية وطاجاكستانية متجمعة في عشرة فيالق، وتوفر روسيا العتاد العسكري للدول الأعضاء بأسعار تفضيلية، ما ساعد هذه الأخيرة على تطوير جيوشها وأدى بها إلى زيادة نفقاتها العسكرية بـ: 50% في 2007.

ومن الناحية العملية فإن المنظمة تقوم بتمارين مشتركة، تفترض هجومات إرهابية، هذه التمارين أجريت في كيرغيزستان عام 2004 وفي طاجاكستان عام 2005 وفي كازاخستان عام 2006⁽²⁾.

هكذا إذن أصبحت روسيا تمتلك وسيلة استراتيجية هامة تضمن لها ولاء دول آسيا الوسطى وتساعدتها في التصدي لسياسة الولايات المتحدة الرامية إلى إزاحتها من المنطقة والتوغل فيها والسيطرة عليها في إطار استراتيجيتها الكبرى للهيمنة على أوراسيا.

3-منظمة شنغها

كان انفراد روسيا بالتعاون مع دول آسيا الوسطى يطرح عليها صعوبات، فقد كانت تواجهها قلة الامكانيات سواء العسكرية أو الاقتصادية، مع الحذر الذي كان يطبع العلاقات مع دول آسيا الوسطى، التي كانت تخشى من الهيمنة الروسية.

ولتعويض النقص في الامكانيات وتبديد المخاوف منها، انتهجت روسيا سياسة براخماتية قائمة على إشراك القوى الإقليمية الأخرى المهمة أيضا بالاستقرار في منطقة آسيا الوسطى مثل الصين ودرجة أقل إيران.

في هذا الإطار جاء المجهود المشترك بين روسيا والصين من أجل ضمان أمن آسيا الوسطى، ففي أبريل 1996 أعلن البلدان عن " شراكة استراتيجية " بينهما، واتفقا على الاشتراك في هدف تشجيع بلدان آسيا الوسطى على تسوية إجراءات ثقة ونزع السلاح، ثم قامت روسيا والصين مع كازاخستان وكيرغيزستان وطاجاكستان بإنشاء " منتدى شتغاي" وفي 15 جوان 2001 تحول المنتدى إلى منظمة

¹Ibid, P : 4.

²Ibid, P : 4.

التعاون لشنغهاي⁽¹⁾، واعتباراً لتطور الوضع الأمني بعد أحداث عامي 1999 و 201 وما كان فيها من توغلات للحركات المسلحة في كل من كيرغيزستان وأوزبكستان فإن المنظمة الإقليمية ركزت نشاطها حول مشكلة مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والأسلحة، وكانت إحدى نجاحات المنظمة انضمام أوزبكستان إليها في جوان 2001، بما لديها من امكانيات⁽²⁾.

وبالنسبة للأهداف فإن منظمة شنغهاي تركز إذن على القضايا الأمنية، وفي مرحلة أولى كانت وظيفتها نزع السلاح ورسم الحدود بين الدول الأعضاء، وفي 2002 أصبح هدفها مكافحة الإرهاب، والنزعة الانفصالية، وفي عام 2004 أنشئ مركزاً لمكافحة الإرهاب في طاشقند⁽³⁾.

إن منظمة شنغهاي حققت ما التزمت به بإجراء عمليات مشتركة، ضد الإرهاب، تقام بطريقة منتظمة في مختلف البلدان، هذه الأخيرة تساعد بعضها البعض، فالصين تؤيد الكرملين في حرية في الشيشان وفي المقابل فإن الكرملين ودول آسيا الوسطى تدعم السياسة الصينية في إقليم كسين جيان Xin Jiang وتجاه تايوان، أما روسيا والصين فهما تقدمان الخبرة العسكرية والتكنولوجية لأنظمة آسيا الوسطى لمساعدتها في السيطرة على المعارضة⁽⁴⁾.

إضافة إلى كل ذلك فإن ما كان يخدم مصالح روسيا في صراعها مع الولايات إلى هيئة لمعارضة التغلغل الأمريكي في آسيا الوسطى، حيث أن اجتماعات المنظمة أصبحت مناسبة للتسديد بالتدخل العربي والمطالبة بإزالة القواعد الأمريكية من هذه المنطقة، وهو ما يحدث مع أوزبكستان، وبالنسبة لموسكو فهي تريد استعمال منظمة شنغهاي أكثر فأكثر كوسيلة للأمن الجماعي في آسيا الوسطى وتراها مكملة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي⁽⁵⁾.

¹Viatcheslav Avioutskii, Espace poste-soviétique, la bataille des unions, Quatre-terre 2006/3, N° 16, P : 254.

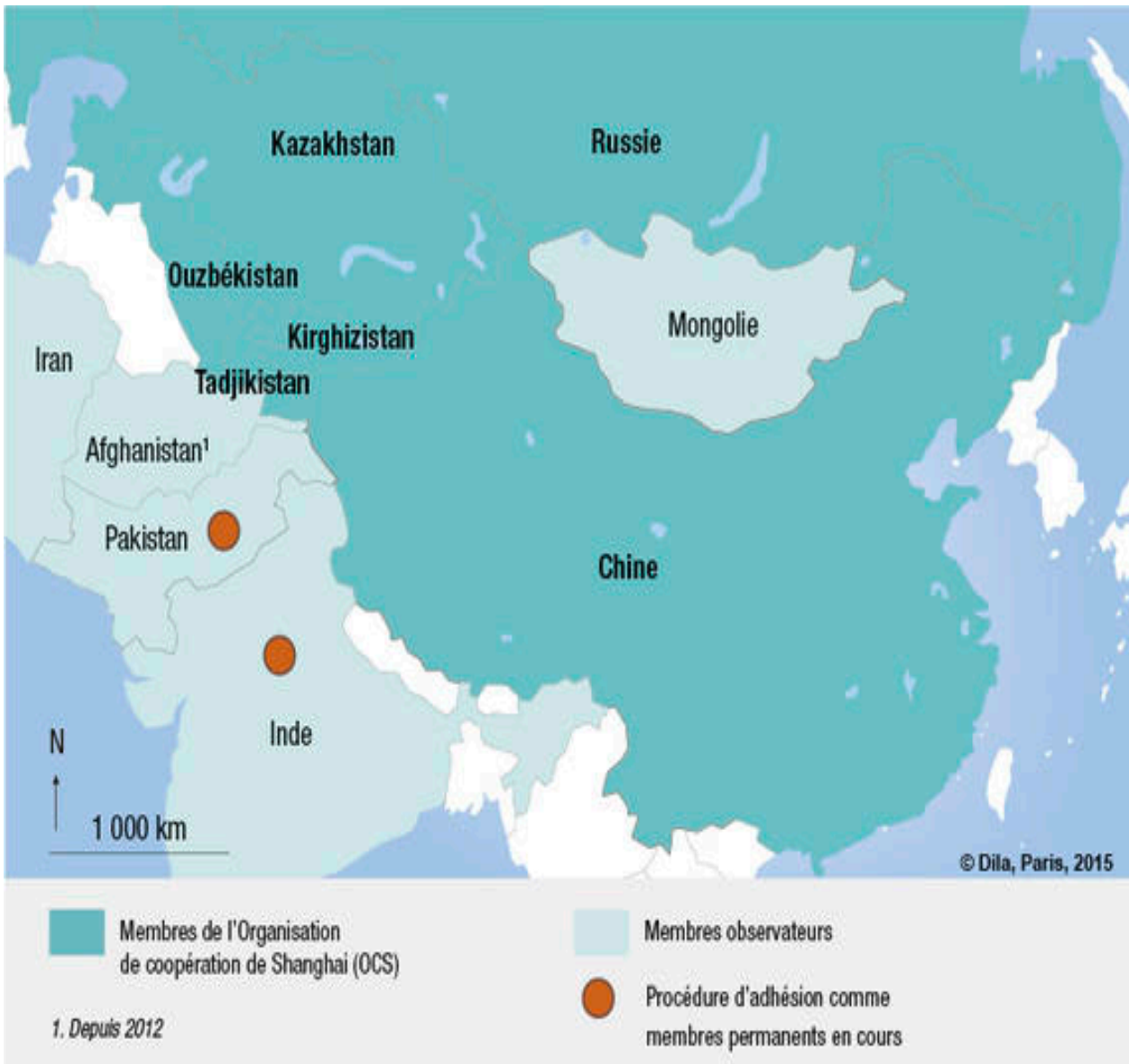
²Isabelle Facon, op cit, P : 6.

³MarléneLaruelle, Op cit, P : 5.

⁴Ibid, P : 5.

⁵Isabelle Facon, op cit, P : 11.

الخريطة رقم 5 - منظمة شنغهاي



L'Organisation de Coopération de Shanghai

Source : Documentation photographique n°8108

المصدر : www.ladocumentationfrancaise.fr/cartes/securite-defense/c001805

الفصل الرابع

قضايا الطاقة في بحر قزوين

كانت مسألة الطاقة عنصرا هاما في سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى البقاء كقوة عظمى وحيدة وإلى الهيمنة العالمية. فالسيطرة على مصادر الطاقة ، والنفط خصوصا ، يمكنها من التحكم في منافسيها والضغط عليهم . وفي هذا الإطار عملت الولايات المتحدة على فرض سيطرتها على نفط الخليج ، وعلى نفط بحر قزوين . لكن منطقة قزوين كانت تدخل أيضا ضمن الأهداف الجيوستراتيجية الأمريكية ، فشكلت بذلك هدفا مزدوجا، واستعمل النفط كغطاء للهدف الجيوستراتيجي لتجنب إثارة ردود أفعال معادية من طرف القوى الكبرى المجاورة لهذه المنطقة . لكن الصعوبات كانت كثيرة. فلإستحواذ على نفط قزوين وتحويله إلى الغرب كانت تواجهه منافسة روسيا ، التي هي أيضا تهتم بنفط قزوين ، وتردد الشركات النفطية التي كانت تفضل نقل النفط بأقل تكلفة . لذلك كله فإن تحقيق الولايات المتحدة لأهدافها استمر وقتا طويلا . أما روسيا فقد استطاعت مواجهة المنافسه الأمريكية والإقصاء الذي كان يستهدفها ، لتحصل على نصيبها من النفط وتحافظ على نفوذها ودورها في منطقة قزوين .

المبحث الأول

الوضعية القانونية لبحر قزوين

يقع بحر قزوين عند التقاء قارتي أوروبا وآسيا ، بين جنوب القوقاز وشمال إيران ، وهو أكبر بحر مغلق في العالم ، ومنذ 11 مليون سنة كان مرتبطا بالمحيط بواسطة بحر أزوف والبحر الأبيض المتوسط . مساحته 386400 كلم² ، ويبلغ طوله من الشمال إلى الجنوب 1030 كلم، وعرضه المتوسط 320 كلم ، ويوجد على 26.5 مترا تحت مستوى سطح البحر¹ . تصب في قزوين كميات من المياه تتراوح بين 260 و 340 كم³ مصدرها الأنهار التي أهمها نهر الأورال و الفولغا. ويمثل نهر الفولغا 80 بالمائه من مصادر مياه قزوين . يتراوح عمق قزوين بين 26 مترا في الشمال و 960 مترا في الجنوب ، وطول ساحله 6400 كلم⁽²⁾ . يتم اصطياد سنويا 600 ألف طن من السمك، و90 بالمائه من إنتاج الكافيار في العالم مصدره بحر قزوين³ الذي يحتوي باطنه على كميات كبيرة من النفط والغاز.

إن بحر قزوين كان باستمرار دون وضعيه قانونيه حقيقيه . فقبل عام 1992 كانت تتقاسمه دولتان، إيران وروسيا ثم الإتحاد السوفييتي ، اللتان في كثير من المعاهدات بينهما سوتا مسائل خاصه بالملاحه التجاريه والبحريه وبالصيد وبالوقايه من التلوث دون أن تتخذا موقفا واضحا حول الطبيعه القانونيه لهذا المسطح المائي . أما النفط فلم يكن يستغله سوى الإتحاد السوفييتي ، وكانت إيران تكتفي بحقولها في الجنوب وفي الخليج الفارسي .

إن ما يتوفر عن الوضعيه القانونيه لبحر قزوين هي المعاهده السوفييتيه الإيرانيه لعام 1921 ، التي تسمح لإيران بامتلاك أسطولها الخاص وبالملاحه في بحر قزوين . كما جعلت المعاهده من قزوين

¹ - Aleksii Nilovitch Kozarev , Oleg Kanstntinovich Leontiev, Lewis Owen,EU, << Caspienne mer>> .fr/encyclopedia Universlis (en ligne), 1^{er} Juillet 2017. http : //www.universalis.fr/encyclopedia/mer-caspienne/ (1/7/2017) .

² - Djamileh Zia, Lmer caspienne , un écosystème menacé, La Revue de Teheran. www.teheran.ir/ ?article1583 #gsc.tab=0 (1/7/2017) .

³ -Oskana Kim , La mer caspienne, un avenir incertain. www.un.org/french/pubs/chronique/2004/numero3/0304p44. (1/7/2017) .

بحرا يكون استغلاله مشتركا ، وبالتساوي من طرف الدولتين المشاطئتين . كما أن المعاهدة السوفييتية¹ الإيرانية لعام 1940 أكدت المعاهدة السابقة وذلك بتعريف قزوين على أنه " بحر سوفييتي إيراني "

لكن بعد اضمحلال الإتحاد السوفييتي وظهور ثلاث دول جديدة مشاطئه ، أذربيجان و كازاخستان وتركمناستان ، فإن المعطيات قد تغيرت ، ليس فقط من حيث عدد الدول ، ولكن لأن قزوين أصبح يشكل مصدرا كبيرا للنفط ، ومن ثم أصبحت تطرح مسألة السيادة على هذه الطاقة .

إن مسألة السيادة على النفط وتقسيمه بين الدول التي يهملها الأمر أدى إلى خلاف قانوني يتمثل في طبيعته القانونية لبحر قزوين. والسؤال المطروح يتعلق بوصف هذا المسطح المائي ، هل هو بحيره أم بحر مغلق ؟ إن وضعية قزوين كبحيره لا تنفي تماما مسألة ملكية المناجم ، ولكن لكونها تؤدي إلى ملكيه غير قابله للتقسيم فهي تفترض تقسيما متساويا للنفط بين الدول المحاذيه . وفي المقابل إذا اعتبرنا قزوين كبحر مغلق ، فإنه يجب استبعاد مبدأ المساواة . وبالفعل فإن القواعد المطبقة في هذه الحالة هي قواعد اتفاقية مونتيجوبايا لعام 1982 حول حقوق البحار . هذه القواعد تتضمن مفهوم المياه الإقليمية والحقوق ، حيث أن كل دولة تجد نفسها تمتلك مناطق هي حره في² السيادة لكل دولة على الأعماق البحريه استغلال مواردها حسب ما تراه مناسبا لها . ومنذ عام 1992 فإن البلدان المعنيه تسعى لتحقيق الوضع (بحيره أو بحر) الذي يناسب أحسن مصالحها . وعلى أساس ذلك كان هناك اختلاف في هذا الشأن في مواقف هذه البلدان

المطلب الأول : مواقف روسيا وأذربيجان وكازاخستان

1-الموقف الروسي

إن روسيا كانت منذ مدة طويلة على خيار البحيره ، وذلك باعتبار بحر قزوين الذي هو غير مرتبط بالمحيطات ، هو بحر مغلق . كما أن معايير القانون البحري تتعلق خصوصا بالبحر الإقليمي ، لذا فالمنطقه الإقتصاديّه الحصريه والجرف القاري لا ينطبقان على بحر قزوين (وثيقة الجمعيه العامه للأمم . وترتكز موسكو أيضا على وجود معاهدات سابقه لعام 1991 وذلك للدفاع عن³ المتحدّه لعام 1994) استغلال مشترك لقزوين . كما تعود موسكو أيضا إلى العقد المؤسس لكومنويات الدول المستقله ، وتصريح ألماتا في ديسمبر 1991 الذي من خلاله " الدول الأعضاء في كومنويلث الدول المستقله تلتزم

¹ - La documentation française ,Mer caspienne ; enjeux petroliers.www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/...caspienne/index.shtml (13/10/2014) .

² -Jalilostan Nader, Le caucase et les enjeux petroliers de la mer caspienne, Annuaire Français des Relations Internationales, 2001, p5 .

³ La documentation française op cit

باحترام التعهدات الدوليّة التي اتخذت من طرف الإتحاد السوفييتي سابقا " ، وذلك للتذكير بلزوم احترام الوضع الموروث عن الإتفاقيات السوفييتية الإيرانية ، إلى أن يتم إمضاء اتفاق جديد من طرف الدول الخمس المعنية ، أو يقام نظام للتعاون . وكانت روسيا تقترح بالتالي إنشاء تجمع يعمل على الاستغلال المتساوي والمشارك لكل موارد قزوين . هذا الإقتراح تبنته إيران التي تملك مثل أذربيجان أصغر ساحل (1146 كلم لإيران ، 825 كلم لأذربيجان ، 2320 كلم لكازاخستان ، 1460 كلم لروسيا ، و1200 كلم لتركمانستان) والذي احتياطاته من المحروقات كانت أقل . ومع ذلك فإن إيران وتركمانستان تقبلان بمنطقه من المياه الإقليمية قدرها 45 ميلا لكل دولة ، أي أكثر من الإثني عشر ميلا التي أقرها القانون الدولي فيما يتعلق بالبحار¹ .

2- موقف أذربيجان وكازاخستان

هاتان الدولتان تعارضان الإقتراح السابق وتدافعان عن فكرة أن قزوين بحر مغلق يطبق عليه القانون الدولي للبحار المنظم بواسطة اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 ، وتطالبان بملكية أعماق قزوين كما تم تحديدها في عام 1970 من طرف الوزارة السوفييتية للنفط ، مع إعطاء التقسيم تسمية " التقسيم المبدئي"⁽²⁾ .

3- تطور الموقف الروسي

إن موقف البلدان المحاذية لقزوين حول وضعه القانوني كان يتطور مع العثور على حقول جديدة للمحروقات . فروسيا التي كانت تؤكد على فكرة أن قزوين بحيره ، سوف تغير موقفها مع اكتشاف احتياطات من المحروقات على سواحلها . ففي عام 1998 أمضت مع كازاخستان اتفاقا ثنائيا يقضي بتقسيم قاع بحر قزوين الشمالي وحده ، طبقا لخطوط تمر عبر الوسط بين البلدين . وفي جانفي 2001 وقعت روسيا اتفاقا مشابها مع أذربيجان⁽³⁾ . وفي عام 2002 أمضت اتفاقيتين مع هذين البلدين حول استغلال عدة حقول في البحر ، قريبه . وبهذه الإتفاقيات فإن روسيا تعتمد التقسيم الفعلي لاحتياطات قزوين ، وتصطف وراء موقف كازاخستان وأذربيجان وتعتمد موقفهما الذي يعتبر قزوين بحرا . وفي 14 ماي 2003 أكدت موسكو موقفها هذا باتفاق ثلاثي مع كازاخستان

¹-Ibid.

²-Ibid

³- فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، طنطا ، مصر ، مطابع غباشي ، 2005 ، ص 251 .

وأذربيجان حول تقسيم ثروات شمال قزوين حسب طول شاطئ كل دولة . فكان نصيب أذربيجان في ذلك 18% وروسيا 19% وكازاخستان 27%¹ . أما إيران وتركمانستان فقد عارضتا هذا التقسيم وسوف يقع خلاف بينهما وبين أذربيجان حول عدة مناطق داخل بحر قزوين .

المطلب الثاني : موقفا إيران و تركمانستان

1-موقف إيران

تعتبر إيران أن النظام القانوني الخاص بقزوين يتعلق ببحيره ، وتوضحه اتفاقية 1921 و 1940 مع الإتحاد السوفييتي ، ولذلك فهي تدعو إلى إداره مشتركه لبحر قزوين² . وقد وقعت في نزاع مع أذربيجان حول استغلال حقل ألوا ALOY منحت أذربيجان حقوق استغلاله في أوت 1998 إلى تجمع دولي لشركات تشرف عليه شركة (ب-ب) B P . وفي جويليه 2001 حاصرت طهران بواسطة سفينه حربيه سفينتين لاستغلال النفط تابعتين لهذا التجمع معتبرة أنهما تتواجدان في مياهها الإقليمية . وكانت نتيجة هذا الحادث توقف عمليات البحث عن النفط التي كانت تقوم بها الشركه البريطانيه⁽³⁾ .

2- موقف تركمانستان

تركمانستان دوله محاذيه لقزوين مثل أذربيجان و كازاخستان ، تنتهج منذ عام 1991 سياسه مستقلة وموقفا أقل وضوحا . انحازت إلى وجهة نظر البلدان المستقله حديثا ، لتؤيد إيران وروسيا في 12 نوفمبر 1996 حول وضع قزوين يعترف للدول المحاذيه بمنطقة للمياه الإقليمية قدرها 45 ميلا بحيث يكون لكل واحده حقوق حصريه على المحروقات ، فيها ، ويبقى باقي قزوين مشتركا⁴ . ومثلها مثل إيران فإن تركمانستان وقعت في خلاف مع أذربيجان حول مناطق البحث عن المحروقات داخل بحر قزوين وخاصة حول المنطقه التي يقع فيها حقل شيراغ CHIRAG .

ومع انحياز روسيا إلى موقف كازاخستان وأذربيجان فإن إيران و تركمانستان أصبحتا تشكلان أقلية في موقفهما القاضي بتقسيم قزوين بصوره متساويه . يضاف إلى هذا الخلاف ، خلاف آخر يتعلق بطبيعة التنظيم الذي يجب أن يكون فيما يخص عبور أنابيب النفط في عمق البحر . ففي الوقت الذي ترى روسيا ضرورة موافقة الدول الخمس ، فإن أذربيجان وكازاخستان و تركمانستان ترى أن

¹ -La documentation française op cit .

² - فوزي درويش ، مرجع سابق ص 247 .

³ - La documentation française op cit .

⁴ - Ibid

. وفي غياب اتفاق بين الأطراف ، فإن¹ موافقة الدول التي تمر عبرها الأنابيب هي وحدها الضرورية مشكلة الوضع القانوني لقزوين باقي على حاله . ومع هذا فإن سبب الخلاف بما يتضمنه من مسائل مبدئية وعدم ثبات للمواقف عند بعض الدول ، يعود بنسبة كبيرة إلى عدم اليقين حول أهمية الحقول النفطية . فالقضية قضية تقديرات، والتي تختلف باختلاف المصادر.² ونصيب كل دولة

المبحث الثاني

الإحتياطي والإنتاج من النفط والغاز في بحر قزوين

لقد كثر الحديث في السنوات الماضية حول ثروات بحر قزوين . وإذا كانت البلدان المنتجة تميل إلى تضخيم الإحتياطيات من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، فهناك أيضا بعض البلدان المستثمره مثل الولايات المتحدة التي تضخم احتياطيات قزوين من أجل تبرير اهتمامها الإستراتيجي بالمنطفه . إن كميات النفط والغاز في بحر قزوين أكبر من تلك التي توجد في بحر الشمال ، وربما تكون ضعفها ولكنها أقل من احتياطيات الخليج العربي . فالإحتياطيات في بحر قزوين من النفط حسب دراسة لكتابة الدولة الأمريكية للطاقة صادرة في ديسمبر 2004 تقدر بين 17 مليار برميلا أي ما يعادل احتياطيات قطر ، و33 مليار برميل ما يعادل احتياطيات الولايات المتحدة . وحسب الدراسة ذاتها فإن احتياطيات الغاز تقدر بـ 6630 مليار م³ أي ما يعادل احتياطيات المملكة العربية السعودية . وإذا كانت الإحتياطيات الموجودة داخل أراضي آسيا الوسطى قد تم استغلالها أثناء المرحلة السوفييتية ، فإن الإحتياطيات في بحر قزوين بقيت تقريبا غير مستغلة ، باستثناء باكو ، لأن الأولوية أعطيت لحقول واحتياطيات سيبيريا التي كان استغلالها يبدو أسرعا وأقل كلفة . وبالرغم من أهميتها النسبية فإن احتياطيات بحر قزوين من المحروقات يمكنها أن تساهم في الاستجابة للزيادة في الحاجات العالمية من الطاقة . فالطلب العالمي على النفط يمكن أن ينتقل من 75 مليون برميلا يوميا في عام 1999 إلى 119 مليون برميلا يوميا في 2020 وهو ما يمثل الإنتاج السنوي للمنطقة⁽³⁾ .

وإلى غاية حدوث الإندماج بين كل من شركة (ب - ب) وشركة أموكو ، كانت الشركات الأمريكية هي المسيطره على بحر قزوين ، وكانت الولايات المتحدة ذات النصيب التجاري الأكبر والذي كانت تعتمد إلى تحويله إلى دور سياسي . أما الميزان في بحر قزوين ككل فهو الآن مقسم بالتساوي تقريبا بين

¹ - Ibid

² - Jalilostan Nader op cit .

³ - La documentation française op cit .

الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . لكن بالنسبة لأذربيجان فإن المملكة المتحدة هي التي تتبوأ الزعامه الآن ، أما روسيا فتحتل المرتبه الثالثه كصاحبه دور سياسي في المنطقه ويتنامى تواجدها التجاري بشكل مطرد . وقد تحركت روسيا صوب منطقة قزوين في أعقاب توافد الشركات الأجنبيه في أوائل السنوات 1990 ومنتصفها . وحينما بدأت شركات النفط والغاز في تحويل اهتمامها بعيدا عن غرب سيبيريا إلى قزوين في عامي 1993 و1994 ، تبعت الشركه الروسيه لوك أويل خطاها ورسخت أقدامها في ¹أذربيجان وكازاخستان .

المطلب الأول : الموارد النفطية في بحر قزوين

في عام 2003 كان إنتاج بحر قزوين ، دون ايران وروسيا اللتين لا تنتجان بعد داخل قزوين، يقدر بـ 1.5 إلى 1.7 مليون برميل يوميا . في عام 2010 ينتظر وصول الانتاج بين 2.4 و 5.7 مليون برميل يوميا . والدول المعنيه أساسا هي دول شمال قزوين ، كازاخستان وأذربيجان . ونظرا لاستهلاكهما الضعيف فإنهما تصدران جزء كبير من نفطهما .

1-كازاخستان

-الإنتاج : في عام 2004 بلغ الانتاج 51 مليون طنا (حوالي 1 مليون برميل يوميا) ويتوقع أن يزيد الإنتاج في عام 2015 ليصل إلى 150 مليون طنا .

- الإحتياطي : 17,84 مليار برميل من الإحتياطي المؤكد وبين 30 و50 مليار برميل من الإحتياطيات الممكنه . هذه التوقعات المتفائلة تعود إلى جويليه 2002 بعد اكتشاف حقل كاشاغان الذي هو في أغلبه غير مستغل

- مواقع حقول النفط : ثلث الحقول يتواجد على حواف قزوين في منطقة أтираو Atirau غرب البلاد . ويبلغ عدد الحقول 75 حقلًا باحتياطيات قابله للاستغلال تقدر بحوالي 2مليار طن أي 14,6مليار برميلا منها حقول تنغيز Tenguz وكورولفسكو Korolevskoé وكنباي Kenbai .

أ- تنغيز: TENGUIZ يجري استغلال هذا الحقل من طرف تجمع تجمع لشركات ، متكون من الشركه الوطنيه ذات الأغلبيه تنغيز شفرويل (51%) ومن الشركه شيفرون CHEVRON

¹ - فوزي درويش مرجع سابق ص ص 161 – 162 .

(40%) والشركتين الروسيتين لوكأويل LUKOIL وغازبروم GAZPROM . في عام 2004 أنتج الحقل 290 ألف برميلا يوميا أي 30% من الانتاج الكلي للبلاد ، وتقدر احتياطياته بين 6 و 9 مليار بريل⁽¹⁾ .

ب- كرشغناك **Karachaganak** يستغل هذا الحقل من طرف التجمع المندمج لكرشغناك (K I O) Karachaganak Integreted Organization الذي يتشكل من بريتيش غاز وإيني (من إيطاليا) ENI . إنتاجه 210 ألف برميل يوميا في عام 2004 وسيصل الإنتاج إلى 500 ألف برميل في عام 2010 . أما الإحتياطي فيقدر بـ 9 مليار برميل .

ج- كرمغزي **Kurmangazy** بدأ استغلاله في عام 2003 ويحتوي بين 5 و 7 مليار برميل . تقوم باستغلاله شركة غازبوم/روزنفت Gazprom/ Rosneft والشركة الوطنية الكازاخستانية كازامناي Kazamunaigz باستثمار كلي بلغ 2.1 مليار دولار .

هـ - كشاغان **Kachagan** يوجد في سواحل أتيراو Atyrau . إكتشف هذا الحقل من طرف الشركة الدولية Off shore Kazakhstan International Operating Company وهو تجمع لتسع شركات غربية كبيره ، ويعتبر أكبر حقل إكتشف في العالم في العشرين سه الماضيه⁽²⁾ . إحتياطه بين 5 و 10 مليار طن (بين 36.5 و 77 مليار برميل) ، وفيما يخص استغلال هذا الحقل ، فإن الشركة الإيطاليه أجيب Agip تقود تجمعا متكونا من الشركات ، بريتيش غاز British gas ، وإكسون موبيل Exxon Mobil وشال Shell وطوطال فينا ألف Total Fina Elf والذي يتوقع استثمار 30 مليار دولارا على مدى الخمس عشرة سنة القادمه⁽³⁾

اذربيجان:

¹ - La documentation française op cit .

² - Gael Raballand , les hydrocarbures du bassin caspien : de la construction à l'affranchissement des interdependances , Revue Internationale et stratégique , 2006/4 n°64 .

³ Ibid p 6 .

الإنتاج - 90% داخل البحر وبلغ 320 الف برميل يوميا في عام 2004 ، ويتوقع أن يرتفع الإنتاج إلى 2 مليون برميل يوميا بحلول 2020 . و تعتبر أذربيجان واحده من أقدم مراكز الإنتاج , وقد حفرت الآبار الأولى في عام 1871 . و إلى غاية الحرب العالميه الثانيه ظلت باكو أهم مركز للإنتاج في الإتحاد السوفييتي . وبعد الاستقلال أمضت الحكومه ما يقارب العشرين إتفاقا مع الشركات الأجنبيه , الأول والأهم الذي أبرم في عام 1994 مع تجمع للشركات ATOC الذي تقوده شركة BP والذي يتضمن استغلال حقول شيراغ-أزيري Chirag – Azeri و غونشلي Guneshli . وتجدر الإشاره إلى وجود نزاع إقليمي حول هدين الحقلين بين أذربيجان و تركمانستان

مواقع تواجد الإحتياطيات

الإحتياطيات بالنسبة لأذربيجان في نهاية عام 2003 , بلغت 7 ملايين برميل أي 6% من الإحتياطيات العالميه المؤكده. ويحتوي الحقل النفطي داخل البحر آزيري -شيراغ - غونشلي لوحده على 4 , 5 مليار برميلا .

روسيا

المنتج العالمي الثاني للنفط , تقدر احتياطياتها بـ 72 مليار برميل أي 6 بالمائه من الإحتياطيات العالم , ما يعادل 49 مليار برميل أي 4.7 % من الإحتياطيات العالميه المعروفه . وتوجد أغلب الإحتياطيات في سيبيريا الغربيه . ولا يشكل ما هو موجود في بحر قزوين سوى 5 بالمائه من الإحتياطيات , وهو ما يفسر عدم استغلال ذلك في عهد السوفييتي . وفي عام 1995 فإن الشركه الروسيه لوك أويل Lukoil بدأت في البحث عن النفط في شمال قزوين, ما سمح باكتشاف خمسة حقول هامه منها كفالنسكو Kvalinsko وتسنترانو Tsentainoe على الحدود مع كازاخستان .

الخريطة رقم 6 - بحر قزوين والدول المجاورة له



المصدر : www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/mer-caspienne/carte-mer-caspienne.shtml

مواقع النفط : ط :

كفالنسكو :

يبعد هذا الحقل عن استراخان بـ 260 كلم على جانبي الحدود مع كازاخستان , وتقدر احتياطاته بـ 3 مليار برميلا تشترك في استغلاله بالتساوي الشركة الروسية موك اويل و كازاخستان .

تسنترانو :

حسب وزير الطاقة الروسي الحقل يحتوي 36 مليون طن من النفط , ما يعادل 263 مليون برميل و 322 مليار متر مكعب من الغاز . منح استغلاله في جويليه 2003 إلى شركة مختلطة تضم لوك أويل و غاز بروم بالنسبة لروسيا والشركة الوطنية jzkazmunaigaz الكازاخستانيه¹ .

-إيران :

عضو في منظمة الأوبك, تحتل المرتبه الخامسه عالميا بإنتاج بلغ 3.57 مليون برميلا يوميا في عام 2002 . إحتياطاتها بلغت 17.2 مليار طنا , ما يعادل 125.6 مليار برميلا أي 10 بالمائه من الإحتياطات العالميه المؤكده منها 90 بالمائه داخل اليابسه . وفي عام 2004 شرع في البحث عن النفط في قزوين .

-تركمانيستان:

إنتقل إنتاجها من 4 ملايين طن في عام 1996 (80 ألف برميل يوميا) إلى 10 ملايين طنا (200 ألف برميل يوميا) في عام 2004 . وتملك الشركة الوطنييه تركمان نפט

, 91 بالمائه من الإنتاج والشركة الوطنييه للغاز تركمن غاز 2 بالمائه Tukmenneft

والشركات الأجنبييه 7 بالمائه , وتهدف تركمانستان إلى الوصول بالإنتاج إلى 28 مليون طنا في عام 2005 , و 48 مليون طنا في عام 2010 و 100 مليون طنا في عام 2020 . وكما أشرنا يوجد نزاع بين تركمانستان و أذربيجان حول بعض الحقول النفطيه .

المطلب الثاني : الموارد الغازيه

¹ La Documentation française , op cit p 16.

تحتوي منطقة بحر قزوين ما بين 6 بالمائه و10 بالمائه من الإحتياطيات العالميه من الغاز الطبيعي . في المنطقه فإن تركمانستان و كازاخستان , ومعهما مند مدة قصيره أدريجان بعد اكتشاف حقل شاه دنيز , تمتلك كميات كبيره من الإحتياطيات المؤكده ,

وتوجد بذلك ضمن العشرين بلد الذي يمتلك اكبر الإحتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم¹

تركمانستان :

-الإنتاج :

تحتل المرتبه العاشره عالميا من حيث الإنتاج , الذي تأثر كثيرا من انهيار الإتحاد السوفييتي , إد من المنتج الأول للغاز في آسيا الوسطى قبل عام 1991 , أصبحت منافسا لغاز بروم التي أغلقت عليها أنابيب غازها , فنزل الإنتاج إلى 100 أف مليار مترا مكعبا في العام في عام1992 إلى 12 مليار مترا مكعبا في عام 1998 , ليعود للزياده في عام 2003 ويصل إلى 58.6 مليار مترا مكعبا , وتطمح تركمانستان لزيادة إنتاجها ليصل إلى 120 مليار مترا مكعبا في عام 2010 و إلى 240 مليار مترا مكعبا في عام 2020 . وبما أن الإستهلاك الداخلي من الغاز يبلغ 11-12 مليار مترا مكعبا في العام فإن القسم الأكبر يذهب إلى التصدير .

-الإحتياطيات :

وتقدر بـ 3500 مليار مترا مكعبا وتتمركز في شرق البلاد , وتوجد الحقول الأغنى في حوض أمون- داريا , وخاصة في دولة أباد-دونيز الذي يحتوي على نصف احتياطيات البلاد . إضافة لذلك تم اكتشاف الغاز داخل البحر بكميات قابله للإستغلال في الأجزاء الغربيه والشرقيه للحقل البحري محتم كولي² . ويقدر الإحتياطي من الغاز في بحر قزوين بـ 1.5 تريليون مترا مكعبا .³

كازاخستان :

في عام 2001 اعتمدت خطة تطوير القطاع الغازي بهدف مضاعفة الإنتاج خمس مرات في حدود عام 2015 . وتبعاً للإتفاق المبرم في 1 مارس 2002 مع كل من روسيا و أوزبكستان و تركمانستان ,

¹ -ibid pp 7-8 .

² Ibid p 8.

3 - فوزي درويش , مرجع سابق ص 250 .

فإن كازخستان تسعى إلى زيادة الإنتاج الذي سينتقل من 10 مليار مترا مكعبا عام 2002 إلى 40-50 مليار مترا مكعبا في عام 2015 .

الإحتياطيات :

تحتل كازاخستان المرتبة الخامسة عشر عالميا فيما يخص احتياطيات الغاز بـ2300 مليار مترا مكعبا .

مواقع تواجد الغاز :

يوجد في منطقة مانجستو بين الشواطئ الجنوبية لقزوين وبحر آرال 66 حقلا تحتوي على 170 مليار مترا مكعبا من احتياطيات الغاز و5.6 مليون طنا من النفط . الحقول المعروفة أكثر هي حقول أوزن و نورث بوزاشي و كلمن كاس و كاراجمباس و كاراشغناك , وتستغل الغاز شركات مونجستوموناغاز , وشركات أجنبية مثل لوكأويل و أجيب و بريتيش غاز و شيفرون تكساكو .

أذربيجان :

الإنتاج :

5.1 مليار مترا مكعبا في عام 2004 , 50 بالمائه منه من حقل غوناشلي مع طلب داخلي يقدر بـ10 مليار مترا مكعبا , وعليه يجب استيراد 4.9 مليار مترا مكعبا في السنة من أوزبكستان و روسيا . ومن المقرر مضاعفة الإنتاج في عام 2007 مع بداية استغلال حقل شاه دنيز .

مواقع الحقول :

شاه دنيز حقل داخل البحر يوجد على بعد 60 ميلا جنوب شرق العاصمة باكو . وقد منح استغلاله في عام 1996 إلى تجمع شركات أجنبية وأذربيجانية . في جويليه عام 1999 الجيولوجيون الدين كانوا يتوقعون وجود النفط وجدوا حقلا عملاقا للغاز الطبيعي يحتوي بين 700 و 1000 مليار مترا مكعبا , وهو أكبر اكتشاف للغاز في العشرين سنة الماضية . وحسب شركة (ب ب) الشركة العاملة الرئيسيه , فإن هذا الحقل يعادل حقل بحر الشمال ويمثل 0.5 بالمائه من الإحتياطيات العالميه . و قد انطلقت المرحلة الأولى من الإستغلال في عام 2003 بكلفة تقدر بـ3 مليار دولار , وينتظر إنتاج بداية من عام 2006 , 20 مليار مترا مكعبا في السنة .

إيران :

تمتلك الإحتياطي الثاني من الغاز الطبيعي في العالم بـ26500 مليار مترا مكعبا أي 15 بالمائه من الإحتياطيات العالميه منها 0.4 بالمائه فقط توجد في بحر قزوين . في عام 2004 تم إنتاج 75 مليار مترا مكعبا برتبة سادسه عالميا .¹

روسيا :

تمتلك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم بـ47000 مليار مترا مكعبا أي ثلث الإحتياطي العالمي وهي أول منتج في العالم بـ616 مليار مترا مكعبا . ولا يشمل هذا الإنتاج غاز قزوين . وقد بدأت روسيا في جويليه 2003 تطوير حقل تسنترانو مع كازاخستان , والذي يبدأ العمل في عام 2007 ويحتوي زيادة على النفط , كميته من الغز الطبيعي قدرها 322 مليار مترا مكعبا.²

المبحث الثالث

الولايات المتحدة و النفط قزوين

مع إضمحلال الإتحاد السوفييتي فإن بحر قزوين كان محل اهتمام الشركات الأمريكية والقادة السياسيين الأمريكيين . مند شهر أفريل 1993 , كثير من الشركات النفطيه , ومنها الأمريكية , بدأت في إبرام اتفاقيات إنتاج مع دول المنطقه , أدربيجان و كازاخستان و بدرجة أقل تركمانستان . وفي الأشهر التي تلت ذلك فإن أعضاء الإدارة الأمريكية أبدوا اهتمامهم بمشاريع استغلال موارد المنطقه , وهو ما عبر عنه ستروب تالبوت Strobe Talbott المستشار الخاص لكنتب الدوله المكلف بالدول المستقله حديثا , أمام غرفة النواب الأمريكية .

إن الإهتمام الذي أبدته السلطات العموميه الأمريكية للمشاريع الطاقويه لمنطقه قزوين تمثل خصوصا في فترة إدارة كلينتون , في الدعم الرسمي لمختلف خطوط أنابيب النفط وأنابيب الغاز التي تخدم الأهداف الإستراتيجيه للولايات المتحده . فاختيار بلدان العبور , والبلدان المتجهة إليها الطاقه , سيحدد مناطق النفوذ ومحاور التعاون الجهوي والدولي . وفي هذا المنظور جاء إعلان الحكومه رسميا دعمها لتطوير ممر للنقل شرق- غرب يخصص لنقل الموارد الطاقويه للمنطقه نحو تركيا بغرض

¹

² Ibid p 9 .

تجنب إيران وتفاذي أن تمارس احتكارا على طرق تصدير الغاز والنفط . لكن الشركات الأمريكية الأكثر تغلغلا في المنطقة , كانت ترى أن المشاريع الموجهة نحو تركيا ذات قدره تنافسيه ضعيفه , ما جعلها تتردد في اتباع ما ترغب فيه الحكومه الأمريكية¹.

وبمجيئ والكر بوش إلى الرئاسة في الولايات المتحدة ظهر تردد حول إمكانية استمرار الخيار الإستراتيجي الذي وضعه كلينتون بالتعاون مع تركيا . وكانت بعض الآراء تؤكد أن فريق بوش سوف يفضل الأرباح الإقتصادية والماليه للشركات الأمريكية بدلا من من المسائل الإقليميه والعالميه, ولكن خيارات إدارة كلينتون هي التي استمرت.

المطلب الأول : مواقف وأهداف الشركات الأمريكية

كثير من الشركات النفطية الأمريكية تتواجد في الدول المحاذيه لقزوين منها شيفرون تيكساكو Chevron Texaco و إيكسون موبيل Exxon Mobil , وهما في صدارة الشركات النفطية الأمريكية , كما تتواجد شركات يونوكال Unocal وفيليبس بتروليوم Philipps Petrolum , وديفون إينرجي Devon Energy وأميراداهاس Amerada Hess , وكونوكو – أركو Conoco- Arco ومونكريف Moncrief .

وفي بحثها لنقل الكميلت الكبيره من الغاز والنفط نحو أسواق الإستهلاك بأدنى تكاليف الإنتاج , فإن الشركات المتغلغله أكثر في المنطقه تفضل بدائل التصدير غير تلك التي تؤدي إلى تركيا².

فبالنسبة لشيفرون تيكساكو , التي قدرت النفوذ الكبير لروسيا في منطقة قزوين , فهي تشجع بقوة إنجاز أنبوب نفط يربط الحقل الكازاخستاني بالميناء الروسي نوفوروسيسك Novorossisk . ففي ماي 1997 عندما تمت إقامة تجمع الشركات- كونسورسيوم- المكلف بنقل النفط الكازاخستاني نحو أسواق الإستهلاك , فإن ريشارماترك ممثل الشركه قال : " إن 80 بالمائه من نظام الأنابيب لا زال روسيا . إن التاريخ أعاد رسم الحدود السياسيه لكن روسيا لازالت هي التي تحدد تطور نقل النفط في المنطقه . " وإذا كانت إدارة كلينتون لم تعارض المشروع الذي يوجد ضمن خطوط الأنابيب الخمس التي تدعمها الولايات المتحدة رسميا , فإنها لم تعمل بصوره فعاله لإنجازه³. وفي نوفمبر 2001 تم تدشين خط أنابيب النفط تنغيز-نوفوروسيسك⁴.

¹ Anne Jaffalan, L' évolution de la politique américaine dans la région de la mer caspienne , Annuaire français des relations internationales volume ix, 2003 .

² Ibid p2 .

³ Ibid p3 .

⁴ FriedMan Muller op çit P 166 .

أما شركتا موبيل و كونوكو فهما ترغبان في تطوير بدائل للطريق الروسي لصالح تعاون مع إيران . لكن المرسمين اللذين أصدرهما كلينتون في 15 مارس و 6 ماي 1995 , وكذا القانون الذي صوت عليه الكونغرس في 5 أوت 1996 المعروف ب (إلسا) ILSA , كلها يمنع أي استثمار في قطاع النفط الإيراني .

و أما شركة يونوكال فإن مشاريعها تتجه نحو أفغانستان , وتتمثل في إنجاز خط أنابيب للغاز , لنقل الغاز التركماني إلى أساق باكستان مروراً بأفغانستان . وقامت الشركة لهذا الصدد بإمضاء مع تركمانستان إتفاقاً في 23 أكتوبر 1995 وأعلنت في 27 أكتوبر 1997 عن إنشاء تجمع للشركات مكلف بإنجاز المشروع , ثم أبرمت إتفاقاً مع حركة طالبان في مطلع عام 1998 , وافقت بموجبه هذه الأخيرة على إنجاز خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من حقل دولة أباد بتركمانستان إلى ميناء كراتشي الباكستاني عبر الأراضي الأفغانية .¹

المطلب الثاني : توجه الحكومة الأمريكية

رغم بعض المؤشرات التي كانت في الظاهر تبين ميل الحكومة الأمريكية إلى اعتماد الخطط التي كانت الشركات النفطية تسعى إلى تحقيقها إلا أن الأمور كانت تسير خلاف ذلك حيث استمرت إدارة والكر بوش في التركيز على الممر شرق-غرب .

فقد كان تعيين شخصيات عملت في الصناعة النفطية في مراكز حساسه في إدارة بوش ينظر إليه من كرف ملاحظين كثيرين كمؤشر لاحتمال النقاء استراتيجيات الشركات مع استراتيجيات الحكومة .

إن كوندوليزا رايس مستشارة بوش للأمن القومي ثم كاتبة الدولة للخارجية , كانت عضوة في مجلس إدارة شركة شيفرون منذ 1991 . وكاتلين كوبر نائبة كاتب الدولة للتجارة كانت تعمل منذ 1990 لصالح شركة موبيل . وبين عامي 1995 و 2000 ترأس ديك تشيني الشركة النفطية هالبرتون التي قدمت خدمات في الهندسة والبناء في كازاخستان ووتركمانستان .²

ومن جهة أخرى فإن الإحتلال الأمريكي لأفغانستان في أكتوبر 2001 كان يعتبر من أحد مظاهر النفوذ المتزايد للشركات النفطية في الأمريكية . فتعيين زلماي خليل زراد الخبير السابق

1 فوزي درويش , مرجع سابق ص ص 127 – 128

² Anna jafallan op cit p3 .

لشركة إينوكال في منصب مبعوث خاص للولايات المتحدة في أفغانستان في 31 ديسمبر 2001 وتعيين حميد كرزاي الذي كان يعمل بدوره في يونوكال , على رأس الحكومة الأفغانية , يؤكد نفوذ الشركات النفطية في الحكومة الأمريكية .

وفي 8 فيفري 2002 الرئيسان الباكستاني والأفغاني طرح مشروع خط أنابيب الغاز العابر لأفغانستان , وانضم إلى الفكرة الرئيس التركماني . وفي 20 ماي 2002 دعا الرؤساء الثلاث إلى القيام بدراسة امكانية انجاز المشروع , وأعلن البنك الآسيوي عن أستعداده للشروع في ذلك .

رغم كل هذه المؤشرات على مدى نفوذ الشركات النفطية في إدارة بوش , فإن الأهمية الإستراتيجية للممر شرق – غرب بقيت تحظى بالأولوية لدى الحكومة الأمريكية التي كانت عازمه على إنجازه . هذا الإهتمام بالممر شرق – غرب أكدته تقرير نشر في 17 ماي 2001 من طرف مجموعة خبراء كلفت بدراسة توزيع ناجع للطاقة في الولايات المتحدة تحت إشراف ديبك تشيني . كما أكد هذا الاهتمام سستيفن مان مستشار الرئيس للدبلوماسية الطاقوية عند زيارته لباكو حيث صرح أن إدارة بوش تدعم بقوة الممر الطاقوي شرق – غرب¹ . و بذلك فإن الهدف لم يتغير بين مرحلتي كلينتون وبوش نظرا للأبعاد الإستراتيجية لمشروع الممر الطاقوي شرق – غرب . أما ما تغير فهي تقديرات احتياطات بحر قزوين من النفط . ففي عام 1997 أعطى ستروب تالبوت رقم 200 مليار برميلا . أما في عهد بوش فنجد تخفيضا للإحتياطيات حيث قدرها مركز الإعلام لوزارة الطاقة ب 10 ملايير برميلا , بعدما كان تقدير الإحتياطيات المؤكده بين 17 و 33 مليار برميلا , وأصبحت احتياطات قزوين تقارب احتياطات بحر الشمال .

أما بخصوص الممر الجنوبي عبر أفغانستان , ففي أكتوبر 2002 غيرت وزارة الطاقة الأمريكية تقييمها فيما يخص هذا الممر , معتبرة ان هناك عقبات في الأجل القصير تحول دون أن تصبح أفغانستان ممر عبور للطاقة . فزيادة عن المحيط الأمني والتوتر في العلاقات بين الهند وباكستان فإنه لم تظهر شركة كبرى غربية لإعادة بعث المشروع . ففي 4 ديسمبر 1998 كانت شركة يونوكال قد انسحبت من تجمع الشركات المكلف بإنجاز مشروع نقل الغاز التركماني إلى أسواق باكستان مرورا بأفغانستان , موقفة بذلك مشاركتها في التجمع بسبب ما اعتبرته تدهورا للظروف السياسية في المنطقة , ثم عادت لشركة يونوكال لتعلن من جديد في 20 ماي 2002 عن عدم رغبتها في إقامة مشاريع في أفغانستان بما في ذلك تلك المتعلقة بخطوط أنابيب الغاز والنفط .

¹ Ibid p 5

المطلب الثالث : خط أنابيب باكو - تبيليسي - جيهان BTC

استمرت الحكومة الأمريكية في إصرارها على إنجاز خط أنابيب باكو - تبيليسي - جيهان BT (bakou - Tbilissi - Ceyhan) , ودامت محاولاتها لتحقيق هذا المشروع سبع سنوات كاملة واجهت فيها تردد الشركات النفطية الأمريكية وتخوفها من ضعف مردود هذا الخط من الأنابيب . لكن القضية كانت هامه جدا بالنسبة للحكومة الأمريكية و الأهداف كبيره تتعلق بغايات عليا تهم مصير الولايات المتحده . فالبقاء في الرياده العالميه وتحقيق السيادة الشامله يتطلب السيطرة على الكتله الأوراسيه , وهذا الهدف يمر عبر الهيمنه على منطقه القوقاز وآسيا الوسطى التي هي المفتاح لذلك . وبالتالي فمن الضروري إخراج هذه المنطقه من النفوذ الروسي¹ وربط مصيرها بالغرب بدلا من أن يبقى مصيرها مرتبطا بروسيا .

إن إنجاز خط باكو - تبيليسي - جيهان سيمكن بلدان حوض قزوين من تجنب الإعتماد على أنابيب النفط وموانئ التصدير الروسيه ومن ثم فهو يمكن من التخلص من الضغوط الروسيه ومايتبعها من هيمنه . كما أن ما تسعى إليه الولايات المتحده سيمكن المنطقه من التحكم في ثرواتها والتصدي لروسيا .

يربط خط أنابيب باكو - تبيليسي - جيهان حقول أزييري - شيراغ - غونشلي بالبحر المتوسط . تم التوقيع في واشنطن في عام 1994 على اتفاق استغلال هذه الحقول من طرف الحكومة الأذريه وتجمع الشركات AIOC- Azerbaijan International Operating Company , ومدته ثلاثون عاما .

يتكون تجمع الشركات من شركة (ب - ب) B P بـ 34.1 بالمائه, والشركات الأمريكية يونوكال بـ 10.2 بالمائه وإكسون موبيل بـ 8 بالمائه و ديفون إينيرجي بـ 5.6 بالمائه و أميرادا هس بـ 2.7 بالمائه أي ما مجموعه 26.5 بالمائه , والشركة الروسيه لوك أويل بـ 10 بالمائه , والشركه الوطنيه الأذربيجانيه سوكار 10 بالمائه , والنرويجيه ستاتوال بـ 8.6 بالمائه , والشركه الاوطنييه التركيه TPAO بـ 6.8 بالمائه , واليابانيه إيتوشو ITOCHU بـ 3.9 بالمائه . أما احتياطات الحقول الأذربيجانيه الثلاثه فهي تبلغ بين 3 و 5 مليار برميل من النفط الخام . وقد بدأ الإستغلال الفعلي في حقل شيراغ في عام 1997 بطاقة إنتاج بلغت 140 ألف برميل يوميا في عام 2003 ليصل الإنتاج إلى 850 ألف برميل يوميا في عام 2010 . أما حقل أزييري و غونشلي , فلاول يبدأ الإنتاج في عام

¹ Ibid p 6

2004 والثاني في عام 2008.¹ أما المرحلة الثانية فهي المتعلقة بربط هذه الحقول بالبحر المتوسط عن طريق رخط الأنابيب النفطية باكو – تبيليسي – جيهان . وفي 21 اوت تم إنشاء الشركة الخصة بالخط B T C Pipeline Company.²

ومن حيث الكلفة والتمويل فإن خط الأنابيب هذا تبلغ كلفته 2.95 مليار دولار . وفي 3 فيفري 2004 انتهت الترتيبات المتعلقة بتمويله , وتكفلت مؤسستان ماليتان دوليتان , الشركة المالية الدولية IFC التابعه للبنك العالمي , والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية BERD ومعهما بنوك تجاربه كبيره , بتمويل 70 بالمائه من المشروع , أما الباقي رأي 30 بالمائه فقد تكفلت به الشركات النفطية المساهمه في الإنجاز وهي (ب – ب) بـ30.1 بالمائه , سوكار 25 بالمائه , يونوكال 8.9 بالمائه , ستاتوال 8.71 بالمائه , TPAO 6.53 بالمائه إيني الإيطاليه 5 بالمائه , طوطال الفرنسيه 5 بالمائه , إيتوشو 3.9 بالمائه إينباكس اليابانيه 2.5 بالمائه , أميرادا هس 2.36 بالمائه.³ وفي عام 2005 بدأ خط الأنابيب في العمل , وتجدر الإشاره إلى أن كبريات الشركات النفطية الأمريكيه شيفرون تكساكو و إكسون موبيل لم تشاركا في إنجاز الخط واستمرت على موقفهما الأول القائم على الاعتقاد بقله مردوديته . أما طاقة خط الأنابيب فهي 1مليون برميل يوميا , وسيتم تدعيمه بنفط حقل كاشاغان الكازاخستاني .

¹ Yasha Hadaji , Les hydrocarbures dans le Sud Du Caucase , Le Courrier des pays de l'Est , 2004/3 n°1043,pp14 -15 .

² Anna Jafallan op çit p5 .

³ Yasha Hadaji op çit p 18 .

المبحث الرابع

روسيا و النفط قزوين

رغم أن احتياطات بحر قزوين من النفط التي تمتلكها روسيا لا تمثل سوى 5 بالمائة من مجمل ما تمتلكه من احتياطات , إلا أنها أولت اهتماما كبيرا ل النفط قزوين ذلك أن المسألة بالنسبة لها تتعدى مسألة النفط . فروسيا مهتمة أكثر بنفوذها في محيطها المباشر ولا تريد أن تحل الولايات المتحدة محلها . لذلك لانراها تستغل ما تملك من نفوذ في الدول المحيطة ببحر قزوين لمواجهة الولايات المتحدة .

المطلب الأول : أهمية النفط والغاز بالنسبة لروسيا

يعتبر النفط والغاز بالنسبة لروسيا أهم ركيزة في الإقتصاد نظرا لقيمة احتياطاتها وإنتاجها وصادراتها من هاتين المادتين ولدورهما في نمو الإقتصاد الروسي وتطوره . وعلى المستوى الخرجي فإن روسيا استفادت من قدراتها الطاقوية الكبيرة لتعزيز مكانتها الدولية . فبفضل هذه القدرات أصبحت روسيا عنصرا لا غنى عنه في الاستراتيجيات الطاقوية العالمية , ما مكنها من الإندماج في الساحة الجيواقتصادية والجيوسياسية العالمية .

بإنتاجها من النفط الذي بلغ 421.4 مليون طنا في عام 2004 , ما يعادل 12 بالمائة من الإنتاج العالمي , فإن روسيا تحتل المرتبة الثانية , وفي عام 2007 زاد إنتاجها ليصل إلى 491.3 مليون طنا , ليقارب إنتاج السعودية الذي لم يعد يتجاوز الإنتاج الروسي إلا بـ 1.003 مره . ومع ذلك فإن الغاز في روسيا أهم من النفط , كونه يمثل مستقبل الطاقة في هذا البلد . فباحثيات تصل إلى 44650 مليار مترا مكعبا فإن روسيا تمتلك 25.2 بالمائة من احتياطات الغاز في العالم , وهي أول منتج لهذه المادة بـ 589.1 مليار مترا مكعبا في عام 2004 , وهو يمثل 21.9 بالمائة من الإنتاج العالمي .¹ هذا الإنتاج الغزير من النفط والغاز ساعد روسيا في تحسين أوضاعها الإقتصادية بشكل كبير بعد الذي عانت من تدهور في السنوات 1990 , خاصة في ظل ارتفاع مستمر لأسعار النفط في الأسواق

¹ Stephane Dubois , La Russi et ses hydrocarbures , Géoéconomie 2009/1 n°48 , pp 70 -71 .

العالمية وزيادة في إنتاج النفط بلغت 50 بالمائة منذ عام 2000¹. ففي عام 2003 زاد الناتج الداخلي الخام بـ7.3 بالمائة ثم بـ7.1 بالمائة في عام 2004، وارتفع من 331 مليار دولارا في عام 1996 ليصل إلى 1223 مليار دولارا في عام 2007، لتصبح روسيا بذلك ضمن العشر دول الأقوى إقتصاديا في العالم.²

وتستغل النفط والغاز الروسي شركات روسية قوية على غرار غازبروم التي تستأثر بـ85 بالمائة من الغاز الروسي و 20 بالمائة من الغاز العالمي. أما صناعة النفط فتهيمن عليها شركات خاصة، حيث أن من بين الأربع أكبر شركات نفطيه ثلاثة منها خاصة وهي لوك أويل و(تي - أن - بي/ بي - ب) (TNP- BP وسورغورت نفطغاز Surgurtneftgaz). أما الشركات الأجنبية فهي مجبره على العمل مع طرف روسي يشاركها بنسبة 51 بالمائة.

وبالنظر إلى الأهمية الكبرى للنفط والغاز ومكانتهما في الإقتصاد الوسي، فإن روسيا ما فتئت تعمل على تطوير قدراتها النفطيه والغازيه بإنشاء الموانئ النفطيه وأنابيب النفط والغاز. ففي خليج فنلندا أنشأت ميناء بريموسك Primosk في 2001 وطورت ميناء فيسوتسك Vysotsk، وفي بحر بانتس Barents أنشأت ميناء فارندي Varendei في عام 2000، وقرب سان بترسيورغ أنشأت أيضا ميناء نفطيا، لتتضاف هذه الموانئ إلى ميناء نوفوروسيسك أول ميناء روسي من حيث حركة السلع والذي يصدر منه ربع النفط. وبالمثل فإن روسيا أنشأت كذلك خطوط أنابيب جديد للنفط والغاز. فزيادة على أنبوب دروجبا Droujba الذي يمر عبره 95 بالمائة من النفط المصدر إلى أوروبا والذي يمر عبر أراضي بلاروسيا، وأنبوب الغاز الذي يمر عبره 80 بالمائة من الغاز الروسي المصدر نحو أوروبا عبر أوكرانيا، فإن روسيا أنشأت نظام أنابيب النفط للبلطيق Baltic Pipeline System الذي يربط حقول نفط بيتشورا Petchora مع ميناء بريمورسك وأنبوب غاز تحت البحر يربط ألمانيا بخليج فنلندا متجنباً أوكرانيا وبولونيا وهو أنبوب الغاز لشمال أوروبا North European Gas pipeline وأنبوب غاز آخر تحت البحر الأسود مع شركة إيني الإيطالية وهو أنبوب بلوستريم Blue stream.³

هذه العناية الكبيره لروسيا بكل ما يتعلق بالنفط والغاز جعلتها تهتم أيضا بالإمكانيات الطاقويه الكبيره التي تزخر بها منطقة قزوين. لكن هذا الإهتمام لا يقتصر على البعد الإقتصادي فحسب، بل إن للبعد الإستراتيجي أهمية أكبر في هذا الإهتمام. فالصراع في هذا الشأن على أشده مع الولايات

¹ François Lafargue, La guerre mondiale du petrole, Paris, Ellipses 2008, p 123.

² Stephane Dubois, op cit p 72.

³ Ibid pp 84 -86.

المتحدة , وهو يركز على مدى السيطرة على الموارد الطاقويه للمنطقه . فعلى مدى التحكم في هذه الموارد تتوقف قدره على بسط النفوذ والهيمنه على المنطقه .

ولإن روسيا لا تملك إلا إمكانيات ضئيله من المحروقات في قزوين والمقدره بنسبة 1/40 من الإحتياجات المؤكده الموجوده فيه , فإنها تعتمد على التعاون مع الدولتين اللتين تمتلكان 90 بالمائه من الإحتياجات الموجوده في هذا البحر , وهما أذربيجان و كازاخستان , هذا بالإضافة إلى اعتمادها على ما تمتلكه من شبكة أنابيب نقل للمحروقات .

المطلب الثاني : المواجهة الروسيه للسيطرة الأمريكية على نطق قزوين

في جوان 1993 صدر بيان مشترك بين الشركه النفطيه الوطنيه الأذربيجانيه سوکار وتجمع من الشركات الغربيه تقوده شركة (ب – ب) يتضمن استغلال حقول النفط الثلاث أزييري – شيراغ – غونشلي , وكان ذلك قبل أيام من حدوث إنقلاب ضد الرئيس الأذربيجاني إلتشيباي. وقد كان هذا الأخير قد اتفق مع تركيا على إنشاء أنبوب نفطي بين باكو وميناء جيهان التركي على البحر المتوسط وذلك باستغلال محطة الضخ في تبريز الإيرانيه . وكان سير الأمور على هذا النحو لا يخدم مصالح روسيا الإقتصاديّه ولا الإستراتيجيه كونها لم تشرك في الإتفاق بين شركة سوکار وتجمع الشركات الغربيه , زيادة على تجاهل الإتفاق لأنابيب النفط الروسيه , وأساسا أنبوب باكو – نوفوروسيسك الذي كان جاهزا للإستعمال .

ورغم الصراع بين روسيا والولايات المتحدّه على المنطقه وثرواتها فإن الأمريكيين كانوا بدورهم لا يؤيدون إنشاء خط الأنابيب باكو – تبريز – جيهان بسبب المشاركة الإيرانيه فيه . فالسياسه الأمريكيه في المنطقه تتضمن عزل إيران وعدم إشراكها في أي عمليه في حوض قزوين .

وإزاء ما واجهته من تهميش وحتى لا يبقى المجال مفتوحا للأمريكيين يتصرفون فيه بمفردهم , تحركت الآلة الروسيه , وبالإعتماد على حيدر علياف المسؤول السابق في جهاز المخابرات السوفييتيه (ك – جي – بي), تمكنت من قلب النظام الحاكم في باكو وأصبح حيدر علياف رئيسا لأذربيجان في جوان 1993 بضعة أيام بعد البيان الصادر عن شركة سوکار والشركات الغربيه. وتحصلت روسيا بعد ذلك على نصيبها في استغلال الحقول الأذربيجانيه الثلاث حيث منحت الحكومه الجديده في باكو , في أكتوبر من السنه نفسها , 10 بالمائه من نصيب سوکار في الشركه الدوليّه (AIOC) , إلى روسيا , وقرر مسؤولو هذه الشركه تمرير الخام الأذربيجاني عبر خطي الأنابيب

الذين ينتهيان على البحر الأسود , وهما خط باكو – نوفوروسيسك وخط باكو – سوبسا الذي يربط باكو بميناء سوبسا الجورجي¹

ومن جهة ثانية كانت روسيا ترسم أهدافا أخرى . فربط قزوين بالبحر الأسود يسمح لأوروبا بتقليل تبعيتها لنفط الشرق الأوسط , وهو ما يمكن روسيا من أن تؤدي دور الوسيط والمفاوض مع أوروبا ومن شأن ذلك زيادة مكانة روسيا لدى الأوروبيين . لكن كانت هناك قضايا أخرى تتعلق بتدعيم مواقع روسيا بالنسبة لنفط قزوين , حيث أن الحكومة الروسية كانت حريصة على تأكيد فعالية خط الأنابيب باكو – نوفوروسيسك وعلى إظهار أفضليته بالنسبة للخط باكو – سوبسا . وفي هذا الشأن فإن الإستراتيجية الروسية كانت تقوم على تنبيه الفاعلين في العمليه النفطية إلى المخاطر التي يمثلها استعمال "الطريق الجنوبي" باكو – سوبسا , وهي المخاطر المتعلقة بعدم الإستقرار الإقليمي في إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية , وهو ما يعطي أفضليه "للطريق الشمالي" باكو – نوفوروسيسك . ومن جهة أخرى فإن علاقة روسيا بالإقليمين الانفصاليين أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وما لروسيا من قواعد في جورجيا وقات عسكريه تعمل في إطار حفظ السلام , كل ذلك يعطي أوراق ضغط تستطيع موسكو استعمالها إذا ماتم إقصاؤها من تصورات فك العزله عن المنطقه .

وبذلك تمكنت روسيا من جعل خط باكو – سوبسا يفقد أهميته وهذا حتى تتمكن من تحويل الأنظار أكثر لخط باكو – نوفوروسيسك وتفرضه كخط رئيسي مثلما كان من قيل في العهد السوفييتي . ولأن هذا الخط الشمالي كان يعبر منطقة الشيشان فكان لزاما على روسيا تأمينه والحفاظ عليه من التخريب . لذلك لم تمر خمسة أسابيع عن إمضاء الحكومة الأذربيجانية و اشركه الدوليه AIOC اتفاق استغلال الحقول الأذربيجانية في 20 سبتمبر 1994 حتى قامت روسيا بالحرب ضد الشيشان لكن هزيمتها جعلتها تبرم إتفاق سلام مع الانفصاليين الشيشان في 12 ماي 1997² .

وبعد ذلك اتجهت روسيا صوب كازاخستان , فمع مطلع السنوات 2000 بدأ العمل من أجل استغلال مشترك لحقول شمال قزوين . وفي عام 2001 انتهى إنجاز خط أنابيب النفط الذي يربط حقل تنغيز للنفط بنوفوروسيسك المعوف بـ CTC الذي يبلغ طوله 1580 كلم .

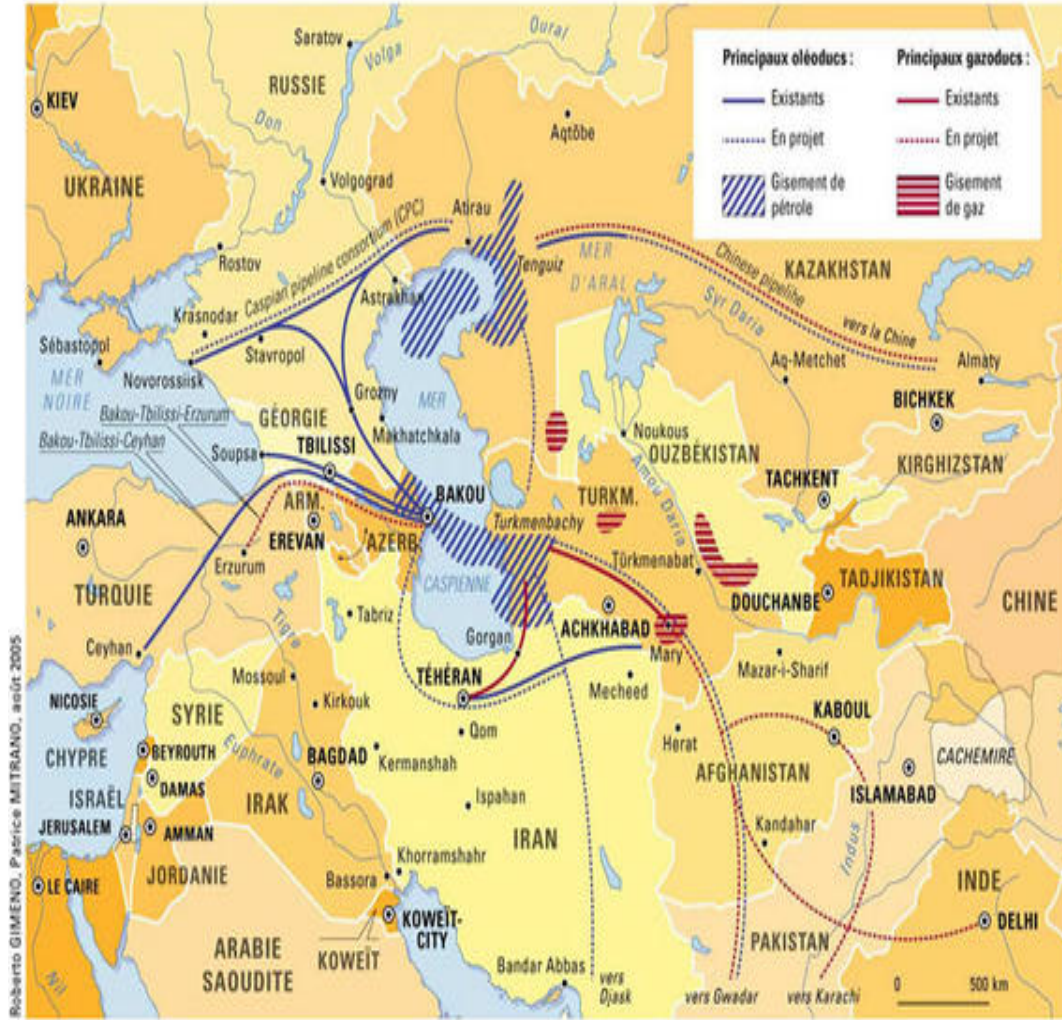
وبهذا النشاط كله استطاعت روسيا أن تقول كلمتها في التنافس في منطقة قزوين مع الولايات المتحدة وبينت أنها قوة لا يمكن تجاهلها وأن لديها من وسائل الضغط مايسمح لها بأن تكون فاعلا

¹ Jalilostan Nader , op cit pp 7 – 8 .

² Ibid p 9 .

رئيسا بإمكانه التأثير في الأحداث وتوجيهها لصالحه , لكن ذلك لم يكن سوى البدايه , فمع عودتها لقوتها أكثر فأكثر سوف يتعاطم دورها لتصبح الفاعل الرئيس في المنطقه .

الخريطة رقم 7 - خطوط نقل النفط والغاز لبحر قزوين



المصدر :

www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/mer-caspienne/carte-oleoducs-gazoducs.shtml

الفصل الخامس

التنافس الأمريكي الروسي في جورجيا

بفضل موقعها الهام بين آسيا وأوروبا ، وبفضل ما يمكن أن تؤديه من دور في إطار طريق الحرير، وفي نقل الطاقة من آسيا الوسطى وقزوين، ناهيك عما يمكن أن تقدمه في مجال تطوير روسيا وتقليص نفوذها ، وفي مجال تحقيق الإستراتيجيه الأمريكيه الكبرى الراميه إلى السيطرة على الكتله الأوراسيه من أجل الهيمنه العالميه ، فإن جورجيا لأجل ذلك كله كانت موضع اهتمام كبير من طرف الولايات المتحده التي كانت تسعى لضمها إلى دائرة نفوذها . وقد ساعد على هذا المسعى الأمريكي ، التنافر الذي كان يميز العلاقات الجورجيه الروسيه ، حيث كانت جورجيا من أكثر الجمهوريات السوفييتيه السابقه الرافضه للهيمنه الروسيه ، ولعودة النفوذ الإمبراطوري الروسي، وهو ما تجلى في رفض الجورجيين الإنضمام إلى كومنويلث الدول المستقله عند الإستقلال في نهاية عام 1991، ثم بعد ذلك الإنضمام إلى التنظيمات المناوئه لروسيا مع مجموعه الدول التي ترفض تزعمها للمجال السوفييتي السابق.

لكن أوضاع جورجيا الصعبه قلصت هامش المناوره لديها . فالإقتصاد المتردي ، والمشكلات السياسيه والأمنيه ، كل ذلك جعل تبليسي تخضع للأمر الواقع وتقدم التنازلات لروسيا ، التي استغلت الوضع لتسيطر على أجزاء من جورجيا وتحصل على ما تريد منها . وإزاء هذا الوضع ردت الولايات المتحده بسياسه حازمه خلال فترة الرئيس بوش الابن ، انتهت بقلب نظام الحكم في تبليسي وقيام نظام جديد أكثر ولاء للأمريكيين . وترتب على ذلك اشتداد التنافس الأمريكي الروسي على جورجيا ، انتهى في أوت 2008 بالحرب الجورجيه الروسيه، وهي الحرب التي كشفت للعالم العوده القويه لروسيا ، وأعدت لها هيبتها على المستوى الدولي ، و أظهرت ضعف الولايات المتحده وعدم قدرتها على الرد بقوة على النشاط الروسي . لكن مع ذلك فإن التنافس الأمريكي الروسي لم يحسم بعد بصوره نهائيه، لتبقى الأوضاع في جورجيا غير مستقره. وفي هذا الفصل سوف نتعرف على تطورات التنافس الأمريكي الروسي في جورجيا، وقبل ذلك نتناول تطور الأوضاع فيها وما تعانیه من مشكلات حتى نتمكن من فهم الظروف التي أحاطت بالتنافس الأمريكي الروسي.

المبحث الأول

تطور أوضاع جورجيا

كانت جورجيا على الدوام ترفض التبعية لروسيا وتسعى للإستقلال عنها . لكن حصولها على الإستقلال بعد تفكك الإتحاد السوفييتي ، لم يأت بالفراخيه و الإستقرار المرجوين . فالصراعات على السلطه ، والتركيبه الإثنيه المتنوعه وما ترتب عنها من حركات انفصاليه ، كل ذلك أدى بالبلاد إلى الدخول في اضطرابات مستمره زادت من تدهور الأوضاع ، لتؤول الأمور إلى قيام الثوره ، ومع ذلك فإن متاعب الجورجيين لم تنته .

المطلب الأول : التطور التاريخي لجورجيا

تقع جورجيا في منطقة القوقاز ، وهي منطقه جبليه تربط بين بحر قزوين والبحر الأسود ، وبين أوروبا وآسيا ، وتتربع على مساحة 440000 كلم² . وتنقسم منطقه القوقاز إلى منطقه شماليه تابعه لروسيا Ciscaucasie ، وإلى منطقه شماليه تضم كلا من جورجيا وأذربيجان وأرمينيا . وتقع جورجيا في الجنوب الغربي من سلسلة جبال القوقاز ، يحدها البحر الأسود من الغرب وروسيا من الشمال وأذربيجان و أرمينيا من الجنوب الغربي وتركيا من الجنوب ، ومساحتها 70 ألف كلم² ، وتعداد سكانها 4260000 نسمة⁽¹⁾ .

يتوزع سكان جورجيا على سبع مجموعات عرقيه ، الجورجيين والروس والأرمن والأذربيجانيين والأوسيتيين واليونانيين والأبخاز . وتوجد في جورجيا ثلاث جمهوريات ذات حكم ذاتي ، جمهورية أوسيتيا الجنوبيه التي تتوسط شمال جورجيا بمساحة 3900 كلم² وسكان عددهم بين 70 ألف و100 ألف نسمة، وعاصمتها تسخينفالي ، ثم جمهورية أبخازيا بمساحة 8600 كلم² وسكان عددهم 500 ألف نسمة ، تطل على البحر الأسود وعاصمتها سوخومي، ثم جمهورية أديجاريا ، وتقع جنوب غرب جورجيا بمساحة 11000 كلم² (2)، وسكان عددهم 376000 نسمة⁽³⁾

¹ - Pascal Boniface , Russie et CEI , Année Stratégique 2010 , Ed. Dalloz/ IRIS, 2009, p521 .

² - فرقاني فتيحه ، الصراع الأمريكي الروسي حول منطقه جنوب القوقاز ، دراسة حالة جورجيا ، مذكرة ماجستير ، جمعة الجزائر، 2010 ، ص ص 63-64 .

³ -Encycloaedia Universalis , République autonome

d'Adjarie.https://www.universalis.fr/encyclopedie/adjar/ #i_88238 . (2/6/2018)

تاريخيا ، عرفت جورجيا مع نهاية العصر العتيق ظهور مملكتين جورجيتين ، مملكة إغريسي

Igrissi في السهول الغربية ، ومملكة إبيريا Iberia في المرتفعات الشرقية. وكان هناك تنافس على السيطرة على هاتين المملكتين من طرف الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية إلى غاية الفتح الإسلامي للقوقاز في نهاية القرن السابع. واستمر حكم المسلمين في جورجيا إلى عام 1121 ، حيث تكونت بعد ذلك مملكة جورجيه امتدت على كل جنوب القوقاز وجزء من شماله الشرقي ، وكل الساحل الشمالي الشرقي لتركيا الحالية . وفي القرن الثالث عشر سيطر المغول على المملكة الجورجيه. وفي القرنين الخامس عشر والسادس عشر عاشت جورجيا فترة من الانقسام ، ما أدى إلى احتلال العثمانيين للإمارات الغربية واحتلال الفرس للإمارات الشرقية⁽¹⁾ . ثم دخلت روسيا بعد ذلك في المنافسه على جرجيا، فتمكنت من إخضاع المملكة الجورجيه الشرقية إلى سلطتها في عام 1801. وفي عام 1810 غزت روسيا المملكة الجورجيه الغربية ، وتبع ذلك سقوط الإمارات الباقية تحت السيطرة الروسيه . ففي عام 1857 أصبحت منغريليا Mingrelia تابعه لروسيا ، ثم سفانيتي Svaneti فيما بين عامي 1857 و 1859 ، ثم أبخازيا في عام 1864 . وقد أدى فرض نظام اجتماعي وثقافي على الجورجيين بعد عام 1801 إلى بروز حركة تحرر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقيام الثورة في جورجيا في عام 1905 .

وبعد الثورة الروسيه لعام 1917 أعلنت جورجيا استقلالها في ماي 1918 ، واعترفت الدول الأوروبيه بها . إلا أن الجيش الأحمر تمكن بعد احتلالها و إخضاعها من جديد لسلطة موسكو ، وأدمجت جورجيا في فيدرالية جنوب القوقاز للجمهوريات الإشتراكية السوفييتيه التي كانت تضم جورجيا وأرمينيا وأذربيجان . وفي عام 1936 حلت فيدرالية جنوب القوقاز وأصبحت جورجيا تدعى الجمهوريه الإشتراكية السوفييتيه الجورجيه . وفي غضون ذلك كانت موسكو قد منحت الإستقلال الذاتي المحدود لأدجارييا في عام 1921 ، ولأوسيتيا الجنوبيه في عام 1922 ولأبخازيا في عام 1931⁽²⁾ .

المطلب الثاني : استقلال جورجيا

في فترة البيرسترويكا ، في الثمانينيات من القرن الماضي ، ظهرت في جورجيا الحركه الوطنيه الجورجيه المعارضه للحكومه الشيوعيه، وتطور الوضع بظهور نظام سياسي قائم على التعدديه الحزبيه . وفي أبريل 1989 قامت قوات الأمن السوفييتيه بقمع متظاهرين في تبيليسي طالبوا ببقاء

¹ -La Georgie , histoire et geographie .pedagogie.ac-limoges.fr/hist-geo/spip.php ?page=articleimage&ud_article=119

² -Larousse, Georgie.www.larousse.fr/encyclopedie /pays/georgie/121178 (20/4/2018) .

أبخازيا ضمن جورجيا وباستقلال جورجيا عن الإتحاد السوفييتي ، ما أعطى دفعا للقوميه الجورجيه وللمشاعر المضاده للإتحاد السوفييتي .

وفي أكتوبر 1990 جرت إنتخابات مجلس السوفييت الأعلى لجمهورية جورجيا ، فكان الفوز لصالح حزب المائده المستديره الذي يقوده زفياد غامزا خورديا، وأصبح هذا الأخير رئيسا لمجلس السوفييت الأعلى لجورجيا ، وأجرى استفتاء من أجل الإستقلال في أبريل 1991 كانت نتيجة تصويت الجورجيين لصالح الإستقلال بنسبة 98,9% ، ثم تولى رئاسة البلاد بعد فوزه في انتخابات ماي 1991 . ومنذ البدايه كان موقف غامزا خورديا مناوئا لروسيا حيث رفض بقاء القواعد الروسيه في جورجيا والإنضمام إلى كومونيلث الدول المستقله⁽¹⁾ .

بعد استقلال جورجيا تميز حكم غامزا خورديا بالتسلط ، ما أدى إلى حدوث انقلاب ضده في 22 ديسمبر 1992 وفراره نحو الشيشان . وخلفه في الحكم إدوارد شيفرنادزه الذي كان من قبل حاكما لجورجيا بين عامي 1972 و1985، ثم وزيرا للخارجيه للإتحاد السوفييتي بعد ذلك . ومنذ بداية عهده بدأت الإضطرابات في البلاد إثر المطالب الانفصاليه في كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبيه ، وزاد من تأجيج العنف الأسلوب القمعي الذي تعاملت به تبيليسي مع الانفصاليين . وازداد الوضع تدهورا بعد عودة غامزا خورديا في سبتمبر 1993 ودخوله في صراع مع السلطه التي كادت أن تنهار، ما حدا بشيفرنادزه إلى الإستتجاد بروسيا . وأدى تدخل هذه الأخيره إلى قلب الأوضاع لصالح الرئيس الجورجي ، الذي قبل مقابل ذلك بالإنضمام إلى كومونيلث الدول المستقله ، والسماح بإقامة أربع قواعد روسيه في جورجيا⁽²⁾ . واستمر شيفرنادزه في الحكم إلى أن قامت الثوره ضده عقب الإنتخابات التشريعيه في 23 نوفمبر 2003 ، وأدى به ذلك إلى الإستقاله والتخلي عن الحكم بعد أن عجز عن إيجاد الحلول اللازمه للمشكلات التي كانت تعاني منها جورجيا .

¹ لعمار ه نوفل ، الأهميه الجيوستراتيجيه لجنوب القوقاز وتأثيرها على أمن واستقرار دول المنطقه ، مذكرة

ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص 17

2 -Guenée Michel, La Russie et les << sécessionnismes géorgiens >>, Herodote 2010/3, n°138 , p37 .

الخريطة رقم 7 - جورجيا



المصدر : www.levoyageur.net/carte-gg-georgie.html

المبحث الثاني

الحركات الانفصالية والمشكلات الأمنية

كانت جورجيا بعد استقلالها ، أكثر الجمهوريات السوفييتية السابقة التي عانت من الإضطرابات الأمنية نتيجة النزعة الانفصالية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ، ما جعل التنافس الأمريكي الروسي يشتد فيها ، ويؤدي في النهاية إلى عدم الإستقرار منذ ربع قرن إلى يومنا هذا .

المطلب الأول : النزاع بين جورجيا وأبخازيا

إن الشعب الأبخازي هو أحد الشعوب القوقازية العديده ذات الأصل الشركسي ، ويدين أغلب أفرادها بالإسلام . وقد تأسست مملكه أبخازيه في عام 746 ، واستمرت حينما من الدهر إلى أن قام الجورجيون بضمها إليهم . لكن الأبخاز استعادوا استقلالهم في عام 1493 . ومالبثت الدوله العثمانيه ان ضمتهم إليها في القرن السادس عشر، فدخلوا بذلك في الإسلام . وفي عام 1864 انتزعت روسيا أبخازيا من الدوله العثمانيه . لكن الأبخاز قاوموا الروس إلى غاية عام 1877 ، حيث تمكنوا من إخماد ثورتهم بعد أن قاموا بتهجير الكثير منهم . ومع قيام الإتحاد السوفييتي استقادت أبخازيا من وضع الجمهوريه ذات الحكم الذاتي في إطار جمهوريه جورجيا ، وكان ذلك في فترة حكم ستالين. وكان هدف هذا الأخير إثارة الفرقة بين الأبخاز والجورجيين لإحكام السيطرة على جورجيا . هذا الأمر جعل الأبخاز يبدون في نظر الجورجيين على أنهم أداة في يد موسكو، وأضحى هؤلاء يضمرون العداوة لروسيا⁽¹⁾ .

وبعد ستالين ، ظهرت مطلب أبخازيا بالإنفصال عن جورجيا والإنضمام إلى روسيا . واستمرت النزعة الانفصالية في التجذر في أبخازيا ، إلى أن طالت الحزب الشيوعي الأبخازي ذاته . وباستقلال جورجيا انفجر الوضع ، وحلت المواجهه بين الأبخاز والسلطه المركزيه في جورجيا في بداية عام 1992 . وبحلول شهر أوت 1992 أرسلت تبيليسي آلاف الجنود لاجتياح أبخازيا . وفي غضون أسبوع أعلنت الحكومه الجورجيه سيطرتها على أبخازيا وعلى عاصمتها سوخومي . ولم يستسلم الأبخاز وقاوموا زحف القوات الجورجيه مجبرينها على التراجع . و لم تمر بضعة أسابيع حتى طرد الجورجيون من أبخازيا. واستمر تقهقر الجيش الجورجي بعد أن أصبح يواجه عدة جبهات . فإلى

¹- فرقاني فتيحه ، مرجع سابق ص84

جانب الجبهة الأبخازية كانت هناك جبهة أوسيتيا الجنوبية ، وجبهة ثالثة فتحها أنصار غامزا خورديا الذين سيطروا على غرب البلاد . فما كان على الرئيس شيفرنادزه إلا أن استنجد بروسيا التي سارعت لإنقاذه مستغلة الفرصه للتدخل في جورجيا ، وتحقيق مآربها فيها . فقضي على أنصار غامزا خورديا ونجت جورجيا وحكومتها من انهيار مؤكد . ومقابل ذلك قبل شيفرنادزه بالشروط الروسيه المتمثله كما ذكرنا في إقامة القواعد الروسيه والإنضمام إلى كومنويلث الدول المستقله ، واستطاع السيطرة على الأوضاع في كل الأقاليم بمساعدة القوات الروسيه التي بلغ تعدادها تسعة عشر ألف جنديا .

بعد مواجهه ، تحول طرفا النزاع إلى مفاوضات السلام . وجرت هذه الأخيره في جنيف تحت إشراف روسيا والأمم المتحده ، واتفق في 31 ديسمبر 1993 على وقف الأعمال الحربيه و عودة عشرين ألف لاجئ إلى ديارهم وتشكيل مجموعة عمل لتحديد الوضع السياسي للإقليم ، وتمركز قوة لحفظ السلام دوليه لمراقبة الحدود بين الطرفين ومراقبة تطبيق الإتفاق الذي جرى بينهما . لكن الإشتباكات تجددت من جديد بين الجانبين ، الجورجي والأبخازي ، في 26 مارس 1994 بسبب تعثر مفاوضات جنيف، وأعلن نائب رئيس برلمان أبخازيا أن بلاده تدرس إعلان الإستقلال وإنشاء دوله أبخازيا المستقله التي فد تطلب حمايه من روسيا (1) .

واستمر الوضع في أبخازيا على ما هو عليه دون حل ولا استقرار نهائيين ، وانتقل الصراع إلى مستوى آخر بين الولايات المتحده وروسيا ، وأصبح مصير كل من جورجيا وأبخازيا بين يدي واشنطن وموسكو .

المطلب الثاني : النزاع بين جورجيا وأوسيتيا الجنوبية

هو نزاع لا يقل أهميه عن النزاع الجورجي الأبخازي ، ولروسيا أيضا تأثير كبير فيه . وإذا كان الأبخاز يسعون للإنضمام إلى روسيا ، فالرغبة ذاتها نجدها لدى الأوسيتيين الجنوبيين ، يحفزهم في ذلك وجود جمهوريه أوسيتيه شماليه تابعه لروسيا ، يسعون للإتحاد معها . وتتمتع أوسيتيا الجنوبيه بالحكم الذاتي داخل جورجيا ، ويتكون سكانها من أوسيتيين بنسبة الثلثين ومن جورجيين بنسبة الثلث ، وهم في أغلبهم مسيحيون ، بينما يدين الأوسيتيون الشماليون بالإسلام .

وقد كان التنافر يطبع دوما العلاقات بين أوسيتيا الجنوبية وجورجيا بسبب تراكمات تاريخيه ، حيث ظل الجورجيون يعيرون على الأوسيتيين الجنوبيين لا مبالاتهم لما تعرضوا له من إبادة في عام

¹- المرجع نفسه ص85 .

1924 ، لذلك عمدوا إلى تحطيم هويتهم . وفي المقابل فإن الأوسيتيين ظلوا متمسكين بهويتهم ويدافعون عنها بقوة ، ومن ثم كانت رغبتهم في الانفصال عن جورجيا والتوحد مع الأوسيتيين الشماليين⁽¹⁾.

وفي فترة البيروسترويكافين النزعه الانفصاليه اشتدت لدى الأوسيتيين الجنوبيين وأسسوا جبهة شعبية تحت إسم "إيدمون بنحاس" لتحقيق هدف الانفصال عن جورجيا ، وذلك في عام 1989 . وقد سعت الجبهة إلى تكوين جبهه دفاعيه أوسيتيه ، وعمدت إلى تزويدها بالعتاد والأسلحه . فأتار ذلك توجسات جورجيا التي سارعت إلى إرسال قوات عسكريه إلى أوسيتيا في نهاية عام 1989 من أجل السيطرة على الوضع، فأدى ذلك إلى إعلان سلطات تسخينفالي انفصال أوسيتيا الجنوبيه عن جورجيا ، وإلى السعي إلى إقامة الوحده مع أوسيتيا الشماليه ، فقامت السلطات الجورجيه في ديسمبر 1990 بإلغاء الحكم الذاتي في أوسيتيا الجنوبيه⁽²⁾.

استمر كفاح الأوسيتيين ضد السلطه إلى غاية عام 1991 . وفي جانفي 1992 انتصرت القوات الأوسيتيه على القوات الجورجيه. وتلا ذلك تنظيم استفتاء في أوسيتيا الجنوبيه حول الانفصال عن جورجيا، أعطت الأغلبيه أصواتها لصالح الانفصال ، وأدى ذلك إلى تجدد الإشتباكات بين الطرفين إنتهت بتدخل الرئيس الروسي بوريس يلتسين الذي وقع مع شيفرنادزه في جوان 1992 اتفاقيه تقضي بوقف إطلاق النار ونشر قوات لحفظ السلام روسيه جورجيه أوسيتيه مشتركه . وفي عام 1995 عادت أوسيتيا إلى وضعها كإقليم يتمتع بالحكم الذاتي⁽³⁾.

كان وقف إطلاق النار مستمرا منذ ذلك الحين إلى غاية وصول ميخائيل سكاتشيفيلي إلى سدة الحكم في جورجيا . وقد كان الرئيس الجورجي الجديد عازما على تحقيق وحدة البلاد والسيطره على الأقاليم الانفصاليه . ورغم ما أبداه من نية في تحقيق هذا الهدف بطريقة سلميه ، معبرا عن ذلك بقوله "يجب أن نسترد سلامة أراضي جورجيا كامله مستخدمين وسائل سلميه"⁽⁴⁾ . إلا أن المعارك تجددت بين الأوسيتيين والجيش الجورجي . لكن في 5 نوفمبر 2004 أمكن الوصول إلى اتفاق جورجي روسي يقضي بتجريد أوسيتيا الجنوبيه من السلاح وانسحاب قوات حفظ السلام الروسيه الجورجيه . لم ينفذ هذا الإتفاق ، وتعرضت تسخينفالي إلى قصف مدفعي جورجي، رافقه تهديد جورجيا بالانسحاب من اتفاق وقف إطلاق النار لعام 1992 ما لم تنسحب القوات الروسيه في منتصف عام 2006 . ومن

¹- المرجع نفسه ص ص 85- 86 .

²-Julien Thorez , Géorgie- Ossetie-Russie,une guerre à toutes les échelles ,Echogeo(en ligne)http://echogeo.revues.org/10890.Doi.10400/echogeo10890Mis en ligne13/2/2009 .(25/4/2017) .

³- فرقاني فتيحه ،مرجع سابق ص ص 86 – 87 .

⁴-بال دانواي،زدزسلولاتشوفسكي،الأمن والصرعات 2004التسلح ونزع السلاحوالأمن الدولي،الكتاب السنوي 2005 معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPI، ستوكهولم 2005، ص 156 .

جهتها قامت حكومة أوسيتيا الجنوبية بإجراء استفتاء حول الإستقلال كانت نتيجة تصويت 99% من الأوسيتيين لصالح الإستقلال ، وذلك في 12 نوفمبر 2006⁽¹⁾ . واستمرت بعد ذلك الإشتباكات بصورة متقطعة .

كانت الحكومة الجورجية ذات التوجه الغربي تطمح إلى إزالة النفوذ الروسي من جورجيا ، ومن ثم طالبت باستبدال القوات الروسية بقوات دولية ، معتبرة أن روسيا تدعم فكرة انفصال أوسيتيا الجنوبية ، وأن تدخلها في الإقليم الأوسيتي يعد خرقا للقوانين الدولية وانتهاكا لسيادتها وتهديدا لوحدها الوطني ، كما اعتبرت أن الإقليم هو جزء من محافظة شيداكارتى الجورجية ، ورفضت تسميته بأوسيتيا الجنوبية . ثم دعا سكاشفيلي المجتمع الدولي إلى مساندة ، واتخذ القرار بالإنسحاب من كومونولث الدول المستقلة . وأخذ الوضع في التوتر والتصعيد بين جورجيا من جهة وأوسيتيا الجنوبية وروسيا من جهة ثانيه ، ما أدى في النهاية إلى قيام حرب أوت 2008 .

¹ -Silvia Serrano , Michèle Kahn, Géorgie 2006 , de l'eau et du vin dans le gaz, Le Courrier des pays de l'Est ,2007/1, n°1059 , p112 .

المبحث الثالث

العلاقات بين جورجيه وكل من الولايات المتحدة وروسيا

كانت جورجيا منذ استقلالها في عام 1991 تسعى إلى تطوير علاقاتها مع الغرب والخروج من دائرة النفوذ الروسي . بيد أن الواقع الجورجي الذي تميزه النزاعات الداخليه فتح المجال لروسيا لممارسة نفوذها في جورجيا . ومع ذلك فإن هذه الأخيره استمرت في توجيهها الغربي وابتعادها عن روسيا من خلال الإنضمام إلى التنظيمات المناهضة للنفوذ الروسي ومن خلال السعي للإنضمام للحلف الأطلسي . لكن الولايات المتحدة لم تستجب لتطلعات الحكومه الجورجيه ، وفضلت قيام نظام أكثر ولاء وتبعيه لها .

المطلب الأول: العلاقات الجورجيه الأمريكيه

منذ انتخابه كرئيس في عام 1992 كان شيفرنادزه يعول كثيرا على اصدقائه الألمان والأمريكيين . وفي عام 1992 قام جيمس بيكر كاتب الدوله الأمريكي للشؤون الخارجيه بزيارة إلى جورجيا . لكن المنطقه كانت تعتبر ضمن دائرة نفوذ روسيا ، التي وإن ضعفت إلا أنها كانت حاضره فيها بقوة . وفيما بعد، خلال النزاع في أبخازيا عامي 1992 و1993 ، حاول الرئيس الجورجي دعوة الأمم المتحده ، لكن دون جدوى ، ولم يرض بالمراقبين الذين أرسلوا إلى المنطقه الفاصله ، وانتهى الأمر بقبوله نشر فوة حفظ للسلام تابعه لكومنويلث الدول المستقله في أبخازيا ، وكانت القوة كلها روسيه . وفي المحصله فإن الفارق كان كبيرا بين ما كانت تنتظره جورجيا بقوة وبين الإهتمام الضعيف الذي أولاه الغرب لها .

لكن بداية من منتصف التسعينيات من القرن الماضي فإن الأهميه المتزايدة لمسألة الطاقه في بحر قزوين ، وضعف روسيا الذي ظهر في هزيمتها في الشيشان ، أدى بالأمريكيين إلى تغيير نظرتهم للمنطقه . فقام الرئيس كلينتون في أبريل 1997 بتقديم " استراتيجيه طريق الحرير " أمام مجلس الشيوخ ، والتي كان من بين أهدافها ضمان تصدير محروقات قزوين نحو البحر المتوسط .

وتلا ذلك ، بضعة أشهر فيما بعد ، إنشاء التحالف السياسي المتكون من جورجيا، وأوكرانيا، وأذربيجان ، ومولدافيا ، (ج - أ - أ - م) GUA M . ثم ظهرت أولى المبادرات في مجال التعاون العسكري . وفي سنتي 1999 و 2000 ، أصبحت جورجيا ثالث دوله مستفيدة من المساعده الأمريكيه

بالنسبة لكل ساكن. وفي عام 2000 أعلن شيفرنادزه عن هدف الإنضمام إلى الحلف الأطلسي خلال خمس سنوات .

ومع مرور الوقت كانت العلاقات الجورجية الأمريكية تزداد كثافة . ففي أبريل 2002 شرعت الولايات المتحدة في برنامج للمساعدة قدره 64 مليون دولارا موجه رسميا لمكافحة الإرهاب . وفي مارس 2003 صادق البرلمان الجورجي على الإتفاقيات التي تزيد من التواجد العسكري الأمريكي ، وتوسع الحصانه الدبلوماسية إلى كل الأمريكيين الذين يعملون في المجال العسكري . هذا التعاون اتجه أكثر فأكثر نحو السعي للإنضمام إلى الحلف الأطلسي . فتطوير جورجيا لقواتها المسلحة ومشاركتها في القوات الدولييه في كوسوفيا KFOR ، وفي أفغانستان IFAS ، وفي غزو العراق ، كل ذلك جعلها تأمل في انضمام سريع للحلف الأطلسي .

لكن رغم هذا التقارب مع الولايات المتحدة ، فإن الأمريكيين لم يكونوا ينظروا بعين الرضا إلى شيفرنادزه ، فقد كانوا يرغبون في من يكون أكثر ولاء ، ولذلك شرعوا في تهيئة ثورة الورد في جورجيا .

المطلب الثاني : العلاقات الجورجية الروسيه

في خريف 1993 وعلى إثر الهزيمة في أبخازيا ، وتحت التهديد بحرب أهليه ، أضطر شيفرنادزه إلى قبول الشروط المفروضه عليه من طرف الكرملين التي سبق ذكرها ، واتباع سياسه تقوم على الموالاة لروسيا . وقد كان شيفرنادزه يرتقب دعما سياسيا وعسكريا روسيا ضد حرب العصابات التي كان يقوم بها أنصار زفياد غامزا خورديا الذين كانوا يسيطرون على غرب البلاد . كما كان شيفرنادزه يرغب في مساعدة روسيا له من أجل تكوين الجيش ، واستعادة السيطرة على المناطق الانفصاليه . وقد كانت هناك بالفعل مساعده عسكريه تضمنتها الإتفاقيات الثنائيه الممضاة في الفتره ما بين عامي 1993 و1995 .

لكن النتائج لم تكن في مستوى التطلعات وهو ما جعل الإتجاه الداعي إلى تطبيع العلاقات مع روسيا يصاب بخيبة أمل . ولما وصل ميخائيل سكاشفيلي إلى السلطه ، واجه بدوره الصعوبه المتمثله في قلة المساعده الروسيه ، ورغم النيه الحسنه في تطوير العلاقات مع موسكو والتي جسدتها زيارته لنظيره الروسي في أولى زيارته إلى الخارج ، وطرده بطريقه غير شرعيه لاجئين شيشان نحو روسيا ، إلا أن الرئيس الجورجي لم يتلق الإستجابة اللازمه ، وبقيت الحكومه الروسيه رافضه لأي تنازل حول أبخزيا وأوسيتيا الجنوبيه ، ما جعل إمكانية التراجع عن فكرة الإنضمام إلى الحلف

الأطلسي مقابل احترام سيادة جورجيا على أراضيها أمرا غير وارد . وفي عام 2005 تمكن سكاشفيلي من الحصول على اتفاق مع روسيا يقضي بانسحاب القوات الروسيه من جورجيا بحلول عام 2008⁽¹⁾. وبمرور الوقت كانت العلاقات الجورجيه تتدهور باستمرار ما أدى في النهايه إلى قيام الحرب الجورجيه الروسيه في صيف عام 2008 .

¹- بال دانواي، زدزسلو لاتشوفسكي، الأمن الأورومتوسطي والمؤسسات ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006 معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPI، ستوكهولم 2006، ص 139 .

المبحث الرابع

ثورة الورود

مع قدوم الجمهوريين إلى السلطة في الولايات المتحدة ، دخلت السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة جديدة قائمه على الإرادة في تحقيق الهيمنة العالمي . وبعد حروبها في أفغانستان والعراق ، اتجهت الولايات المتحدة إلى المجال السوفييتي السابق لتحقيق التغيير الذي يخدم أهدافها . وقد كانت الظروف مهيئه في جورجيا ، حيث كانت أوضاعها متدهوره ونظامها السياسي يسيطر عليه الفساد . فسمح ذلك بالإطاحة به ، بأسلوب جديد ، قائم على حركه سلميه تم الإعداد لها سلفا ، وهي ثورة الورود التي كانت للولايات المتحدة دور رئيس فيها ما جعل التنافس الأمريكي الروسي يزداد حده في جورجيا .

المطلب الأول : ظروف قيام ثورة الورود

كانت جورجيا في عام 2003 تعيش أزمة حاده متعددة الأوجه ، عجزت السلطة عن التصدي لها بسبب ما كانت تعانيه من ضعف ، ما جعلها توشك على الإنهيار والزوال . فبالإضافة إلى الأزمة الإقتصادية التي دخلت فيها البلاد منذ استقلالها ، مثلها مثل باقي الجمهوريات السوفييتيه السابقه ، والتي أدت إلى تدهور ظروف المعيشه ومغادرة كثير من الجورجيين لبلدهم ، فقد استشرى الفساد واختلاس الأموال . وأدى ذلك إلى تدهور صورة السلطة ، وازدياد نقمة المواطنين عليها ، خاصة في ظل بروز ثراء أقارب الرئيس ، في وقت كانت الحياة اليوميه للجورجيين تزداد صعوبة أكثر فأكثر بالإنقطاعات المستمره للكهرباء والغاز⁽¹⁾ .

وفي الواقع ، فإن عجز الدوله عن مواجهة مشاكلها الإقتصادية كان أمرا منطقيا . فنلثي البلاد كان غير خاضع للسلطه المركزيه ، ولم يتمكن شيفرنادزه من الذهاب أبعد من توفير الإستقرار للبلاد ، بعد أن عانت من الحرب الأهليه مدة ثلاث سنوات . فلأقاليم مثل بانكيسي Pankissi ، وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبيه وأدجاريا وبعض مناطق منغريلية Mingrelie ، كانت لا تعترف بالسلطه المركزيه ، ما جعلها تعيش في فوضى وتسود فيها كل أنواع التجاره غير الشرعيه من مخدرات وأسلحه وتهريب ، ناهيك عن أعمال الإختطاف لأجل الحصول على فدية .

¹ -Silvia Serrano, La Géorgie post-soviétique : lost in trnsition, Revue Tiers Monde , 2008/1,n°193, p81 .

ففي بانكيسي على الحدود مع الشيشان ، حيث لجأ سبعة آلاف شيشاني من بينهم بضعة مئات من المقاتلين بعد هجوم الجيش الروسي الثاني في خريف عام 1999 ، فإن تجارة المخدرات كانت مزدهره وكذلك أعمال الإختطاف . و على سواحل أبخازيا تنتشر تجارة الأسلحة والسجائر . وفي أوسيتيا ، تكونت في العاصمة تسخينفالي أكبر سوق حره في الهواء الطلق حيث تباع السيارات الأجنبية والنفط والكحول المهربه من روسيا . وإلى الجنوب فإن جمهورية أذربايا المستقلة ذاتيا قررت تمردا على السلطه المركزيه بعدم دفع عائدات المركز الحدودي وميناء باطوم . وفي مناطق أخرى ، فإن العمله الوطنيه غير مستعمله ، وهو الأمر الذي يحدث في منطقة دجافاخيتي Djavakhetie ، حيث العمله الروسيه ، الروبل ، والعمله الأرمينييه ، الدرانو ، هما المتداولتان . ويختم هذا المشهد الفوضوي الجورجي عدم خضوع بعض مناطق منغريليا للسلطه المركزيه ، والنزاعات حول المياه والفجاج والطرق بين الإثنيات⁽¹⁾.

كل هذه الظروف كانت قد هيأت إذن ، لقيام الثوره في جورجيا . لكن طبيعة هذه الثوره جعلت الأوضاع العامه في جورجيا تبقى على حالها ، بل إن آثارها زادت الأوضاع سوء . بيد أن الأسباب الداخليه لم تكن وحدها التي أدت إلى قيام الثوره . فللولايات المتحده أيضا دور حاسم فيها . فقد كانت واشنطن عازمه على تغيير الساطه في جورجيا بعدما لاحظت التغيير في سياسة شيفرنادزه تجاهها . فهذا الأخير قام بالتحالف مع حاكم أذربايا الموالي لروسيا ، ثم قام بتحسين العلاقه مع روسيا ، وتراجع عن الشراكه الإستراتيجيه مع الولايات المتحده . فأدى ذلك بواشنطن إلى التخلي تدريجيا عن الدعم اللامشروط للرئيس الجورجي ، وحل كثير من المسؤولين الأمريكيين بجورجيا أين أخبروا رئيسها أن أيامه في السلطه باتت معدوده . وصرح ريتشارد ميلس سفير الولايات المتحده في جورجيا للواشنطن بوست بأن بلاده ترغب في رؤية حكومة أقوى ، وشرع في التحضير لذلك بقيام السفير الأمريكي بإعداد الشاب ميخائيل سكاشفيلي⁽²⁾ .

المطلب الثاني : دور الولايات المتحده في ثورة الورود

ابتدعت الولايات المتحده أسلوبا جديدا في التأثير على مصير الأمم والشعوب مختلفا تماما عن الأساليب القديمه لقلب أنظمة الحكم ، كما كان الحال في كوبا وفي غيرها من الدول . فلقد أسس الأمريكيون مجموعه من المنظمات غير الحكوميه وحاويات الفكر والجمعيات تقوم بالإعداد للثورات من خلال تدريب النشطاء وتكوينهم في الملتقيات وإعدادهم للنشاط في الثورات باستعمال التقنيات

¹-Marie Jego ,La Géorgie entre Washington et le chaos,Politique Internationale n°95, Printemps 2002.

²-Paul Labarique, Les dessous d'un coup d'Etat en Géorgie , Réseau Voltaire.

www.voltairenet.org/article11807.html .

الحديثه ، مع إنشاء روابط وعلاقات بين مختلف الجماعات التي تقود الثورات ، والكل في إطار أساليب حديثه للعمل السلمي معدة من طرف مفكرين مختصين في ذلك . والغايه النهائيه هي تحويل البلدان المجاوره لروسيا إلى بلدان مواليه للولايات المتحده ، وذلك في إطار حصار روسيا والتوغل أكثر في عمق أوراسيا .

1 - ثورة صربيا

كانت أول تجربة للأسلوب الأمريكي الجديد لقلب أنظمة الحكم ، في صربيا ، في عام 2002 أين قامت الثورة التي أطاحت بالرئيس الصربي سلوبودان ميلوزوفيتش . ولم يكن لهذه الثورة تأثير في صربيا فحسب بل تعادها إلى بلدان أخرى حيث كانت نموذجا لقلب أنظمة الحكم ، وقدمت الخبره في هذا الشأن ، في إطار تواصل قوي بين الثورات ، وتأطير أمريكي متواصل .

كان النموذج الصربي الذي اتبع فيما بعد في الثورات الأخرى يركز على قيادة الإحتجاج من طرف حركه طلابيه ، ورفع شعار معين ، واستعمال لون خاص . ففي صربيا قادت الحركة الإحتجاجية الحكه الطلابية أبتور Optor ، التي تعني مقاومه ، وكان شعارها كلمة غوتفج Gotvje وتعني إنتهى أو كفايه. وفي باقي البلدان فإن الحركات الطلابيه كانت كمارا Kmara في جورجيا ، وبورا Pora في أوكرانيا ، وزوبر Zubr في بلاروسيا ، ومجاft في ألبانيا. ومن الناحيه العمليه طبقت أيضا طريقة العمل الصربيه باعتماد مقاومه غير عنيفه في باقي الثورات .

وبالإضافة إلى التشابه في التنظيم وفي طريقة العمل فإن التواصل كان قائما بين الثورات ، حيث كانت كل ثورة تنتقل خبرتها إلى الثورة التي تليها ، وتساعدنا في عملها . وقد كان عمل هذه الثورات مؤطرا من طرف الجمعيات والمنظمات غير الحكوميه وحاويات الفكر الأمريكيه وأهمها : - Open Society Institute - لجورج سوروس الذي يعمل على نشر الديمقراطيه في العالم مابعد السوفييتي من خلال عدة جمعيات .

Albert Einstein Institute A E I -

-- مؤسسة Heritage أحد أهم حاويات الفكر المحافظه في أمريكا

National Endowment for Democracy NED-

USAID- التي كانت أحد أكبر مهندسي سياسات المحافظين الجدد في إدارة بوش الابن

International Republican Istitute IRI - حاوية فكر قريبه من الحزب الجمهوري وفرع

L NED

Freedom House –

وقد كان عمل هذه المنظمات جاريا على عدة مستويات ، مرافقا للثورات في مختلف مراحلها وأطوارها . وأول مستوى يمكننا ذكره يتعلق باستراتيجية العمل التي تم طرحها على مستوى فكري عن طريق كتاب من أمثال جين شارب Gene Sharp وبيتر أكرمان Peter Ackerman اللذين تقوم استراتيجيته عملهما على فكرة المقاومة غير العنيفة .

أما جين شارب فقد نشر بين عامي 1985 و2005 عدة مؤلفات حول تقنيات المقاومة غير العنيفة ، وكانت كتاباته في البدايه قائمه على تسييس تقنيات العمل غير العنيف في إطار الحرب الباردة للتحضير لمقاومه محتمله في حالة غزو من طرف الجيش الأحمر السوفييتي . ويعتبر كتابه " من الديكتاتوريه إلى الديمقراطية " الخاص بالعمل غير العنيف ، الكتاب الذي استعملته أغلب المنظمات السياسيّه المموله من طرف المنظمات غير الحكوميه الأمريكيه لقلب الحكومات⁽¹⁾ .

وأما بيتر أكرمان الذي لديه الرؤيه نفسها فيما يتعلق بالعمل غير العنيف ، فهو يؤكد التفوق التكتيكي بالنسبة لمثل هذا العمل في الإطار المعولم لمجتمع المعلومات . ويقوم أسلوب جين شارب وبيتر أكرمان ، الذي يستعمل الدعايه المغرضه الشامله وحرب الرأي العام لجعل الثورات غير العنيفه تندلع ، على القوة الناعمه المتمحوره حول الإتصال بالإنترنت وصحافه المواطنه ، وحول الشبكات الإجتماعيه ، وهو ما يسمح بسهوله النشر المكثف للرسائل التي لايمكن التأكد منها والتي تعمل على التأثير على العفويه⁽²⁾ .

وبفضل هذه التقنيات المبتكره وأسلوب القوة الناعمه أصبح بالإمكان إحداث ثورات غير عنيفه في عدة بلدان مثل صربيا وجورجيا وأوكرانيا ، وهو مل يبرز إلى أي مدى وصل الإبداع واستغلال التطور التكنولوجي والمعطيات الجديده التي أصبحت وسيله للتحكم في تحول المجتمعات وتطورها .

2- طريقة العمل

المستوى الآخر الذي عملت فيه المنظمات الأمريكيه بعد المستوى المتعلق باستراتيجيه العمل كان يخص نشاطه الثوره وذلك من خلال تكوينهم في مجال معارضة السلطه وتعبئة الجماهير وقيادتها، ثم بعد ذلك استغلال خبره هؤلاء النشاطاء عند الإنتقال من ثورة إلى أخرى .

¹ - Alexandre Latsa, Les révolutions de couleur en Eurasie .http://www.eurasia_rivista.org. pp 5-6 .

² - Ibid pp 5-6 .

فسير أحداث الثورات وما تبدو عليه من تنظيم يؤكد أنها ليست عفوية . ففي أوكرانيا استمرت الثورة لأسابيع في البرد القارس ، وفي جورجيا تم الإستيلاء على البرلمان في هدوء وبكل سرعه، مع أن بلدا مثل جورجيا معروف بعدم الإستقرار وانتشار العنف فيه ، وهذا كله يدل على عدم عفوية الثورات ، بل إن هناك إعداد سابق وتكوين لنشطاء يقومون بتأطير الثورات ، ولهم القدرة على التحكم في تقنيات الإضطرابات . وبعد الإنتهاء من مهمتهم في إحدى البلدان ينتقل هؤلاء النشطاء إلى بلد آخر لثورة أخرى ، محققين بذلك أهداف المنظمات غير الحكوميه الأجنبيه وأهداف الولايات المتحده بصورة عامه ، وهذا مايجعل الثورات في الأخير تتشابه في الشكل والمحتوى وفي الطريقه التي تتم بها . وحتى في الرمز المختار من طرف التنظيمات الثوريه ، كان هناك اشتراك في استعماله ، وهو الرمز المتمثل في "اليد الممدوده" .

هذا النشاط المنظم والدؤوب للنشطاء جعل الحركات الثوريه تنتشر في عديد البلدان . فإضافة للحركات التي ذكرناها وتعمل في كل من أوكرانيا وجورجيا وبيلاروسيا وألبانيا ، توجد حركات أخرى مثل حركة كلكل في كيرغيزستان وحركة أوبورانا في روسيا وحركة بولغا ويوكول في أوزبكستان وحركة جوك في أذربيجان⁽¹⁾.

وبخصوص النشطاء الذين تستعملهم المنظمات غير الحكوميه الأمريكيه ، فإن من أبرزهم الناشط في الثورة الصربيه لعام 2000 ، الكسندر ماريك الذي كان أحد كوادر الحركه الطلابيه أوبتور. وقد أكد ماريك العلاقه الموجوده بين الولايات المتحده والثوره في صربيا ، والتي كانت من خلال عملية التمويل التي كانت تتم بواسطة منظمات غير حكوميه مثل USAID منظمة المساعده الأمريكيه و Freedom House دار الحريه و Open Society Institute معهد المجتمع المنفتح . كما أكد ماريك علاقاته الشخصيه مع أعضاء من الحكومه ومن البيت الأبيض الأمريكي ، وكشف الدور التكويني للمنظمات غير الحكوميه الذي كان يجرى من خلال الملتقيات التي عقدت في بودابست و بوخارست، وفي البوسنه ، وذلك أثناء الفتره التي سبقت الثوره . وكانت هذه الملتقيات مناسبه للإلتقاء مع مسؤولي معهد ألبيير أنشتاين Albert Einstein Institute ومع مناضلي حركة التضامن البولونيه Solidarnos⁽²⁾.

أما عن التقنيات المستعمله أيام الإحتجاجات فقد كشف عنها ماريك أيضا ، وتقوم على العمل غير العنيف الذي طرحه كل من شارب وأكرمان . ويعتمد هذا العمل على تشويه صورة السلطه

¹ - Ibid p 8 .

² -Ibid p 8 .

والتحريض على العمل المدني والتظاهر السلمي ، ويكون ذلك تحت إشراف جمعيه ليس لها علاقه بهيئه تنفيذيه معروفه . ويتم خلال ذلك استعمال رسائل قصيره وشعارات محدده . ويرافق هذا النشاط عمل إعلامي عالمي يبرز المظاهرات على أنها تجمعات عفويه لشبيبه تطمح إلى الحريه والديمقراطيه وترغب في الإندماج في المجموعه الدوليه .

ومن صربيا نقلت منظمة دار الحريه ماريك وإطارات أخرى من حركة أوبتور ليقدموا خبرتهم ، كما كان الحال في ثورة الورود في جورجيا عام 2004⁽¹⁾ .

المطلب الثالث : أحداث ثورة الورود

كانت الظروف في جورجيا كما ذكرنا متدهوره ، وبدلا من العمل على تحسين الأوضاع والتصرف بحكمه تجاه الإنتقادات الموجهه إليها ، كانت الحكومه الجورجيه تتصرف بطريقه تسلطيه . ففي خريف عام 2001 على إثر محاوله السلطات غلق التلفزه المستقله ، قامت المعارضه بتعبئه كبيره ونظمت مظاهرات أدت إلى الإطاحه ببعض الوزراء الأكثر فسادا والأكثر نفوذا . وأدى ذلك إلى إدراك المعارضه لمدى ضعف السلطه الجورجيه . هذه الأخيره ازداد موقفها ضعفا بعد أن فقدت ثقة الشعب على إثر تجربه انتخابيه لم تنل رضاه ، قبل قيام الثوره . وأدت هذه الأحداث إلى توفر شروط قلب نظام الحكم في جورجيا⁽²⁾ .

أما عن أحداث الثوره ، فقد سارت حسب النموذج الكلاسيكي المتمثل في رفض نتائج الإنتخابات والشروع في التظاهر لإسقاط النظام الحاكم . فلقد أعطت نتائج الإنتخابات في 2 نوفمبر 2003 التفوق لصالح الحزب الموالي لشفيرنادزه . وحسب النتائج النهائيه فإن الكتله المواليه لشفيرنادزه " من أجل جورجيا الجديده" تحصلت على 21,3 % من الأصوات، وتحصل حزب التجديد على 18,8 % من الأصوات ، ونالت الحركه الوطنيه لسكاشفيلي المرتبه الثالثه بـ 18 % من الأصوات ، وتحصل الحزب العمالي على 12 % من الأصوات⁽³⁾ .

إثر هذه النتائج قام سكاشفيلي بتزعم الثوره معتبرا مع المعارضه أن الإنتخابات كانت مزوره . وقامت الحركه الطلابيه كمارا ومعها جمعيه القانونيين الجورجيين Georgian Lawyers Association ومعهد الحريه Liberty Institute ، بتأطير المظاهرات. قبل ذلك وباقتراب الانتخابات التشريعيه ، فإن بعض المنظمات غير الحكوميه للدفاع عن

¹ -Ibid p 8 .

² -Silvia Serrano, op cit p 81 .

³ - Alan Woods, Géorgie << La révolution des roses >>. www.lariposte.com/géorgie_la_revolution_des_roses .

الحريات العمومية ، المتصلة بشبكات عابره للأوطان ، مثل جمعية القانونيين الشباب الجورجيين (GYLA (Georgian Young Lawyers Association) ، قامت بدور هام في جعل السلطة القائمته تفقد مصداقيتها عن طريق تأطير وشرعنة عملية التمرد . وساعدت التلفزه المستقلة روستافي زعماء المنظمات غير الحكوميه في عملهم عن طريق منحهم المجال لطرح أفكارهم . كما كان للشبكات العابره للأوطان دور كبير في زيادة القدرات التنظيميه لزعماء هذه المنظمات . ففي صيف عام 2003 تم تكوين 700 مناضل من حركة كمارا من طرف مناضلي المنظمه الصربيه أوبتور⁽¹⁾ .

ومن جهة أخرى فإن المنظمات غير الحكوميه استفادت من دعم المؤسسات الديمقراطيه ، وكان لها دور حاسم أثناء العمليه الانتخابيه ذاتها . فمئذ مارس 2003 قررت المؤسسات الديمقراطيه والحكومه الأمريكيه تمويل تحسين النظام الانتخابي ، وذلك بمنح 3 ملايين دولار . كما ساهمت في تمويل عملية سبر الآراء عند الخروج من مكاتب التصويت ، والحساب الموازي ، وفي تكوين الملاحظين المحليين ، وساهمت دول أخرى بمبلغ مليون دولار . إضافة إلى ذلك قامت الجمعيه الدوليه ، بإرسال 2300 NED من أجل الانتخابات الحره والديمقراطيه ، وهي مؤسسه أنشأتها مؤسسه مراقب ، وأرسلت جمعيه القانونيين الشباب الجولاجيين 500 مراقب ، من جهتها . وكان الحساب البديل للأصوات الذي قامت به الجمعيه الدوليه من أجل **الانتخابات الحره والديمقراطيه** هو . وإلى جانب هذه الجمعيه شارك في الحركه⁽²⁾ الذي أفقد النتائج الرسميه مصداقيتها قبل أن تعلن المعارضه المعهد الديمقراطيه الأمريكي ومؤسسها جيمس بيكر وجورج سوروس . هذا الأخير⁽³⁾ اعتبره شيفرنادزه بأنه كان وراء إنشاء جمعبه كمارا .

ولم تكف الولايات المتحده بالتأثير بواسطه المنظمات غير الحكوميه والمؤسسات المختلفه ، بل سعت كذلك إلى توجيه سير الأحداث في جورجيا ، عن طريق مواقف رسميه للحكومه ، حيث اعتبر الناطق الرسمي للحكومه الأمريكيه آدم إيريل Adam Ereil " أن نتائج الانتخابات قائمه على تزوير انتخابي مكثف في عدة مناطق ولا تعكس بصورة صحيحه إرادة الشعب الجورجي " ⁽⁴⁾ ، في الوقت الذي كان شيفرنادزه يؤكد أن " بين 8 و 10% من الأصوات كانت غير صحيحه ، ويعود الأمر للقضاء لتسوية هذه المشكله " ⁽⁵⁾ .

لكن الأحداث كانت تتسارع ، وفي 22 نوفمبر ، بينما كان شيفرنادزه يلقي خطابا أمام نواب البرلمان ، اقتحم أنصار المعارضه المكان تحت قيادة سكاشفيلي ، وسيطروا عليه ، مجبرين الرئيس

¹ - Silvia Serrano, op cit pp 82-83 .

² -Ibid pp 83-84 .

³ -Paul Labarique, op cit p6 .

⁴ - Alan Woods , op cit .

⁵ - Ibid

على الفرار ، في الوقت الذي كان آلاف المتظاهرين يطالبون باستقالته . لكن شيفرنادزه رفض الاستقالة في البدايه مصرأ على إنهاء عهده الرئاسيه وفقا للدستور ، ليقبل بها فيما بعد ، إثر انضمام الجيش إلى المعارضه ، وبعد المحادثات يوم 23 نوفمبر مع وزير الخارجيه الروسي إيغور إي فانوف . وبذلك انتهت الثوره ، ودخلت جورجيا في مرحلة جديده بعد اسبوعين من المظاهرات ⁽¹⁾ . وفي 4 جانفي 2004 أجريت انتخابات رئاسيه فاز فيها ميخائيل سكاشفيلي بنسبة 96,27% ⁽²⁾ .

المبحث الخامس

الحرب الجورجيه الروسيه

أدت ثورة الورود إلى قيام حكومة معاديه لروسيا ومواليه للولايات المتحده التي قام رئيسها جورج والكر بوش في ماي 2005 بأول زياره لرئيس أمريكي لجورجيا ، التي منحت مساعده قدرها 295 مليون دولارا ⁽³⁾ . وظلت روسيا منذ ذلك الحين تنتربص بجورجيا ، وتتحين الفرص لتغيير

¹ - Ibid

² - Silvia serrano, Michèle Kahn, Géorgie 2004, relève pacifique, Le Courrier des pays de l'Est, 2004,/1,n°1041, p 121 .

³ - Silvia serrano, Michèle Kahn, Géorgie 2005, des réformes à consolider, Le Courrier des pays de l'Est, 2006,/1,n°1053, p 121 .

الأوضاع لصالحها وتحويل موالاة الجورجيين إليها . وجاءت الفرصة لروسيا مع حرب أوت 2008، فردت على حكومة سكاشفيلي وما بدر منها من مواقف مناوئة لها ، وعادت لفرض نفوذها في جورجيا. وأظهر الروس أنه من الصعب الوقوف في وجههم وتحديهم سواء في جورجيا أو في كل جوار روسيا ، وأنهم عادوا بقوة من جديد بعد سنين طويلة من الضعف والوهن .

المطلب الأول : أسباب الحرب

تعود أسباب حرب أوت 2008 إلى ما كان يقوم به طرفا النزاع ، جورجيا من جهة ، وروسيا ومعها إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا من جهة أخرى ، من أعمال وإجراءات ، وذلك منذ أن تولى سكاشفيلي رئاسة بلاده في عام 2004 . فكان التصعيد والتوتر يتزايد منذ ذلك الحين حتى أضحي من غير الممكن تفادي الصدام المسلح .

1-أسباب الحرب من جانب جورجيا

بعد أن أصبح رئيسا لجورجيا بعد ثورة الورد ، إتبع سكاشفيلي سياسة تهدف إلى تدعيم الوحدة الوطنية وبناء دولة عصريه . وقد أدى به نجاحه في بعض ما قام به في هذا الشأن إلى تشجيعه على العمل على السيطرة على أوسيتيا الجنوبية . وإخضاعها إلى السلطه المركزيه في تبيليسي ، فكانت نتيجة ذلك قيام الحرب بين جورجيا وروسيا . فلقد أدى النجاح المحقق في ماي 2004 بالسيطره على أديجريا وفرار الحاكم المحلي أسلان أباشيدزي إلى تشجيع الحكومه الجورجيه على إعادة السيناريو ذاته في أوسيتيا الجنوبية . لكن تبيليسي وقعت في خطأ تجاهل الفوارق المعتره بين الإقليمين .

ففي أديجريا فإن البعدالإثني غير موجود ، والسكان الذين يعتبرون أنفسهم جورجيين أيدوا بقوة عمل تبيليسي . وقد حفز النجاح المحقق في أديجريا الحكومه الجورجيه على فتح ملف أوسيتيا الجنوبية . وكان هدف السلطات الجورجيه الوصول إلى حل سياسي للنزاع من جهه ، ووضع حد لنشاط التهريب من روسيا بغلق سوق أرنييتي مركز كل النشاطات غير الشرعيه ، من جهة أخرى (1) . فأرسلت تبيليسي شهران بعد عملية اديجريا ، في صيف عام 2004 قواتا للأمن لهذا الغرض . وما شجع الحكومه الجورجيه كذلك ، في سعيها لإخضاع أوسيتيا الجنوبية هي سيطرتها على سهل كودوري في ابخازيا . لكن هذا السهل لم يكن تحت سيطرة الأبخاز ، لذلك لم يحدث رد فعل منهم ، وكان هذا السهل تحت سيطرة إمزار كيرتسياني الذي جعله شيفرنادزه من قبل

¹ Silvia serrano Géorgie 2005. Des roses et des épines , Le Courrier des pays de l'Est, 2005,,/1,n°1047, p122

ممثله الخاص فيه (1) . لكن نتيجة إجراءات تبليسي في أوسيتيا الجنوبية كانت المقاومة من طرف سكان هذا الإقليم ، وحدثت أعمال عنف ، انتهت بوقف لإطلاق النار في عام 2004 .

ومن جهة أخرى ، فقد اعتبر ضعف قدرات وتجربة أعضاء الحكومة الجورجية من ضمن أسباب النزاع ، إذ أن هؤلاء لم يحسنوا التصرف واندفعوا في أوسيتيا الجنوبية دون دراسة الأمور بعمق ورويه . فقد اعتبرت موسكو سكاشفيلي شخصا انفعاليا وغير ناضج سياسيا ، وركز آخرون على قلة خبرة وصغر سن كثير من الوزراء . فدافيد كازيزاشفيلي عين وزيرا وعمره 28 سنة ، ووزيرة الخارجية إيكاتكا شلاشفيلي عينت أيضا في عام 2006 وهي من مواليد عام 1977 ، أي أن عمرها كان 31 سنة عند اندلاع الحرب(2) . وما يمكن ذكره أيضا من أسباب ، ما قدمته السلطات الجورجية كتفسير لهجومها على أوسيتيا الجنوبية، وهو وقوعها في فخ التصريحات الروسيه التي جعلتها تعتقد أن موسكو مستعدة للتخلي عن دميتهأ أدوارد كوكواتي الحاكم في الإقليم (3) .

وفي ظل هذه الظروف فإن ما عجل بقرار تبليسي حسم أزمة الإقليمين الانفصاليين أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا ، هو الوضع الداخلي الصعب الذي أدى بداية من نوفمبر 2007 إلى خروج المواطنين في مظاهرات طالبوا فيها باستقالة الرئيس سكاشفيلي⁴ ، وازدياد قوة المعارضه ، مع استعجال الإنضمام إلى الناتو . فقمة الناتو في بوخارست في عام 2008 بتأكيدا إمكانية انضمام جورجيا وأوكرانيا إلى الحلف ، حفزت الحكومة الجورجية على التدخل في أوسيتيا الجنوبية. فتبليسي تدرك أن استمرار النزاعات في جورجيا يشكل عقبة كبرى أمام الانضمام إلى الناتو (5) .

2-أسباب الحرب من جانب روسيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية

مع حلول عام 2008 بدأ التصعيد في المواقف من طرف روسيا وأبخازيا خاصة ، تلاه زياده متواصله في التوتر انجر عنهما قيام الحرب . ففي اوائل مارس 2008 فإن البرلمان الأبخازي طالب بالاعتراف باستقلال أبخازيا وبالانضمام إلى الأمم المتحدة وإلى منظمة الأمن والتعاون الأوروبي . وكانت أوسيتيا الجنوبية قد قامت من قبل في 12 نوفمبر 2001 بإجراء استفتاء أقرت فيه الغالبية الساحقه من السكان الموافقه على الاستقلال والانضمام إلى روسيا . وردا على الموقف الأبخازي

¹ Silvia serrano ,Géorgie : le reve brisé, Politique Internationale n°121, Automne 2008 .

² -Ibid .

³ -Ibid .

⁴ -- Silvia serrano, Michèle Kahn , L'heure des désillusions, Le Courrier des pays de l'Est, 200,/1,n°1065, P 106 .

⁵ - Laure delcour, Russie et CEI, du conflit à la crise, Année Stratégique 2010, Paris, Dalloz/IRIS, 2009, p495 .

قدمت الحكومة الجورجية عرضاً لأوسيتيا الجنوبية ولأبخازيا تمنحهما من خلاله الاستقلال الذاتي مقابل الاندماج . فلم تتأخر روسيا بدورها على الرد على الحكومة الجورجية بإعلانها أنها ستعترف بالمؤسسات والهيئات التجارية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ، وهوما اعتبرته تبيليبي مقدمه لضم الإقليمين . وفي ماي 2008 أعلن رئيس أبخازيا سيرجي باجابش أنه يريد عقد معاهدة عسكرية مع روسيا تشبه المعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة وتايوان لدعم أمن الأقليم ، مبدية استعداده لإقامة . واستمر التناظر بين جورجيا من جهة ، وروسيا⁽¹⁾ قاعده عسكريه روسيه في إطار هذه المعاهده وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من جهة أخرى، ما جعل جهود الوساطه تفشل في تقريب وجهات النظر أو إيجاد حل للأزمه بين الطرفين ، وهو حدث مع خطة السلام التي تقدم بها وزير الخارجيه الألماني فرانك والتر شتاينماير ، حيث رفضتها روسيا وأبخازيا . هذه الأخيره كانت ترفض عودة المهجرين .
عام 1993 إلى أبخازيا²

هذا التصعيد في المواقف خاصة من جانب روسيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية رافقه توتر شديد باتهام جورجيا لروسيا بإسقاط طائرة استطلاع جورجية دون طيار فوق أبخازيا ، ما حدا بتبيليبي إلى أن تطلب من الإتحاد الأوروبي إرسال قوة لحفظ السلام أوروبيه إلى أبخازيا لتعويض القوه الروسيه التي اعتبرتها غير محايد . وفي مقابل ذلك قامت روسيا في أبريل 2008 بزيادة عدد قوات حفظ السلام في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ، كما قامت بمنح جوازات سفر روسيه لمعظم سكان هذين الإقليمين . وفي نهاية شهر ماي قامت روسيا بإصلاح السكه الحديديه التي تربط بين سوتشي والمدينه الأبخازيه أوتشمسيرا، وهي السكه الحديديه التي استعملها الجيش الروسي في الحرب لنقل 9000 من . وفي نهاية جويليه قام الجيش الروسي بمناورات على بعد كيلومترات⁽³⁾ عناصره إلى أبخازيا على الحدود بين روسيا وأوسيتيا الجنوبية ، وتلا ذلك دخول طائره مقاتله روسيه المجال الجوي فوق أوسيتيا ، كتهديد لجورجيا ، تبعه تزايد للإشتباكات المتفرقه . وفي جلسة طارئه لمجلس الأمن الجورجي تعهد سكاشفيلي بالسيطره على الإقليمين الانفصاليين ، ثم طلبت الحكومة الجورجيه اجتماعا طارئاً لمجلس الأمن الدولي لبحث التوجه الروسي . وسارع حلف الناتو إلى تأييد جورجيا ومعارضة⁽⁴⁾ المساس بسيادتها من طرف روسيا .

المطلب الثاني : سير أحداث الحرب

¹ - فرقاني فتحيه ، مرجع سابق ص 149 .

² - Silvia Serrano , Géorgie : le reve brisé, op cit .

³ - Ibid .

⁴ - - فرقاني فتحيه ، مرجع سابق ص 149 .

في 7 أوت 2008 على الساعة الحادية عشرة والنصف ليلا أعطى سكاشفيلي الأمر لقواته المسلحة بالتوجه للقضاء على المواقع العسكرية الأوسيتية ، وتدمير نفق روكي الممر الرئيس نحو أوسيتيا الجنوبية انطلاقا من روسيا بغرض إيقاف الغزو الروسي (1) . وأحدثت القوات الجورجية في طريقها دمارا كبيرا بالقرى وبعاصمة الإقليم تسخينفالي ، كما قامت بتوجيه ضرباتها إلى القوات الروسية لحفظ السلام . وردا على الهجوم قامت روسيا بإرسال قواتها الخاصة وفرقة من المدرعات المتمركزة في القوقاز الروسي . فلم تستمر السيطرة الجورجية أكثر من يوم ، إذ قام الجيش الروسي بطرد القوات الجورجية وتدمير قدراتها بصورة كلية من وحدات وقواعد إمداد ومطارات وموانئ ومراكز رادار ، ما جعل الجيش الجورجي يصاب بالهلع وسوء التنظيم ، وضاعت بذلك الجهود الأمريكية التي بذلت في سبيل تدريبه وتكوينه طيلة الأربع سنوات الماضية (2) . إضافة إلى ذلك قام الجيش الروسي بقصف مدينة غوري ومطارها مارنيولي العسكري ، ومرفا بوتوي على البحر الأسود ، وأرسلت تعزيزات روسية أخرى إلى أبخازيا ويمكن ذلك الأبخاز من طرد القوات الجورجية.

وخلال هذه المواجهات فإن الجيش الجورجي دمر جزئيا ، وغنم الروس مدرعات غربيه ، ما أساء إلى صورة الحلف الأطلسي، كما نهبوا قاعدتي غوري وسناك اللتين بنيتا حسب نموذج الحلف الأطلسي ، والشيء نفسه حدث في مواقع عسكرية أخرى مثلما كان الحال في قاعدة التدريب ساتش خير . ومن جهة أخرى ، فإن الهياكل المدنية هي أيضا طأها الدمار مثل مطارات مامولي و بولنيسي وكابيت ناريف ، ومصنع الإسمنت في كابي ، ومصانع في تيبليسي، إضافة إلى تدمير جسر السكك الحديدية في غراكلي قرب كاسبى الذي كان يربط شرق البلاد بغربها ، وإغراق سفن في

. وبإقامة نقاط مراقبه قرب (3) ميناء بوتوي . وقد دمر من الهياكل المدنية بـ400 مليون دولار المحور الرئيس شرق-غرب وقرب ميناء بوتوي الذي يمر من خلاله جزء من محروقات قزوين وسلع موجهة إلى أرمينيا وأذربيجان ، فإن روسيا أصبحت تؤثر ليس فقط على النمو الإقتصادي في جورجيا، ولكن أيضا على المبادلات بين الدول الثلاث لجنوب القوقاز . وكان من الطبيعي أن يهزم الجيش الجورجي أمام الجيش الروسي وأن تحقق روسيا ما حقته . فالفرق كبير بين الدولتين والجيشين، خاصة وأن جورجيا كانت قد أعدت جيشها لعمليات عسكرية في الأقاليم الانفصالية ، ولم تكن تتوقع ردا روسيا قويا على تدخلها في أوسيتيا الجنوبية . فخلال السنوات التي سبقت الحرب كانت جورجيا إحدى دول العالم التي حققت فيها الميزانية العسكرية أكثر الزيادات

¹ - Laure Mandeville, Russie : l'empire contre-attaque, Politique Internationale n°121, Automne 2008 .

² - فرقاني فتيحة ، مرجع سابق ص 150 .

³ - Silvia Serrano , Géorgie : le reve brisé, op cit .

إذ انتقلت هذه الميزانية من 50 مليون دولار في عهد شيفرنادزه إلى 567 مليون دولارا في عام وحسب بعض المصادر وصلت الميزانية إلى مليار دولار. ورغم هذا التطور فإن الجيش⁽¹⁾ 2000. الجورجي لم يصمد يوما واحدا أمام الجيش الروسي ، ولم يستطع السيطرة على أوسيتيا الجنوبية إلا وقتا قصيرا .

وعلى إثر الهزيمة قرر الرئيس سكاشفيلي سحب قوات بلاده واستدعاء الجنود الجورجيين الموجودين في العراق ، ثم طلب مساعده دوليه عاجله . وقد فقدت جورجيا بعد انتهاء المعارك الكثير من أراضيها . فموسكو اعترفت باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية . هذان الإقليمان زادا في توسيع مساحتهما بإضافة مجموعة من المناطق التي كانت تابعه لهما في المرحلة السوفييتيه كما هو الحال بالنسبة لأبخازيا التي استرجعت سهل كودوري⁽²⁾ .

المطلب الثالث : نهاية الحرب

أدت الحرب الجورجيه الروسيه إلى عمل دبلوماسي دولي مكثف من أجل إيقاف المعارك واحتواء الوضع . وكان هذا العمل صادرا من الإتحاد الأوروبي بالأساس ، وتحديدًا من فرنسا التي كانت تتأثر الإتحاد وقتئذ . فبحلول الثاني عشر أوت 2008 توجه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ووزير خارجيته برنار كوشنير إلى موسكو وتبيليسي لطرح خطه لإنهاء الحرب واحلال السلام. وكانت على ساركوزي في البدايه إقناع نظيره الروسي بقبول وقف لإطلاق النار ، وهو ما تمكن منه . أما جورجيا فقد وقعت على الإتفاق الخاص بفض النزاع بعد أسبوع من اندلاع

¹ - Ibid .

² - Ibid .

الأزمه بطلب وبحضور كاتبة الدوله الأمريكيه للشؤون الخارجيه كوندوليزا رايس . وتضمنت خطة السلام ست نقط هي :

- عدم اللجوء إلى استخدام القوة
 - الإيقاف التام للعمليات العسكريه
 - تأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين
 - عودة القوات الجورجيه إلى مواقعها الدائمه
 - انسحاب القوات الروسيه إلى مواقعها التي كانت فيها قبل العمليات العسكريه
- (1)- بدء مناقشات دوليه حول الوضع المستقبلي لأوسيتيا الجنوبيه وأبخازيا

وقد احتفظت روسيا لنفسها في أوسيتيا الجنوبيه وابخازيا بقوات عسكريه قوامها 3800 جندي في كل إقليم ، لكن ليس بصفة قوات لحفظ السلام . كما أعلنت مؤازرتها للإقليمين اقتصاديا وعسكريا وعدم تراجعها عن الاعتراف باستقلالهما . وبذلك استطاعت روسيا فرض الأمر الواقع وتركت الدول الغربيه ، والولايات المتحده خصوصا ، عاجزه عن القيام بأي رد فعل ، مسلمة بذلك بضياع مواقعها التي اكتسبتها على مدى سنوات من الجهد الدؤوب .

وكما نرى ، من خلال هذا الفصل فإن الصراع كان قويا بين الولايات المتحده وروسيا في جورجيا . وإذا كانت واشنطن قد استطاعت إقامة نظام موالي فيها ، مستغلة في ذلك العلاقات الصعبه بين تبيليسي وموسكو ، وكذا رغبة الجورجيين في الإلتحاق بالمنظومه الغربيه ، فإن روسيا لم تكن مستعده لترك جورجيا تقع تحت النفوذ الأمريكي ، ومن ثم كان تعاملها القوي معها . وقد أظهرت حرب أوت 2008 أن جورجيا لا يمكنها أن تعول في أمنها على الولايات المتحده ، مثلما لا يمكنها أن تكون عضوه في الحلف الأطلسي ، وأن عليها أن تأخذ في الحسبان علاقتها مع جارتها روسيا التي تتجه تتجه بخطى ثابتة لتكون صاحبة النفوذ في جوارها القريب .

¹ - - فرقاني فتيحه ، مرجع سابق ص 154 .

الخريطة رقم 8 - الحرب الجورجية الروسية



المصدر :

https://fr.wikipedia.org/wiki/deuxieme_guerre_d%27Ossetie_du_sud

الفصل السادس

التنافس الأمريكي الروسي في أوكرانيا

مثلها مثل جورجيا، كانت أوكرانيا من أكثر الجمهوريات السوفييتية السابقة، الراضة للهيمنة الروسية، لكن العلاقات الروسية الأوكرانية لم تتأثر لذلك. فسياسة التقارب مع الغرب التي اتبعتها روسيا، وتدهور ظروفها في السنوات 1990 جعل العلاقات الروسية الأوكرانية تكون هادئة وبعيدة عن أي توتر. وحتى لما دخلت أوكرانيا في كتل (ج.أ.م) (GUAM) المعادي للنفوذ الروسي فإن طبيعة العلاقة بين موسكو وكيف لم تتغير، فهذه الأخيرة جعلت من سياسة التوازن الأساس في علاقاتها مع الولايات المتحدة وروسيا.

لكن الأهمية الكبيرة لأوكرانيا الكبيرة بالنسبة للولايات المتحدة، وخاصة بالنسبة لروسيا، لم تسمح باستمرار هذا التوازن. فالروابط التاريخية والبشرية والثقافية والإقتصادية، بين أوكرانيا وروسيا، جعلت هذه الأخيرة شديدة التمسك بجارتها الأوكرانية ولا تريدها أن تقع تحت نفوذ غير نفوذها، ما جعلها توطد الروابط معها منذ مجيء فلاديمير بوتين إلى السلطة. لكن الولايات المتحدة التي كانت ماضية في تحقيق الهيمنة العالمية، كانت بدورها عازمة على ضم أوكرانيا بشكل نهائي إلى دائرة نفوذها. فكانت الثورة البرتقالية، التي جعلت التنافس الأمريكي الروسي يشتد في أوكرانيا، ليصل إلى ذروته مع قضية إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وأوكرانيا. فتفجر الوضع في هذه الأخيرة، ودخلت بذلك فيما يشبه الحرب الأهلية بين منطقة غربية موالية للغرب، ومنطقة شرقية وأخرى جنوبية، ناطقتين بالروسية، وموليتين لروسيا. وإعتمدت كل من الولايات المتحدة وروسيا في تنافسهما على الجهة الموالية لها. وكما كان الحال في جورجيا، فإن روسيا أثبتت أنه من الصعب طردها من المجال السوفييتي السابق الذي تعتبره ضمن دائرة نفوذها وأنها بعد عودتها إلى قوتها، تبقى هي التي تملك كلمة الفصل في جوارها.

ومن خلال هذا الفصل سنتناول مراحل التنافس الأمريكي الروسي في أوكرانيا مبرزين مراحلها وكيفية تحوله إلى أزمة، ثم مجريات هذه الأزمة وتطوراتها، محاولين الكشف عما ستؤول إليه.

المبحث الأول

التطور السياسي لأوكرانيا

مرت أوكرانيا منذ ظهورها كدولة، في القرن التاسع، بتطورات عديدة لم تسمح لها بالإستقرار وترسيخ وجودها. ورغم ذلك فقد كان لأوكرانيا دور هام جدا في محيطها وأساسا في روسيا. فأوكرانيا تمثل الأصل بالنسبة لروسيا وتعتبر امتدادا لها. لذلك عادت روسيا وأوكرانيا لتتحد في دولة واحدة بعد أن عانت الأخيرة من الهيمنة الأجنبية للمغول والليتوانيين والبولونيين. وقد ساهمت روسيا في تشكيل أوكرانيا الحديثة بعد أن ضمت إليها عدة أقاليم من البلدان المجاورة لها وبعد أن منحها في عهد الإتحاد السوفيتي شبه جزيرة القرم. لذلك وجدت أوكرانيا نفسها بعد استقلالها ذات تنوع جغرافي وإثني وثقافي مع روابط قوية مع روسيا. كل ذلك جعل العلاقة بين روسيا وأوكرانيا تكون علاقة متميزة وفي الوقت ذاته غير واضحة المعالم، وهو ما سيكون له أثر كبير في تطور الأحداث فيما بعد.

المطلب الأول: التطور التاريخي لأوكرانيا

منذ القرن السادس ميلادي استقرت القبائل السلافية في أوكرانيا الغربية، والوسطى والشمالية. وفي القرن الثامن وحدثت تجارة الفاريغ Varègues (فايكنغ شوقيون) من البلطيق إلى البحر الأسود القبائل السلافية. وفي القرن التاسع انتزعت (كريف) من الخزر، من طرف الفاريغ وأوليه الحكيم Oleh le Sage مؤسسه "دولة الجذافين" وبالسلافية روس Rous.

إن وجود (كريف) في طرق تجارية أدى بها بأن تكون مركز دولة سلافية قوية كانت في القرن الحادي عشر، جغرافيا، أكثر الدولة شساعة في أوروبا. وقد عرفت دولة (الروس) هذه، أيضا، باسم (روتينيا) Ruthenie في كتابات الغربيين، وبلغت أوج ازدهار تحت حكم (ياروسلاف الحكيم)، وكانت تمتد من البلطيق إلى البحر الأسود، ومن التقاء مصب نهر (أوكا) Oka مع الغولغا حتى الكاربات Carpates الجنوبية.

لكن في القرن الثاني عشر اندلعت نزاعات بين أمراء محليين، ما أدى إلى تدهور دولة كريف وانقسامها إلى عدة إمارات متنازعة. وقامت إحدى الإمارات وهي إمارة فلاديمير بتخريب

كيفية في عام 1196، ثم تلى ذلك تخريب من طرف التطار المغول الذين فرضوا سيطرتهم على كل الإمارات الروتينية.

وبعد احتلال المغول كان هناك احتلال ليتواني بولوني. فقد استطاع الليتوانيون والبولونيون إزاحة المغول بعد مكافحتهم، وكان ذلك خلال القرن الرابع عشر. وقد استولى الليتوانيون والبولونيون على أوكرانيا الشمالية، وضمت ليتوانيا كييف إليها في عام 1362⁽¹⁾، بينما بقي التطار في ساحل البحر وفي شبه جزيرة القرم.

خلال الهيمنة الليتوانية البولونية وبداية من القرن الخامس عشر ظهر الكوزاك، وهم فلاحون روتانيون Ruthenes أورتودوكس رفضوا الخضوع والاندماج مع البولونيون الكاثوليك، وكانت نتيجة ذلك ثورات عديدة خلال القرن السادس عشر ضد طبقة النبلاء البولونيون. وفي 1648 قاد (بوهدان خميلنتسكي) Bohdan Khmelnytskyi حملة ضد البولونيين وهزمهم، وكان ذلك بداية حرب تحرير أدت إلى نشوء إقليم مستقل يسمى أوكرانيا، "بلادنا" بالأوكرانية، في حوض دنيبر Dniepr بين بولونيا وروسيا. وتشكلت دولة مستقلة للكوزاك يديرها (هتمان) Hetman منتخب دامت أكثر من قرن. واندمجت أوكرانيا بصفتها هتمانة كوزاك في روسيا بمعاهدة 1654.

وفي منتصف القرن 18 أزلت الإمبراطورة الروسية كاترين الكبرى الهتمانة. وأدى تقسيم بولونيا إلى استيلاء روسيا على الضفة اليمنى لأوكرانيا باستثناء غاليسيا Galicie (أوكرانيا الغربية) التي أصبحت تابعة للإمبراطورية النمساوية المجرية. وتوسعت روسيا إلى البحر الأسود وأصبح ثلاثة أرباع أوكرانيا الحالية روسيا⁽²⁾.

وتجدر الإشارة في الجانب الثقافي، أن روسيا عملت على فرض اللغة الروسية في المناطق الأوكرانية التي تسيطر عليها. وخلال قرنين من الإحتلال فإن المراسيم (Oukazy) توالى للحد وحتى منع استعمال اللغة الأوكرانية. كما أن الحكومة الروسية في عهد نيكولا II (1894 - 1917) قد منعت في 1901 استعمال كلمة "أوكرانيا" وفرضت كلمة مالوروسيا Maloroussiia أي روسيا الصغيرة، وكان الأوكرانيون يسمون رسمياً (الروس الصغار).

¹- Maxime Deschanet, Introduction à l'histoire de l'Ukraine. https://ha.archives-ouvertes.fr/hal_00994650 (4/3/2016).

²- Olivier Berruyer, Comprendre l'Ukraine, l'histoire du pays. [https://www.les_crisis.fr/ukraine-l'histoire-du-pays-1\(4/3/2016\)](https://www.les_crisis.fr/ukraine-l'histoire-du-pays-1(4/3/2016))

المطلب الثاني: أوكرانيا أثناء المرحلة السوفيتية

خلال الحرب العالمية الأولى أعلن الأوكرانيون عن استقلالهم وقاموا بإنشاء (الرادا) الأوكرانية المركزية في 17 مارس 1917، وانتخب ميكايلو هروشفسكي Mykailo Hrouchevsky رئيساً (للرادا). وفي 20 نوفمبر 1917 أعلنت (الرادا) قيام الجمهورية الشعبية الأوكرانية وانفصالها عن روسيا، واعترفت بها فرنسا وبريطانيا في 02 جانفي 1918. وفي 29 نوفمبر 1918 أنتخب ميكايلو هروشفسكي Mykailo Hrouchevsky رئيساً للجمهورية الشعبية الأوكرانية. ومن جهة أخرى، فقد أدى سقوط الإمبراطورية النمساوية المجرية إلى إقامة حكومة غاليسيا Galicie في 1 نوفمبر 1918، التي أعلنت قيام الجمهورية الشعبية الأوكرانية الغربية (Znur) في نوفمبر 1918 في ليفيف Lviv. وفي 22 جانفي 1919 أقيم إتحاد بين الجمهورية الشعبية الأوكرانية والجمهورية الشعبية الأوكرانية الغربية. لكن في نهاية 1919 والنصف الأول من 1920، سيطر البلشوفيون على القسم الروسي السابق من أوكرانيا بعاصمته (كيبيف) ودمج في الإتحاد السوفييتي المنشأ في عام 1922، بينما عاد القسم الذي كان تابعا للنمسا بـ (ليفيف) Lviv إلى بولونيا في 1921⁽¹⁾.

في 30 ديسمبر 1922 نشأ الإتحاد السوفياتي من المعاهدة المبرمة بين فيدرالية روسيا وبلاروسيا وأوكرانيا وجنوب القوقاز Transcaucasie. وقد تميزت سياسة ستالين بالإعتماد على أوكرانيا كأحد مصادر تمويل الثورة الصناعية التي شرع فيها. ويعود إلى ستالين إنشاء أكبر محطة كهربائية في أوروبا في ذلك الحين وهي Dniepro Gues، ما سمح بكهربية الجمهورية واستغلال الحوض المنجمي والمعدني الكبير (دونباس) Le Donbass. ولكن في المقابل كان ستالين يقوم بقمع أدنى مؤشر لليقظة الوطنية الأوكرانية، وهذا بعد أن عرفت أوكرانيا لفترة قصيرة في العشرينيات عودة اللغة الأصلية في المنشورات، وإعادة فتح المدارس والجامعات التي تعتمد على اللغة الأوكرانية وترقية الكوادر الوطنية.

إلى جانب ذلك تواصلت مآسي الأوكرانيين بظهور مجاعات بين عامي 1931 و1933، أهمها المجاعة الكبرى في عام 1933 التي يسميها الأوكرانيون (هولودومور) Holodomor. كما تواصل القمع باضطهاد ونفي الوطنيين الأوكرانيين بين عامي 1937 – 1939⁽²⁾.

¹ - Maxime Deschanet, op, cit.

² - Ibid.

وفي عام 1939 عند غزو بولونيا من طرف ألمانيا والإتحاد السوفييتي قام السوفييتيون بضم الأقاليم البولونية ذات الأقلية الأوكرانية، إلى أوكرانيا. وبعد الإحتلال الألماني لأوكرانيا في عام 1941 قام الجيش الأحمر بتحريرها في عام 1944. لكن كانت هناك مقاومة السوفييتيين في أوكرانيا، أساسا في الغرب، قام بها الجيش الثوري الأوكراني UPA ومنظمة الوطنيين الأوكرانيين التي أعلنت استقلال أوكرانيا في ليفيف Lviv. وقد استمرت مقاومة الجيش الثوري الأوكراني ضد الجيش الأحمر إلى غاية عام 1954.

وبعد الأراضي البولونية التي ضمت إلى أوكرانيا في عام 1939 قام الإتحاد السوفييتي بضم المناطق ذات الأقلية الأوكرانية في رومانيا إلى أوكرانيا، وذلك في جوان 1940. وفي عام 1945 انتزع ستالين من تشيكوسلوفاكيا روتينيا الترانسكرباتية Ruthenie Transcarpatique وضمها إلى أوكرانيا. وفي عام 1954 قام خروتشوف، أخيرا، بمنح شبه جزيرة القرم إلى أوكرانيا⁽¹⁾، بمناسبة الذكرى المئوية الثالثة لمعاهدة بيرياسلاف التي انضم من خلالها الكوزاك إلى روسيا.

المطلب الثالث: استقلال أوكرانيا

كان التحول الليبرالي للنظام السوفييتي في عام 1989 وتحرير المساجين السياسيين قد سمح للأوكرانيين بتنظيم أنفسهم والدفاع عن حقوقهم في السيادة. فتأسست في السنة ذاتها حركة روك Roukh، الحركة الشعبية لأوكرانيا، التي كانت أول حزب سياسي مستقل في أوكرانيا. وفي انتخابات مارس 1990، تحصلت الأحزاب السياسية للكتلة الديمقراطية على 25% من المقاعد في البرلمان. وتحت تأثير النواب الديمقراطيين أصدر البرلمان الأوكراني، في 16 جويلية 1990 الإعلان حول السيادة السياسية لأوكرانيا. وشكل الإعلان خطوة أولى نحو الإستقلال التام الذي أعلن في 24 أوت 1991، وتأكد باستفتاء في 1 ديسمبر 1991 حيث صوت 90,5% من الناخبين لصالح الإستقلال. وفي 8 ديسمبر، بعد إجتماع مينسك لقادة روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا. اضمحل الإتحاد السوفييتي، وأصبح استقلال أوكرانيا فعليا. وفي 12 ديسمبر انتخب ليونيد كرافتشوك رئيسا لأوكرانيا.

¹ - Ibid

وبالرغم من الإعراف الرسمي باستقلال أوكرانيا، فان النخب الروسية والمواطنين الروس، في أغلبهم، ظلوا يعتبرون هذا الإستقلال، شيئاً اصطناعياً وموقتاً. فبالنسبة للروس تبقى "كييف هي أم المدن الروسية" وأوكرانيا هي "روسيا الصغرى"⁽¹⁾.

أما بالنسبة للغرب، فان ما أثار الإهتمام عند استقلال أوكرانيا هو ترسانتها النووية التي كانت تشكل تهديداً على السلم. لكن في جانفي 1994، تخلت أوكرانيا عن أسلحتها النووية بموجب إتفاقية لشبونة، مقابل ضمانات أمنية روسية-أمريكية. وبعد ذلك أضحي هدف السياسة الخارجية الأوكرانية، التوفيق بين الاقتراب من الهياكل الأورو-أطلسية، وبين الحفاظ على علاقات حسنة مع موسكو⁽²⁾.

¹ - Arnaud Dubien, La seconde indépendance de l'Ukraine, Politique Internationale n°106, Hiver 2005.

² - Ibid.

المبحث الثاني

أوكرانيا في السياسة الروسية

أكثر من أي دولة أخرى من دول المجال السوفييتي السابق، فإن لأوكرانيا أهمية بالغة بالنسبة لروسيا، وذلك من نواحي عدة. فبين أوكرانيا وروسيا علاقة تاريخية فريدة ومتميزة. فشخصية روسيا وهويتها التاريخية نابعة من أوكرانيا. لذلك أضحت من الصعب على روسيا تصور نفسها دون أوكرانيا، أو أمام دولة أوكرانية مستقلة عنها. لكن الجانب التاريخي ليس وحده ما يعطي كل أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا. فاستقلال أوكرانيا أفقد روسيا كثيرا من عناصر القوة، البشرية والإقتصادية. ولا يقل البعد الجيوستراتيجي أهمية في علاقة روسيا بأوكرانيا. فلا تستطيع روسيا إذا أرادت استعادة مجدها الإمبراطوري، أو البقاء قرب أوروبا، الإستغناء عن أوكرانيا.

المطلب الأول: العلاقات التاريخية بين أوكرانيا وروسيا

تكتسي أوكرانيا أهمية بالغة بالنسبة لروسيا، وذلك من نواحي عدة تنفرد بها. فزيادة عن الأهمية الجيوستراتيجية البالغة لأوكرانيا بالنسبة لروسيا، فإن لأوكرانيا أهمية أخرى تنفرد بها وهي العلاقة التاريخية التي بينها وبين روسيا، حيث تمثل أوكرانيا بالنسبة لروسيا، الأصول والشخصية والهوية التاريخية، بحيث بات من الصعب على الروس تصور أنفسهم دون أوكرانيا أو أمام دولة أوكرانية مستقلة عنهم. فالمسألة ليست فقط في استعادة الإمبراطورية الروسية، فيما يظهر من علاقات صعبة بين روسيا وأوكرانيا. وقد كان بوتين يردد فيما نسب إليه من قول: "إن أوكرانيا ليست دولة إنها أراضينا السابقة"⁽¹⁾. أما القوميون الروس فهم يعتبرون أن وجود الدولة الأوكرانية يتعارض مع أسس تاريخ روسيا.

ولفهم هذه العلاقة التاريخية بين روسيا وأوكرانيا يكفي بنا أن نعود إلى البدايات التاريخية للدولة التي قامت في أوكرانيا. فقد استطاع روريك Rurik أن يوحد السلاف وبعض القبائل الفنلندية Finnois من شمال روسيا مع المجموعات العسكرية الإسكندنافية التي كان يقودها وأسس

¹ - Galia Ackerman, L'Ukraine face aux appétits russes, Politique Internationale, n°123, Printemps 2009.

بهم مملكة سميت روس Rus وتعني الجذافين Rameurs. ثم استولى خليفته اوليغ Oleh على مدينة كييف قادمة اليها من نوفغورود Novgorod، وجعل منها عاصمته، ثم بعد ذلك تم اخضاع الشعوب السلافية الموجودة على إقليم أوكرانيا الحالية.

كان اسم الروس يشمل في البداية أسرة روريك Rurik المالكة ومحيطها الذي غلب عليه العنصر السلافي. وأصبح هذا الاسم خلال القرن العاشر يطلق على كل البلاد روس Rus، أو روسيا Rosia حسب المصادر البيزنطية، ويطلق على شعب جديد (القوم الروس) Russkie Iyoudi "Gens Russes"، الذي يتكون أساسا من السلاف، ولكن أيضا الفنلنديين Finnois في الشمال ومن الإسكندنافيين⁽¹⁾. هذا الاسم استمر الى اليوم دون تغيير ونجده في كلمات روسيا Rossiya وبيلاروسيا Belarus والروس Russkie.

إن مركز روسيا الأول، أو ما يسمى روسيا كييف، للتفريق بينها وبين روسيا الحديثة، كان في أوكرانيا وليس في روسيا، وكانت عاصمتها (كييف). وقد أدت التطورات التاريخية التي ذكرناها فيما سبق، إلى انضمام أوكرانيا في عهد الكوزاك إلى روسيا الموسكوفية التي كانت امتداداً للدولة الروسية الأولى في أوكرانيا. لذلك فإن روسيا كييف تنتمي الى التاريخ الروسي كما تنتمي الى التاريخي البيلوروسي، وبطبيعة الحال إلى التاريخ الأوكراني. كما أن روس القرون الوسطى هم الأجداد المباشرين للروس والأوكرانيين والبيلوروسيين⁽²⁾. ومن هنا نفهم العلاقة التاريخية بين أوكرانيا الحالية وروسيا، ونفهم التشبث الكبير للروس بأوكرانيا. وفي عهد القيصر نيكولا كان يمنع استعمال كلمة أوكرانيا. وبدلاً من ذلك استعملت عبارة (روسيا الصغرى) وكان الأوكرانيون يسمون لأجل ذلك الروس الصغار كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

المطلب الثاني: أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا

لقد ازدادت أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا، إضافة إلى هذه الأهمية التاريخية، بالإعتبارات الجيوستراتيجية التي حددت طبيعة العلاقات بين روسيا وأوكرانيا، وأثرت على العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نظراً لاهتمام الأوروبيين والأمريكيين، بدورهم، بأوكرانيا.

¹ - Michel Kazanski, La formation de la nation Ukrainienne à l'ombre du "grand frère".
http://www.clio.fr (03/03/2016).

² - Ibid.

ويمكننا أن نتبين مدى أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا فيما تفقده هذه الأخيرة من انفصال أوكرانيا عنها، وقيامها كدولة مستقلة، وهو الانفصال الذي أدى إلى:

"- حمل الروس إلى إعادة النظر بهويتهم السياسية والعرقية.

- انتكاسة جيوبوليتيكية خطيرة للدولة الروسية.

- إن التنكر لأكثر من ثلاثمائة عام من التاريخ الإمبراطوري الروسي كان يعني أيضا خسارة إقتصاد زراعي وصناعي يحمل إمكانات ثرية.

"- إضافة إلى فقدان 52 مليون نسمة يحملون وشائج القرابة العرقية والدينية للروس ما يكفي لجعل روسيا دولة إمبراطورية واسعة ومطمئنة على حق.

- استقلال أوكرانيا قد حرم روسيا من موقعها المتحكم في البحر الأسود حيث كانت أوديسا قد أدت دور البوابة الحيوية لروسيا في التجارة مع البحر الأبيض المتوسط والعالم الذي يليه⁽¹⁾.

إضافة إلى هذه الإعتبارات ذات الطابع الإقتصادي والتي تتعلق بعناصر قوة فقدها روسيا بفقدانها أوكرانيا، فإن هذه الأخيرة بحكم موقعها كانت النافذة الأوروبية بالنسبة لروسيا. فبدون أوكرانيا تفقد روسيا كثيرا من أوروبيتها. ولا يتعلق الأمر بانتماء إلى القارة فقط، فأوروبا تمثل بالنسبة للروس إنتماء إلى نمط حضاري، إلى حضارة رائدة قادت الإنسانية لقرون ولا زالت في طليعة التطور الإنساني. ويمتد هذا الميل الروسي إلى أوروبا إلى قرون مضت، فقد حول بطرس الكبير العاصمة إلى سان بطرس بورغ للإقتراب أكثر من أوروبا، بل لتكون روسيا فعلا أوروبية.

هذه الإعتبارات وما يتعلق بموقع أوروبا في فكر الروس تؤدي بنا إلى الإنتقال إلى مستوى آخر فيما يخص علاقة روسيا بأوكرانيا، هذا المستوى هو المستوى الجيوستراتيجي.

يقول بريجنسكي: "كانت خسارة أوكرانيا حاسمة من الناحية الجيوبوليتيكية، لأنها ضيقت بشكل خطير اختيارات روسيا الجيوستراتيجية إذ كان بوسع روسيا حتى في حالة فقدان دول البلطيق وبولندا، أن تظل قادرة على السعي لزعامة إمبراطورية أوراسية نافذة تستطيع موسكو فيها أن تسيطر على الشعوب غير السلافية في جنوب شرق الإتحاد السوفييتي السابق، لو أنها احتفظت بالسيطرة على أوكرانيا. ولكن بدون أوكرانيا وملايينها الـ 52 من السلافيين فإن أية محاولة من جانب موسكو لإعادة الإمبراطورية الروسية يمكن أن تقود إلى تورط روسيا منفردة في نزاعات طويلة مع غير السلافيين الذين تصاعدت مشاعرهم القومية والدينية، ولعل الحرب مع الشيشان لم

¹ - زيبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 120.

تكن سوى النموذج الأول من تلك النزاعات. يضاف إلى ذلك أن تناقص معدلات الإنجاب الروسية مقابل ارتفاعها الحاد بين شعوب آسيا الوسطى يجعل أي كيان أوراسي جديد يستند إلى النفوذ الروسي وحده، بدون أوكرانيا، معرضاً لحتمية التحول إلى كيان أقل أوربية وأكثر آسيوية مع مجيء كل عام جديد"⁽¹⁾.

ويواصل يريجنسكي قوله "لم تكن خسارة أوكرانيا حاسمة فحسب بل كانت عامل تفاقم على الصعيد الجيوبوليتيكي، إذ أن الإجراءات الأوكرانية المتمثلة بإعلان استقلال أوكرانيا في كانون الأول 1991، وإصرارها خلال المفاوضات الحرجة في (بيلافيجا) على استبدال الإتحاد السوفييتي بكومنولث الدول المستقلة، ثم وبشكل خاص فرض القيادة الأوكرانية على وحدات الجيش السوفيياتي المعسكر في الأراضي الأوكرانية في إجراء اتخذ سمة الانقلاب العسكري الخاص المفاجئ، تلك الإجراءات هي التي حالت دون أن يكون الكومنولث مجرد اسم جديد للإتحاد السوفييتي الذي اتخذ شكلاً أكثر كنفدرالية. أذهل تقرير المصير السياسي الأوكراني موسكو، وقدم النموذج الذي تبعه، بتهيب مبدئي بقية الجمهوريات السوفييتية"⁽²⁾.

¹ - المرجع نفسه، ص 121.

² - المرجع نفسه، ص 141.

المبحث الثالث

النفوذ الروسي في أوكرانيا

أدت الروابط التاريخية بين روسيا وأوكرانيا، والاندماج بينهما منذ عام 1654، إلى تكوين علاقات متينة بين البلدين. وقد مكن ذلك روسيا، لكونها الأقوى، بأن يكون لها نفوذ قوي في أوكرانيا، لا يمكن لدولة أخرى أن يكون لها مثله. وقد تعددت أوجه النفوذ الروسي وتنوعت مظاهره، فشمّل الجانب البشري واللغوي والإعلامي، والجانب الإقتصادي. وبفضل هذا النفوذ سوف تتمكن روسيا من إدارة صراعها مع الولايات المتحدة في أوكرانيا من مركز قوة. وليس هذا فحسب، بل إن روسيا سوف تتمكن من التحكم في مصير أوكرانيا ذاتها.

المطلب الأول: العامل البشري في العلاقات الروسية الأوكرانية

بين الشعبين الروسي والأوكراني توجد روابط عدة على كل المستويات، التاريخية الإنسانية، الإقتصادية، وعلى مستوى العلاقات الشخصية المتنوعة. فقد ساهم الشعبان في أهم الأحداث والتطورات التي عرفها تاريخ روسيا القيصرية والإتحاد السوفييتي. وشاركاً معاً في غزو وإعمار سيبيريا والشرق الأقصى وآسيا الوسطى، وحارب الروس وأغلب الأوكرانيين جنباً إلى جنب ألمانيا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية.

ولعل أبرز مظاهر التلاحم والتداخل بين الشعبين الروسي والأوكراني، كان اندماج نخبتي الشعبين الذي تجلّى على الخصوص بعد الحرب العالمية الثانية عندما كان الإتحاد السوفييتي تحت قيادة جماعتين أوكرانيتين، جماعة نيكيتا خروتشوف (1953 – 1964) وجماعة ليونيد بريجنيف (1964 – 1982) المعروفة تحت اسم "تكتل دنيبرو بتروفسك" نسبة إلى المدينة الصناعية الأوكرانية⁽¹⁾، وقد استقطبت المرحلة السوفييتية خيرة العناصر الأوكرانية بطريقة غير مباشرة.

¹ - Viatcheslav Avioutski, Que reste-t-il de la révolution orange, Politique Internationale n°114, Hiver 2007.

وفي موسكو سواء في الفترة القيصرية أو السوفييتية، فقد كان هناك تواجد هام للأوكرانيين في الأوساط السياسية والعلمية والثقافية. وفي عهد الإمبراطورية الروسية، فإن كبار الصناعيين في مجال السكر، كانوا غالباً ما ينحدرون من الكوزاك، وكانوا من الذين يملكون أكبر الثروات، وادمجوا في طبقة النبلاء في الإمبراطورية. إن اختلاط الشعبين أدى إلى تواجد عدد كبير من الأوكرانيين في روسيا (2,6 مليون أوكراني) وعدد أكبر من الروس في أوكرانيا (8,3 مليون روسي).

المطلب الثاني: اللغة والإعلام والتعليم

1- اللغة

منذ العهد القيصري كانت روسيا تهتم كثيراً بمسألة اللغة. وفي أوكرانيا، في ذلك العهد، كان يمنع استعمال اللغة الأوكرانية، وقد مر علينا بيان ذلك. أما بعد استقلال أوكرانيا فإن تواجد مناطق ناطقة بالروسية في الشرق والجنوب وأخرى غير ناطقة بهذه اللغة في الغرب، قد أحدث انقساماً بين الأوكرانيين حول مكانه ودور اللغة الروسية في الدولة الأوكرانية. أما روسيا فهي تتدخل كطرف ثالث لدعم اللغة الروسية، علماً منها أن ذلك يدعم موقعها في أوكرانيا ويضمن لها وجود من ينوب عنها في حماية مصالحها.

وبالنسبة لوضع اللغتين من حيث الإستعمال، فاللغة الأوكرانية هي اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد حسبما ينص عليه الدستور، وقد فرضت نفسها في التلفزيون والمحاكم والإدارة. وفي مجال التعليم، فإن قرب اللغتين السلافيتين، الأوكرانية والروسية من بعضهما قد مكن من تكيف سلس للتعليم الثانوي والجامعي⁽¹⁾. أما اللغة الروسية فهي مستعملة من طرف 70% من الأوكرانيين كما أن 60% من الأوكرانيين لغتهم وثقافتهم روسية⁽²⁾ (الخريطة رقم 10). وفي المقابل فإن عدد مدارس التعليم الثانوي الروسية، في تراجع في أوكرانيا، إذ بعدما كانت هذه المدارس تمثل نسبة 50% في عام 1991 تراجعت نسبتها إلى 38% في 1996 ثم 26%. وحتى كيبف الناطقة بالروسية لم يبق فيها سوى سبع مدارس روسية من 436 التي كانت موجودة فيها⁽³⁾.

¹ - Ibid.

² - Santiago Fischer, La stratégie russe dans l'espace post-soviétique : entre soft et hard power, le cas de l'Ukraine.

www.justice.be (04/02/2013).

³ - Viatcheslav Avioutski, op cit.

إزاء هذا الوضع كثفت روسيا دعمها للغة الروسية من خلال العمل من أجل إعادة أو الحفاظ على تعليم لغتها كلغة أجنبية في النظم المدرسية. ووجدت دعماً في ذلك لدى أحزاب وحركات المناطق الناطقة بالروسية في شرق وجنوب أوكرانيا.

فقد تعهد يانوكوفيتش في سبتمبر 2006 بجعل اللغة الروسية اللغة الرسمية الثانية. لكنه لم يتمكن من الوفاء بعهده، وكانت حجته أنه لا يتوفر على أغلبية في البرلمان تمكنه من تعديل الدستور الذي ينص على أن الأوكرانية هي اللغة الرسمية الوحيدة في أوكرانيا. ومع ذلك، ما انفك برلمانيون من مجموعة يانوكوفيتش، يتخذون مواقف لصالح اللغة الروسية ومكانتها في أوكرانيا. فقد اعتبروا في تصريح لهم في أكتوبر 2006 أن بث البرامج في تلفزيون سيبياستوبول باللغة الأوكرانية وحدها يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان. كما أعلنوا أن هدف جعل اللغة الروسية لغة رسمية لم يتم التنازل عنه وبأنهم سوف يستعملون الوسائل الضرورية للوصول إلى ذلك⁽¹⁾.

إن دعم اللغة الروسية من طرف أوساط أوكرانية قد تجاوز مجرد الوعود والمواقف والتصرفات. ففي ربيع 2006 في عز الأزمة البرلمانية كثير من المناطق في الشرق والجنوب قررت منح اللغة الأوكرانية مكانة اللغة الإقليمية، لكن القضاء رفض هذه القرارات.

وفي المقابل فإن التيار الموالي للغرب وعلى رأسه يوشتشنكو، كان يسعى لترسيخ اللغة الأوكرانية. واعتبر يوشتشنكو أن المسألة اللغوية عنصر أساس في الهوية الوطنية ولا يمكن التنازل في هذا الشأن⁽²⁾. كما اعتبر أن منح اللغة الروسية مكانة اللغة الإقليمية، في المناطق الشرقية والجنوبية، انفصالية لغوية من شأنها تهديد عملية البناء الوطني.

ولم يتوقف الأمر عند مسألة وضعية اللغة الروسية كلغة إقليمية، بل إن العديد من التنظيمات الإقليمية الناشطة في الشرق أصبحت ذات طابع انفصالي، وتطالب بإقامة "جمهورية دونتسك"، ومنذ عام 2004 ازدادت حدة الانقسام في أوكرانيا. هذا إلى جانب بروز جيل جديد من السياسيين من أمثال حاكم مدينة خاركوف إيغيني كوشنراف، يدافعون عن مشروع راديكالي ويناضلون من أجل تحويل أوكرانيا إلى فيدرالية⁽³⁾.

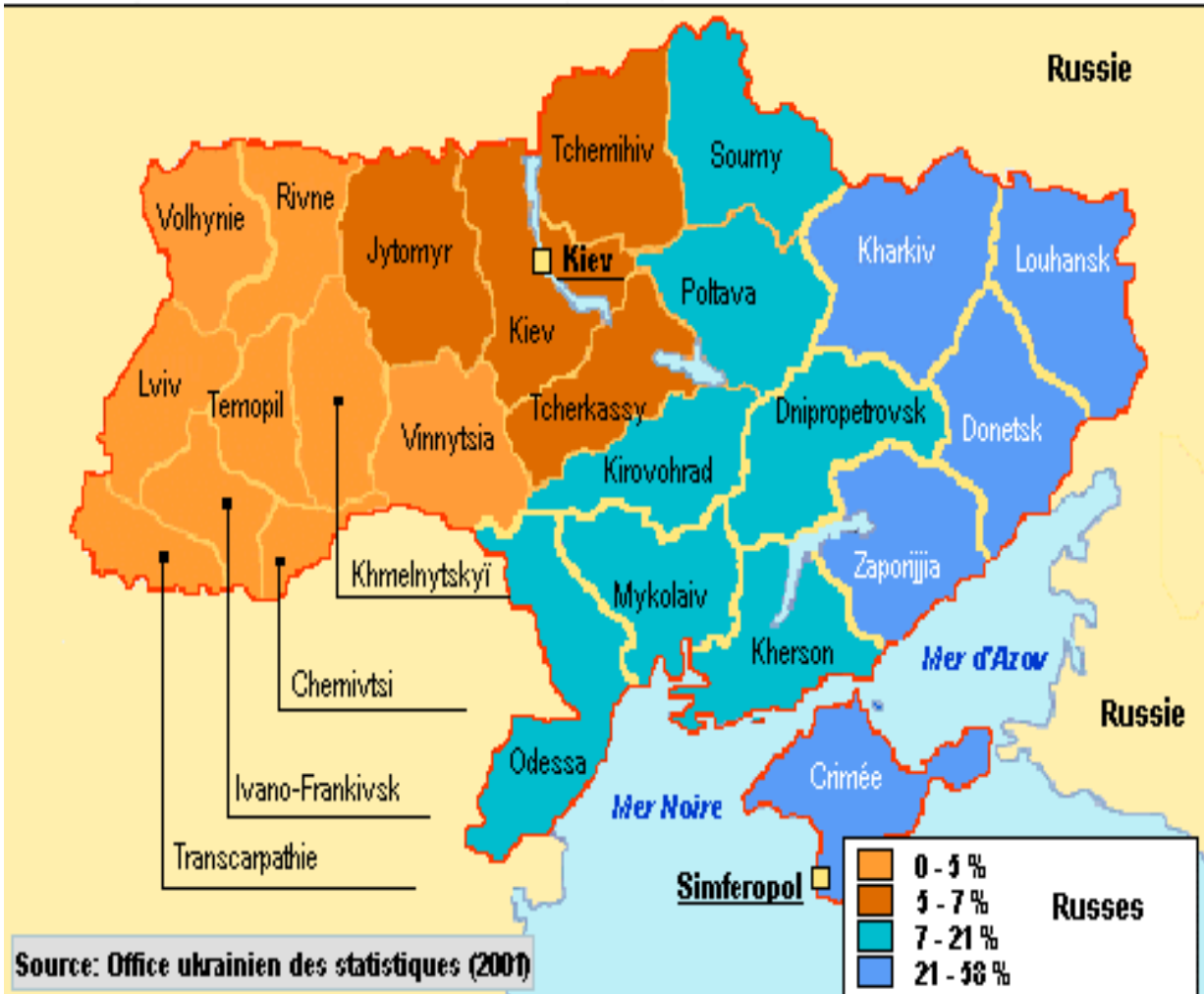
إجمالاً، فإن قضية اللغة في أوكرانيا مثلها مثل الحركة الانفصالية أو الفيدرالية، كلها تخدم النفوذ الروسي في هذا البلد، وتشكل ركيزة هامة له.

¹ - Ibid.

² - Ibid.

³ - Ibid.

الخريطة رقم 9 - المناطق الناطقة بالروسية في أوكرانيا



المصدر www.axl.cefan.ulaval.ca/europe/ukraine-1demo.htm

2- الإعلام والتعليم

استطاعت روسيا أن تدعم نفوذها اللغوي عن طريق وسيلة تعطي لهذا النفوذ كل القوة اللازمة، وهي وسيلة الإعلام. وزيادة عن تدعيمه للغة الروسية، فإن الإعلام وسيلة لنشر أفكار روسيا، وبالتالي إحكام هيمنتها في أوكرانيا على المستوى الفكري. وهذا أمر غير متاح لأي دولة أخرى.

إلى جانب الإعلام هناك وسيلة أخرى، لها من الأهداف والتأثير ما للإعلام، وهي مجال تكوين الإطارات الأوكرانية في روسيا. فلقد أدركت روسيا منذ منتصف التسعينيات أهمية الإعلام والتعليم، وهو ما أكدته وثيقة سبتمبر 1995 التي أصدرها الرئيس يلتسين بشأن سياسة روسيا إزاء كومونيلث الدول المستقلة، والتي تذكر "يجب أن يضمن بث الإذاعة والتلفزيون الروسيين في المقتربات الخارجية ويدعم انتشار الصحافة الروسية في المنطقة، كما ينبغي أن تقوم روسيا بتدريب الكوادر الوطنية لكومونيلث الدول المستقلة. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاستعادة مكانة روسيا بصفتها المركز التربوي الرئيسي في منطقة المجال السوفييتي مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى تربية الجيل الجديد في دول الكومونيلث على روح الصداقة مع روسيا"⁽¹⁾.

ومن الناحية العملية فإن الإعلام الروسي أصبح واسع الانتشار في أوكرانيا وباقي بلدان كومونيلث الدول المستقلة. وبينت عمليات لسبر الآراء بأن بلدان الكومونيلث مستهلكة كبيرة لمنتجات وسائل الإعلام الروسية. ففي أوكرانيا ثلاثة أرباع السكان يتابعون برامج التلفزة الروسية⁽²⁾. كما أن الأنترنت مشغولة بقوة من طرف روسيا، وحتى المواقع الوطنية فيها نسخة روسية. يضاف إلى ذلك وكالات الأنباء مثل وكالة ريانوفوستي والصحف الإلكترونية، والدوريات التي تنشر الأخبار بأكثر من عشر لغات من بينها الإنجليزية. وكل هذا يدل على الهيمنة الروسية في الفضاء الإعلامي⁽³⁾.

وفي مجال التعليم العالي، وهو مجال تتفوق فيه روسيا على دول الكومونيلث، فإن آلاف الطلبة من الجمهوريات السوفييتية السابقة يزاولون دراستهم في الجامعات الروسية لما لها من مكانة مرموقة مقارنة بنظيراتها في هذه الجمهوريات. ويمثل طلبة كومونيلث الدول المستقلة نصف الطلبة الأجانب في روسيا، ويهدفون من خلال دراستهم في الجامعات الروسية لأن يكونوا نخباً

¹ - Santiago Fischer, op cit.

² - Ibid.

³ - Ibid

سياسية وإقتصادية وعسكرية في بلدانهم. وتنتظر روسيا، من هؤلاء الطلبة الولاء لها، لما لها عليهم من فضل في تكوينهم.

زيادة على كل هذا، فإن روسيا حرصت على تحسين صورتها ومكانة ثقافتها في المجال ما بعد السوفييتي عن طريق إنشاء هيئات لهذا الغرض مثل المديرية المكلفة بالتعاون الدولي والثقافي مع الدول الأجنبية والوكالة الفيدرالية لشؤون كومونولث الدول المستقلة ومؤسسة روسكيج مير (1) Russkij Mir.

المطلب الثالث: النفوذ الإقتصادي الروسي في أوكرانيا

بداية من عام 2000 أصبحت العلاقات الإقتصادية بين روسيا وأوكرانيا أكثر فأكثر كثافة، وأدى ذلك إلى زيادة النفوذ الإقتصادي الروسي، خاصة وأن الإقتصاد الروسي كان يتعافى تدريجيا بعد المرحلة العصبية التي مر بها. واتخذ النفوذ الإقتصادي الروسي منحى تصاعديا ليلبغ ذروته بعد تولي فيكتور يانوكوفيتش رئاسة الدولة في أوكرانيا.

إن تزايد النفوذ الإقتصادي الروسي في أوكرانيا يقوم على السياسة التي تتبعها الحكومة الروسية في هذا الشأن، وعلى نشاط رجال الأعمال الروس. هذا الأمر لم يكن ممكنا في التسعينيات من القرن الماضي بسبب الأزمات الإقتصادية الحادة التي بلغت ذروتها مع الانهيار الإقتصادي في أوت 1998. ورغم ذلك، فإن العلاقات الإقتصادية بين روسيا وأوكرانيا لم تكن منعدمة. فالعلاقات كانت قائمة، لكنها كانت تستند إلى الإرث الإقتصادي السوفييتي الذي جعل الارتباط وثيقا بين البلدين، خاصة وأن أوكرانيا كانت قد حظيت في الفترة السوفييتية بمكانة أساسية في مجال الإنتاج الصناعي وعلى وجه الخصوص في مجالي الصناعة التعدينية والتكنولوجيا العالية.

وتكفي بعض الأمثلة التي سنسوقها للدلالة على مدى ارتباط الإقتصاد الروسي والأوكراني بفعل السياسة الإقتصادية السوفييتية السابقة، وهو ارتباط مس تقريبا كل الفروع والأنشطة الإقتصادية. فحركات القطارات المستعملة في روسيا يتم تركيبها في أوكرانيا، وبعض الأنابيب التي كانت تنتج في أوكرانيا فقط، كانت تشكل واحدة من مواد التصدير الرئيسية لروسيا. وقد كانت أوكرانيا تحتوي على 40% من المحطات النووية في الفترة السوفييتية، وتصدر أوكرانيا الكهرباء نحو روسيا من هذه المحطات النووية المزودة بوقود روسي مستخرج أورانيوم من أوكرانيا. كما

¹ - Ibid

أن طائرات أنتونوف يتم تركيبها في روسيا انطلاقاً من أجنحة مصنوعة في أوكرانيا تصدر إلى روسيا. وفي مجال صناعة السفن، ورثت أوكرانيا ورشاتها بالقرب من البحر الأسود، بينما احتفظت روسيا بالمهندسين القادرين على تصميم السفن. والأمثلة تتتابع وتتشابه من صناعة الطائرات إلى صناعة الأسلحة⁽¹⁾.

هذا الارتباط جعل النفوذ الروسي في أوكرانيا قويا بالنظر إلى فارق القوة الإقتصادية بين الدولتين. وقد ازداد الارتباط، ومن ثم النفوذ الناتج عنه، بعد العمل الذي قامت به السلطات الروسية، والاستثمارات التي قام بها القطاع الخاص الروسي. فمن الصعب في هذه الظروف أن نتصور إمكانية قيام منافس لروسيا في أوكرانيا في المجال الإقتصادي. وحتى الأوكرانيون أنفسهم لما فكروا في فك الارتباط الإقتصادي الروسي، في إطار السعي للتحرر أكثر من روسيا، ودعماً للاستقلال السياسي، وجدوا أن ذلك صعب الإنجاز، لأنه يؤدي إلى تدهور الإقتصاد الأوكراني الذي كان يعاني أصلاً من ركود خطير، يضاف إلى ذلك ضعف المبادرة لدى الحكومة الأوكرانية فيما يخص القيام بإصلاحات إقتصادية على النحو الذي قامت به روسيا. وكانت التبعية الطاقوية لأوكرانيا تجاه روسيا عاملاً هاماً جعل من الصعوبة بمكان قيام نمو مستقل.

وما يؤشر على الصعوبات التي واجهت أوكرانيا في مجال تحقيق نمو مستقل، هي السياسة المتبعة من طرف الرئيس ليونيد كوتشما (1995 – 2004). فقد انطلق هذا الأخير من سياسة متعددة الاتجاهات، أي قائمة على التعاون مع روسيا كما مع الغرب، لكنه بقي يعول على روسيا في إطار تحقيق الإستقلال الإقتصادي. وفي الوقت الذي جعل نفسه مدافعاً عن المصالح الإقتصادية الأوكرانية فإنه سمح بمشاركة روسية مهيمنة في مجال الطاقة⁽²⁾، حيث فسح المجال للشركات النفطية الروسية (لوك أويل، ت ن ك – ب ب Lukoil, TNK-BP) بالدخول إلى أوكرانيا بداية من 1998 إلى غاية عام 2004⁽³⁾.

أما روسيا فقد كان اهتمامها بأوكرانيا يتزايد مثلما يدل على ذلك تعيين الوزير الأول السابق والمدير التاريخي لغازبروم، فيكتور تشيرنومودرين، سفيراً في كييف في عام 2001. وعموماً يمكن القول بأن النفوذ الإقتصادي الروسي في أوكرانيا، منذ استقلالها وطوال فترة حكم الرئيس ليونيد كوتشما، كان قوياً، معتمداً في البداية على الارتباط بين إقتصاد البلدين الذي تشكل في المرحلة السوفييتية، ثم ازداد هذا النفوذ قوة بعد مجيء فلاديمير بوتين إلى السلطة في روسيا، حيث توغلت

¹ - Sophie Lambroschini, L'Ukraine en proie à la colonisation russe ?
www.robert-schuman.lu (03/03/2016).

² - Ibid.

³ - Ibid.

المؤسسات الروسية في صناعة الألمنيوم، وفي قطاع المناجم، وفي النقل والهيكل القاعدية للطاقة، وفي مجالات الإتصالات وصناعة السفن والتعدين وفي المجال المالي (بنوك وتأمينات)⁽¹⁾. ووجدت أوكرانيا نفسها، في المحصلة، غير قادرة على فك الارتباط الإقتصادي مع روسيا، بل جعلت من توطيد العلاقات معها وسيلة للنمو الإقتصادي، وأصبح تزايد الارتباط بين إقتصاد البلدين أمرا حتميا، والإعتماد على الجار الروسي لا غنى عنه.

¹ - Andriy Kalinovski, Investissement, la Russie colonise l'économie ukrainienne, Ekonomitechna Pravda, 10 septembre 2009. www.courrierinternational.com/article/2009/09/10/la-russie-colonise-l-economie-ukrainienne#&gid=1&pid=1 (04/07/2017)

المبحث الرابع

الثورة البرتقالية ودور الولايات المتحدة فيها

مع الثورة البرتقالية في شهري فيفري وديسمبر 2004، بلغ التنافس حول أوكرانيا ذروته، بين الولايات المتحدة وروسيا. وكان نجاحها بعد فوز يوشتشينكو الموالي للغرب، انتصاراً للولايات المتحدة، التي ما انفكت تدعم استقلال أوكرانيا وتحضها على الإبتعاد عن روسيا، وتستميلها نحو دائرة نفوذها، في الوقت الذي بلغ تدهور العلاقات بين موسكو وكيف أقصى مداه، بعد التحسن المستمر الذي عرفته منذ مجيء فلاديمير بوتين إلى الحكم في روسيا.

وتبرز لنا الثورة البرتقالية من جهة أخرى عمق العمل الذي قامت به الولايات المتحدة ومدى تطوره، من أجل تحقيق أهدافها وضم أوكرانيا إلى المنظومة الأوروأطلسية. وهي بذلك أعطت درساً لروسيا التي لم تحسن استغلال ما تتوفر عليه من وسائل نفوذ قوية. لكن الصراع في أوكرانيا، رغم التحول الذي ترتب عن الثورة البرتقالية، لم يحسم نهائياً، فقد كانت تنتظره تطورات أخرى.

المطلب الأول: الإنتخابات الرئاسية في أوكرانيا

كان على الرئيس كوتشما، بعد أن أنهى عهدتين رئاسيتين بين عامي 1994 و2004، أن يترك منصبه لأحد المترشحين في الإنتخابات الرئاسية التي تقرر إجراؤها في شهر نوفمبر 2004. ورغم تعدد المترشحين، إلا أن التنافس الحقيقي على كرسي الرئاسة كان بين المترشحين ينوكوفتش من (حزب المناطق) و يوشتشينكو من (حزب أوكرانيا). أُجري الدور من الانتخابات في 21 أكتوبر 2004 وعرف تصدر المترشحين ينوكوفتش بـ 39.32% من الأصوات ويوشتشينكو بـ 38.87% من الأصوات، ما أدى إلى إجراء دور ثاني للفصل بينهما.

كان ينوكوفتش حتى تاريخ إجراء الإنتخابات يمارس وظيفة الوزير الأول منذ عام 2002، يمثل السلطة، ويعتبر الخليفة المعين من طرف الرئيس كوتشما المنتهية عهده، ويحظى بدعم من روسيا. وقد كان هذا التوافق بين كوتشما وروسيا حول شخص ينوكوفتش قد ترتب عن التحسن

الكبير الذي عرفته العلاقات الأوكرانية الروسية منذ مجيء فلاديمير بوتين إلى الحكم في روسيا. وقد عبر كوتشما عن ذلك بقوله "يمكن لروسيا أن تستغني عنا لكننا لا يمكن أن نستغني عن روسيا"⁽¹⁾. وعلاوة على هذا التوافق كان ينوكوفتش يمثل عمال الصناعة الأوكرانية، ويقود حزب المناطق. وقد كان في السابق حاكماً لمنطقة دونتسك ويحظى بدعم شرق وجنوب شرق أوكرانيا حيث يوجد السكان الناطقون بالروسية. وقد وعد في حملته الانتخابية بجعل اللغة الروسية لغة رسمية في أوكرانيا. إضافة إلى كل ذلك فقد سمح له منصبه باستغلال الإدارة لصالحه وكذا الشرطة ووسائل الإعلام الرسمية⁽²⁾.

أما يوشتشنكو فقد كان له مسار مهني جيد في أوكرانيا بعد استقلالها في نهاية عام 1991. فقد شغل منصب رئيس البنك الوطني الأوكراني، ثم وزيراً أولاً في الفترة بين سنتي 1999 و2001. وبعد استقالته ترأس كتلة المعارضة (أوكرانيتا) التي فازت في الانتخابات التشريعية لعام 2002 بنسبة 24,7%. لكن كوتشما حافظ وقتها على الأغلبية في البرلمان. وأثناء الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2004 تحالف يوشتشنكو مع إيولا تيموشنكو نائبة رئيس الوزراء⁽³⁾. ويعرف عن يوشتشنكو أنه موالي للغرب وأنه مدعم من طرف الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وعلى أساس ذلك ينظر إليه على أنه مفتاح الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي مع احتمال إلغاء انتماء أوكرانيا إلى المجال الإقتصادي الذي يشمل روسيا، بيلاروسيا وكازاخستان، إلى جانب أوكرانيا طبعاً. أما في الانتخابات الرئاسية، فإن يوشتشنكو كان مرشح كييف وأوكرانيا الريفية.

وقد أُجري الدور الثاني في 21 نوفمبر 2004، وبعد يومين، في 23 نوفمبر 2004، أعلنت لجنة الانتخابات فوز ينوكوفتش بـ 49,42% من الأصوات، في حين تحصل منافسه يوشتشنكو على 46,49% من الأصوات.

1- ظروف إجراء الانتخابات

جرت الانتخابات في أجواء متوترة وقد أشار كثير من الملاحظين إلى حدوث تزوير انتخابي مع تأثير إعلامي. وما جعل التنافس في الانتخابات يزداد حدة وتوتراً هو حادث تسمم يوشتشنكو.

¹ - Annie Daubenton, Les rapports russo-ukrainiens, empire ou démocratie, Politique Etrangère, 2002/3, p 774.

² - Vicken Cheterian, Le pendule ukrainien, Le Monde Diplomatique, n°607, Octobre 2004.

³ - Viatcheslav Avioutski, La révolution orange en tant que phénomène géopolitique, Herodote 2008/2.

في الدور الأول أشار الملاحظون الأجانب إلى تزوير كبير في المناطق التي تميل في أغلبها إلى ينوكوفتش. وأبدى ملاحظو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE التي وفرت 5000 ملاحظاً تحفظاتهم حول سلامة ومصداقية النتائج، بالنظر إلى عدم تلبية الانتخابات للمعايير الدولية. ووصف السيناتور ريشارد لوغا Richard Luga، ملاحظ الولايات المتحدة، التزوير بأنه كان منظماً وعنيفاً. في دونتسك وحدها كان هناك مليون مصوت إضافي في الدور الثاني. وبالإضافة إلى ما أبداه الملاحظون من آراء وتقييم للانتخابات، فقد أجريت عمليات لسبر الآراء أعطت تقدماً ليوشتشنكو بـ 11 نقطة.

إزاء هذه المعطيات التي بينت السير غير العادي للانتخابات، ما كان من يوشتشنكو وأنصاره إلا أنهم رفضوا النتائج الانتخابية المعلن عنها من طرف لجنة الانتخابات. وبذلك بدأت التجمعات التي شارك فيها مئات الآلاف من الأوكرانيين والتي كانت رافضة لنتائج الانتخابات ومؤيدة ليوشتشنكو، وهكذا بدأ ما عرف بالثورة البرتقالية.

2- المواقف من نتائج الانتخابات

لم يتوقف رد الفعل على نتائج الدور الثاني من الانتخابات على يوشتشنكو وأنصاره، بل تعداه إلى المستوى الدولي، وأساساً إلى الولايات المتحدة وروسيا. فقد كانت الأولى تساند يوشتشنكو والثانية تساند ينوكوفتش. وقام فلاديمير بوتين ومعه رئيس بيلاروسيا لوكاشنكو بتهنئة ينوكوفتش قبل حتى أن تعلن لجنة الانتخابات عن النتائج، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة والحكومات الغربية ترفض طريقة إجراء الانتخابات وتؤكد عدم نزاهتها.

إن روسيا من جهة والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي من جهة أخرى كان لهم دور كبير في سير أحداث الانتخابات ونتائجها، وذلك من خلال ما قاموا به بطريقة علنية وسط الجماهير الأوكرانية. أما الولايات المتحدة، إضافة إلى ذلك، فقد كان لها دور خفي مع عنصر هام في الثورة البرتقالية ألا وهو جمعية بورا.

بعد الإعلان عن نتائج الدور الثاني، أكدت الولايات المتحدة مع الحكومات الغربية الأخرى السير غير العادي للانتخابات. وكان الأمريكيون يساندون يوشتشنكو بالنظر إلى ميوله الغربية ورغبته في جعل أوكرانيا تنظم إلى المنظومة الأورو أطلسية. وأثناء الانتخابات عملت الولايات المتحدة على التأثير عليها، بإرسال شخصيات أمريكية من أمثال هنري كيسنجر و زبيغنيو بريجنسكي والسيناتور جون ماك كين. وعند الإعلان عن نتائج الدور الثاني، صرحت واشنطن

بعدم الإعراف بها، وسار الإتحاد الأوروبي على خطى الحليف الأمريكي، وكانت بولونيا أكثر دول الإتحاد تعاطيا مع الانتخابات الأوكرانية وما ترتب عنها من أحداث، وأكثر تأييدا ليوشتشنكو على المستوى الرسمي والشعبي وعلى مستوى وسائل الإعلام. واتجه يوشتشنكو إلى بولونيا طالبا المساعدة لحل الأزمة، وقابل ذلك زيارة الرئيس الأسبق البولوني ليش فاليزا ونواب بولونيين إلى أوكرانيا، دعما له.

أما بالنسبة لروسيا، فقد كان التقارب بينها وبين أوكرانيا في ازدياد مستمر منذ مجيء الرئيس بوتين إلى الحكم. ولكي يتواصل هذا التقارب بعد خروج الرئيس الأوكراني كوتشما من الحكم، كان لابد أن يكون الرئيس الجديد على نفس نهج سلفه فيما يخص العلاقة مع روسيا. وكان المترشح ينوكوفتش هو الذي يتوفر فيه هذا الشرط، وهو ما جعل الرئيس كوتشما يؤيده ويعينه ليخلفه. لذلك كان من الطبيعي أن تؤيده موسكو، وعلى هذا الأساس زار بوتين أوكرانيا مرتين، قبل الانتخابات وبعدها ليهنئ ينوكوفتش، حتى قبل إعلان النتائج. وعلى مستوى الأحزاب ووسائل الإعلام الروسية فقد أبدت هذه الأخيرة بدورها التأييد ليوشتشنكو خاصة بعد إعلان المحكمة العليا إلغاء الدور الثاني من الانتخابات وإعادة إجرائه من جديد.

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من دول كومنويلث الدول المستقلة كان مع النظرة الروسية للأحداث في أوكرانيا خلافا لجورجيا. فقد قام كل من الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاتشنكو والرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزار باييف والرئيس الكيرغيزستاني أسكار أكاييف والأوزبكستاني إسلام كريموف بتهنئة المترشح ينوكوفتش. أما الرئيس الجورجي سكاشفيلي فقد أيد يوشتشنكو وأنصاره، وشارك الجورجيون بقوة في مظاهرات كييف، بينما التزمت كل من أرمينيا وأذربيجان الحياد وعبرت عن حاجة أوكرانيا إلى الوحدة.

المطلب الثاني: أحداث الثورة البرتقالية

1- المظاهرات في ساحة الاستقلال

مباشرة بعد إعلان نتائج الدور الثاني في 23 نوفمبر 2004، والتي أظهرت فوز ينوكوفتش، رفض يوشتشنكو وأنصاره ذلك، يقينا منهم بوجود عملية تزوير، واستناداً إلى عمليات لسبر الآراء قامت بها منظمات غير حكومية أظهرت فوز يوشتشنكو⁽¹⁾. ثم قامت المعارضة التي

¹ - Ibid.

يمثل فيها حزب يوشتشنكو القوة المركزية بجمع مئات الآلاف من الأشخاص في مركز كييف بساحة الإستقلال أمام مقر البرلمان. ودامت المظاهرات التي جمعت 500 ألف شخصاً، خمسة عشر يوماً. وكان المتظاهرون يرفعون الأعلام البرتقالية ولافتات كتب عليها طاك يوشتشنكو بمعنى نعم ليوشتشنكو. وأثناء المظاهرات قام يوشتشنكو بأداء اليمين كرئيس لأوكرانيا في الراد، البرلمان الأوكراني. وقد شملت المظاهرات مناطق أخرى أهمها ليفيف Lviv، وعبرت كلها عن رفضها أن يكون يوشتشنكو رئيساً للبلاد.

كان المتظاهرون يتكونون من الطبقة الوسطى في كييف ومن أوكرانيي الغرب والشباب الذين تنسق بينهم حركة بورا. وكان يقوم بدعمهم، الطبقة المثقفة والتجار الصغار والمقاولون الأوكرانيون، وذلك بالانضمام الدوري للمظاهرات وتقديم المساعدة من مؤونة غذائية وإيواء.

2- إلغاء الدور الثاني من الانتخابات

وقد أفضت المظاهرات في إطار الثورة البرتقالية إلى أزمة حقيقية في أوكرانيا. وكانت الولايات المتحدة قد دعمت المعارضة من خلال المنظمات غي الحكومية مثل دار الحرية Freedom House وغيرها، التي كانت لها توابع في أوكرانيا أهمها حركة بورا، ثم لما تآزمت الأوضاع لجأت واشنطن والإتحاد الأوروبي إلى القنوات الرسمية لإيجاد حل للأزمة، وذلك بطلب وساطة من الرئيسين البولوني والليتواني وخافيرسولان ممثل السياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي.

وبعد خمسة عشر يوماً استطاعت الثورة البرتقالية تحقيق هدفها بإلغاء الدور الثاني الذي أقيم في 21 نوفمبر ونتج عنه فوز ينوكوفتش. إلا أن الصراع الذي كان يبدو وأنه بين السلطة والمعارضة، شاركت فيه أطراف أخرى، ومن خلال التعرف على هذه الأطراف تتبين لنا حقيقة الصراع على السلطة في أوكرانيا.

المطلب الثالث: أطراف الصراع في أوكرانيا

1- السلطة وحلفاؤها

بعد عهدين على رأس الدولة الأوكرانية كان كوتشما يسعى إلى جعل ينوكوفتش خليفة له في الرئاسة. وما يلاحظ في الحياة السياسية الأوكرانية هو وجود فئة لها تأثير كبير، وهي فئة

الأوليغاركيين، الأقلية التي تمتلك ثروات طائلة. والجدير بالذكر أن هذه الفئة التي تكونت بعد الاستقلال في نهاية عام 1991، كانت تتشكل من كتل متباينة. ومع نهاية العهدة الثانية للرئيس كوتشما انقسم الأوليغاركيون بين مؤيد لينوكوتشوف ومؤيد ليوشتشنكو، وشكلوا كتلتين كل واحدة تدعم أحد المترشحين.

وبالنسبة لينوكوفتش فإن من الأوليغاركيين الذين ساندوه نجد رينات أخموتوف الذي يمثل جماعة دونتسك، وكذلك صهر كوتشما بينتشوك المدافع عن مصالح دينبر و بيتروفسك Dniepropetrovsk، والذي كان دعمه لينوكوفتش يهدف للحفاظ على ثروته الخاصة التي جمعها في عهد كوتشما، ويخشى من ضياعها في حالة فوز ليوشتشيكو. وفي كتلة السلطة نجد مسؤول الإدارة الرئاسية ميد فيتشوك الذي يمثل مصالح أوليغاركيي كييف، وهو حليف ظرفي⁽¹⁾.

وعلى المستوى السياسي فإن الحزب الذي يدعم ينوكوفتش هو الحزب الشيوعي، وذلك راجع للسياسة الإجتماعية التي اتبعها هذا الأخير. فقد قام ينوكوفتش برفع قيمة رواتب المعاشات للمتقاعدين ودعم المؤسسات التي كانت تواجه صعوبات. وفي كل الأحوال فإن الحزب الشيوعي كان سيدعم ينوكوفتش، لأن هذا الحزب كان متجذراً في المنطقة الشرقية الصناعية حيث تتمركز طبقة العمال التي يدافع عن مصالحها، وهي المنطقة التي تعود أصول ينوكوفتش إليها وتتميز بولائها له والتي كان أيضاً حاكماً في أهم مدنها وهي دونتسك.

بالإضافة إلى الأوليغاركيين والحزب الشيوعي فإن ينوكوفتش الذي يمثل السلطة يحضى بتأييد شرق أوكرانيا وجنوبها الناطقين بالروسية. ولدعم هذا التأييد وعد ينوكوفتش في حملته الانتخابية بجعل اللغة الروسية لغة رسمية. وعموماً فإن الهدف الذي يجمع السلطة وكتلتها هو المحافظة على الوضع القائم.

2- المعارضة

مثلاً كان لينوكوفتش أوليغاركيون ساعدوه وأيدوه، فذلك الحال بالنسبة ليوشتشنكو. ويمكن أن نجد من بين هؤلاء الأوليغاركيين كل من جفانيا وبروشنكو. أما من حيث الأحزاب السياسية المؤازرة ليوشتشنكو نجد الحزب الإشتراكي، لكنه كان حليفاً ظرفياً. وكانت الرغبة في تغيير النظام، هي ما كان يقربه من ليوشتشنكو، يضاف إلى ذلك القوميون المتجمعون حول تشكيل

¹ - Ibid

المعادي لروسيا وهم موزعون عبر ستة أحزاب. وأخيراً، فإن أهم حليف ليوشتشنكو هي إيولا Ioula، التي تمثل أوكرانيا الجديدة، أوكرانيا المقاولين⁽¹⁾.

أما يوشتشنكو، الذي تزعم الثورة البرتقالية، كان يركز أيضاً على حزبه الذي كان القوة المركزية للمعارضة. وعند استقالته من رئاسة الوزراء في عام 2001 وعد بالعودة. وبعد الانتخابات التشريعية لعام 2002 أصبح حزبه قوة مؤثرة في الراداء، البرلمان الأوكراني. أما القاعدة المؤيدة له فتتمثل في وسط وغرب أوكرانيا وهما منطقتان مناوئتان لروسيا.

هذه المعطيات حول القوى الإقتصادية والسياسية تبين لنا طبيعة الحياة السياسية المتميزة في أوكرانيا. وكل التحولات اللاحقة بعد الثورة البرتقالية سوف تكون نتاج تفاعل هذه القوى التي سيظهر عدم استقرارها، حسب ما تمليه عليها مصالحها. وهو ما يجعل المشهد السياسي الأوكراني بدوره غير مستقر، وتميز بتحويلات غير منتظرة.

المطلب الرابع: دور الولايات المتحدة في الثورة البرتقالية

1- أهداف الولايات المتحدة الأمريكية

تسعى الولايات المتحدة من خلال سياستها تجاه أوكرانيا إلى إضعاف روسيا، بالدرجة الأولى ومنعها من أن تكون إمبراطورية. فروسيا كما يرى بريجنسكي لا تستطيع أن تكون إمبراطورية دون أوكرانيا². لكن الولايات المتحدة جعلت لنفسها أهدافاً أخرى تغطي بها أهدافها الحقيقية وبالأساس هدف الدفاع عن الديمقراطية ونشرها. وبالنسبة لأوكرانيا، فإن واشنطن جعلت أيضاً من هدف الديمقراطية محوراً لسياستها تجاه هذا البلد، لكن ذلك في الظاهر فقط.

لقد أكدت الحكومة الأمريكية أنها ستشجع تقدم الديمقراطية وتساعد على تطويرها وتدعم الدول التي اختارتها. وعبرت كاتبة الدولة كوندوليزا رايس عن هذه السياسة، التي تسعى الحكومة لتحقيقها والهادفة إلى التغيير الديمقراطي بمفهوم جديد هو "الدبلوماسية التحويلية" أي التي تسعى إلى تحويل وتغيير الأوضاع لدى الشعوب وإقامة الديمقراطية.

وإلى جانب هذا المفهوم استعملت الولايات مفاهيم أخرى في إطار نشر الديمقراطية في العالم، مثل مفهوم Shape the world أي جعل العالم على صورة الولايات المتحدة. هذا المفهوم

¹ - Ibid

² - زيغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 120.

يعود إلى مرحلة الرئيس كلينتون، وفي تنفيذه، يعتمد على تصنيف للدول، قامت بوضعه كاتبة الدولة الأمريكية في عهد كلينتون. مادلين ألبرايت. وقد قسمت هذه الأخيرة الدول إلى أربعة أنواع: الدول الصناعية المتقدمة والديمقراطيات الصاعدة، والدول المارقة، والدول المفلسة.

أما النوع الأول فهو لا يطرح مشكلة حيث تشكل دوله "الحلفاء الطبيعيين" لأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها حسب عبارة الرئيس ولسن. وبالنسبة للنوع الثاني، فهو يمثل هدف عملية الديمقراطية، ومن بين دول هذا النوع توجد أوكرانيا وجورجيا. أما الدول المارقة التي تمثل النوع الثالث، فيجب محاربتها لأن أنظمتها غير شرعية. وفي الأخير، وفيما يتعلق بالنوع الرابع الذي يتكون من الدول المفلسة، فإنه يجب مساعدة هذا النوع من الدول، كما هو الحال بالنسبة لأفغانستان⁽¹⁾.

وبالنسبة لأوكرانيا التي كانت محل تطبيق للمفاهيم الأمريكية حول الديمقراطية، فإن الولايات المتحدة كان لها دور كبير في أحداث الثورة البرتغالية. هذا الدور كان على مستويين. الأول يتعلق بالعلاقة مع المعارضة، والثاني يتعلق بحركة يورا التي كان لها دور بارز في الثورة. وعملت الحكومة الأمريكية على المستويين بالتنسيق مع منظمات غير حكومية تنشط في مجال تعبئة الجماهير لتحقيق التحول السياسي.

2- دور الولايات المتحدة من خلال العلاقة برموز المعارضة

تميز المعسكر "البرتغالي" بارتباطه مباشرة بالولايات المتحدة ويتضح ذلك من خلال العلاقات المتعددة التي توجد بين عناصر هامة وفاعلة في هذا المعسكر مع الولايات المتحدة.

والبداية بيوشتشنكو المتزوج بأمركية من أصل أوكراني وهي كاترينا تشوماتشنيكو التي ولدت في شيكاغو وعملت في الحكومة الأمريكية. وقد أتهم يوشتشنكو من طرف معارضييه بكونه "عميل للنفوذ" الأمريكي في أوكرانيا. وإلى جانب يوشتشنكو يوجد كثير من الأشخاص المقربين منه على ارتباط بالولايات المتحدة من أمثال أناتولي غريتنكو وزير دفاعه، ورومان زفارييتش وزيرة للعدل، في حكومة ما بعد الثورة. وبالنسبة لأناتولي غريتنكو فقد كان يدير المركز الأوكراني للدراسات الاقتصادية والسياسية الذي تموله دول غربية. وكان قد قام بعملية سبر الآراء بعد الخروج من مكاتب التصويت في الدور الثاني، نال حسبها يوشتشنكو 11% من الأصوات أكثر من منافسيه ينوكوفتش. وكانت هذه النسبة 11% وراء تعبئة أنصار المترشح البرتغالي وشعاراً

¹ - Viatcheslav Avioutski, la révolution orange ...op cit.

للمعارضة في ساحة الإستقلال⁽¹⁾. شخص آخر ممن لديهم ارتباط بالولايات المتحدة، هو سيكولا، مدير معهد السياسة الممول من طرف دار الحرية Freedom House والذي قام بدور رئيسي في تنظيم "النشاطات البرتقالية" في ساحة الإستقلال في كييف وقد عيّنه يوشتشنكو، بعد الثورة، نائبا للوزير الأول مكلف بالقضايا الإنسانية.

3- علاقة الولايات المتحدة بحركة بورا

يظهر الدور الأمريكي في الثورة البرتقالية بجلاء وبأكثر قوة من خلال علاقة الولايات المتحدة بحركة بورا، وهذا نظرا لما كان لهذه الحركة من دور رئيسي في قيادة وتنشيط وتسيير الثورة.

هذه الحركة تندرج في إطار تطور العمل السياسي الذي عرفته أوكرانيا في المرحلة التي بدأ فيها الإتحاد السوفييتي في الإضمحلال. وكان هذا العمل السياسي قد بدأ مع نشاط الطلبة في إطار الحركة الإستقلالية روك Roukh. وخلال التسعينيات من القرن الماضي أثبت هؤلاء الطلبة قدرتهم على التعبئة عدة مرات. وكانوا في الصفوف الأولى في المظاهرات التي نددت بالرئيس كوتشما. وفي 9 مارس 2004 تم إنشاء بورا من طرف مجموعة من المناضلين، وقد جمعت عدة منظمات غير حكومية، وحركات شبانية. وكانت هناك 150 منظمة تعمل محليا أو جهويا قدمت لبورا دعما ماليا معتبرا⁽²⁾.

أما عن العلاقة بين بورا والولايات المتحدة، فقد نُسجت من خلال المنظمات غير الحكومية الأمريكية. هذه الأخيرة قامت بعمل كبير في إطار تمويل الحركة وتكوين عناصرها. وكان نشاط المنظمات غير الحكومية الأمريكية يلقي التشجيع من الحكومة الأمريكية على أساس أن الطلب على الحرية تزايد في العالم ودعت، لذلك، هذه المنظمات، إلى مواصلة عملها الحيوي للمساعدة في إقامة انتخابات حرّة ونزيهة في كل مكان في العالم⁽³⁾.

أما المنظمات التي نشطت في أوكرانيا عبر بورا فكانت، دار الحرية Freedom House ومؤسسة المجتمع المنفتح Open Society Institut لجورج سوروس، والمعهد الديمقراطي القومي National Democratic Institut NDI، والمعهد الجمهوري الدولي International Rublican Institut IRI. ومن بين هذه المنظمات فإن منظمة سوروس هي التي كان لها عمل

¹ - Ibid pp 9-11.

² - Ibid

³ - Ibid

متميز. ويعتبر سوروس أحد الفاعلين المهمين في ديمقراطية أوروبا الوسطى. هذا الملياردير الأمريكي ذو الأصول المجرية يملك مؤسسات، وخاصة مؤسسة المجتمع المنفتح، التي عرفت بأنها نظمت ما يعرف بـ "ثورات الحرير" من براتيسلافا إلى بيشكاك.

وبخصوص العلاقة بين بورا والمنظمات غير الحكومية الأمريكية، فيذكر التقرير السنوي لهذه الحركة أن المنظمات الأمريكية مثل دار الحرية ومؤسسة جرمان ومارشال German Marshall Foundation قامتا بتمويل تكوين النشطاء. وحسب التقرير فإن بورا لم تتلق من هاتين المؤسستين ومن مؤسسة كندية أخرى سوى مبلغاً متواضعاً قدره 130.000 أورو. ويؤكد مناخلو بورا أن التمويل الأساسي لحركتهم كان من الداخل، في أغلبه من رؤساء مؤسسات كانوا قد شاركوا في مرحلة شبابهم في بداية السنوات 1990، في الحركة الطلابية⁽¹⁾.

لكن في حقيقة الأمر فإن الولايات المتحدة تبذل أموالاً طائلة في إطار النشاطات المتعلقة بالتحول الديمقراطي وقلب أنظمة الحكم. فمن خلال هيكل (مساعدة الولايات المتحدة) US AID، صرفت من الميزانية الأمريكية مبالغ قدرت بـ 13,9 مليون دولاراً في عام 2003 و13,8 مليون دولاراً في 2004⁽²⁾. كما تم تمويل مشروع دار الحرية، وهو "مبادرة التعاون البولونية الأمريكية الأوكرانية" بملايين الدولارات، حسب ما ذكره روبرول العضو الجمهوري في الكونغرس الأمريكي. ومن جهته يذكر لورن غرافر رئيس المعهد الجمهوري الدولي، والمسؤول السامي في الحكومة الأمريكية أن الولايات المتحدة قدمت أموالاً للمعارضة البرتقالية عن طريق مركز كارنيجي ومؤسسة إفرازيا Evrazia⁽³⁾.

بهذا إذن يتبين لنا دور الولايات المتحدة الأمريكية في المعارضة الأوكرانية سواء من خلال علاقتها بيوشتشكو ومقربيه أو من خلال العلاقة مع حركة بورا. وإضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة، سعت إلى التأثير المباشر على السلطة القائمة في كييف قبل الانتخابات. ففي 21 فيفري 2004 فإن مادلين ألبرايت وهي تلوح بانضمام سريع لأوكرانيا في الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، ذكرت برسالة الرئيس والكر بوش بتاريخ 9 أوت 2003 التي تطلب من الرئيس ليونيد كوتشما عدم السعي إلى عهدة رئاسية أو رسمية أياً كانت. ثم أكدت ألبرايت أنه في حالة

¹ - Ibid

² - Ibid

³ - Ibid

انتخابات مزورة فإن أوكرانيا ستواجه عقوبات وسوف يحرم قادتها من حساباتهم البنكية ومن امتيازات التأشيرة⁽¹⁾.

أما عن نشاط حركة بورا، في حد ذاته، خلال الثورة البرتقالية، فتمثل في الاحتجاج المباشر على نتائج الدور الثاني للانتخابات الرئاسية الأوكرانية التي أعطت الفوز ليفكتور ينوكوفتش في 21 نوفمبر 2004، وذلك من أجل ضمان إقامة انتخابات ديمقراطية بواسطة حملة إعلامية وحملة تعبئة يتم من خلالها تحويل المجتمع المدني إلى فاعل حقيقي قادر على التأثير في العملية الانتخابية.

وقد استفاد أعضاء بورا من التجربة السلوفاكية والصربية والجورجية واستلهموا منها طرق العمل، واستعانوا بخبراء في تكنولوجيا الانتخابات مثل ماريك من حركة أبتور الصربية. وكانت إستراتيجية بورا تحتوي على أعمال متنوعة وفق مراحل مختلفة. ففي البداية كان التركيز على تخفيض عدد الممتنعين وتوفير معلومات موضوعية للناخبين. وفي المرحلة الثانية شرع في عمليات احتجاج قوية ضد نتائج الانتخابات. وكان العمل يتركز في وسط البلاد، كون الشرق موالي لينوكوفتش والغرب موالي ليوشتشنكو.

¹ - Jean Marie Chauvier, Les multiples pièces de l'échiquier Ukrainien, Le Monde Diplomatique n°610, Janvier 2005.

المبحث الخامس

أوكرانيا ومسألة انضمامها إلى الحلف الأطلسي وإلى

الإتحاد الأوروبي

مثلها مثل روسيا، كانت أوكرانيا بعد استقلالها في ديسمبر 1991 تسعى إلى التقارب مع الغرب. لكن من حيث منطلقات التقارب وأهدافه فإنها كانت تختلف كثيرا عن روسيا. فإذا كان الأمر بالنسبة لهذه الأخيرة يتعلق بالانضمام إلى المنظومة الغربية قصد الحصول على المساعدات اللازمة للتمكن من اجتياز عملية التحول نحو إقتصاد السوق، وتحقيق الإنطلاقة الإقتصادية، فإن هدف أوكرانيا من تقاربها من الغرب أكبر من ذلك. فهي تعتبر نفسها دولة أوروبية بصورة كاملة، سواء من حيث الجغرافيا أو من حيث التاريخ والثقافة. لذلك فإن توجهها نحو أوروبا والغرب هو عودة لوضع طبيعي. كما أن هدف التوجه من شأنه أن يخلصها من روسيا بعد ثلاثة قرون من التبعية لها، ويحافظ على استقلالها عنها. كل ذلك جعل تقارب أوكرانيا مع أوروبا والغرب أمرا منطقيًا، ويعطيها الحق في أن تكون جزء من الهياكل الغربية.

لكن وجود تهديد روسي محتمل بالنسبة لأوكرانيا وأوروبا والعالم، حتم على الأوكرانيين والغربيين الحذر والروية فيما يتعلق بالاندماج في الهياكل الأوروبية، حتى لا يؤدي ذلك إلى مواجهة مع روسيا. فهذه الأخيرة لا تزال تعيش على المجد السوفييتي، وأي تحول في محيطها يجب أن يكون تدريجيا، وفق مراحل مدروسة. لذلك فإن السياسة الأمريكية والأوروبية كانت تتركز حول دول أوروبا الشرقية، في انتظار أن يأتي دور الجمهوريات السوفييتية السابقة التي من بينها ومن أهمها أوكرانيا.

لكن تزايد أهمية أوكرانيا في نظر الغرب، ومكانتها التي ما فتئت تتعاظم عند روسيا جعل من الصعوبة بمكان التعامل مع المسألة الأوكرانية، بالنسبة لكل الأطراف. لذلك خلافا لدول أوروبا الشرقية، فإن الإندماج في الهياكل الأوروبية، بالنسبة لأوكرانيا، كان يبتعد أكثر فأكثر مع مرور الوقت. وبدلا من ذلك فإن العلاقات الأوكرانية الغربية أخذت أشكالا متنوعة، في ظل أطر تنظيمية متعددة.

ومع ذلك فإن قضية علاقة أوكرانيا بالإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي بقيت تطرح نفسها بحدّه إلى أن حدثت الأزمة الأوكرانية التي تجلّى فيها بوضوح التنافس الأمريكي الروسي حول هذا البلد. ومن خلال تتبع علاقة أوكرانيا بالحلف الأطلسي وبالإتحاد الأوروبي، ومواقف روسيا منها، يتضح لنا كيف تطور التنافس الأمريكي الروسي، إلى أن تأزمت الأوضاع.

المطلب الأول: أوكرانيا والحلف الأطلسي

1- تطور العلاقة بين أوكرانيا والحلف الأطلسي

منذ ظهور العلامات الأولى لتفكك الكتلة الشرقية، أدركت الولايات المتحدة ان الحلف الأطلسي أصبح مهدداً بالزوال، لأن مبرر وجوده، وهو الصراع مع الإتحاد السوفييتي، قد أخذ في الزوال. لذلك أصبح الشغل الشاغل للسلطات الأمريكية هو المحافظة على وجود الحلف مهما كانت طبيعة العلاقات الدولية. فالحلف هو الذي مكن الأمريكيين من السيطرة على أوروبا وفرض السلم والإستقرار فيها، وسمح لهم بمواجهة الإتحاد السوفييتي ودفعه إلى الإنهيار، ومن ثمة أدى بالولايات المتحدة لأن تصبح قطبا عالمياً وحيداً. فالحلف هو أساس قوة الولايات المتحدة في السياسة الدولية. وانطلاقاً من ذلك ظلت واشنطن تسعى باستمرار إلى توسيع الحلف الأطلسي. وبعد نجاحها في ذلك، مع دول أوروبا الشرقية، وجهت أنظارها إلى الجمهوريات السوفييتية السابقة وعلى وجه الخصوص إلى أوكرانيا.

انطلقت العلاقات بين الحلف الأطلسي وأوكرانيا بشكل رسمي في عام 1991 عندما أصبح هذا البلد عضواً في مجلس التعاون لشمال الأطلسي (الذي أصبح في عام 1997 مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسي)، مباشرة بعد حصوله على استقلاله.

وفي عام 1994 اعتمدت قمة الحلف الأطلسي في بروكسل سياسة الشراكة من أجل السلام وأصبحت أوكرانيا في السنة ذاتها أول بلد من كومنويلث الدول المستقلة ينضم إلى هذه الشراكة. ومن خلال ذلك ساهمت أوكرانيا في السنوات 1990 في عمليات إقامة الإستقرار في أوروبا الجنوبية الشرقية، في كل من دول كرواتيا والبوسنة وكوسوفو. كما أدى التعاون بين أوكرانيا والحلف الأطلسي إلى نشوء جو من الثقة المتبادلة في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، ويمكن ذلك كيف من تطبيع علاقاتها مع جيرانها، وتسوية النزاعات المعقدة سلمياً، مثلما كان الحال مع رومانيا، حيث أمكن حل الخلاف الحدودي حول إقليم بيكوفين الشمالية وباسربيا. كما ساهمت

أوكرانيا أيضاً، في إطار التعاون مع الحلف الأطلسي في عمليات مدنية تتعلق بكوارث طبيعية وإنسانية، كما كان الحال في عام 1999 في زلزال تركيا وفيضانات المجر⁽¹⁾.

ومن الشراكة من أجل السلام تطورت علاقة أوكرانيا بالحلف الأطلسي، حيث أنه في عام 1997، أمضى الطرفان على ميثاق الشراكة الخاص. هذا الميثاق أكد أهمية أوكرانيا مستقلة مستقرة وديمقراطية بالنسبة للإستقرار الأوروبي، كما تضمن المبادئ والإجراءات التي تتعلق بتنظيم وتطوير العلاقات بين الحلف الأطلسي وأوكرانيا والياديين محل التشاور والتعاون، مما أدى إلى إنشاء لجنة (الحلف الأطلسي - أوكرانيا)⁽²⁾. ونص الميثاق في مادته الخامسة عشر على تشاور أوكرانيا مع هيئات الحلف الأطلسي في حال المساس بسلامة أراضيها واستقلالها السياسي أو أمنها الوطني. وهذه المادة، من الأهمية بمكان بالنسبة لأوكرانيا خصوصاً في علاقتها مع روسيا، التي ظلت تتسم بعدم الوضوح⁽³⁾.

وفي ماي 2002 خطى الرئيس الأوكراني كوتشما، خطوة جديدة نحو توثيق الروابط بين أوكرانيا والحلف الأطلسي، وذلك بإعلانه أن بلده يرغب في أن يصير يوماً ما عضواً في الحلف. وفي نوفمبر في السنة نفسها اتخذت إجراءات لتعميق وتوسيع العلاقة بين أوكرانيا والحلف، وذلك بإعتماد (مخطط العمل أوكرانيا - الحلف الأطلسي) الذي يؤطر جهود الإصلاح في أوكرانيا في سبيل إدماجها الأورو - أطلسي⁽⁴⁾. وفي فيفري 2005 بعد الثورة البرتغالية، عبّر قادة بلاد الحلف الأطلسي عن دعمهم لبرنامج الإصلاحات الطموح الذي كان الرئيس يوشتشنكو يعتزم إنجازه. وشهران بعد ذلك، في 21 أبريل 2005، فإن أعضاء الحلف وأوكرانيا اتفقوا على الشروع في "حوار مكثف حول رغبة أوكرانيا في الانضمام" إلى الحلف.

2- تأجيل انضمام أوكرانيا إلى الحلف الأطلسي

وبعد هذه المراحل من التعاون بين أوكرانيا والحلف الأطلسي، من الشراكة من أجل السلم إلى ميثاق الشراكة الخاصة إلى الحوار المكثف، بقيت المرحلة الأخيرة، التي يتم بعدها المرور مباشرة إلى الانضمام إلى الحلف. هذه المرحلة هي "مخطط العمل من أجل الانضمام" MAP الذي يمنحه الحلف للدولة التي تريد أن تكون عضوة فيه. وقد كانت أوكرانيا، ومعها جورجيا تنتظران أن تمنحا مثل هذا المخطط خلال القمة الأطلسية التي كانت ستعقد في أبريل 2008 في

¹ - Camille Roux, Les relations Ukraine-Otan : réalisation, problème et perspectives. www.robert-schuman.fr.(4/3/2016).

² - L'OTAN de A à Z. Les relations entre l'Otan et l'Ukraine. www.natv.int(4/2/13).

³ - Camille Roux, op cit.

⁴ - l'Otan de A à Z, op cit.

بوخارست. لكن هذه القمة التي تناولت توسيع الحلف الأطلسي إلى مجموعة من الدول الأوروبية، قررت قبول انضمام بعض الدول إلى الحلف، ومنحت "مخطط العمل من أجل الانضمام" للبعض الآخر لكنها لم تمنح مثل هذا المخطط إلى أوكرانيا وجورجيا. فكل من ألبانيا وكرواتيا أصبحتا ضمن أعضاء الحلف، ومنحت كل من البوسنة والجبل الأسود مخطط الانضمام. أما بالنسبة لأوكرانيا وجورجيا فقد اكتفى قادة الحلف بالإعلان بشأنهما، أنهما يمكنهما أن تصبحا ضمن أعضاء الحلف في المستقبل⁽¹⁾.

لقد شكل هذا القرار خيبة أمل كبيرة، بالنسبة لأوكرانيا وجورجيا. ولم تتمكن الولايات المتحدة التي كانت تسعى جاهدة لضمها للحلف الأطلسي من إقناع باقي الأعضاء بقبولهما في المجموعة الأطلسية بالرغم من أنه كان يؤازرها عدد من الدول مثل بولونيا ودول البلطيق. فمعارضة كل من فرنسا وألمانيا ومعهما مجموعة من الدول الأوروبية مثل إسبانيا واليونان والنرويج كانت أقوى، وانتهى الأمر بالشكل الذي ذكرناه⁽²⁾.

وقد كان موقف فرنسا وألمانيا والدول التي كانت تؤيدهما قائما على أساس الرغبة في المحافظة على العلاقات مع روسيا. هذه الأخيرة كانت ترفض بشدة انضمام أوكرانيا للحلف الأطلسي ورأت فيه عمل عدائي تجاهها. وصرح نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر عزوسكوف قائلاً "إن دخول جورجيا وأوكرانيا في الحلف الأطلسي يمثل خطأ استراتيجياً له نتائج خطيرة على الأمن الأوروبي"⁽³⁾. وبذلك استطاعت روسيا تحقيق انتصاراً على الولايات المتحدة في الصراع على أوكرانيا.

وفيما بعد اتجهت الأحداث أكثر فأكثر لصالح روسيا. فالحرب الروسية الجورجية وفوز فيكتور ينوكوفتش في الانتخابات الرئاسية الأوكرانية، أبعداً أوكرانيا أكثر فأكثر عن فكرة الانضمام للحلف الأطلسي، ويضاف إلى ذلك، أن أغلب الأوكرانيين يرفضون انضمام بلادهم للحلف. فقد أظهرت عمليات لسبر الآراء أن 20% فقط من المواطنين الأوكرانيين مع الانضمام⁽⁴⁾. وتجسد هذا الوضع على المستوى الرسمي في إعلان الحكومة الأوكرانية في فيفري 2010، عن تخليها عن الانضمام للحلف، لكن مع استمرار التعاون معه. وفي جويلية 2010 صوت البرلمان الأوكراني

¹ - Philippe Boulanger, L'élargissement de l'Otan, les enjeux et les risques du sommet du Boucarest. Echogeo.revues.org (30/3/2013).

² - Ibid

³ - OTAN : accord EU l'Ukraine et la Géorgie, Nouvel Observateur, (23/06/2008).

⁴ - Lucio Malun, l'Ukraine post-orange, dynamique et priorité en matière de politique étrangère. www.nato-pa.int/default.asp? ...16.(30/3/2013).

على القانون الذي يجعل أوكرانيا دولة غير منحازة، وخارج التكتلات، والذي ينص أيضا على عدم سعيها إلى الانضمام للحلف الأطلسي⁽¹⁾.

وإذا كان انتهاء قضية انضمام أوكرانيا إلى الحلف الأطلسي قد جنب احتدام الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا في هذا البلد وقيام أزمة فيه، فإن الإتحاد الأوروبي الذي كان الأوكرانيون يتوقون للانضمام إليه، هو الذي كان مسببا في هذه الأزمة.

المطلب الثاني: أوكرانيا والإتحاد الأوروبي

1- أوكرانيا والإتحاد الأوروبي: من القضايا الأمنية إلى التعاون

إلى جانب الحلف الأطلسي، كانت أوكرانيا بعد استقلالها تسعى إلى التقارب مع الإتحاد الأوروبي. ومع مرور الوقت أصبح الانضمام إلى الإتحاد، أحد الأهداف الرئيسية للحكومات الأوكرانية المتعاقبة. لكن العلاقة الوثيقة بين الإتحاد والحلف الأطلسي، لكونهما يشكلان منظومة غربية متكاملة، جعلت العلاقة بين أوكرانيا والإتحاد ترتبط بالحلف وبالولايات المتحدة، وهو ما كان له تأثير على علاقة كييف بموسكو. لذلك فقد شكل الإتحاد الأوروبي أحد عناصر الصراع الأمريكي الروسي في أوكرانيا، وهو ما أدى في النهاية إلى تأزم الأوضاع في أوكرانيا، ومن هنا تبرز أهمية دراسة العلاقات بين أوكرانيا والإتحاد الأوروبي.

بدأت العلاقات بين أوكرانيا والإتحاد الأوروبي بصدور "الإعلان حول أوكرانيا" عن المجموعة الأوروبية في 2 ديسمبر 1991، مباشرة بعد الإستفتاء حول استقلال أوكرانيا الذي أجري في 1 ديسمبر. وقد عبّر هذا الإعلان عن انشغال المجموعة بخصوص احترام أوكرانيا لكل تعهدات الإتحاد السوفييتي في مجال مراقبة الأسلحة، وعدم انتشار الأسلحة النووية، وبخصوص المسؤولية المشتركة للدول المستقلة حديثا فيما يتعلق بالديون الخارجية للإتحاد السوفييتي. وبالنسبة لقادة المجموعة الأوروبية، فإن القضايا المتعلقة بأمن المجموعة هي التي كانت تحظى بالأولوية في اهتماماتهم، بعد الذي عرفه الإتحاد السوفييتي من تشظي. أما كييف فقد كانت ترى في التقارب مع المجموعة وسيلة لإقامة توازن مع روسيا، بعد ثلاثة قرون من هيمنة هذه الأخيرة، وشكل ذلك انشغالها الأكبر لحرصها الكبير على الحفاظ على استقلالها الحديث وصيانتها⁽²⁾.

¹ - Philippe Boulanger, op cit.

² - Agnès le Bon, « Ukraine-UE » regain d'intérêt réciproque, Le Courrier des Pays de l'Est, 2/2004, n°1042 p 4.

كانت أوكرانيا في بداية استقلالها تعاني من صعوبات إقتصادية كبيرة وتدهور في مستوى المعيشة، على غرار باقي الجمهوريات السوفييتية السابقة. ولم يكن من السهل إعادة النشاط للإقتصاد في ظل ارتباطه بإقتصاديات الجمهوريات الأخرى المستقلة حديثاً، وخاصة منها روسيا، يضاف إلى ذلك المشكلات المتعلقة بالتحول إلى إقتصاد السوق. كل ذلك جعل الحكومة الأوكرانية تواجه صعوبات جمّة، ما حدا بها إلى التوجه إلى الخارج طلباً للمساعدة. لكن في الوقت ذاته فإن أوكرانيا ورثت ترسانة نووية ضخمة من الإتحاد السوفييتي جعلت منها ثالث قوة نووية في العالم. فما كان من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية إلا أن تربط مساعدتها لكيف بضرورة تخلصها من أسلحتها النووية. وفي 14 جانفي 1994 أمضى في موسكو الإتفاق القاضي بإزالة الأسلحة النووية الأوكرانية، من طرف الرؤساء الأمريكي الروسي والأوكراني. وبذلك تخلصت بلدان الإتحاد الأوروبي من هاجس الخطر النووي الأوكراني، ما مكنها من الانتقال إلى مرحلة أخرى في العلاقات مع أوكرانيا أساسها التعاون الإقتصادي.

ولم تمض ستة أشهر على إمضاء الإتفاق النووي الأوكراني حتى أبرم إتفاق الشراكة والتعاون بين أوكرانيا والإتحاد الأوروبي، والذي صادقت عليه كيف في جوان 1994. لكن دخول الإتفاق حيز التنفيذ تأخر إلى غاية 1 مارس 1998 بسبب تأخر دول الإتحاد الأوروبي في المصادقة عليه.

كانت مدة إتفاق الشراكة والتعاون عشر سنوات وتضمن أربعة أهداف وهي: إقامة حوار! سياسي، ودعم التحول الديمقراطي، وتطوير التجارة والاستثمار، وإقامة تعاون مفيد بين الطرفين في بعض المجالات، خصوصاً المجالين العلمي والثقافي⁽¹⁾ وفي جانب المساعدات المالية استفادت أوكرانيا من الإتحاد الأوروبي في هذا الشأن من خلال برنامج المساعدة التقنية لكونويلث الدول المستقلة (Technical Assistance For Commonwealth Independant States) بمساعدة قدرها مليار دولار⁽²⁾.

كان إتفاق الشراكة والتعاون قد اعتبر من طرف كيف خطوة أولى نحو الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. وفي 11 جوان 1998 أمضى الرئيس الأوكراني كوتشما مرسوماً حول "إستراتيجية اندماج أوكرانيا في الإتحاد الأوروبي". وفي شهر سبتمبر عرضت كيف "برنامجاً وطنياً للإندماج" اقترح شراكة مع الإتحاد الأوروبي في عام 2007 والانضمام إليه في 2010-2011. ورد الإتحاد على ذلك بدعوة أوكرانيا إلى التركيز على ما يتيح إتفاق الشراكة والتعاون

¹ - Ibid pp 4-6

² - Ibid p6.

قبل التفكير في إتفاق آخر، قبل أن يصرح رومانو برودي رئيس المفوضية الأوروبية في أكتوبر 2003 بإمكانية انضمام أوكرانيا إلى الإتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

وبعد قيام الثورة البرتغالية ازداد اندفاع أوكرانيا نحو أوروبا، بعد أن فصلت السلطات الجديدة في الإنتماء إلى الغرب، وأخذت تستعجل الانضمام إلى الهياكل الأورو-أطلسية. وهكذا ففي عام 2007 شرعت أوكرانيا والإتحاد الأوروبي في المفاوضات من أجل الوصول إلى إتفاق الشراكة.

وفي عام 2010، إثر فوزه في الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا، جعل فيكتور يانوكوفتش من الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، أولوية في سياسته، وهذا بالرغم مما عرف عنه من موالاة لموسكو. ورغم ما كان يبدو عليه من ميل إلى التعاون أكثر مع روسيا إلا أنه كان يؤكد على سياسة خارجية متوازنة مع الغرب وروسيا. وفي خطاب له أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في أبريل 2010 قال: "أنوي إقامة شراكة مستقرة وقوية مع الإتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة" وهذا الهدف تضمنه القانون حول أسس السياسة الداخلية والخارجية لأوكرانيا الذي صادق عليه البرلمان في 1 جويلية 2010.

وتجاه أوروبا أكد يانوكوفتش الطموحات الأوروبية لحكومته. وكان يصرح في أبريل 2010 "لدينا مستقبل أوروبي". وفي زيارة لمجلس أوروبا في 21 جوان 2011 أكد يانوكوفتش أن "الإندماج في أوروبا هو الأولوية المطلقة للسياسة الداخلية والخارجية لأوكرانيا". وكانت نتيجة هذه المواقف أن المفاوضات التي بدأت عام 2007 لإبرام إتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي كانت تتقدم والاتصالات تتكثف. ومن جهته فإن البرلمان الأوكراني أكد أيضا على هدف الانضمام إلى الإتحاد من خلال تصويته على قانون 1 جويلية 2010⁽²⁾.

أما الإتحاد الأوروبي فقد كان يولي بدوره أهمية كبيرة لأوكرانيا، بسبب مصالحه الإقتصادية الهامة في هذا البلد. فهو يتلقى كميات كبيرة من الغاز الطبيعي الذي يمر عبره، والمقدرة قيمتها بـ 40 مليار أورو. كما تملك أوكرانيا فرصا كبيرة للإستثمار نظرا لقدراتها الزراعية الكبيرة. وكل ذلك جعلها أكبر دولة مستفيدة في الشراكة الشرقية، وهي برنامج للإتحاد الأوروبي يضم جمهوريات سوفيتية سابقة مثل أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، ملدافيا وأوكرانيا. كما أنها أكبر

¹ - Ibid pp 9-10.

² - Emmanuelle Armondon, Relation Ukraine-Union Européenne, Quelle évolution depuis l'élection de Victor Ianoukovitch? www.robert-schuman.eu.(4/3/2016).

مستفيد من أموال الإتحاد حيث تلقت 470 مليون أورو في الفترة 2011-2013، وأصبحت البلد الأكثر تقدماً من حيث إقامة قاعدة قانونية قوية لعلاقتها مع الإتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

وبالنسبة لأوكرانيا، فإن لديها مصالح إقتصادية كبيرة مع الإتحاد الأوروبي. فهذا الأخير مصدر فرص تجارية واستثمارية وتشغيل لليد العاملة الأوكرانية. فهو أكبر شريك تجاري لأوكرانيا، بحيث أنه يمثل 27,1% من الصادرات الأوكرانية و33,7% من الواردات في عام 2008، ما يمثل 1/3 التجارة الدولية الأوكرانية، بقيمة إجمالية قدرها 39,5 مليار دولاراً. أما في مجال الإستثمار فإن 79% من الإستثمارات المباشرة الأجنبية في أوكرانيا قادمة عن الإتحاد، ما قيمته 21 مليار أورو⁽²⁾. كما أن الإتحاد الأوروبي يقدم مساعداته المتنوعة، مثلما ما هو الحال في تحديث الهياكل الطاقوية القديمة وغير الفعالة، وفي تحسين أمن المحطات النووية خاصة محطة تشر نوبيل وفي تطوير الهياكل الحدودية البرية والبحرية، وإصلاح شبكة الطرقات، وإقامة إصلاحات مؤسساتية، ناهيك عن المساعدة المقدمة لشبه جزيرة القرم في إطار "مبادرة التعاون المشتركة في القرم" التي أطلقت في ماي 2010⁽³⁾. وتأمل أوكرانيا في أن يتدعم تعاونها مع الإتحاد الأوروبي أكثر من خلال إتفاقية الشراكة التي يحضر لإمضاءها والتي ينتظر أن تفتح أكثر آفاق التجارة والإستثمار، ما يساهم في النهاية في تنميتها الإقتصادية.

2- أوكرانيا بين الإتحاد الأوروبي وروسيا

إزاء هذا التوافق في المصالح بين أوكرانيا والإتحاد الأوروبي، فإن روسيا سعت بدورها إلى استمالتها إليها، حتى لا تقع في التبعية للغرب وتندمج فيه. فبعد مرحلة من النزاعات والخلافات بين عامي 2004 و2009 أثناء رئاسة فيكتور يوشتشنكو، والتي تمحورت حول مسألة عقود الغاز، وتجسدت في انقطاعات في الإمدادات الروسية بالغاز في جانفي 2005 و2009، كان لها أثر على كثير من دول الإتحاد، عادت العلاقات الروسية الأوكرانية إلى التحسن من جديد منذ اعتلاء فيكتور يانوكوفتش سدة الحكم في بلاده في فيفري 2010.

هذا الأخير كان بدوره يسعى إلى إقامة علاقات هادئة بعد خمس سنوات من التوتر في عهد يوشتشنكو، وتجسدت هذه الرغبة المتبادلة في التقارب، بين كييف وموسكو، في إمضاء الرئيسين يانوكوفتش وميدفيداف لإتفاق خاركيف Kharkiv في 21 أفريل 2010، الذي يتضمن تخفيضاً في سعر الغاز الروسي الذي تستفيد منه أوكرانيا، بنسبة 30% مدة عشر سنوات، مقابل تمديد إيجار

¹ - Ukraine-Union Européenne, Un test géopolitique, www.euractiv.fr (4/3/2016).

² - Ibid.

³ - Emmanuelle Armondon, op cit.

القاعدة البحرية سيياستوبول إلى غاية عام 2042⁽¹⁾. وما زاد التقارب الروسي الأوكراني قوة هو تخلي يانوكوفتش عن انضمام بلاده للحلف الأطلسي، ومنح اللغة الروسية مكانة أكبر في كل دوائر الحياة العمومية (إدارة، وسائل الإعلام، تعليم...)⁽²⁾.

ورغم هذه التطورات الإيجابية في العلاقة الروسية الأوكرانية، ألا أن الاعتبارات الجيوبولوتيكية بقيت طاغية على الاهتمامات الروسية. فإتفاقية الشراكة المنتظر إبرامها بين الإتحاد الأوروبي وأوكرانيا سوف تؤدي بهاته الأخيرة إلى الانضمام إلى الإتحاد، خاصة وأن يانوكوفتش ضغط من أجل إضافة بند حول إمكانية انضمام أوكرانيا إلى الإتحاد، في نص الإتفاقية⁽³⁾.

إن الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي يؤدي بدوره إلى الانضمام إلى الحلف الأطلسي. فالإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي مرتبطان ببعضهما ويكملان بعضهما البعض، وما حدث في أوروبا الشرقية يثبت ذلك. فانضمام دولها إلى إحدى المنظمتين أدى بها إلى الانضمام إلى الأخرى، وروسيا تدرك ذلك جيدا. فلذا هي تعلم أن إتفاقية الشراكة بين أوكرانيا والإتحاد الأوروبي، ليست مجرد إتفاقية تعاون إقتصادي حتى إن كان البعد السياسي والعسكري للإتحاد ضعيفا. بل إن هذه الإتفاقية لها بعد جيوبولوتيكى هام جدا. ولذلك فإن موسكو طرحت فكرة إنشاء إتحاد أوراسي يضم، بعد تأسيسه كثيرا من الجمهوريات السوفييتية السابقة، من أجل إبقاء أوكرانيا ضمن دوائر النفوذ الروسي، وتجنبيها الوقوع في النفوذ الأورو-أطلسي والتبعية للغرب. وإقناع الجمهوريات السوفييتية السابقة بمشروعه الأوراسي، ظل بوتين يؤكد أن الانضمام لهذا المشروع سيساعد أعضائه على الاندماج في الإتحاد الأوروبي من مركز قوة. وقد كان من قبل ينادي بإنشاء منطقة إقتصادية مشتركة من لشبونة إلى فلاديفوستوك⁽⁴⁾.

وبقيت أوكرانيا يتجاذبها الإتحاد الأوروبي وروسيا. ولأن الحسم لإحدى الجهتين أمر من الصعوبة بمكان، وإذا حدث لن يمر بسلام، فإن تراجع يانوكوفتش عن إبرام إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أدى إلى تفجير أزمة خطيرة في بلاده.

¹ - Viatcheslav Avioutski, L'Occident a-t-il perdu l'Ukraine. Politique Internationale n°130, Hiver 2011.

² - Emmanuelle Armondon, op cit.

³ - Ukraine-Union Européenne, Un test géopolitique, www.euractiv.fr (4/3/2016).

⁴ - Ibid.

المبحث السادس

الأزمة الأوكرانية لعام 2004

كانت العلاقات الروسية الأوكرانية تتحسن وتتطور منذ عودة فيكتور ينوكوفتش إلى سدة الحكم في بلاده. وتجسد هذا التقارب من خلال الإتفاقيات الهامة المبرمة بين البلدين، وانتهى بذلك التوتر الذي خيم على العلاقات بين موسكو وكيف أثناء فترة رئاسة فيكتور يوشتشنكو. لكن العلاقات الروسية الأوكرانية لم تكن لتعرف استقراراً دائماً. فالغرب استمر في تأثيره على أوكرانيا، من خلال العمل على ضمها إلى دائرة نفوذه مستندا في ذلك إلى التأييد الذي يلقاه من قسم من السكان الأوكرانيين. ولذلك بقى الوضع في أوكرانيا غير مستقر وتميز بالتوازن الهش بين روسيا والغرب. ولما اقترب موعد الحسم في إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي انفجرت الأزمة في أوكرانيا. فتسارعت الأحداث وتعمقت الخلافات واشتد الصراع الخارجي حول من يكون له النفوذ في أوكرانيا. وكشفت الأزمة عن مدى عمق الفوارق بين مختلف مناطق أوكرانيا من حيث التركيبة البشرية ومن حيث الإلتواء الثقافي والحضاري، والميول السياسية والولاءات الخارجية. كما كشفت الأزمة عن شدة الصراع بين روسيا والغرب على رأسه الولايات المتحدة، بالنظر للأهمية التي كان يوليها كل طرف لأوكرانيا.

عرفت الأزمة الأوكرانية في تطورها ثلاث مراحل. فقد شملت المرحلة الأولى، الأحداث التي كانت العاصمة كييف مسرحاً لها وانتهت بالإطاحة بالرئيس ينوكوفتش. والمرحلة الثانية تميزت بالأحداث في شبه جزيرة القرم، وانتهت بضم روسيا لهذه الأخيرة. أما المرحلة الثالثة فهي التي عرفت سلسلة الأحداث في شرق أوكرانيا، التي جعلت الأزمة تتحول إلى ما يشبه الحرب الأهلية بين الأوكرانيين.

المطلب الأول: أحداث كييف

في يومي 28 و 29 نوفمبر 2013، كان موعد انعقاد قمة الإتحاد الأوروبي في فيلونيوس العاصمة الليتوانية. وكان يرتقب أن يمضي الرئيس الأوكراني ينوكوفتش على إتفاق الشراكة بين بلاده والإتحاد الأوروبي. إلا أن هذا الأخير تراجع عن ذلك، ما أدى إلى قيام المعارضة ضده معتبرة تراجعه "خيانة عظمى" وطالبت باستقالته.

وكان تراجع ينوكوفتش ناتج عن تأثره بما كانت تقدمه له روسيا التي فضلها على الإتحاد الأوروبي في نهاية المطاف. فموسكو كانت تتحدث عن تعاون إقتصادي مع أوكرانيا، يقدر بعشرات المليارات من الدولارات، وعن أسعار تفضيلية بالنسبة للغاز، وقروض. وكان ذلك يخدم كثيرا مصالح كييف، التي كانت تواجه صعوبات إقتصادية كبيرة.

وفي اليوم الذي تلا تراجع ينوكوفتش عن إمضاء إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بدأت المعارضة في التظاهر تعبيرا عن تمسكها بالشراكة مع أوروبا. ومن داخل سجنها، أين كانت تقضي عقوبة سبعة سنوات بتهمة استغلال النفوذ، كانت إيولا تيموشنكو تحرض المعارضة على التظاهر، قائلة في رسالة حملها محاميتها "أطلب من الشعب بأكمله القيام برد الفعل على هذا، مثلما يفعل عند حدوث انقلاب، أي النزول إلى الشارع"⁽¹⁾. واستجاب المعارضون الموالون لأوروبا لنداء إيولا تيموشنكو، وتجمع عشرات الآلاف منهم في ميدان الإستقلال Maidan، المكان الرمز "للثورة البرتقالية" الموالية للغرب في 2004.

وأمام تزايد نشاط المعارضة وإصرارها على ضرورة أن تمضي الحكومة على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، رأى ينوكوفتش أن يشرح موقفه للشعب الأوكراني، حيث أكد أنه سيذهب إلى قمة الشراكة الشرقية في فيلينيوس، من أجل توضيح موقفه تجاه الإتحاد الأوروبي وأنه لن يمض الإتفاقية مع الإتحاد لأن المساعدة المقدمة من طرفه، والمقدرة بـ 610 مليون يورو، قليلة جدا، ولن يتم تسليمها إلا إذا التزمت كييف ببرنامج الإصلاحات لصندوق النقد الدولي. أما ما كان يسعى إليه ينوكوفتش فهو إقامة محادثات ثلاثية بين أوكرانيا وروسيا والإتحاد الأوروبي حول الصعوبات الإقتصادية لبلاده. ومع ذلك فإنه أكد أن المفاوضات مع الإتحاد ستواصل إلى أن يتم الوصول إلى مستوى ملائم يمكن عنده الكلام عن إمضاء إتفاقية للشراكة⁽²⁾.

¹ - Helene Sallon, Ukraine retour sur un mois de crise. www.lemonde.fr. (8/12/2014).

² - Ibid.

ومن جهته، فإن الإتحاد الأوروبي، عند انعقاد قمته في فيلينوس حاول اقناع الحكومة الأوكرانية بالإمضاء على الإتفاقية، لكنه فشل في ذلك. وفي المقابل التقى ينوكوفتش مع بوتين وتحادث معه حول التحضيرات من أجل إتفاق مستقبلي حول شراكة إستراتيجية. وأدت هذه التطورات إلى زيادة الحركة الإحتجاجية وإلى دعوة المعارضة الأوكرانيين إلى تنظيم "مسيرة المليون" والتعبئة يوم 8 ديسمبر للمطالبة باستقالة الحكومة. وفي يومي 10 و 11 ديسمبر بدأت المشادات بين الشرطة والمتظاهرين، ودخلت بذلك الاحتجاجات في مرحلة جديدة ستكون لها آثار عميقة.

وإزاء هذه التطورات سعى ينوكوفتش إلى تهدئة الأوضاع بإطلاق صراح بعض المتظاهرين وانسحاب قوات مكافحة الشغب والدعوة إلى التفاوض. أما الوزير الأول نيكولا أزروف فحاول توضيح موقف الحكومة، شارحا أن أوكرانيا في حاجة إلى 20 مليار دولارا لإمضاء إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، لكن هذا الأخير رفض الطلب الأوكراني. وعلى أساس ذلك توجه ينوكوفتش إلى موسكو وأمضى مع بوتين في 17 ديسمبر على إتفاق إقتصادي يتم بموجبه رفع العقوبات التجارية بين البلدين، واستثمار روسيا مبلغ 15 مليار دولارا، وتخفيض سعر الغاز المستورد من روسيا بنسبة الثلث⁽¹⁾.

لم تهدأ الحركة الإحتجاجية وتواصلت خلال شهري جانفي وفيفري. ففي 17 جانفي اشتدت المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن، وسقط العشرات من المتظاهرين إثر إصابتهم بالرصاص. وفي 21 فيفري أمضى ينوكوفتش ومسؤولو المعارضة إتفاقا للخروج من الأزمة بواسطة من الإتحاد الأوروبي لكن تلا ذلك فرار ينوكوفتش بعد أن فقد دعم الجهات الموالية له. وبعد ذلك مباشرة صوت البرلمان الأوكراني، الراداء، على قرار الإطاحة بالرئيس. ودخلت أوكرانيا بذلك في أزمة خطيرة.

عارضت روسيا هذه التطورات واعترضت بشدة على شرعية السلطة الجديدة، وقامت بوضع جيوشها على طول الحدود مع أوكرانيا في حالة طوارئ، ووجهت أنظارها إلى شبه جزيرة القرم حيث بدأت أحداث المرحلة الثانية من الأزمة الأوكرانية.

¹ - Ibid.

المطلب الثاني: تطور الأحداث في شبه جزيرة القرم

كانت موسكو تدرك المخاطر المترتبة عن انقلاب السلطة إلى الموالين للغرب. فهؤلاء لن يتوانوا في الانضمام إلى الهياكل الغربية، الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، أو التحالف العسكري مع الولايات المتحدة. والنتيجة بالنسبة لروسيا هو حصارها من جهة البحر الأسود خاصة إذا ما أقام الحلف الأطلسي قواعد عسكرية في شبه جزيرة القرم.

لذلك فقد بات من الضرورة بمكان، بالنسبة لروسيا، ضم شبه جزيرة القرم، كإجراء استباقي لتفادي الحصار المحتمل ضدها. وهكذا، ففي 27 فيفري تمكن مسلحون موالون لروسيا من الاستيلاء على مقر البرلمان ومقر الحكومة في عاصمة شبه جزيرة القرم سيفيروبول. وفي 6 مارس صوت برلمان القرم لصالح الانضمام إلى روسيا.

وفي 16 مارس عرض قرار البرلمان على الاستفتاء ونال 96,77% من الأصوات المؤيدة. وفي 18 مارس أمضى بوتين معاهدة ضم القرم. وما كان من السلطة في كييف إلا أنها رفضت هذه التطورات ومنذ بداية الأحداث كانت تدرك أن سيناريو مشابه للذي حدث في عام 2008 في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، كان يجري تكراره في شبه جزيرة القرم. وما كادت الأحداث تنتهي في شبه الجزيرة حتى بدأت حركة انفصالية أخرى في شرق أوكرانيا⁽¹⁾.

المطلب الثالث: أحداث شرق أوكرانيا

في 7 أبريل بدأت أحداث شرق أوكرانيا باستيلاء المناهضين للسلطة الجديدة في كييف، على مقرات الحكومات الجهوية في دونتسك Donetsk وخركيف Kharkiv وعلى مقر المخابرات (SBU) في لوغانسك Lougansk وفي سلافيانسك Slaviansk وكراماتورسك Kramatorsk وماريوبول Marioupol. وتلا ذلك الاستيلاء على مقرات الشرطة وعلى المباني العمومية. فقامت السلطة في كييف بإعلان الحصار الكامل على سلافيانسك التي أصبحت مقر الانفصاليين⁽²⁾. وفي 15 أبريل شرع الجيش الأوكراني في عملية إستعادة دونتسك Donetsk.

¹ - Chronologie de la crise en Ukraine. www.zonebourse.com (8/12/2014).

² - Document. Chronologie de la crise Ukrainienne. www.legrandsoir (8/12/14).

لكن الانفصاليين مضوا في تحقيق أهدافهم، وقاموا بتنظيم استفتاء حول إعلان الإستقلال في شرق أوكرانيا، وأعلنوا أن 89% من الناخبين في منطقة دونتسك و96% من لوغانسك صوتوا لصالح الإستقلال. وطالب الانفصاليون بعد ذلك بالانضمام إلى روسيا⁽¹⁾.

وما لبثت الأحداث أن تطورت في شرق أوكرانيا إلى مواجهات مسلحة. ففي 22 ماي وقعت اشتباكات مسلحة بين الانفصاليين وقوات الأمن الأوكرانية قرب دونتسك. ثم تطورت الاشتباكات وتوسعت وقامت القوات الانفصالية لدونتسك ولوغانسك بالاندماج مع بعضها، وشكلت القوات المسلحة لروسيا الجديدة Novorossiia. أما روسيا من جهتها، فقد قامت بنشر قواتها على الحدود مع أوكرانيا. وفي 5 سبتمبر 2014 وقعت الحكومة الأوكرانية والمتمردون هدنة في منسك عاصمة بيلاروسيا. إلا أن الإتفاق لم يحترم، وتواصل الاشتباك بين الجيش الأوكراني والمتمردين⁽²⁾ (الخريطة رقم 11).

المطلب الرابع: دور روسيا في أحداث أوكرانيا

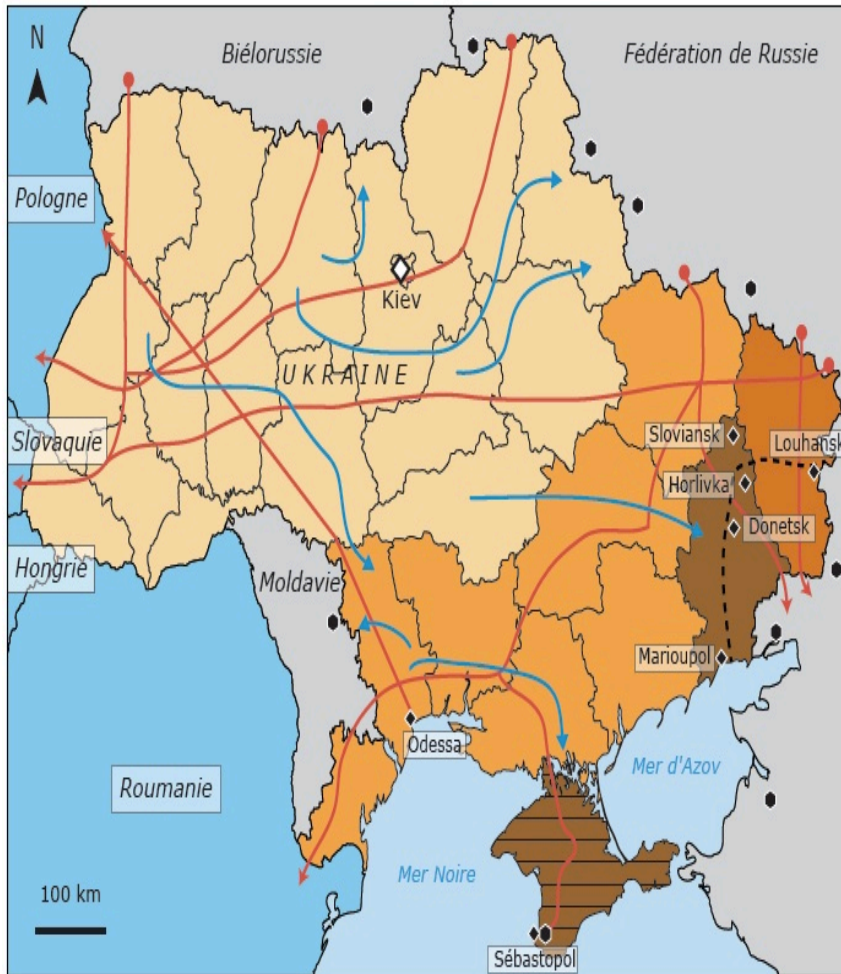
في المرحلة الأولى من الأزمة الأوكرانية، والتي شملت الأحداث التي وقعت في العاصمة كييف، لم يكن لروسيا دور يذكر، ولم يكن بوسعها حماية ينوكوفتش، الذي كان مواليا لها، من الحركة الإحتجاجية. فاكثفت بمعارضة التغيير الذي حدث في قمة هرم السلطة في كييف، وصرح بوتين في 4 مارس قائلا أن "انقلابا غير دستوري حدث في أوكرانيا" وعبر بذلك عن عدم اعترافه بالسلطة الجديدة، ثم تحول إلى ممارسة الضغوط عليها، عن طريق وضع الجيوش الروسية على الحدود مع أوكرانيا في حالة طوارئ، وطلب من البرلمان الإذن بإمكانية إرسال قوات مسلحة إلى أوكرانيا لضمان أمن الجالية الروسية وحماية مصالح روسيا. وبعد ذلك أعلن بوتين أن 40 ألف جنديا روسيا وضعوا على الحدود الشرقية الأوكرانية، وتلا ذلك قيام الجيش الروسي بمناورات عسكرية على الحدود مع أوكرانيا في 2 أبريل.

¹ - Ukraine : chronologie des événements.
www.lemonde.fr. (8/12/14)

² - Margaux Schmit, La crise en Ukraine.
www.diploweb.com. (21/3/2017).

الخريطة رقم 10 - الأزمة الأوكرانية

Le conflit ukrainien: le retour d'une guerre d'usure entre deux "blocs" ?



I. L'Ukraine face aux enjeux économiques des "blocs" Est-Ouest

- Pays membre de l'OTAN
- Déploiement des forces militaires ukrainiennes
- Gazoduc de gaz
- Point d'entrée en Ukraine de gazoduc russe
- Sortie de gazoduc en pays membre de l'UE

II. Une unité paradoxale et menacée

Population de russophones par Oblast (en %)



- ◆ Kiev, capitale de l'Ukraine
- Limites administratives d'Oblast
- ◆ Villes et édifices publics contrôlés par les séparatistes pro-russes

III. La souveraineté territoriale de l'Ukraine face à la Russie

- Bases militaires russes
- Crimée annexée *de facto* par la Russie en mars 2014
- Ligne de front réelle après les accords de Minsk 2 (12/02/2015)

© octobre 2015 - Conception: L. Chamontin, M. Schmit - Réalisation: C. Bezamat-Mantes, M. Schmit / Diploweb.com

Sources : Le Figaro (2015), OTAN, RIA Novosti (2009), AFP (2014, 2015)

<https://www.diploweb.com/La-crise-en-Ukraine.html> : المصدر

ولم يكتف بوتين بالضغوط العسكرية، بل مارس أيضا ضغوطا إقتصادية على السلطات في كييف. ففي 1 و3 أبريل قامت (غازبروم) برفع سعر الغاز المصدر إلى أوكرانيا من 268,5 دولارا لـ 1000 متر مكعب إلى 485 دولارا⁽¹⁾.

أما في شبه جزيرة القرم، فإن دور روسيا كان واضحا، كما سبق لنا ذكره، حيث سارعت إلى ضم شبه الجزيرة حتى لا تقع تحت الحصار وتستمر في الاتصال بالمياه الدافئة التي شكلت لعدة قرون هاجسها الأول في سياستها الخارجية. فضم شبه جزيرة القرم يسمح لروسيا، إضافة إلى ذلك، بالسيطرة على البحر الأسود ومراقبة كل المنطقة من مركز قوة. ولتأكيد أن عملية الضم نهائية ولا رجعة فيها، ذهب بوتين إلى شبه الجزيرة للاحتفال بذكرى الانتصار على ألمانيا النازية وعلى الفاشية في عام 1945.

ولما تم الإستفتاء حول الإستقلال في شرق أوكرانيا أبدت موسكو تأييدها له، مؤكدة أنها تحترم الإرادة الشعبية المعبر عنها بالصناديق. هذه المواقف، جعلت من روسيا طرفا في الأزمة الأوكرانية، وهو ما يؤشر على مدى عمق هذه الأزمة وأن حلها لن يكون في القريب الآجل، بل هي مؤهلة للإستمرار في الزمن، طويلا، وللتعمق أكثر، ما يضع وحدة أوكرانيا في خطر حقيقي.

المطلب الخامس: موقف الولايات المتحدة من الأزمة الأوكرانية

1- أسس الموقف الأمريكي من الأزمة الأوكرانية

كان التعامل الأمريكي مع الأزمة الأوكرانية يسير وفق الأسس التي وضعها باراك أوباما للسياسة الخارجية الأمريكية. وكننتيجة لذلك، فإن الأزمة الأوكرانية لم يترتب عنها ذلك التوتر والتأزم في العلاقات الدولية، وما يرافقهما من أجواء للحرب، التي عودت الولايات المتحدة العالم عليها من قبل، كلما كانت مصالحها الإستراتيجية مهددة، بل إن الموقف الأمريكي كان أشبه باللامبالاة، على الرغم ما لأوكرانيا من أهمية في السياسة الأمريكية، وبالرغم مما بذلته واشنطن من جهود من أجل إخراجها من دائرة النفوذ الروسي، وضمها إلى النفوذ الأوروباطلسي.

إن الموقف الأمريكي من الأزمة الأوكرانية كان يقوم على الأسس الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما والمتمثلة في:

¹ - Chronologie de la crise en Ukraine. www.zonebourse.com (8/12/2014).

- ضبط النفس في استعمال القوة العسكرية.

- تحول محور السياسة الأمريكية، في إطار الإستراتيجية العامة، نحو آسيا، المحيط الهادي وتراجع أهمية أوروبا.

- الاستعانة بالحلفاء في التعامل مع الأزمات الدولية⁽¹⁾. وتميزت سياسة أوباما كنتيجة لهذا التوجه بالسعي إلى تجنب المواقف المعادية من الخصوم، وحتى استعادة العلاقات الطبيعية معهم، مثلما كان الحال مع إيران وكوبا.

وفيما يتعلق بضبط النفس في استعمال القوة العسكرية، فإن ذلك يعتبر في صلب سياسة أوباما التي قامت على أساس محور الآثار السلبية لسلفه جورج بوش الناتجة عن استعمال القوة العسكرية في تحقيق الأهداف الأمريكية، فكان لا بد من تجنب الوقوع في الخطأ نفسه، ومن ثمة كان تجنب القوة العسكرية في التعامل مع الأزمة الأوكرانية، بل إن أوباما تجنب التصعيد والتهديد وكل ما له علاقة بالجانب العسكري.

ففي السابق، وفي حالات مشابهه كانت الولايات المتحدة لا تتردد في اللجوء إلى مظاهر القوة العسكرية للتعبير عن موقفها في الأزمات التي تكون طرفا فيها أو لها مصالح فيها. فبعد غزو أفغانستان في مطلع عام 1980 من طرف الإتحاد السوفييتي، سارع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى إنشاء قوة تدخل سريع لحماية الخليج العربي، وخصص لها مبلغ 100 مليار دولارا. كما أن الرئيس كلينتون قام بإرسال وحدات بحرية إلى خليج تايوان بعد تهديد الصين لتايوان⁽²⁾. أما في الأزمة الأوكرانية، وبالرغم من دور روسيا فيها، حتى وإن كانت هذه الأخيرة تنفي أي دور لها، فإن المظاهر العسكرية أو التصعيد أو التهديد، كل ذلك كان غائبا. بل أن إدارة أوباما تجنبت إتخاذ موقف معاد من روسيا.

وفي الواقع فإن ذلك ليس جديدا على أوباما. فلقد ترك الرئيس بوش الإبن العلاقات الأمريكية الروسية في حالة تأزم كبيرة بسبب الحرب الروسية الجورجية صيف عام 2008. وبدلا من التشدد إزاء روسيا، والإستمرار معها في الأزمة حتى يظهر أنه بدأ عهده بقوة إزاء خصومه، فإن أوباما سعى إلى تحسين علاقات بلاده مع روسيا وإلى إعادة بنائها من جديد وفق لما عرف بـ RESET. وقد نتج عن هذه السياسة تعاون أمريكي روسي تجسد في توقيع معاهدة نيوستارت

¹ - Christian Nünlist, op cit.

² - خديجة عرفة محمد، العلاقات الصينية الأمريكية، الصعود الصيني، تحرير هدى متكيس، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص ص 281 - 282.

New Start لمراقبة الأسلحة النووية، وفي سماح روسيا بنقل العسكريين والعتاد العسكري نحو أفغانستان، وفي جعل توسيع الحلف الأطلسي في المجال ما بعد السوفييتي لا يكون أولوية بالنسبة للولايات المتحدة، وفي تخلي روسيا في عام 2011 عن استعمال حق النقض في مجلس الأمن في الأمم المتحدة فيما يخص قرار التدخل في ليبيا⁽¹⁾.

أما فيما يخص الإستراتيجية العامة الأمريكية وما تضمنته من تحول نحو آسيا – المحيط الهادي على حساب أوروبا التي تراجعت أهميتها، فإن اعتماد مثل هذه الإستراتيجية أفقد المشكلة الأوكرانية أهميتها في نظر الأمريكيين بسبب تراجع أهمية أوروبا التي أصبحت في منظور الإدارة الأمريكية الحليف السهل، وعليها أن تساهم مع الولايات المتحدة في حل مشاكلها. وما ساعد على بلورة مثل هذا الموقف إدراك الحكومة الأمريكية بعد المغامرات الحربية لبوش الابن، أنها لا يمكنها أن تبعثر جهودها في كل أنحاء العالم، وأنها غير قادرة على حل كل المشاكل، بل عليها التركيز على الأولويات، التي أصبحت آسيا والصين.

وأخيراً، وفيما يخص استعانة الولايات المتحدة بالحلفاء في التعامل مع الأزمات الدولية فقد تركت المجال لشركائها الأوروبيين للتفاوض مع روسيا فيما يخص الأزمة الأوكرانية. فبادرت كل من ألمانيا وفرنسا إلى التوسط بين موسكو وكييف فيما أصبح يعرف بإطار نورمنديا، نسبة إلى اللقاء الذي جمع في نورمنديا بفرنسا، الأطراف الأربعة، ألمانيا وفرنسا وروسيا وأوكرانيا.

وقد أدت الوساطة الألمانية الفرنسية إلى إتفاق منسك في 5 سبتمبر 2014 الذي ينص على وقف إطلاق النار بين الجيش الأوكراني ومتمردى شرق أوكرانيا⁽²⁾. وبعد خمسة أشهر تمكنت ألمانيا وفرنسا من إبرام إتفاق ثاني، هو إتفاق منسك الثاني، الذي كان أكثر أهمية من الأول لكونه يضع أسس حل دائم للنزاع في أوكرانيا.

وقد تضمن إتفاق منسك الثاني:

- استقلال ذاتي يمنح للمتمردين. وعلى أساس هذه القاعدة فإن حكومة كييف استعادت الرقابة على الحدود بين أوكرانيا وروسيا (المادتان 9 و 11 من الإتفاق) وهو ما يعني تحوّل أوكرانيا إلى الشكل الفيدرالي، ويكون ذلك بإجراءات دستورية من المفترض أن تجرى قبل 2015.

- العفو الشامل (المادة 5).

¹ - Christian Nünlist, op cit.

² - Margaux Schmit, op cit.

- يوسع الإتفاق المنطقة العازلة بين المتمردين والجيش الأوكراني⁽¹⁾.

إن إتفاق منسك الثاني وإن خفف كثيراً من حدة الأزمة، لكن تطبيقه في الواقع لم يتحقق، ما أدى إلى عقد إجتماع آخر في برلين وفق الإطار النورمندي، في 19 أكتوبر 2016، من أجل إعادة بعث وتفعيل الإتفاق، إلا أن إجتماع برلين لم يحقق تقدماً ملموساً⁽²⁾.

2- العقوبات الأمريكية ضد روسيا

إن المساعي الألمانية الفرنسية، وإن لم تتوصل إلى إنهاء الأزمة الأوكرانية، لكنها جعلت آفاق الحل ممكنة. وبذلك تكون الولايات المتحدة قد ساهمت، عن طريق تفويض أوروبا، بطريقة غير مباشرة، في العمل على تسوية المشكل الأوكراني. ومع ذلك، إلى جانب هذه المساهمة في الحل التفاوضي فإن الولايات المتحدة كان لها رد فعل مباشر، تمثل في الضغط على روسيا بواسطة العقوبات المتنوعة.

هذه العقوبات تفررت عبر مراحل، وكان الإتحاد الأوروبي قد قرر بدوره عقوبات ضد روسيا، ما جعل العقوبات الغربية، في مجملها أكثر تأثيراً، وأكثر فعالية في إنهاء الأزمة الأوكرانية. أما مراحل العقوبات الأمريكية فكانت كالتالي:

● المرحلة الأولى: عقوبات دبلوماسية وتمثلت في:

- وقف التعاون العسكري الأمريكي مع روسيا.

- وقف أعضاء الحلف الأطلسي الثمانية والعشرين تعاونهم العسكري والمدني، باستثناء برنامجين يجري التعاون فيهما، وهما مكافحة المخدرات، وانسحاب القوات من أفغانستان، التي يعبر جزء منها روسيا.

- إقصاء روسيا من مجموعة الدول الأكثر تصنيعاً، مجموعة الثمانية، وإلغاء المشاركة في إجتماع المجموعة في سوتشي بروسيا. وقد عُوض هذا الإجتماع بإجتماع في بروكسل يومي 4 و5 جوان 2014⁽³⁾.

¹ - Jacques Sapir, l'Ukraine au tournant.

Russeurope.hypotheses.org/4521 (21/3/2017).

² - Sarah Leduc, Ukraine : retour sur un conflit qui n'en finit pas de s'enliser. www.retour-conflit-chronologie-diplomatie-poutine-russe-porochenko-accord-minsk-paix (21/3/2017).

³ - Sanctions de l'UE à l'encontre de la Russie concernant la crise en Ukraine. https://europa.eu/newsroom/highlights/special-coverage/eu-sanctions-against-russia-over-ukraine-crisis_fr (21/3/2017).

● **المرحلة الثانية:** عقوبات مالية، وشملت:

- منع التأشيرة على مقربين من بوتين وتجميد أرصدهم.

- عقوبات ضد مؤسسات روسية مثل روزنفط Rosneft، وضد بنوك مرتبطة بغازبروم، منها بنك روسيا La Rossia، وذلك بتقليص فترة اقتراضهم في السوق الأمريكية⁽¹⁾.

● **المرحلة الثالثة:** عقوبات إقتصادية، شملت:

- عقوبات ضد قطاعات أساسية في الإقتصاد الروسي، مثل قطاعات الطاقة والدفاع والمالية مع وقف صادرات.

- عقوبات على بنوك أخرى ومؤسسات قطاع الدفاع.

- وقف منح قروض التصدير.

- وقف عمليات تمويل التنمية الإقتصادية الروسية.

- مؤسسات (ف-ت-ب) VTB وبنك موسكو والبنك الفلاحي الروسي ومؤسسة (يونائيد شيب بويلدينغ كوربوريشن) United Ship Building Corporation، معنية بالعقوبات لدعم الإنفصاليين الأوكرانيين.

- المواطنون والمؤسسات الأمريكية لا يمكنهم الإقتراض من البنوك التي تشارك فيها الدولة الروسية⁽²⁾.

3- رد فعل روسيا على العقوبات الأمريكية

كان الإقتصاد الروسي بعد حدوث الأزمة الأوكرانية، وبعد العقوبات التي قررتها الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي ضد روسيا، في وضع صعب. فبعد أن حقق نسبة نمو قدرها 1% في السداسي الأول لعام 2014، كانت توقعات النمو لتلك السنة هي +0.5% حسب وزارة

¹ - Marie Le Douaran, Ukraine: le détail des sanctions occidentales contre le Russie. www.lexpress.fr/actualite/monde/ukraine-le-detail-des-sanctions-occidentales-contre-la-crise-la-russie-1572956.html

² - Marie Messina, Le détail des sanctions internationales contre la Russie. www.lemonde.fr (21/03/2017).

الإقتصاد الروسية والبنك العالمي، و +0.2% حسب صندوق النقد الدولي⁽¹⁾.

لكن في الواقع فإن تراجع الإقتصاد الروسي يعود إلى ما قبل الأزمة الأوكرانية، وتحديدًا منذ ظهور الأزمة المالية العالمية لعام 2008. ففي عام 2009 تراجع الناتج الداخلي الخام لروسيا بـ 7.8%، وبلغ النمو في عام 2010 نسبة 4.5%، ثم 4% في عام 2011، و2.5% في عام 2012 و1.3% في عام 2013. ومن الصعب في هذه الظروف قياس مدى تأثير العقوبات الإقتصادية الأمريكية والأوروبية على الإقتصاد الروسي، خاصة وأنها تزامنت مع التدهور الكبير لأسعار النفط الذي يشكل إحدى الركائز الأساسية في إقتصاد روسيا، وقد مر علينا بيان دورها في نهضتها الحديثة. ومع ذلك فمن المؤكد أن العقوبات الغربية أثرت سلبًا على الإقتصاد الروسي، كما يتضح من خلال تضاعف وتيرة تصدير رؤوس الأموال أربع مرات، حيث بلغت 51 مليار دولار عندما ازدادت حدة النزاع في أوكرانيا، وما رافق ذلك من تراجع للبورصة، إذ في يوم 3 مارس وحده فقد مؤشر ميساكس MICEX 13,8% من قيمته⁽²⁾.

ورداً على العقوبات الأمريكية والأوروبية، أصدرت الحكومة الروسية مرسوماً في أوت 2014، احتوى على إجراءات تجارية ضد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تمثلت في وقف استيراد منتجات غذائية تمثل 30% من استهلاك اللحم والخضر و40% من استهلاك المواد الطازجة في روسيا⁽³⁾.

إلى جانب هذه الإجراءات، فقد قررت موسكو التوجه إقتصادياً نحو آسيا وخصوصاً إلى مجموعة البريكس التي من بين أعضائها روسيا. ومن المعروف أن هذه المجموعة تريد أن تكون بديلاً للغرب في الجانب الإقتصادي وتسعى إلى تعويض المؤسسات التي يسيطر عليها. وفي هذا الإطار أنشأت مؤسساتها المالية الخاصة المتمثلة في البنك الجديد للتنمية برأس مال قدره 100 مليار دولاراً، وصندوق لاحتياطي الصرف المشترك بمبلغ 100 مليار دولاراً، إضافة إلى صندوق تمويل الهياكل القاعدية⁽⁴⁾.

وقد استغلّت روسيا هذا التوجه لمجموعة البريكس لتدعم به موقعها في صراعها مع الغرب في الأزمة الأوكرانية، حيث أصبحت تسعى لجعل مجموعة البريكس مجموعة مضادة لمجموعة

¹ - Julien Vercueil, L'économie russe et les sanctions. Une évolution des conséquences du conflit ukrainien [Rapport de recherche] Observateur Franco-russe 2016, p 10. <halshs-01421902> https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs_01421902. (21/3/2017).

² - Ibid pp 3-4.

³ - Ibid p 10.

⁴ - Jean Pocel, Sommet des Brics, des décisions significatives. www.europesolidaire.eu/articlephp?article_id=1423%20 (25/8/2016).

الثمانية التي أقيمت منها. كما تريد أن تجعل من البريكس وسيلة لتحقيق عالم متعدد الأقطاب، وتطمح إلى تطويرها نحو هيكل تعاوني سياسي إقتصادي⁽¹⁾. واستغلت روسيا إجتماع مجموعة البريكس في أوبا بروسيا في 10 جويلية 2015 لتوطيد العلاقات بين أعضاء المجموعة، وتوجيهها نحو ما ترغب فيه، والظهور بمظهر الدولة القوية التي تنتمي إلى مجموعة من القوى الصاعدة التي تمثل المستقبل والبدل للغرب الأخذ في الضعف والتراجع.

لكن وفي كل الأحوال فإن القوة الروسية تبقى قائمة على مصادر الطاقة من نفط وغاز اللذين مكننا روسيا من التعافي والعودة بقوة إلى الساحة الدولية، وطالما استمرت أسعار النفط منخفضة، فإن ذلك سيصعب موقفها في مواجهة الأزمة الأوكرانية والعقوبات الغربية.

إن العلاقة المتميزة بين روسيا وأوكرانيا، التي مر علينا ذكر الإعتبارات التي تقوم عليها من تاريخية وبشرية وثقافية وإقتصادية... هي التي أدت بأوكرانيا لأن تكون في الوضع الحرج التي هي عليه في أيامنا هذه. ومن غير الممكن تصور أن النفوذ الروسي سيزول من أوكرانيا، أو تكون لدولة أخرى، مثل الولايات المتحدة نفوذ مشابه فيها، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن التنافس الأمريكي الروسي قد حسم لصالح روسيا، التي تملك من وسائل الضغط ما يجعلها ليس فقط، تواجه أي منافس لها، ولكن أيضا تتحكم في مصير أوكرانيا ووحدها. وما يزيد في تطور الأوضاع على هذا النحو، هو تراجع السياسة الأمريكية في العالم بعد أن أدرك الأمريكيون أنه ليس بمقدورهم الهيمنة على العالم مثلما تصوروا ذلك لما بلغت قوتهم أقصى مداها في السنوات 1990، وهو ما جعل الولايات المتحدة تنأى بجانبها عن أوروبا وأوكرانيا لتتفرغ لما هو أولى، آسيا والصين. إن العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية، ليست ما سيثني روسيا عن تحقيق أهدافها. ومثلما كان الحال في آسيا الوسطى، فإن تسرع واشنطن في تحويل الوضع لصالحها في أوكرانيا، قد قلب الأوضاع ضدها. والنتيجة أن الصراع أخذ في التحول أكثر فأكثر من صراع بين الولايات المتحدة وروسيا، إلى صراع بين الأخيرة وأوكرانيا. وإذا ما إستمرت الحكومة الأوكرانية الحالية في رغبتها في إستعادة الوضع الذي كان قبل الأزمة، مثلما يتبين من خلال تعطيلها تطبيق إتفاق منسك الثاني، فإن مصيرها سيكون الإنقسام.

¹ - Maruel Pomponne, Sommet des Brics en Russie, quels enjeux politiques pour Poutine. www.rfi.fr/20150708-sommet-politique-bresil-chine-afrique-sud-inde. (25/8/2016).

خاتمة

مع نهاية الحرب الباردة، باشرت الولايات المتحدة سياسة توسيع نفوذها في العالم مستغلة وضعها الجديد كقطب عالمي أوجد وكقوة عظمى وحيدة، وبدأت في ذلك بالارتكاز على الحلف الأطلسي، مستعملة سياسة الشراكة من أجل السلم التي مكنتها من ضم بعض دول أوروبا الشرقية إلى الحلف. ومن أوروبا الشرقية اتجهت الولايات المتحدة إلى الجمهوريات السوفيتية السابقة، وبالتحديد إلى المنطقة ما بين بحر قزوين والبحر الأسود، في مسعى منها لحصار روسيا ومنعها من استعادة نفوذها في المجال السوفيتي السابق وإعادة تكوين إمبراطوريتها، وللتوغل في عمق أوراسيا، التي أضحت السيطرة عليها تشكل هدفا أساسيا في استراتيجيتها، لما تتيحه السيطرة على هذه الكتلة من هيمنة على العالم. وفي إطار هذه السياسة قامت الولايات المتحدة في البداية بإنشاء كتل معارض للنفوذ الروسي يتمحور حول أوكرانيا، ثم استغلت اكتشاف النفط في بحر قزوين واستعملته كغطاء للتوغل في حوض قزوين والقوقاز، ثم في إطار حرب أفغانستان تمكنت من الحصول على قواعد عسكرية في دول آسيا الوسطى. ولم تكف الولايات المتحدة بذلك بل ساعدت على قيام ثورات في كل من جورجيا وأوكرانيا وكيرغيزستان من أجل إقامة أنظمة موالية لها تتمكن بواسطتها من توسيع نفوذها وتثبيتته.

وإزاء هذه التطورات أدركت روسيا أنها لا يمكنها أن تكون حليفة للولايات المتحدة وأن سياسة التقارب مع الغرب التي اتبعتها في البداية غير مجدية. فالولايات المتحدة لم تتمكن من التخلص من نظرتها إلى روسيا على أنها منافس لها، وهي مستمرة في سياسة الحصار التي كانت تتبعها أثناء الحرب الباردة من خلال سعيها لبسط نفوذها على المجال قزوين-البحر الأسود. لكن التصدي للسياسة الأمريكية كان يطرح صعوبات كثيرة، خاصة في ظل الظروف التي أحاطت بالتحويلات السياسية والاقتصادية في روسيا، وما ترتب عنها من تدهور عام. ومع ذلك استطاعت روسيا استغلال المشكلات الداخلية لدول المنطقة لتفرض إلى حد ما وجودها فيها. غير أن الولايات المتحدة كانت أكثر منها نشاطا وعزيمة، خاصة بعد وصول الجمهوريين إلى السلطة، فكانت سياستها تحقق شيئا فشيئا أهدافها بالتوغل أكثر فأكثر في الكتلة الأوراسية بالهيمنة على المجال قزوين-البحر الأسود.

بيد أن روسيا في تلك الأثناء كانت تتجاوز تدريجيا أزمتها وتستعيد عافيتها وقوتها وأصبحت عازمة على استرجاع نفوذها في المجال قزوين-البحر الأسود. واستغلت التراجع الذي

أصبحت تعاني منه الولايات المتحدة، بعد فشلها في حروبها في العراق وأفغانستان وتدهور صورتها في العالم، لتمارس سياسة قوية في المنطقة وتقضي على ما حققته الولايات المتحدة من نتائج. فتمكنت من طرد الأمريكيين من أوزبكستان، وهزيمة النظام الموالي للولايات المتحدة في جورجيا ثم فصل أقاليم عنها، ثم ضمت إليها شبه جزيرة القرم، وأثارت شرق أوكرانيا ضد السلطة في كييف. ويحدث كل ذلك، دون أن تستطيع الولايات المتحدة أن تفرض على روسيا التراجع في سياستها ودون أن تتمكن من أن تعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه.

إن هذه التطورات تحمل دلالات وآثار كبيرة بالنسبة لتطور الوضع الدولي لكل من الولايات المتحدة وروسيا، وللعلاقات الدولية والنظام الدولي بصورة عامة، وكذا بالنسبة لدول المجال قزوين-البحر الأسود، وحتى بالنسبة لباقي دول العالم، خاصة الصغيرة منها، التي تستهدفها سياسيات القوى الكبرى.

فالولايات المتحدة، وخاصة في السنوات 1990، كانت قد تجاوزت وضع القوة العظمى وأصبحت تبدو في صورة القوة الخارقة Hyperpuissance حسب تعبير وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبير فدرين، وهو ما جعلها تبدو قادرة على تحقيق ما تشاء في العالم، بل حتى أن تحكمه. لكن هذه المكانة الكبيرة أخذت في التراجع بعد فشل السياسات القائمة على القوة العسكرية التي اتبعتها الرئيس بوش، ثم انكشف الضعف الأمريكي بعد ضياع ما تحقق في المجال قزوين-البحر الأسود، وظهرت عدم قدرة الولايات المتحدة على تحقيق التوغل في الكتلة الأوراسية والهيمنة عليها، التي تحقق الهيمنة العالمية، وبعد العجز عن القيام برد فعل تجاه روسيا بعد عودتها القوية في المجال قزوين-البحر الأسود.

وفي المقابل فإن روسيا استعادت قوتها، وبدأت تسترجع مكانتها الدولية، ودورها في التأثير في مختلف القضايا العالمية، وأصبحت فاعلا رئيسيا في العلاقات الدولية. هذا التطور كان في واقع الأمر منتظرا، حتى لما كانت روسيا تمر بأحلك الأوقات لما لديها من عوامل قوة، من طاقات بشرية وتطور علمي وتكنولوجي وثروات معتبرة واتساع جغرافي كبير. وبفضل تعافيتها وعودتها إلى القوة، تمكنت روسيا من أن تقف في وجه الولايات المتحدة في المجال قزوين-البحر الأسود، بعد أن كاد الأمريكيون يسيطون نفوذهم على هذه المنطقة بشكل دائم، ومن ثم أظهرت حدود القوة الأمريكية. فالولايات المتحدة كانت تقيس قوتها على دول صغيرة مثل أفغانستان والعراق لكن الاختبار الحقيقي لقوتها كان مع قوة كبرى، وهي روسيا، وأظهر هذا الاختبار أن

الولايات المتحدة ليست بالقوة التي كان الاعتقاد سائدا بشأنها، ولا تملك القدرة على التأثير في العالم حسب ما تريده، وإنما هو تصور كان نسبيا صحيحا خلال السنوات 1990 فحسب.

هذا التطور في وضع كل من الولايات المتحدة وروسيا، له أثر كبير على العلاقات الدولية وعلى النظام الدولي. فالأحادية القطبية التي كانت فعلية في السنوات 1990، بدأت تحل محلها تعددية قطبية بعد عودة روسيا للقوة، وبعد الذي تمكنت من القيام به في المجال قزوين-البحر الأسود، وما أصبحت تقوم به من دور في الشرق الأوسط. هذه التعددية القطبية التي بدأت تتأكد والتي يدعمها صعود الصين خاصة وبدرجة أقل دول أخرى من مجموعة (البريكس)، سوف تمكن العالم من التخلص من ما كانت تفرضه الولايات المتحدة من اتجاهات اقتصادية وسياسية وتصورات حول القضايا التي تهم العالم (فوكوياما، هانتغتون...)، كما سيعطى هامش مناورة أكبر للدول وخاصة الصغيرة منها، حتى وإن كان تعدد الأقطاب ينطوي على سلبيات، إذ من شأنه زيادة التوترات والاضطرابات عندما يحدث صراع مصالح بين القوى الكبرى.

وعلى المستوى الإقليمي وبخصوص دول المنطقة ما بين بحر قزوين والبحر الأسود، فإنه من خلال بحثنا وجدنا أن الفرضيات التي طرحناها قد تأكدت. فدول آسيا الوسطى اختارت الاصطفاف وراء روسيا، لما لها في ذلك من مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية، ولأن الولايات المتحدة بانتقاداتها لسياسات هذه الدول، فإنها تهدد وجود الأنظمة القائمة فيها وتزيد من متاعبها. وفي بحر قزوين، وبالرغم مما قامت به الولايات المتحدة من أجل إقصاء روسيا من استغلال النفط في هذا البحر، فإن هذه الأخيرة استطاعت حماية مصالحها. وبذلك فإن كل الأطراف كانت مستفيدة. أما بالنسبة لأوكرانيا وجورجيا، فلا يبدو أن الاستقرار سيعود لهما عن قريب، والأراضي التي استولت عليها روسيا وضمتها لن تعود إليهما، مع بقاء أوكرانيا تحت تهديد الانقسام.

المراجع

أولا - الكتب

1- باللغة العربية

- 1- أبو خزام إبراهيم، أقواس الهيمنة، دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين إلى الآن، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2005.
- 2- إسكندر مروان، الدب ينقلب نمرا، روسيا الولادة الجديدة، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2011.
- 3- باون كولن، بيتر موني، من الحرب الباردة حتى الوفاق، ترجمة صادق عوده، ط 2، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1991.
- 4- بريجنسكي زيغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقاوي، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
- 5- خليل حسن، الجغرافيا السياسية، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009.
- 6- الجاسور ناظم عبد الواحد، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- 7- دنواي بال، زدزسلو لاتشوفسكي، الأمن والصراعات 2004، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2005، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPI، ستوكهولم، 2005.
- 8- دنواي بال، زدزسلو لاتشوفسكي، الأمن الأورومتوسطي والمؤسسات، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPI، ستوكهولم، 2006.
- 9- درويش فوزي، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، طنطا، مطابع غباشي، 2004.

- 10- روع غبرد، غروباتشوف صانع القرار وضحيته، ترجمة يوسف ضومط، بيروت مكتبة بيسان، 1992.
- 11- سليمان عبد العزيز، عبد المجيد ننعلي، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، 1993.
- 12- السيد الشيخ لطف، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى، القاهرة، دار الأحمدي للنشر، 2006.
- 13- السيد سليم محمد تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط 2، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، 2004.
- 14- الصمد رياض، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1999.
- 15- عجميه عبد العزيز، إسماعيل محمد محروس، التطور الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي، بيروت، الدار الجامعية، دون سنة.
- 16- عرفه محمد خديجة، العلاقات الصينية الأمريكية، في متكيس هدى وعرفه محمد خديجة (تحرير)، الصعود الصيني، مركز دراسات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.
- 17- عمران محمد سعيد، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، بيروت، دار النهضة العربية، 2006.
- 18- فبيسي هادي، السياسة الخارجية الأمريكية بين المدرستين المحافظية الجديدة والواقعية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.
- 19- فراج محمد أبو النور، روسيا في مطلع القرن القضايا والآفاق، في عبد الحي وليد آخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002.
- 20- فرج الله سمعان بطرس، العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1974.
- 21- كيسنجر هنري، الدبلوماسية، من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البديري، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.

22- كينيدي بول، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك فاضل البديري، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

23- لسنيك ريناتا، إيلين بلان، من سيهزم يلتسين؟، ترجمة أنطوان الهاشم، بيروت – باريس، منشورات عويدات، 1993.

24- لوفابر مكسيم، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة حسين حيدر، بيروت عويدات للنشر والطباعة، 2006.

25- مليتش ليونيد، تاريخ روسيا الحديثة من يلتسين إلى بوتين، ترجمة طه الولي، دمشق، منشورات دار علاء الدين، 2001.

26- ميد والتر ، التطورات الحديثة في السياسة الخارجية الأمريكية وأثرها على العالم، ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة، القاهرة، دار الكتاب الحديثة، 2008

27- ولد أباه السيد، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالية الفكرية والاستراتيجية، بيروت الدار العربية للعلوم، 2004.

28- يحي زلوم عبد الحي، امبراطورية الشر الجديدة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.

2- باللغة الفرنسية:

29- Bezis Jen Remy, Les relations internationales du milieu du XIX^o shècle à 1939, Paris Seuil, 1993.

30- Basseul Jacques , Histoire des faits économiques ,Tome 2, Paris Armnd Colin, 1998 .

31-Bruhat Jaen , Histoire de L'URSS, Paris ,PUF, 1976 .

32- Brzezinski Zbigniew, Scowcroft Brent,l'Amerique face au monde ,Pris,Pearson,2008 .

- 34- Campna Aurelie ,De l'effondrement de l'URSS à la Russie,de Poutine, Introduction aux relations Internationales, theories pratiques et enjeux, sous la direction de Stéphane Paquin, Dany Deschene, Montreal, Chenelière Education,1999 .
- 35-Chagnolland Jean Paul, Relations internationales contemporaine, un monde en perte de repères,2^eédition,Paris ,L'Harmattan,1999 .
- 36-Charles Mougel François,Pacteau Séverine, Histoire des relations internationales XIX^e et XX^e siècle , 10^eédition ,Paris Puf, 2010 .
- 37- Chauprade Aymerie,Géopolitique , constantes et changements dans l'Histoire , Paris Ellipses,2001 .
- 38- Courmont Barthélémy , En attendant le changement,L'Année Stratégique 2009, sous la direction de Pascal Boniface ,Paris, Dalloz/IRIS, 2008 .
- 39-Delcour Laure Russie CEI, du conflit à la crise , L'Année Stratégique 2010,Paris Dalloz/ IRIS,2009 .
- 40-Dubien Arnaud , La seconde indépendance de l'Ukraine , Politique Internationale n°106 Hiver 2005 .
- 41 -Durandin Catherine, Que veut la Russie ,Paris , François Bourin Editeur,2010 .
- 42-Fontanel Jacques,Géoéconomie de la globalisation,Alger Office des PublicationsUniversitaires,2005 .
- 43-Garcin Thierry, Les grandes questions internationales depuis la chute du mur de Berlin, Paris Economica,2010 .
- 44- Gerbet Pierre , La construction de l'Europe,Paris, Imprimerie nationale, 1993 .
- 45- Guillaume Pierre ,Delfaud Pierre , Nouvelle Histoire économique , Tome2,le XX^e siècle , Paris , Armand Colin 1977 .

- 46- Gauthier André, L'économie mondiale des années1880 aux année2000, dynamiques , structures et espaces,2°éd, Paris,Breal, 1999 .
- 47- Henrard Guillaume , Géopolitique du Tadjikistan, le nouveau grand jeu en Asie Centrale, Paris, Ellipses, 2000 .
- 48-Lacoste Yves,Géopolitique,Paris, Larousse, 2009 .
- 49- Lafargue François, La guerre mondiale du petrole,Paris, Ellipses, 2008
- 50- Lassere Frederic,Ganon Emmanuel, Manuel de Géopolitique,enjeux de pouvoir sur les territoires,Paris, Armand Colin, 2008 .
- 51 - Léon Pierre,Histoire économique et sociale du monde ,Tome5 , guerres et crises1914-1947, Paris , Armand Colin, 1977 .
- 52- Moreau Defarges Philippe , introduction à la géopolitique ,Paris, Seuil,1994 .
- 53-Nazet Michel, La géopolitique pour tous,Pris,Ellipses ,2010 .
- 54- Rémond René , Histoire des Etats- Unis , Paris , Puf,1988 .
- 55- Guillaume pierre ,Delfaud Pierre , Nouvelle Histoire économique , Tome2,le XX° siècle , Paris , Armand Colin 1977 .
- 56- Léon Pierre, Histoire économique et sociale du monde ,Tome5 , guerres et crises1914-1947, Paris , Armand Colin, 1977 .
- 57- Vaisse Maurice , Les relations internationles depuis 1945, 11° édition , Paris ,Armand Colin, 2008 50-

3- المذكرات

- 58- فرقاني فتيحه ، الصراع الأمريكي الروسي حول منطقة جنوب القوقاز، دراسة حالة جورجيا، مذكرة مجستير ، جامعة الجزائر، 2010 .
- 59- لعمار ه نوفل الأهمية الجيوستراتيجية لجنوب القوقاز وتأثيرها على من واستقرار دول المنطقه مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2006 .

4- الدوريات

- 60- Avioutski Viatcheslav , L'Occident a-t-il perdu l'Ukraine, Politique internationale n° 130 .
- 61- Avioutski Viatcheslav, Que reste t-il de la révolution orange , Politique internationale n°114 Hiver 2007 .
- 62- Avioutski Viatcheslav ,La révolution orange en tant que phénomène géopolitique, Herodote 2008/2 .
- 63- Avioutski Viatcheslav , Espace post-géopolitique, la bataille des unions, Outre- Terre 2006/3 n°16 .
- 64- Bon Agnès ,Ukraine-UE regain d' intérêt réciproque , Le Courrier des pays de l'Est 2004/2 n°1042 .
- 65- Behr Timo, L'attitude des Etats-unis envers l'Europe , un changement de paradigme ? Etudes et recherches n°29, Novembre 2003 .
- 66 Chatarian Vicken , Le pendule Ukrainien, Le Monde Diplomatique Octobre 2004 n°607 .
- 67- Chauvier Jean Marie, Les multiples pièces de l'échiquier ukrainien , Le Monde Diplomatique n°610 Janvier 2005 .
- 68- Crone Olivier, Rivalités Géostratégiques en Asie Centrale : le Kirghizistan au centre d'un nouveau <<grand jeu>> ? Outre- Terre 2006/3 n°16 .
- 69- Daadler Ivo , M.Lindsey James, L'Amerique sans entraves ou la révolution Bush en politique étrangère, Politique Etrangère n°3 , 2004 .
- 70-Daubenton Annie , Les rapports russo- ukrainiens : empire ou démocratie , Politique Etrangère n°3, 2002 .
- 71- Daucé François , Walter Gilles, Un terrain balisé pour le futur président Le Courrier des pays de l'Est 2008/1n°1065 .
- 72- De Durand Etienne , le ré déploiement des forces américaines, Politique Etrangère n°4/2005 .

- 73- Djalili Mohammad-Reza Kellner Thierry ,L'Asie Centrale Géostratégique n°12 Avril 2006 .
- 74- Djalili Mohammad-Reza Kellner Thierry , Asie Centrale terrain de rivalités, Le Courrier des pays de l'Est2006/5 n°1057 .
- 75- Dreyfus François Gerard , La Russie et et l'Asie Centrale, Géostratégiquesn°12 Avril 2006 .
- 76- Dubois Stéphane , La Russie et ses hydrocarbures : la tactique à court terme aux dépens de la stratégie à long terme , Géoéconomie 2009/1 n°48 .
- 77-Facon Isabelle , Les enjeux de sécurité en Asie Centrale : la politique de la Russie , Annuaire français des relations internationales 2004 .
- 78- Facon Isabelle ,L'Organisation de coopération de Shanghai , ambitions et intérêts russes , Le Courrier des pays de l'Est 2006/3 n°1055 .
- 79 Facon Isabelle , Le projet de puissance de la Russie ; entre confiance , lucidité et défensive , Géoéconomie 2009/3 n°50 .
- 80- Fournan Vincent ,Qu' est-ce-que l'Asie Centrale ? Outre- Terre 2006/3 n°16 .
- 81- Frand Viller , Les Etats-unis en Asie Centrale , chronique d'une défaite annoncée , Outre- Terre 2006/3 n°16 .
- 82- Golub philip, La fin de la pax americana ? Revue internationale et stratégique 2008/4 n°72 .
- 83- Gomart Thomas , Quelle influence russe dans l' espace post-soviétique ?Le Courrier des pays de l'Est n°1055 Mai- Juin 2005 .
- 84- GrahamThomas , Les relations Etats-Unis-Russie , une approche pragmatique , Politique Etrangère 2008/4 .
- 85- Guenée Michel, La Russie et les << sécessionnismes géorgiens>>, Herodote 2010/3 n°138 .
- 86- Hoffman Stanley , A la recherche d'une politique étrangère , Politique Etrangère n°4/1994 .

- 87- Hadaji Yasha, Les hydrocarbures dans le sud caucase, Le Courrier des pays de l'Est 2004/3 n°1043 .
- 88- Jego Marie , La Géorgie entre Washington et le chaos , Politique Internationale n° 95 Printemps 2002 .
- 89- Joxe Alain , L'empire global et ses guerres locales , Herodote 2002/1 n°108 .
- 90- Jaffalan Anne, Caucase du Sud ; vers << une nouvelle guerre froide >> Annuaire français des relations internationales, volume X 2009 .
- 91-Klionikova Katia ,La géopolitique en Russie depuis 1991 , Outre- Terre 2007/2 n°19 .
- 92-Lacoste Yves La Russie dix ans après, Herodote 2202/1 n°104 .
- 93- Levesque Jcques , La Russie : une decennie pour rien ? Critique Internationale 2001/3 n° 12 .
- 94-Levesque Jcques , La gestion de l'ancien empire, Critique Internationale 2001/3 n° 12 .
- 95-Liamine Salvagni Alessandro , Quel rôle en Asie Centrale pour l'Union Européenne, Le Courrier des pays de l'Est 2005/5 n°1055.
- 96-Light Margot , La galaxie CEI 1991-2006, Le Courrier des pays de l'Est 2006/3 n°1055 .
- 97- Mandeville Laure , Russie : l'empire contre-attaque , Politique Internationale n° 121 Automne 2008 .
- 98-Maresca John J, L'après guerre froide est terminée, Politique Etrangère n°1, 1995 .
- 99-Medish Mark , David Dominique , Russie :la transition inachevée, Politique Etrangère 2007/5, Hors –serie .
- 100- Minassian Gaidz , Grandes manœuvres au Caucase du Sud , Politique Etrangère 2008/4 .

uu Muller Friedman , Le nouveau grand jeu ,Outre –Terre 2006/3 n°16 .

101- Nader Jallilostan , Le Caucase et les enjeux petroliers de la mer caspienne , Annuaire français des relations internationales 2001 .

102- Nordon Laurence, Diplomatie : les choix d'Obama II, Politique Etrangère 2013/2 .

103-Nikonov Vyacheslav, la Russie et l'Occident : des illusions au désenchantement , Critique Internationale 2001/3 n)12 .

104- Peyrouse Sebastien ,L'Asie Centrale , quinze ans après l'indépendance, un bilan en demi-teinte, Politique Etrangère 2006/2 .

105- Philippe Charles , Qu'en est-t-il de la superpuissance americaine ?Revue Internationale et Stratégique 2008/4 n°72 .

106-Raballand Gaiel, Les hydrocarbures du bassin caspien , de la construction à l'affranchissement des interdépendances, Revue Internationale et Stratégique 2006/4 n°64 .

107-- Peyrouse Sebastien , Asie Centrale la fin d'une époque , Politique Internationale ,n°115,printemps 2007 .

108-Serrano Silvia, Géorgie : le rêve brisé ,Politique Internationale n°121 Automne 2008 .

109- Serrano Silvia , La Géorgie post-soviétique , Revue Tiers-Monde 2008/1 n°193 .

110- Serrano Silvia ,Relève pacifique, , Le Courrier des pays de l'Est 2004/1 n°1041

111- Serrano Silvia , Kahn Michèle , Des roses et des épines , Le courrier des pays de l'Est 2005/1 n°1047 . le gaz,

112-- Serrano Silvia , Kahn Michèle, De l'eau et du vin dans le gaz, Le Courrier des pays de l'Est 2007/1 n°1059 .

113- Serrano Silvia , Kahn Michèle ,L'heure des désillusions , Le Courrier des pays de l'Est 2008/1 n°1065 .

114-Sokorof Georges, La Russie entre réformes et réaction, Revue Internationale et Stratégique 2005/1 n°57 .

115-Vaisse Justin, L'héritage ambigu de Bill Clinton, Politique Internationale n°90 Hiver 2001 .

116- verluise Pierre , Russie post- soviétique , Outre-Terre , 2007/2 n°19 .

117-Warkotsh Alexander , Moscou de l'empire à l'empire , Outre-Terre 2006/3 n°16 .

118-Zabourouski Marcin, Affaires étrangères :l'héritage de la révolution Bush , Politique Etrangère 2008/3 n°126 .

4- الأنترنات

119-Armondon Emmanuelle ,Relation Ukraine-Union européenne ,quelle évolution depuis l'élection de Victor Ianoukovitch ?Fondation Robert Schumaan, www.robertschuman.eu (4/3/2016) .

120-Boulangier Philippe,L'élargissement de l'Otan , les enjeux et les risques du sommet de Bucarest, Echogeo.revues.org/5083 (4/3/2016) .

122-Cholson Bruno , Concepts américains pour l'après guerre froide .www.institut-strategique.fr/strat_057_colson_tdm_html .(4/3/2016) .

123-Heurtebize Frederic, Exceptionnalisme et impérialisme dans le discours de politique étrangère américains. <https://liza.revues.org/1488> .

124-Fischer Santiago, La stratégie russe dans l'espace post-soviétique : entre soft et hard power , le cas de l'Ukraine.www.justicepaix.be .(4/2/2013) .

125-Kasanski Michel, La formation de la nation ukrainienne à l'ombre du << grand frère >>.<https://www.clio.fr/BIBLIOTHQUE/la-formation-de-la-nation-ukrainienne-à-l-ombre-du-grand-frère.Asp> . (4/3/2016) .

126-Kim Oskna , La mer caspienne, un avenir incertain www.un.org/french/pubs/chronique/2004/numero3/0304p44.html.(1/7/2017)

127-Kosarev Alexi Nilovitch , Leontiev Oleg Kanstantinovitch,Owen Lewius , EU ,<< Caspienne mer >>Encyclopaedia Universalis (en ligne)<http://www.encyclopedie/mer-caspienne/> (1/7/2017) .

128-Labarique Paul , les dessous d'un coup d'Etat en Géorgie,Reseau Voltaire .[www.voltairenet.org /article 11807.html](http://www.voltairenet.org/article11807.html) .

129-Lambrochini Sophie , L'Ukraine en proie à la colonisation russe.Fondation Robert Schuman.www.robertschuman.eu .(3/3/2016) .

130-Le Douaran Marie ,Ukraine : le detail des sanctions occidentales contre la Russie .www.lexpress.fr/actualitemonde/ukraine-le-detail-des-sanctions-occidentales-contre-la-russie-1572956.html (21/3/2017) .

131-Le Duc Sarah ,Ukraine .retour sur unconfliit qui n'enfinit pas de s'enliser .wwwfrance24.com . (23/3/2017) .

132-Malun Lucio , L'Ukraine post-orange :dynamique interieure et priorités en matière de politique étrangère .[www .nato.pa.int/ Default .asp ?...16](http://www.nato.pa.int/Default.asp?...16) (30/9/2013/) .

133-Messina Marie , le detail des sanctions internationales contre la Russie.www.lemonde.fr (21/3/2017) .

134-Nunlist Christian, La politique étrangère d'Obama : premier bilan.politique de sécurité, analyses du CCS n°188 Mars 2016 .

135-Pocel Jean , Sommet des BRICS des décisions significatives .www.europesolidaire.eu(25/8/2016).

136-Pamponne Maruel , Sommet des brics en Russie :quels enjeux politiques pour Poutine.www.rfi.fr (25/82016) .

137-Roux Camille , Les relations Ukraine –Otan : realisations problèmes et perspectives .www.robertschuman.eu (4/3/2016) .

138- Sallon Helene , Ukraine retour sur un mois de crise .www.lemonde.fr (8/12/2014) .

139-Sapir Jacques , l'Ukraine au tournant .russeurope.hypothese.org/4521 (21/83/2017) .

140-Schmit Margaux, La crise enUkraine .www.diploweb.com (23/3/2017)

141- Thorez Julien, Georgie-Ossetie-Russie .Une guerre à toutes les échelles <http://echogeo.revues.org>(25/4/2017) .

142- Vercueil Julie , L'économie russe et les sanctions .Une évaluation des conséquences du conflit ukrainien. <https://halshs.archives.ouvertes.fr>(21/3/2017) .

143- Woods Alain ,Géorgie : << la révolution des roses >> .www.lariposte.com(4/3/2016).

144-Zia djemilah ,La mer caspienne un écosystème menacé.La revue de Teheran.www.teheran.ir(1/72017) .

145-Berruyer Olivier ,Comprendre l'Ukraine , l'histoire du pays .<http://www.lescrises.fr> (4/3/2016)

146-Deschanet Maxime ,Introduction à l'histoire de l'Ukraine .<https://ha.archives-ouvertes.fr> (4/3/2016) .

147-La documentation française ,Mer Caspienne : enjeux petroliers .www.ladocumentationfrancaise.fr (13/10/2014) .

148- Le grand soir,Une chronologie de la crise ukrainienne .www.legrandsoir.info (8/12/2014) .

149-Le Monde, Chronologie des événements.www.lemonde.fr(3/12/2014) .

150-L'otan de A à Z , les relations entre l'OTAN et l'Ukraine .www.nato.int (4/2/2013) .

151- Relations Ukraine-Union européenne. Un test Géopolitique .www.euractive.fr (4/3/2016) .

152-Sanctions de l'UE à l'encontre de la Russie concernant la crise en ukraine.<https://europa.eu> (21/3/2017) .

153 - Zonebourse , Chronologie de la crise en
Ukraine.www.zonebourse.com(8/12/2014) .

الملاحق

NATIONAL SECURITY COUNCIL

4/23

Larry -

NSC staff edits of paperclips.
While some may appear as editorial,
they are "conforming language" with
some Presidential speeches planned
for the next two months. The Middle
East comments are burning issues.
Thanks for the opportunity.

- Don Piley

cc:

PP (Zal/Wade)

R&P (Dale/Dave)

Larry

Carol

SL(orig)

Defense Planning Guidance, FY 1994-1999 (U)

(U) This Defense Planning Guidance addresses the fundamentally new situation which has been created by the collapse of the Soviet Union -- the disintegration of the internal as well as the external empire, and the discrediting of Communism as an ideology with global pretensions and influence. The new international environment has also been shaped by the victory of the United States and its Coalition allies over Iraqi aggression -- the first post-Cold War conflict and a defining event in U.S. global leadership. In addition to these two great successes, there has been a less visible one, the integration of the leading democracies into a U.S.-led system of collective security and the creation of a democratic "zone of peace."

(U) Our fundamental strategic position and choices are therefore very different from those we have faced in the past. The policies that we adopt in this new situation will set the nation's direction for the next century. Guided by a fundamentally new defense strategy, we have today a compelling opportunity to meet our defense needs at lower cost. As we do so, we must not squander the position of security we achieved at great sacrifice through the Cold War, nor eliminate our ability to shape the future security environment in ways favorable to us and those who share our values.

I. DEFENSE POLICY GOALS (U)

(U) The national security interests of the United States are enduring, as outlined in the President's 1991 National Security Strategy Report: the survival of the United States as a free and independent nation, with its fundamental values intact and its institutions and people secure; a healthy and growing U.S. economy to ensure opportunity for individual prosperity and resources for national endeavors at home and abroad; healthy, cooperative and politically vigorous relations with allies and friendly nations; and a stable and secure world, where political and economic freedom, human rights and democratic institutions flourish.

(U) These national security interests can be translated into four mutually supportive strategic goals that guide our overall defense efforts:

- Our most fundamental goal is to deter or defeat attack from whatever source, against the United States, its citizens and forces, and to honor our historic and treaty commitments.

- The second goal is to strengthen and extend the system of defense arrangements that binds democratic and like-minded nations together in common defense against aggression, builds habits of cooperation, avoids the renationalization of security policies, and provides security at lower costs and with lower risks for all. Our preference for a collective response to preclude threats or, if necessary, to deal with them is a key feature of our regional defense strategy.
- The third goal is to preclude any hostile power from dominating a region critical to our interests, and also thereby to strengthen the barriers against the reemergence of a global threat to the interests of the U.S. and our allies. These regions include Europe, East Asia, the Middle East/Persian Gulf, and Latin America. Consolidated, nondemocratic control of the resources of such a critical region could generate a significant threat to our security.
- The fourth goal is to reduce sources of regional instability and limit violence should conflict occur, by encouraging the spread and consolidation of democratic government and open economic systems, and discouraging the spread of destructive technology, particularly of weapons of mass destruction. To this end, we must encourage other nations to respect the rule of law and each other's economic, social, ethnic, and political interests. *and the means to deliver them.*

(U) To reach these goals, the United States must show the leadership necessary to encourage sustained cooperation among major democratic powers. The alternative would be to leave our critical interests and the security of our friends dependent upon individual efforts that could be duplicative, competitive, or ineffective. We must also encourage and assist Russia, Ukraine, and the other new republics of the former Soviet Union in establishing democratic political systems and free markets so they too can join the democratic "zone of peace."

(U) A collective response will not always be timely and, in the absence of U.S. leadership, may not gel. While the United States cannot become the world's policeman and assume responsibility for solving every international security problem, neither can we allow our critical interests to depend solely on international mechanisms that can be blocked by countries whose interests may be very different from our own. Where our allies interests are directly affected, we must expect them to take an appropriate share of the responsibility, and in some cases play the leading role; but we must maintain the capabilities for addressing selectively those security problems that threaten our own interests. Such capabilities are essential to our ability to lead, and should international support prove sluggish or inadequate, to act independently, as necessary, to protect our critical interests. *Moreover, history suggests that effective international, multilateral action is most likely to come about as a response to U.S. leadership, not as an alternative to it.*

(U) We cannot lead if we fail to maintain the high quality of our forces as we reduce and restructure them. As a nation we have never before succeeded in pacing reductions without endangering our interests. We must proceed expeditiously, but at a pace that avoids breaking the force or sending misleading signals about our intentions to friends or potential aggressors. An effective reconstitution capability is important as well, since it signals that no potential rival could quickly or easily gain a predominant military position.

(U) At the end of World War I, and again to a lesser extent at the end of World War II, the United States as a nation made the mistake of believing that we had achieved a kind of permanent security, that a transformation of the security order achieved through extraordinary American sacrifice could be sustained without our leadership and significant American forces. Today, a great challenge has passed; but other threats endure, and new ones will arise. If we reduce our forces carefully, we will be left with a force capable of implementing the new defense strategy. We will have given ourselves the means to lead common efforts to meet future challenges and to shape the future environment in ways that will give us greater security at lower cost.

II. THE REGIONAL DEFENSE STRATEGY (U)

A. Regional Focus (U)

(U) The demise of the global threat posed by Soviet Communism leaves America and its allies with an unprecedented opportunity to preserve with greater ease a security environment within which our democratic ideals can prosper. We can shift our defense planning from a focus on the global threat posed by the Warsaw Pact to a focus on the less demanding regional threats and challenges we are more likely to face in the future. In this way, we can work to shape the future environment and to preclude hostile nondemocratic powers from dominating regions critical to us. This same approach will also work to preclude the emergence of a hostile power that could present a global security threat comparable to the one the Soviet Union presented in the past. In so doing we can provide the underpinnings of a peaceful international order in which nations are able to pursue their legitimate interests without fear of military domination.

(U) In this more secure international environment there will be enhanced opportunities for political, economic, environmental, social, and security issues to be resolved through new or revitalized international organizations, including the United Nations, or regional arrangements. But the world remains unpredictable and well-armed, causes for conflict persist, and we have not eliminated age-old temptations for nondemocratic powers to turn to force or intimidation to achieve their ends. We must

not stand back and allow a new global threat to emerge or leave a vacuum in a region critical to our interests. Such a vacuum could make countries there feel vulnerable, which in turn can lead to excessive military capabilities and an unsteady balance of one against another. If we do stand back it will be much harder to achieve the enhanced international cooperation for which we hope.

B. Underlying Strategic Concepts (U)

(U) The Department of Defense does not decide when our nation will commit force. However, decisions today about the size and characteristics of the forces we are building for tomorrow can influence whether threats to our interests emerge and, if they do emerge, whether we are able to decisively defeat them. Four concepts illustrate this relationship.

(U) Planning for Uncertainty. An unavoidable challenge for defense planners is that we must start development today of forces to counter threats still so distant into the future that they cannot be confidently predicted. Events of the last few years demonstrate concretely how quickly and unexpectedly political trends can reverse themselves. Our ability to predict becomes even worse as the time frame becomes longer.

(U) Yet decisions about military forces cannot be based on a short-term planning horizon. The military capabilities that we have today and the ones we will have for the next few years are largely the product of decisions made a decade ago. Much of the capability that we are eliminating now cannot be restored quickly, and cuts that are precipitous will do long-lasting damage even to the capabilities that remain. Thus, even if we had great confidence in our projections of the security environment for the next two or three years, we should not base defense planning on such a relatively short time horizon.

(U) We are building defense forces today for a future that is particularly uncertain, given the magnitude of recent changes in the security environment. Fundamentally, we are striving to provide a future President with the capabilities five, ten or fifteen years from now to counter threats or pursue interests that cannot be defined with precision today.

(U) Shaping the Future Security Environment. America cannot base its future security merely on a shaky record of prediction or even a prudent recognition of uncertainty. Sound defense planning seeks as well to help shape the future. Our strategy is designed to anticipate and to encourage trends that advance U.S. security objectives in the future. This is not simply within our means; it is critical to our future security.

(U) The containment strategy we pursued for the past forty years successfully shaped the world we see today. By our refusal to be intimidated by Soviet military power, we and our allies molded a

world in which Communism was forced to confront its contradictions. Even as we and our allies carried the defense burden required in the Cold War, democracy was able to develop and flourish.

(U) One of the primary tasks we face today in shaping the future is carrying long standing alliances into the new era, and turning old enmities into new cooperative relationships. If we and other leading democracies continue to build a democratic security community, a much safer world is likely to emerge. If we act separately, many other problems could result. If we can assist former Warsaw Pact countries, including republics of the former Soviet Union, particularly Russia and Ukraine, in choosing a steady course of democratic progress and reduced military forces subject to responsible, civilian democratic control, we will have successfully secured the fruits of forty years of effort. Our goal should be to bring a democratic Russia and the other new democracies into the defense community of democratic nations, so that they can become a force for peace not only in Europe but also in other critical regions of the world.

(U) Cooperative defense arrangements enhance security, while reducing the defense burden for everyone. In the absence of effective defense cooperation, regional rivalries could lead to tensions or even hostilities that would threaten to bring critical regions under hostile domination. It is not in our interest or those of the other democracies to return to earlier periods in which multiple military powers balanced one another off in what passed for security structures, while regional, or even global peace hung in the balance. As in the past, such struggles might eventually force the U.S. at much higher cost to protect its interests and counter the potential development of a new global threat.

(U) Maintaining highly capable forces is critical to sustaining the U.S. leadership with which we can shape the future. Such leadership supports collective defense arrangements and precludes hostile competitors from challenging our critical interests. Our fundamental belief in democracy and human rights gives other nations confidence that we will use our significant military power only as a force for peaceful democratic progress.

(U) Strategic Depth. America's strategic position is stronger than it has been for decades. Today, there is no global challenger to a peaceful democratic order. There are no significant hostile alliances. To the contrary, the strongest and most capable countries in the world remain our friends. The threat of global, even nuclear war, once posed by massive Warsaw Pact forces poised at the inner German border, first receded hundreds of miles east and has since transformed into the promise of a new era of strategic cooperation.

(U) Not only has our position improved markedly with respect to the passing of a global challenge, but our strategic position has improved in regional contexts as well. Today, no region of the world critical to our interests is under hostile, nondemocratic domination. Near-term threats in critical regions are small, relative to our capabilities and those of our friends and allies. Soviet Communism no longer exacerbates local conflicts, and we need no longer be concerned that an otherwise remote problem could affect the balance of power between us and a hostile global challenger. We have won great depth for our strategic position.

(U) In this regard, it is important to note the effect on our strategy of the fact that the international system is no longer characterized by Cold War bi-polarity. The Cold War required the United States and its allies to be prepared to contain the spread of Soviet power on a global basis. Developments in even remote areas could affect the United States' relative position in the world, and therefore often required a U.S. response. The United States remains a nation with global interests, but we must reexamine in light of the new defense strategy whether and to what extent particular challenges engage our interests. These changes and the growing strength of our friends and allies will allow us to be selective in determining the extent to which U.S. forces must be committed to safeguard shared interests.

more
(U) The first major conflict of the post-Cold War era preserved our strategic position in one of the regions of the world critical to our interests. Our success in organizing an international coalition in the Persian Gulf against Saddam Hussein kept a critical region from the control of a ruthless dictator bent on developing nuclear, biological and chemical weapons and harming Western interests. Instead of a more radical Middle East/Persian Gulf region under Saddam's influence, Saddam struggles to retain control in Iraq, Iraq's dangerous military has been greatly damaged, our ties with moderate states are stronger, and Arabs and Israelis have for the first time in many years met to discuss peace.

oil flows in adequate amounts at reasonable prices,

(U) Our strategy is designed to preserve this position by keeping our alliances strong and our threats small. Our tools include political and economic measures and others such as security assistance, military-to-military contacts, humanitarian aid and intelligence assistance, as well as security measures to prevent the emergence of a nondemocratic aggressor in critical regions. We bring to this task our considerable moral influence as the world's leading democracy. We can provide more security at a reduced cost. If a hostile power sought to present a regional challenge again, or if a new, antagonistic global threat or alliance emerged in the future, we would have the ability to counter it. But the investments required to maintain the strategic depth that we won through forty years of the Cold War are much smaller than those it took to secure this strategic depth or those that would be required if we lost it.

(U) Continued U.S. Leadership. U.S. leadership, essential for the successful resolution of the Cold War, remains critical to achieving our long-term goals in this new era. The United States continues to prefer to address hostile, nondemocratic threats to our interests wherever possible through collective security efforts that take advantage of the strength of our allies and friends. However, sustained U.S. leadership will be essential for maintaining those alliances and for otherwise protecting our interests.

(U) The sense that regional aggression could be opposed by the U.S. will be an important factor in inducing nations to work together to stabilize crises and resist or defeat aggression. For most countries, a general interest in international stability and security will not be enough to induce them to put themselves at risk simply in the hope that others will join them. Only a nation that is strong enough to act decisively can provide the leadership needed to encourage others to resist aggression. Collective security failed in the 1930s because no strong power was willing to provide the leadership behind which less powerful countries could rally against Fascism. It worked in the Gulf because the United States was willing and able to provide that leadership. Thus, even when a broad potential coalition exists, leadership will be necessary to actualize it.

(U) The perceived capability of the U.S. to act independently, if necessary, is thus an important factor even in those cases where we do not actually do so. It will not always be incumbent upon us to assume a leadership role. In some cases, we will promote the assumption of leadership by others, such as the United Nations or regional organizations. But we will not ignore the need to be prepared to protect our critical interests and honor our commitments with only limited additional help, or even alone, if necessary. A future President will thus need to have options that will allow him to lead and, where the international reaction proves sluggish or inadequate, to act to protect our critical interests. *In the end, there is no contradiction between U.S. leadership and multilateral action. history shows it is precisely U.S. leadership is the necessary prerequisite for effective international action.*

(U) As a nation, we have paid dearly in the past for letting our capabilities fall and our will be questioned. There is a moment in time when a smaller, ready force can preclude an arms race, a hostile move or a conflict. Once lost, that moment cannot be recaptured by many thousands of soldiers poised on the edge of combat. Our efforts to rearm and to understand our danger before World War II came too late to spare us and others a global conflagration. Five years after our resounding global victory in World War II, we were nearly pushed off the Korean peninsula by a third rate power. We erred in the past when we failed to plan forces befitting our role in the world. And we paid dearly for our error.

(U) Our defense program for FY 1994-1999 must provide the ready forces, the mobility, the forward presence and strength to

launch remains and may actually increase through this decade. The new technology embodied in the SDI program has made ballistic missile defense capability a realistic, achievable, and affordable concept. We need to deploy missile defenses not only to protect ourselves and our forward deployed forces, but also to have the ability to extend protection to others. Like "extended deterrence" provided by our nuclear forces, defenses can contribute to a regime of "extended protection" for friends and allies and further strengthen a democratic security community. This is why, with the support of Congress, as reflected in the Missile Defense Act of 1991, we are seeking to move toward the day when defenses will protect the community of nations embracing democratic values from international outlaws armed with ballistic missiles. *who cannot necessarily be deterred by offensive forces alone against limited strikes*

(U) ~~limited~~ deployment of defenses will also be an integral element of our efforts to curtail ballistic missile proliferation. Defenses undermine the military utility and thus the cost effectiveness of such systems and should serve to dampen the incentive to acquire ballistic missiles.

(U) In the decade ahead, we must adopt the right combination of deterrent forces, tactical and strategic, while creating the proper balance between offense and active defense to mitigate risk from weapons of mass destruction and their means of delivery, whatever the source. For now this requires retaining ready forces for a secure nuclear deterrent, including tactical forces. In addition, we must complete needed offensive modernization and upgrades. These offensive forces need to be complemented with early introduction of ~~limited~~ ballistic missile defenses *against limited strikes*

(U) **Forward Presence.** Our forward presence helps to shape the evolving security environment. We will continue to rely on forward presence of U.S. forces to show U.S. commitment and lend credibility to our alliances, to deter aggression, enhance regional stability, promote U.S. influence and access, and, when necessary, provide an initial crisis response capability. Forward presence is vital to the maintenance of the system of collective defense by which the United States has been able to work with our friends and allies to protect our security interests, while minimizing the burden of defense spending and of unnecessary arms competition. The role that forward presence plays in the regional defense strategy is outlined in the paragraphs below. Regionally-specific policy issues are treated in detail in Part III, "Regional Goals and Challenges." Programmatic guidance on the subject is given in Part IV.

(U) We should plan to continue a wide range of forward presence activities, including not only overseas basing of forces, but prepositioning and periodic deployments, exercises, exchanges or visits. Forward basing of forces and the prepositioning of equipment facilitate rapid reinforcement and enhance the capability to project forces into vital strategic areas.

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

..... We will continue to encourage in particular to assume greater responsibility sharing, urging both to increase prudently their defensive capabilities to deal with threats they face and to assume a greater share of financial support for U.S. forward deployed forces that contribute to their security. contributions in securing maritime approaches is one example. We will also persist in efforts to ensure an equitable, two-way flow of technology in our security cooperation with advanced allies such as We must plan to continue to safeguard critical SLOCs linking us to our allies and trading partners.

(U) The East Asia Strategy Initiative of April 1990 remains the framework for adjustments to our forward-deployed forces in the region. Because our Pacific friends and allies are assuming greater responsibility for their defense, we can restructure our forces and reduce the number of ground and support forces forward deployed there. As Phase I of our planned withdrawals we anticipate that more than 25,000 troops will be withdrawn from bases in East Asia by December 1992. This includes the withdrawal from the Philippines. Plans to remove additional forces from have been suspended while we address the problem posed by the In time we will look to implement Phases II and III of the East Asia Strategy Initiative, with the objective of keeping substantial forces forward deployed in Asia for the foreseeable future.

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

(N) Despite recent positive trends toward political liberalization and market-oriented economic reforms, the East Asia and Pacific region continues to be burdened by several legacies of the Cold War: the Soviet annexation of the Northern Territories, the division of the of Japan, the end of Communism in Europe is likely to bring pressure on remaining Communist regimes with unknown consequences for regional stability. We should continue to pursue the opening but also should ensure that has the modernized armaments needed to defend itself as provided by the

(N) Our most active regional security concern remains the conventional military threat posed by North Korea to our treaty ally, the Republic of Korea. Our concerns are intensified by North Korea's efforts to develop weapons of mass destruction and delivery systems. Although we have begun some reductions in our forces as part of shifting greater responsibility to our ally, we must maintain sufficient military capabilities together with the Republic of Korea to deter aggression by the North or to defeat it should deterrence fail. Our overall objective with regard to the Korean peninsula is to support its peaceful unification on terms acceptable to the Korean people. We should plan to maintain an alliance relationship with a unified democratic Korea.

(U) The emergence of ASEAN as an increasingly influential regional actor has been an important positive development.

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

will increase our presence compared to the pre-crisis period. We will want to have the capability to return forces quickly to the region should that ever be necessary. This will entail increased prepositioning of equipment and material.

Improved in-theater command, control, and communications; and a robust naval presence. We will also strengthen our bilateral security ties and encourage active regional collective defense.

(N) We can strengthen stability throughout the region by sustaining and improving the self-defense capabilities of other regional friends. The United States is committed to the [redacted] and to maintaining the qualitative edge that is critical to confidence in its security and [redacted]. Strategic cooperation contribute to the stability of the entire region, as demonstrated once again during the Persian Gulf war. At the same time, our assistance to our [redacted] to defend themselves against aggression also strengthens security throughout the region, including for [redacted].

(U) We can help our friends meet their legitimate defensive needs with U.S. foreign military sales without jeopardizing power balances in the region. We will tailor our security assistance programs to enable our friends to bear better the burden of defense and to facilitate standardization and interoperability of recipient country forces with our own. We must focus these programs to enable our regional friends to modernize their forces, upgrade their defense doctrines and planning, and acquire essential defensive capabilities.

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

(N) We will build on existing bilateral ties and negotiate multilateral agreements to enhance military access and prepositioning arrangements and other types of defense cooperation. These protocols will strengthen and broaden the individual and collective defense of friendly states.

(U) The infusion of new and improved conventional arms and the proliferation of ballistic missiles and weapons of mass destruction during the past decade have dramatically increased offensive capabilities and the potential danger from future wars throughout the region. We will continue to work with all regional states to reduce military expenditures for offensive weapons and reverse the proliferation of nuclear, chemical, and biological weapons and long-range missiles, and prevent the transfer of militarily significant technology and resources to states which might threaten U.S. friends or upset the regional balance of power.

(N) We will seek constructive, cooperative relations with [redacted] strive to moderate tensions between them and endeavor to prevent the further development of a nuclear arms race on the subcontinent. In this regard, we should work in South Asia [redacted] weapons of mass destruction

Have the Regional Security and Arms Control Working Group established in Moscow offers a valuable venue. We also continue to work with the leading suppliers of conventional weapons to the region (as in the President's 1991 middle East arms control initiative) to

4/16/92

~~SECRET/NOFORN~~ -- D R A F T

25

and to adopt confidence building and other measures designed to reduce pressures that lead to arms races or the actual use of arm as elsewhere, to have all countries adhere to the NPT, and to place their nuclear energy facilities under IAEA safeguards.

(U) The presence of drug production and trafficking and instances of international terrorism complicates our relations with regional countries. We will contribute to U.S. counter-terrorism initiatives and support the efforts of U.S. counter-narcotics agencies in the region in their mission to curtail the drug trade.

D. Latin America and the Caribbean (U)

(U) In Latin America and the Caribbean, the United States seeks to sustain the extraordinary democratic progress of the last decade and maintain a stable security environment. As in the past, the focus of U.S. security policy is assisting democratic consolidation and the efforts of the democratic nations in the region to defend themselves against the threat posed by insurgency and terrorism and foster democratic consolidation. In addition, the United States must assist its neighbors in combating the instability engendered by illicit drugs, as well as continuing efforts to prevent illegal drugs from entering the United States.

(S) Absent a change in regime, Cuba will pose an area of special concern for the United States throughout the 1990s. Despite Cuba's rapid economic decline, Castro will retain the hostile intent that has for decades sought to undermine democratic progress in Central and South America and a disproportionately-large military which, despite declining readiness, could threaten regional stability. Cuba's growing domestic crisis holds out the prospect for positive change, but over the near- to mid-term, Cuba's tenuous internal situation could generate new challenges to U.S. policy.

(S) The situation in Central America will remain a concern. In El Salvador, we seek the successful implementation of the agreement reached by the Salvadoran government and the FMLN. We also seek peaceful resolution of the conflict in Guatemala. In Panama, we seek to strengthen their democratic institutions. Our programs there must also provide the capabilities to meet U.S. responsibilities under the Panama Canal Treaties, including defense of the Canal after 1999.

(S) The small island-states of the eastern Caribbean remain vulnerable to destabilization. We should explore ways of strengthening the Eastern Caribbean Regional Security System and assist it in improving!

(U) We will face new difficulties maintaining a ground presence in Latin America. Following implementation of the Panama Canal treaty, we will have no permanent bases on the Latin America mainland. The general trend toward democratization and peace in

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC 8552(b)(5)

~~SECRET/NOFORN~~ -- D R A F T



POLICY

~~SECRET/NOFORN~~ ~~CLOSE HOLD~~
THE UNDER SECRETARY OF DEFENSE

WASHINGTON, D. C. 20301-2000

EXECUTIVE SUMMARY/COVER BRIEF

MEMORANDUM FOR THE SECRETARY OF DEFENSE
DEPUTY SECRETARY OF DEFENSE

FROM: Paul Wolfowitz, Under Secretary of Defense (Policy)

SUBJECT: Excess Equipment Stocks and Future "Lend-Lease"
Options (~~S, NE~~)

PURPOSE: INFORMATION--To discuss a reference in the Defense
Planning Guidance that suggests that excess
equipment stocks retained for possible force
expansion under reconstitution might also be used,



Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

Reviewed by:

PDUSD/S&R _____

ADUSD/R&P _____

Prepared by: Andrew R. Hoehn, OPDUSD/S&R, x79478

DECLASSIFIED UNDER AUTHORITY OF THE INTERAGENCY
SECURITY CLASSIFICATION APPEALS PANEL.
E.O. 13526, SECTION 5.3(b)(3)
ISCAP No. 2008-003, document 2

~~SECRET/NOFORN~~ ~~CLOSE HOLD~~

Doc#3
07-11-1928-A1

Excess Equipment Stocks and

~~(S, NE)~~

(S) The DPG programming guidance directs the Services to "program for--or alternatively, itemize and cost in a POM addendum--assets to enable reconstitution of ... combat capable forces" This guidance intends for the Services to maintain "cadre-type" units, or production restart capacity for current systems, or to consider long-term storage or "mothballing" of combat vehicles, airplanes, and ships leaving the force. We expect this form of "smart layaway" to be a low-cost hedge against future reconstitution threats. If relatively near-term force expansion were required we will have made best use of our earlier investments by preserving the option to build forces around what, in most cases, is still modern and usable equipment.

~~(S, NE)~~ Another factor that should influence our consideration of a smart layaway program is the idea that this same equipment could be used, in extreme conditions, facing a particularly urgent or unanticipated threat. In this case, assets that were set aside for purposes of reconstitution could be made available. This would provide us an instrument to influence or shape events by strengthening the military capability and thereby furthering deterrence. Perhaps more importantly it might ultimately help to preclude the direct involvement of American forces.

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

~~(S)~~ Our view of this concept is that we should not set aside more equipment than we might reasonably expect to use for our own reconstitution efforts. And we would want to be guarded in anything but very general references to the thought of a future for fear of unsettling other initiatives we may have underway or of prejudging what we would hope to be a more positive outcome. This is the same reason we may not wish to make some of this equipment available now. But like the "hedge" that a program provides for the reconstitution of our own forces, arrangements could help to defuse an emerging situation, show our commitment to the concept of democracy and our unwillingness to accept aggression or military intimidation, and make productive, yet highly leveraged use of our earlier military investments.

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

~~(S)~~ The DPG Policy and Strategy section will make reference to this concept in the last sentence of the paragraph that follows:

~~(S)~~ We will plan to reconstitute with forces tailored to exploit new high-leverage technologies, operational concepts, or strategies; to exploit vulnerabilities unique to a

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

particular adversary or situation; or to reflect role
specialization for the reconstitution threat. As
we reduce our defense establishment, we have the unique
opportunity to preserve selectively through such means
.....
access to selected long-lead elements of our capacity to
rebuild that would also offer timely availability in the
immediate future, if needed. **These same assets might also**
be useful in providing timely support
..... facing a greatly increased or unanticipated
threat.

(S) We believe this is an important factor to bear in mind
when considering the advisability of maintaining excess equipment
in some form of We do not feel it is an argument
to be used against judicious or for
destroying or otherwise eliminating clearly outdated equipment.
But it does strengthen the idea that there are various benefits to
be gained from maintaining excess equipment stocks for potential
reconstitution purposes.

Prepared by: Andrew R. Hoehn, OPDUSD/S&R, x79478

→ CK *hold*

DPG DRAFT -- POSSIBLE MAJOR ISSUES

12 APR 1992

Dep Sec
1/11/92

Possible Major Issues for SecDef/DepSecDef note

- 2 Brigades for possible [-----] (p. 31)
 - Pivotal to our ability to defend in [-----] absent other access
 - Military likely to object on grounds of warfighting risk, inflexibility, cost. (Would [-----] pay for equipment?)
 - Issue also appears in MRC-East scenario statement of objective
- Forward Presence, Navy/USMC (also Air Force?) (p. 30-31)
 - New guidance to be able to maintain increased CENTCOM presence for long term (above CJCS August '91 message)
 - Navy/USMC may raise PERSTEMPO pressures (tacit end strength reclama, esp. USMC?), and flag resulting Europe presence cuts
 - Also dislike "explore...homeporting...and innovative presence"
- Total Force paragraphs (p. 15, 28)
 - Rejects traditional "maintain as small an AC as possible..."
 - Aim of "minimize casualties..."; "assume callup when required"

✓
✓
✓

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

Separate background provided on:

- 6 "Pillars" (p. 27, 35 ff.)
 - New formulation is sound, but may face general resistance
 - Order between Sustainability and R&D may be issue?
 - New "Infrastructure and Overhead" pillar may be red flag
- New Acquisition Approach (p. 38, 40)
 - OUSD/A provided a rewrite, with less emphasis on change
 - Current draft instead draws heavily on DepSecDef/SecDef words

✓
✓

Other Possible Issues (for USD(P)/PDUSD(S&R) to note for now)

- Reconstitution target levels (p. 34)
 - Navy/USAF objected to draft as unstudied (stonewalling?)
 - Later ok'd equal or higher targets for stockpile scenario
- Sustainability days of supply levels (p. 37)
 - P&L raised [-----] for whole force in an earlier paper; then one scenario, [-----] for other units, for the DPG
 - DPG sticks with [-----] as yardstick, like strategy/base force
 - Exact levels now affordable remain unanalyzed; DPG mandates a confident estimate as a floor, calling for more if affordable
- Test and Evaluation assets funding targets (p. 40)
 - OUSD/A input detailed 0% real growth, 15% cost reduction
 - Services objected; details were deleted; now USD/A may object
- Installations Investment at "non-core" bases (p. 43)
 - Services object to denying MilCon for bases likely to close; say appears to prejudice Base Closure process
 - DASD/P&L, GenCounsel staff say guidance consistent with law
 - R&P reading sees guidance as both prudent and legal

✓
✓
✓
✓

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

DECLASSIFIED UNDER AUTHORITY OF THE INTERAGENCY SECURITY CLASSIFICATION APPEALS PANEL. E.O. 13526, SECTION 5.3(b)(3) ISCAP No. 2008-003, document 3

Doc #4
07-M-1928-A1

OFFICE OF THE PRINCIPAL DEPUTY UNDER SECRETARY OF DEFENSE
(STRATEGY AND RESOURCES)

March 26

MEMO FOR

Mr. Libby

SUBJECT

New Policy Directions in DP&D

Scouter:

Attached is a comprehensive set of excerpts indicating where the DP&D draft sets new policy directions.

General Vasser reviewed this last night.

Have

A "T" in right margin indicates similar language was in Seale's testimony.

24 March 1992

New Policy Directions
Noted in Draft Defense Planning Guidance

Policy and Strategy Section

- Preclude hostile, nondemocratic domination of regions [Europe, East Asia, and the Persian Gulf] critical to our interests, and thereby strengthen the barriers against the reemergence of a global threat (pp.3 and 12; see also pp.19, 31, and 39). T
- Lead to a security community that extends to all peace-loving nations, including the new democracies of Eastern Europe and a democratic Russia, Ukraine, and other democracies of the former Soviet Union (p.3; see also pp.7, 32 and 33). ?
- It is not in our interest or those of the other democracies to return to earlier periods in which multiple military powers balanced one another off in what passed for security structures, while regional, or even global peace hung in the balance (p.8).
- The demise of the Soviet Union and the increasing strength of our allies permit us to define our regional interests selectively and to safeguard those interests in separate regional contexts and at lower resource levels (p.11).
- A future President will need to have options that will allow him to lead or, where prudent and practical, to act to protect our critical interests even in cases where very few others are with us. We must plan sufficient forces and programs within current fiscal constraints to provide such options.... (p.12).
- A critical task will be to begin preparing for tomorrow's [core] competencies, while gaining an appreciation of those we need no longer emphasize (p.17).) -
- U.S. forces must continue to be at least a generation ahead in those technologies which will be decisive on future battlefields. Future generations must have at least the same qualitative advantages over their opponents as our forces did in the Gulf War (p.18).
- We need to be able to fight future forces through simulation before we buy them.)
(p.18).
- Our strategic nuclear forces...provide an important deterrent hedge against the possibility of an unforeseen global threat (p.20).

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

• We must...examine more innovative ways of providing strategic deterrent forces...We might also find ways of ensuring that some of our [redacted] Further, we should find methods of being more effective by going to lower alert levels for some portions of the force... (p.21).

• [We must explore] new ways of operating [forward presence] forces in peacetime.

[redacted] We might also consider increased use of Reserve Component units overseas, additional homeporting, [redacted] (p.24).

• Our forces must remain able to respond rapidly to a second major regional crisis or to expand an initial crisis deployment in the event of escalation... (p.27). (First time specific guidance on second major regional contingency to be given in unclassified context.)

~~• Mobility forces must be capable of accomplishing a major force deployment within current planning parameters. (p.28).~~

[redacted] (p.29).
[redacted] (p.29).
[redacted]

Testimony and Annual Report come close

T (without number 8 years)

• Reconstitution now focuses on a 7-8 year warning time, and drops the exclusive focus on [redacted] but still notes the valuable "hedging" opportunities now available (p.30).

• Our challenge [redacted] is to maintain our collective capacity to defend against an aggressive regime in such a way that we do not disrupt future cooperation with a democratic state or weaken the chances of successful reform (p.33).

• Our policy should encourage the broadening of European institutions to include the democracies of Eastern Europe (p.35).

[redacted]

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

• We should encourage the [redacted] states to play a positive role in stability and democratic consolidation [redacted]

• While continuing the opening [redacted] should also have the means to defend itself. In this sense, the U.S. should enforce the [redacted] and provide [redacted] with modernized armaments to be used in its defense (p.37).

Programming Section

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

• Strategic forces guidance requires and addendum to the Service POMs detailing the changes that would be required if [redacted] accepts PNI II proposals (p.2).

• Forward presence guidance adjusts the levels approved last summer to retain more robust CentCom presence, and requires a [redacted] of naval presence requirements (pp.4-5; and p.3)

• Prepositioning guidance requires Army to retain another [redacted] brigades of equipment for possible future prepositioning, as recommended by [redacted]

• Sustainability guidance requires, for each of the two most demanding Major Regional Contingency scenarios, 1) "threat-oriented" munitions to kill [redacted] and 2) "level of effort" sustainment for [redacted] of operations (p.10).

• Reconstitution guidance sets force levels of reconstitution capability for the Services to provide at low cost through equipment stockpiles or production capability (pp.22-23).

Prepared by: Andrew Hoehn and Rod Fabrycky, x79478

ISSUES IN THE POLICY AND STRATEGY SECTION

- Balance between U.S. acting unilaterally as opposed to within collective efforts (Issue in News accounts)
 - See bottom of pages 2&3 and page 7 -- "Continued U.S. leadership"
 - Current document emphasizes striving to act in collective context wherever possible but underscores that U.S. must retain ability to defend critical interests unilaterally and warns that significant U.S. capabilities and leadership will be necessary in many instances to actually put a coalition together
- Role of allies
 - To what extent should they increase their military capabilities? (See 3rd paragraph -- page 12 -- which by indirection says allies should not acquire nuclear weapons) (Issue in News accounts)
 - Do we seek alliances principally because we fear them as potential competitors or value them as current allies? (See second paragraph on page 5 that rejects balance of power)
 - Maintaining alliances is second goal on page 2 and we underscore that U.S. needs "leadership necessary to encourage sustained cooperation among major democratic powers." (next to last paragraph on page 2)
 - Their growing strength calls on them to accept greater responsibility (next to last paragraph on page 8 and middle of bottom paragraph of page 2)
- Importance of extending alliances to Eastern Europe
 - First paragraph page 5
- Issue of disarming capabilities to destroy [-----]

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

-- [redacted] bottom paragraph [redacted] section) and
[redacted] section)

- SOLIC paragraph in Crisis Response section (top of page 17)
- Note characterization of reconstitution threat -- including assessment that we would have [redacted] (page 17 -- 3rd paragraph)

Draft of 4/14/92 1300

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)



~~SECRET/NOFORN~~
THE UNDER SECRETARY OF DEFENSE

WASHINGTON, D. C. 20301-2000

POLICY

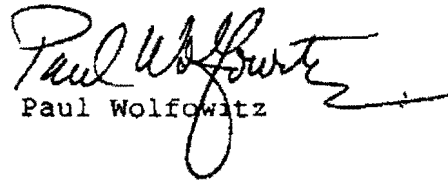
In reply refer to:
I-92/29302

MEMORANDUM FOR THE SECRETARY OF DEFENSE
DEPUTY SECRETARY OF DEFENSE

SUBJECT: Approval Draft of the Defense Planning Guidance
--ACTION MEMORANDUM

Attached for your approval is the Defense Planning Guidance, FY 1994 - FY 1999. The document has been widely reviewed with all major issues resolved.

I recommend you approve the document and sign the memorandum of conveyance that appears next under.


Paul Wolfowitz

Coordination:

Chairman, Joint Chiefs of Staff _____

Prepared by: Dale A. Vesser and Zalmay M. Khalilzad

Unclassified when separated from attachment

Classified by: USD(P)
Declassify on: OADR

~~SECRET/NOFORN~~

DECLASSIFIED UNDER AUTHORITY OF THE INTERAGENCY
SECURITY CLASSIFICATION APPEALS PANEL.
E.O. 13526, SECTION 5.3(b)(3)
ISCAP No. 2008-003, document 6

Doc #7
07-11-1928-A1



~~SECRET/NOFORN~~
THE UNDER SECRETARY OF DEFENSE

WASHINGTON, D. C. 20301-2000

POLICY

In reply refer to:
I-92/29302

MEMORANDUM FOR THE SECRETARY OF DEFENSE
DEPUTY SECRETARY OF DEFENSE

SUBJECT: Approval Draft of the Defense Planning Guidance
--ACTION MEMORANDUM

Attached for your approval is the Defense Planning Guidance, FY 1994 - FY 1999. The document has been widely reviewed with all major issues resolved.

I recommend you approve the document and sign the memorandum of conveyance that appears next under.

Paul Wolfowitz

Coordination:

Chairman, Joint Chiefs of Staff

Prepared by: Dale A. Vesser and Zalmay M. Khalilzad

Unclassified when separated from attachment

Classified by: USD(P)
Declassify on: OADR

~~SECRET/NOFORN~~



~~SECRET/NOFORN~~

THE UNDER SECRETARY OF DEFENSE

WASHINGTON, D. C. 20301-2000

May 5, 1992

POLICY

MEMORANDUM FOR SECRETARY OF DEFENSE
DEPUTY SECRETARY OF DEFENSE

SUBJECT: Defense Planning Guidance -- Major Comments Received(U)

(U) Attached is the full Defense Planning Guidance (DPG) document in two parts: TAB A is the final review version of the Policy, Strategy and Programming sections, which you have seen before. TAB B is the Illustrative Planning Scenarios Annex on which I still need to work a couple of issues with the Chairman. It is included here because it is an integral part of the DPG and in case you want to do an initial review.

(U) We have incorporated most of the comments we received from the Service Secretaries, Director, Joint Staff, USD(A) and ASDs into the DPG. In the attached draft significant additions and comments not taken are indicated by a footnote with a brief reference to the specific concern and interested party.

(U) There have been relatively few changes to the first half of the draft DPG. It is still a rather hard-hitting document which retains the substance you liked in the February 18th draft. If you have time you might want to read the first nine pages again to assure yourself on this point. (You may want to check the paragraph added on page 6 to meet a Joint Staff concern.)

(U) A few of the additions and issues should be brought to your attention here:

-- (U) SDI. On SDI we have noted that we are proceeding, "with the support of Congress, as reflected in the Missile Defense Act of 1991." (pp.14 and 31)

-- (U) Six Pillars. To help identify our restructured programming priorities, we have shifted from the traditional four pillars of military capability to six pillars of defense resources. At Don Yockey's request we have retitled the two new pillars formed out of the traditional modernization pillar: "Science and Technology" replaces "Research and Development" in the previous draft and "System Acquisition" replaces "Procurement." (pp.29-30)

-- (U) Total Force Policy. The previous draft talked about maintaining military personnel in that component "in which they can effectively accomplish required missions quickly, with minimum casualties, and at the least cost." In partial response to a comment from Steve Duncan and after discussion with General

~~SECRET/NOFORN~~

USD/P

Classified by: _____
Declassify on: Originating Agency's
Determination Required

Powell, we have changed the text to read, "in which they can most effectively (including with minimum casualties) and most economically accomplish required missions." (p.31)

-- (U) B-2 Orientation. The summary of the Base Force does not list B-2s under nuclear forces but under "conventional bomber capability, including 20 B-2s." Don Rice supports this. (p.31)

-- ~~(S)~~ Navy Base Force. At the Navy's request the statement of its Base Force uses "about 150 major surface combatants and amphibious lift for 2.5 Marine Expeditionary Brigades" instead of the public characterization, "....."(p.31)

-- ~~(S/NE)~~ Army Corps in Europe. At the Army's request and after discussion with the Chairman, we have changed language on a heavy corps in Europe from "retain" to "commit." This provides the Army some flexibility for programming below "....." in Europe after FY 1995. (p.34)

-- ~~(S/NE)~~ SWA Prepositioning. As you will remember from the Mobility Requirements Study, I believe it is important to preserve the option to preposition an additional two heavy brigade sets to counter threats in SWA. The Army's comments indicated a preference for prepositioning on land vice afloat and suggested saying "in "....." Given our difficulty in "....." retained the language "afloat," but edited to continue with, "or, preferably, on land at suitable sites." (p.35)

-- (U) Sealift. Various parties wanted more or less specificity for additional sealift. This draft sticks with the Mobility Requirements Study's designation of some elements of its recommendations as notional and others as minimum criteria. A paragraph was also added to reflect Sean O'Keefe's concerns. (pp.35-6)

-- (U) SOF Guidance. This draft provides for SOF force structure at the end of the Crisis Response section. The proposed language is, "Program to maintain not more than the AC/RC force totals in the FY 93-97 President's Budget." (p.37)

-- ~~(S)~~ Reconstitution. Don Rice feels that rather than keep older aircraft mothballed in support of reconstitution, it is better to use them via FMS to strengthen allies and build influence. We agree FMS is important, and our best information suggests there will be ample aircraft for near-term FMS in addition to the level specified in the draft for "smart layaway" for reconstitution. (p.37-9) In addition, we raise in the strategy section the concept that our reconstitution assets could also prove useful to allies as the basis for a future "lend-lease" type support (although we do not use that term) in the face of a

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

large, unanticipated threat. (I am sending you a separate memorandum on this concept). (p.19)

-- (S) Transfer of War Reserve Stocks. Before disposal of current war reserve inventories that prove excess to the new sustainability guidance, we call for consideration of their possible utility for later. (p.42)

-- (U) Sustainability. The previous draft directed the Services to program for the 45 highest consumption days for the two most demanding Major Regional Contingencies (MRC). The current draft specifies MRC-East (Southwest Asia) and MRC-West (Korea) as the two contingencies to use in calculating sustainability for munitions, spare parts, fuel, etc. This responds to a comment from the Director, Joint Staff anticipating Congressional resistance to requirements based on a major contingency in Europe. He prefers to focus analysis on the more likely and more concrete scenarios. Although an MRC in Europe could be more demanding in many respects than MRC-East or West, the great uncertainty about many needed assumptions render it a questionable basis for deriving sustainability programs. (pp.41-3)

(U) I would note that the current guidance marks a considerable advance. Traditional formulations tended to call for 60 days of stocks for the whole force for global war. Our guidance focuses on the specific forces that have been deployed to and engaged for quick decision in the two specific regional contingencies. It also directs consideration of different levels of combat intensity in calculating stockpile size.

(S) David Chu feels we should use more meaningful measures than "days of supply" and would prefer to call for "adequate stocks to meet operational objectives." However, he offered no alternative measure. For threat-oriented munitions we establish a requirement to provide high confidence of destroying 75% of the threat targets. Further, we have adjusted the language to encourage programming for the full operational requirement if resources permit.

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

-- (U) MILSTAR. This draft identifies MILSTAR as "a high C3 priority." Both Don Yockey and David Chu questioned mandatory guidance in the previous draft to treat MILSTAR as "the highest C3 priority." (p.48)

Paul W.
Paul Wolfowitz

Scotter and his folks have done a remarkable job. We have never had a Defense Guidance this ambitious before.

Prepared by: David M. Shilling, x44535



~~SECRET/NOFORN~~

THE UNDER SECRETARY OF DEFENSE

WASHINGTON, D. C. 20301-2000

MAY 13 1992

In reply refer to
I - 92/29302

POLICY

MEMORANDUM FOR SECRETARY OF DEFENSE
DEPUTY SECRETARY OF DEFENSE

SUBJECT: Defense Planning Guidance -- Major Comments Received(U)

(U) Attached is the full Defense Planning Guidance (DPG) document in two parts. TAB A is the final review version of the Policy, Strategy and Programming sections, which you have seen before. TAB B is the Illustrative Planning Scenarios Annex. It is essentially final, but the staffs are still making some fixes, and I may need to work one remaining issue with the Chairman.

(U) We have incorporated most of David Addington's comments and those we received from the Service Secretaries, Director, Joint Staff, USD(A) and ASDs. In the attached draft significant additions and comments not taken are indicated by a footnote with a brief reference to the specific concern and interested party.

(U) There have been relatively few changes to the first half of the draft DPG. It is still a rather hard-hitting document which retains the substance you liked in the February 18th draft. If you have time you might want to read the first nine pages again to assure yourself on this point. (You may want to check the paragraph added on page 6 to meet a Joint Staff concern.)

(U) A few of the additions and issues should be brought to your attention here (at TAB C is the earlier memorandum on this subject I sent you last week which includes a longer list):

[Redacted area containing a FOIA exemption notice]

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

-- (U) Six Pillars. To help identify our restructured programming priorities, we have shifted from the traditional four pillars of military capability to six pillars of defense resources. At Don Yockey's request we have retitled the two new pillars formed out of the traditional modernization pillar: "Science and Technology" replaces "Research and Development" and "System Acquisition" replaces "Procurement." (p.30)

~~SECRET/NOFORN~~

Classified by: USD/P
Declassify on: Originating Agency's
Dissemination Required

-- (U) Total Force Policy. The previous draft talked about maintaining military personnel in that component "in which they can effectively accomplish required missions quickly, with minimum casualties, and at the least cost." In partial response to a comment from Steve Duncan and after discussion with General Powell, we have changed the text to read, "in which they can most effectively (including with minimum casualties) and most economically accomplish required missions." (p.32)

-- (U) SDI. The guidance on SDI directs programming including a number of specific dates. To meet this schedule requires concurrent development which is an exception to the new acquisition approach. We are still working to craft some language recognizing the need for prudent management and discriminating choices if these dates are to be achieved. (p.33)

-- (~~S/NE~~) Army Corps in Europe. At the Army's request and after discussion with the Chairman, we have changed language on a heavy corps in Europe from "retain" to "commit." This provides the Army some flexibility for programming below [] in Europe after FY 1995. (p.34)

-- (~~S/NE~~) SWA Prepositioning. As you will remember from the Mobility Requirements Study, I believe it is important to preserve the option to preposition an additional two heavy brigade sets to counter threats in SWA. The Army's comments indicated a preference for prepositioning on land vice afloat and suggested

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

Paul Wolfowitz
Paul Wolfowitz

I'm biased, but I think this is an impressive document that faithfully reflects the direction you have set for the Department. Scooter and his troops deserve to be congratulated.

~~SECRET/NOFORN~~

Enclosure: Secretary of the Army Memorandum

SUBJECT: Department of the Army Comments on the 16 April 1992
Draft FY 94-95 Defense Planning Guidance

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

1. (U) The Army has conducted an assessment of the 16 April 92 Defense Planning Guidance (DPG) and recommends the following general and specific changes to improve the accuracy and clarity of the document. Army cannot concur until the specified critical comments in paragraph 3 below are addressed.

2. (U) GENERAL COMMENTS.

a. (U) Inconsistencies with the National Military Strategy (NMS) and Mobility Requirements Study (MRS). The DPG uses language and sets guidance that differs from that found in the NMS and MRS. Recommend using the lexicon for strategic concepts set in the NMS and the ship procurement guidance established in the MRS.

b. (U) Fully Funding Acquisition Programs. Full funding for acquisition programs should not apply to programs in the demonstration/validation phase. To explore and develop innovative technologies, we must have the latitude to complete the demonstration/validation phase before committing to production. Recommend restricting full funding requirements accordingly.

c. (U) 0% Real Growth. Requirements to maintain 0% real growth are too specific for the DPG. Dollar resource guidance is normally set in the Program Decision Memorandum. Depending on the baseline used and the duration of the goal, the resulting requirement may be unaffordable. Recommend deleting requirements for 0% real growth for Engineering and Manufacturing Development.

3. SPECIFIC COMMENTS.

AR-1 (U) CRITICAL Page 30. para 7. Army. Change as follows:

"Commit to Retain in Europe a corps comprising 2 heavy divisions and an ACR, with CS capability and a base for reception and onward movement."

Rationale. Presents a more realistic and flexible way of programming to meet NATO commitments.

~~SECRET/NOFORN~~

DECLASSIFIED UNDER AUTHORITY OF THE INTERAGENCY
SECURITY CLASSIFICATION APPEALS PANEL.
E.O. 13526, SECTION 5.3(b)(3)
ISCAP No. 2006-003, document 7

Doc #9
12-11-1979-11

~~SECRET/NOFORN~~

AR-2 (~~S/NF~~) CRITICAL Page 31. Para 6. Correct as follows:

"Maintain 3 division headquarters, 6 heavy brigade sets, and one ACR set of combat and support equipment and an M-day shortfall package.....Maintain equipment availability to support a possible future decision to reposition ~~a heavy division 2 additional heavy brigade sets of combat and support equipment in Saudi Arabia afloat or on land to counter threats~~ in SWA."

Rationale. Meets CJCS and USD (P) guidance at Enclosure 1. While we see the advantages of prepositioning in SWA, we prefer ashore over afloat prepositioning for a number of reasons. Ashore prepositioning is more cost effective and is more accessible for training, exercising and maintaining. More importantly, it allows us to use fast ships to project the fighting force from CONUS to any theater. See 25 FEB 92 SECARMY response to 22 JAN 92 USD (P) Memo also at Enclosure 1.

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

AR-3 (U) CRITICAL Page 32, Para 3. Change as follows:

"For sealift, acquire through new construction or conversion in US shipyards additional large medium-speed roll-on/roll-off ships.....will provide the capability to surge 2 heavy divisions from CONUS. Enhance Acquire 46 ships for enhancement of the Ready Reserve Fleet (RRF) to 142 ships, through construction or conversion, or build and charter vessels with national defense features (including availability for afloat prepositioning) if that provides equivalent responsiveness at lower cost. Support....manning.

(U) Ships procured to meet the prepositioning and surge requirements must be capable of at least 24 knot sustained speed."

Rationale. Consistent with Mobility Requirements Study (pages IV-32 and IV-33) at Enclosure 2.

AR-4 CRITICAL Page 27, Para 4. Add to the end of the paragraph as follows:

"The strategy also gives high priority to selected R&D to keep our qualitative edge....and distinguished R&D and procurement as separate programming priorities. For an entirely new "experimental" type of system, not currently in the base force, the OSD acquisition full funding policy will not apply until after completion of the Demonstration/Validation phase. This strategy signifies a commitment to thoroughly understand the technology, and the implications of integrating it into the

~~SECRET/NOFORN~~

2

~~SECRET/NOFORN~~

force, before committing to Engineering and Manufacturing Development and a meaningful level of production."

Rationale. Change consistent with discussion of R&D found earlier on pages 38 and 40, requiring the pursuit of future technological advantages with less program risk and committing to procurement only when necessary.

AR-5 (U) CRITICAL Page 40, Para 4. First Sentence. Change to read:

"Fully fund all acquisition programs continued or initiated in the POMs, in accordance with the Milestone II, Engineering and Manufacturing Development (EMD), baseline approved by the DAB."

Rationale. This clarification is critical and is consistent with AR-4. Services should not be required to meet full funding requirements at Milestone I, Demonstration/Evaluation Phase before the technology has been evaluated. If the technology proves itself and is selected for further development and transition to production (Milestone II, EMD), full funding rules would then apply.

AR-6 (U) CRITICAL, Page 39, Para 3. First Sentence. Delete.

~~"Manufacturing Technology. Fund the Manufacturing Technology program at not less than zero percent real growth per year, as projected from the FY 1992 funding level. ManTech technical priorities will be based upon thrust areas identified in the National Defense Manufacturing Technology Plan."~~

Rationale. The Army cannot concur with the guidance provided in the paragraph entitled Manufacturing Technology. The Army has already accepted the 0% real growth requirements for the science and technology base. Further 0% real growth requirements for manufacturing technology programs place additional restrictions on the already diminished Research, Development and Acquisition (RDA) funds. Some manufacturing technology programs are already part of the science and technology base that has been protected at 0% growth level, although these programs should compete for the overall science and technology base funding. BOTTOM LINE: 0% real growth in manufacturing technology makes the program unaffordable because the Army currently has no billpayers to fund it. If required to resource 0% growth, the Army will be forced to divert funds from the already underfunded RDA program.

~~SECRET/NOFORN~~

~~SECRET/NOFORN~~

AR-7 (U) CRITICAL, Page 42, Para 5. Change as follows:-----

~~"Installations not required to support the reduced force levels or to support reconstitution will be closed in accordance with Title XXIX of PL 101-510. Accordingly, plan to resource facility investment at those remaining installations which have a high probability of retention only at these core installations which have a very high probability of retention, as documented in the 1991 Base Closure and Realignment process. Confine facility investment at non-core installations to that required to address life/safety and environmental conditions."~~

Fund environmental stewardship to attain and sustain full compliance with federal and state environmental laws and governing standards overseas; and to minimize negative mission impacts and future costs to provide federal leadership in environmental protection.provide federal leadership in environmental protection."

Rationale. The term "core installations" connotes preselection, which is a violation of Public Law and factoring reconstitution into BRAC is appropriate given it is one of the four foundations of the NMS. Comments on environmental stewardship vice compliance with federal and state regulation is better guidance for DoD's environmental policies.

AR-8 (S) CRITICAL Page 31, 5th Paragraph, Army, 4th Line. Add as follows:

~~"Program for 12 active, 6 reserve, and 2 cadre divisions....and sufficient support forces for two concurrent major regional contingencies that develop sequentially."~~

Rationale. is the preferred means of meeting valid, but otherwise unsatisfied support requirements.

AR-9 (U) CRITICAL Page 35, 3rd Para. Add as follows:

"For support and training assets for these forces, plan to draw to the maximum extent possible from the civil sector, the defense production base, Wartime Host Nation Support, contingency contracting..."

Rationale. WHNS and contingency contracting are primary resources to support the force and should be included.

~~SECRET/NOFORN~~

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

~~SECRET/NOFORN~~

AR-10 (U) CRITICAL Page 15, 4th Para. Delete last sentence as follows:

"The short notice that may characterize many regional crises requires highly responsive military forces. Active Component forces have a critical role to play in supplying combat and support forces for the initial response to contingencies that arise on short notice. Reserve Component forces will, among other roles, contribute mobility assets in short notice crises, support and sustain active combat forces and provide combat forces in especially large or protracted contingencies. In addition, mobilizing Reserve Component combat forces can provide the force expansion needed to enhance the U.S. capability to respond to another contingency."

Rationale. Clarity. The second to last sentence in this paragraph is clear and true. The last sentence is potentially confusing and does not add to the discussion of the Total Force response to crisis.

AR-11 (U) CRITICAL Page 40, Last Paragraph, Priority Conventional Forces Mission Areas. Delete as follows:

"Deployable Anti-Armor: air-deployable ground force mobility and anti-armor capabilities for enhanced immediate tactical flexibility. (e.g. motorized light armor with long range anti-tank weaponry)" ✓

Rationale. Accuracy. Example provides unnecessary detail that may be viewed as advocacy for a specific weapons system to satisfy the deployable anti-armor requirement.

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

~~SECRET/NOFORN~~

1

LIST OF ACTIONS REQUESTED DURING PW DPG REVIEW

IMMEDIATE

Sensitive/Close Hold memo to SecDef on layaway (being revised)

PW talk to Powell about [redacted] to be displayed in the Army POM (done); IPS preface and [redacted]

List of issues for the Secretary including SWA prepo; summary of sustainability guidance indicating the significance of the change from the past

SL/PW raise with SecDef issues [redacted]

Memo from General Council stating milcon language is legal

Atwood issues: Milstar (but delete); sustainability; review Atwood decision on deleting SOF force structure

SL to talk to all Service Secretaries to review disposition of their major comments; including assuring they know T&E floor is being restored to the document as Acquisition requested; Rice about placement of B-2

SL to talk to Duncan about [redacted]

SL to talk to Fraser to assure he is happy with the deal negotiated with Christie on pillars and S&T language overall; and to assure they really want T&E floor language restored

Paragraph summaries of scenarios for possible consideration as an alternative to the "short scenarios"

MEDIUM TERM

S&R look at Perth for homeporting

R&P respond to SL's questions about the difference between the ships in the RRF with [redacted]

S&R to do a scrub of [redacted]

Starting Tuesday morning, prepare unclassified document

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

07-M-1936

KEY ISSUES FOR THE ARMY

- We have changed language on a heavy corps [redacted] as you requested (page 38)

- We have not changed the text as you requested to require full funding only in Milestone II and thereafter (page 27 and 40)

The requirement for full funding from the outset of the Demonstration/Validation phase (Milestone I) was stated by the Deputy Secretary last July and recently affirmed by the USDA

[redacted]

- We have retained language requiring [redacted] (page 31)

I am flagging this issue for the Secretary -- but it is something, as you know, that USDP feels strongly about

We have revised the language to demonstrate your preference for land as opposed to afloat prepositioning, should suitable sites be available

- We have restored the floor on T&E funding that was in the Feb 18 draft as requested by Acquisition

The guidance directs the Services to fund T&E facilities investment at no less than zero percent real growth with a goal of two percent real growth. (page 50)

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)



SECRETARY OF THE ARMY
WASHINGTON
EXECUTIVE SUMMARY

APR 23 1992



2

MEMORANDUM FOR THE SECRETARY OF DEFENSE

FROM: M. P. W. Stone, Secretary of the Army

THROUGH: PRINCIPAL DEPUTY UNDER SECRETARY OF DEFENSE

SUBJECT: FY 94-99 Defense Planning Guidance--Army Comments

cc: PP(Zal/Wade)
R&P(Dale/Dave)
Larry
Carol
SL(orig)

PURPOSE: INFORMATION--To forward the Army's nonconcurrency with the draft FY94-99 Defense Planning Guidance (DPG) dated 16 APR 1992.

DISCUSSION: The Army's nonconcurrency is based on inconsistencies between the DPG and the National Security Strategy, National Military Strategy, as well as the Mobility Requirements Study, and significant planning and programming considerations. The attached comments summarize primary Army concerns. These comments were also identified during the review of the initial draft DPG staffed with in the Services in February 1992.

① Specific areas of concern include: the requirement to "retain" vice "commit" a heavy corps in Europe, zero percent real growth requirements in Research, Development and Acquisition beyond those already in place.

fails to address adequately resource facility investment and environmental stewardship.

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

RECOMMENDATION

That the Secretary of Defense consider the attached comments in completing the final FY94-99 DPG.

SECDEF DECISION

Approved
Disapproved
Other: _____

~~SECRET-NOFORN~~

"Regraded Unclassified When Separated from Enclosure"

02-11-1992

DECLASSIFIED UNDER AUTHORITY OF THE INTERAGENCY SECURITY CLASSIFICATION APPEALS PANEL. E.O. 13526, SECTION 5.3(b)(3) ISCAP No. 2006-003, document 8

reductions than now planned would risk destroying the force's high quality. Accordingly, we will program base force levels as follows:

Nuclear Forces: 1B-52 and B-1 bombers; 550 ICBMs; and 18 SSBNs

Conventional Forces:

Army: 12 active, 6 reserve, and 2 cadre divisions

Navy: 12 aircraft carrier battle groups with 11 active and 2 reserve air wings; approximately 450 total ships

Marine Corps: 3 active Marine Expeditionary Forces and one reserve Marine division and wing²

Air Force: 15.25 active and 11.25 reserve fighter wings, plus conventional bomber capability including 20 B-2s

(U) These forces can and will be provided with not greater than the following military end strengths:

Army.	536,000 active	567,400 reserve
Navy.	501,200 active	117,800 reserve
Marine Corps.	159,100 active	34,900 reserve
Air Force.	430,300 active	200,000 reserve

(U) Required military personnel will be maintained in that component of the Total Force -- active or reserve -- in which they can effectively accomplish required missions, *including with minimum casualties*, quickly, with minimum casualties, and at the least cost. This generally requires forces for forward presence (including an associated CONUS rotation

advisors). Air Force too would delete as "unnecessary. Given the debate over defense budget levels, the key point here centers on faster reductions".

¹ Joint Staff, Acquisition and ASD/PA&E would cite B-2 here. Air Force no comment. See also note 2 on p. 35

² PA&E would change to read "3 (-)" MEFs and "one (-)" division/wing Rationale: "to avoid the impression that the reductions caused no loss in capability". This is a valid point, but USMC and Joint Staff would likely object, and the change would constitute an OSD redefinition of the base force -- to be avoided here. Also, only one of the MEFs is being substantially reduced in strength. PA&E also proposed adding the training carrier to the list -- rejected.

³ PDASD(SO/LIC) proposes inserting here 7 lines of text detailing SOF levels. Might satisfy them to replace the brief SOF cite of earlier drafts, in the Crisis Reponse section.

⁴ ASD/RA would delete "quickly, with [redacted] Rationale: "It may not be necessary for units to accomplish their missions quickly, but rather according to the appropriate deployment schedules. Furthermore, if units are mission-ready, [redacted] not the component involved." Response: we could substitute "within appropriate deployment times" for "quickly" but the real point -- the ability to end hostilities quickly -- would be lost (and indeed could be clarified by replacing "accomplish required missions" with "end hostilities").

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)



~~SECRET/NOFORN~~ -- CLOSE HOLD
OFFICE OF THE UNDER SECRETARY OF DEFENSE
WASHINGTON, D. C. 20301-2000

→ CK-

26 MAR 1992

POLICY

MEMORANDUM FOR MR. LIBBY

SUBJECT: Extracts from 18 Feb 92 DPG Draft

Attached are two sets of extracts from the 18 February 1992 DPG draft that are not reflected in the current working draft or which have changed substantively as the draft has evolved.

Tab A identifies those issues I believe merit reconsideration for inclusion in the final draft. After each extract, I suggest why it may provide additional clarity or introduce a sufficiently worthwhile concept so as to warrant reconsideration.

Tab B lists those extracts that I believe were properly deleted or reworked sufficiently to provide a more accurate statement of intended policy. I suggest you quickly review these extracts, but would add that little more need be done with them.

The items I propose for reconsideration are summarized below:

- the criterion for defining critical regions.
- forward basing, its importance and changing nature.
- linkages between crisis response strategy, required forces and programming.
- intelligence requirements to identify possible reconstitution threat.
- reference to low-intensity conflict.
- regionally focused arms control.
- preservation of NATO's integrated command structure.

Consideration of these items, along with our other comments to the current working draft would, in my view, provide for a more comprehensive document. I am available to discuss these matters or provide specific editorial recommendations if you like.

UR
Dale A. Vesser

Dale A. Vesser
Assistant Deputy Under Secretary of Defense
(Resources and Plans)

Prepared by: Andrew Hoehn, x79478

cc: *gk*
LSL

~~SECRET/NOFORN~~ -- CLOSE HOLD

DECLASSIFIED UNDER AUTHORITY OF THE INTERAGENCY
SECURITY CLASSIFICATION APPEALS PANEL.
E.O. 13526, SECTION 5.3(b)(3)
ISCAP No. 2008-003, document 9

07-11-1928-41
31 MAR 1992 Doc#13

A

Extracts from 18 February 1992
Draft Defense Planning Guidance
Meriting Further Consideration

• p.2, "...prevent any hostile power from dominating a region whose resources [and population] could, under consolidated control, generate global power." I think it is important to define what we mean by critical region, lest we provide others the opportunity to define the term for us. Of the several definitions I have seen, this is as thorough and concise as any.

• p.11, "Forward basing, of necessity, must become more flexible to accommodate changing regional configurations and to allow for a more dynamic character in our alliance relationships [and crisis response capabilities]. This is true for our withdrawal from the Philippines, but it will be true elsewhere as well, including Panama. Basing and access arrangements will evolve as our regional commitments evolve, but must remain oriented on providing visible, though unobtrusive, presence and a forward staging area for responding to [and supporting] crises, large and small." The 25 March draft leans more in the direction of covering forward bases, but I think the subject merits separate coverage along these lines. As much as anything, it is our forward basing structure that allows us to maintain global interests at acceptable cost. Maintaining an adequate forward base structure is critical to executing our strategy.

• p.31, "The most demanding aspect of the new strategy is the need to maintain the capability to respond decisively to a major regional contingency. This serves as the foundation for structuring and evaluating the bulk of the defense program, but it places particular emphasis on several areas: high readiness to enable rapid response to short warning regional contingencies; sufficient munitions and spares to sustain a major regional conflict; enhanced mobility to enable us to deploy sizable forces a long distance on short notice; and a number of specific force enhancements growing out of lessons learned from Desert Storm." The crisis response section would benefit from a concluding summary paragraph along these lines that draws specific links between strategy, force, and resource requirements. Our case is significantly strengthened by these types of linkages.

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

• p.7, "Arms control, once the centerpiece of US-Soviet Cold War relations, will take on new forms in this post-Cold War era. There are likely to be more regionally focused initiatives to grapple with the enforcement of obligations under such agreements as the Biological and Chemical Weapons Conventions, the Missile Technology Control Regime (MTCR), and the Nonproliferation Treaty (NPT). Innovation in approach and stricter enforcement of requirements will be the hallmark features of the international dialogue in this area, growing out of a perception that the international community has a major stake in controlling the proliferation of weapons of mass destruction and advanced delivery systems." The reference to arms control was recently deleted from the introduction to the regional section. I would urge that it be reincorporated.

• p.18, "While the United States supports the goal of European integration, we must seek to prevent the emergence of European-only security arrangements which would undermine NATO, particularly the Alliance's integrated command structure." A reference to maintaining NATO's integrated command structure is necessary even in a brief discussion of our policy objectives in Europe.

Prepared by: Andrew R. Hohn, x79678

25 March 1992

Extracts from 18 February 1992
Draft Defense Planning Guidance
Not Reflected in Current Working Draft

Defense Strategy Objectives

- p.2, There are three additional aspects to this [first objective] objective: First, the US must show the leadership necessary to establish and protect a new order that can convince potential competitors not to pursue a more aggressive posture to secure their legitimate interests. Second, in non-defense areas, we must sufficiently respect the interests of the advanced industrial nations to discourage them from challenging our leadership or seeking to overturn the established political and economic order. Finally, we must maintain mechanisms, in concert with our allies, to deter potential aggressors from aspiring to a larger regional or global role.
- p.2, The second objective is to address sources of regional conflict and instability in ways that promote increasing respect for international law, limit international violence, and encourage the spread of democratic government and open economic systems.

Warning

- pp.5-6, Ambiguities over warning in the new strategic environment pose a difficult, dual-faceted problem. At one extreme, many regional and local conflicts with potential to challenge US interests will develop with little or no notice, or the circumstances preceding conflict will be sufficiently ambiguous as to limit preparations or effectively prevent initiation of deterrent measures which might forestall aggression. At the other extreme, a resurgent global threat or general remilitarization of the international environment would take several years to materialize and likely would be accompanied, at first, by very subtle indicators. The challenge of warning, therefore, is to be poised to detect regional and local threats that could develop on very short notice while at the same time remaining alert to the potential for a resurgent global threat or general remilitarization --and to define mechanisms that would alert timely responses for either case.

Strategic Deterrence and Defense

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

Deterrence also rests on

maintaining a range of options that provide, should deterrence fail, the hope of terminating conflict at the lowest level of violence.

Forward Presence

- p.12, ...pressures to reduce our forces and access to bases [in the East Asia/Pacific region] will constrain our presence options.
- pp.12-13, In other regions, as the need for our military presence continues or as we see that some new or additional form of presence might further stability, we will increasingly rely on periodic visits of air, ground, and naval forces, training missions, access agreements, prepositioned equipment, exercises, combined planning, and security and humanitarian assistance. These more subtle but no less important forward presence operations most tangibly reflect the evolving commitment of US military forces that we can expect in a dynamic global environment. This implies a more fluid role for our presence forces rather than an appreciable increase to the overall level of activity. Indeed, absent a global challenge, we might broadly anticipate a general decline in the overall level of activity recognizing a more selective use of military forces in overseas missions.

Crisis Response

- p.13, Certainty that in a crisis US forward deployed forces will be reinforced quickly and carry the ultimate threat of theater and strategic nuclear weapons is an inescapable element of any would-be aggressor's strategic calculus.
- p.14, Highly ready and rapidly deployable power projection forces, including effective forcible entry capabilities, remain key elements of protecting our interests from unexpected or sudden challenges. We must be ready to deploy a broad array of capabilities, including heavy and light ground forces, tactical aviation forces, naval and amphibious forces, and special operations forces.
- p.14, ...our forces must remain able to respond rapidly to a second major regional crisis or to expand an initial crisis deployment in the event of escalation, also on short notice. This too has major implications for the mix and readiness of our forces, as well as potential apportionment of forces by theater. Preparing for operations in differing combat theaters places special training demands on the operating forces and necessitates maintaining a wide array of combat and support capabilities. In the event of concurrent contingencies, major or minor, force allocations and priorities will be determined by the National Command Authority....
- p.15, If quick victory is not possible or the protracted nature of a conflict threatens to exhaust our forces our our national

will, an opponent must remain convinced that US strategic assets may be employed leaving no possibility of victory at acceptable risk.

- p.15, ...crisis response capabilities depend on our ability to secure the global posture necessary for timely regional action. This demands that all forward presence forces be structured in a way to support major regional crises, even outside their traditional theaters of operation.

- p.5, The actual use of weapons of mass destruction, even in conflicts that otherwise do not directly engage U.S. interests, could spur further proliferation which in turn would threaten world order. Thus, the US may be faced with the question of whether to take military steps to prevent the development or use of weapons of mass destruction. Possible steps could include threatening punishment for use of such weapons through a variety of means, preempting an impending nuclear/biological/chemical attack through conventional means, or punishing the attackers if deterrence failed. Preemption or punishment could involve the destruction of nuclear, biological or chemical warfare facilities. The requirements for preemption would be very demanding including adequate intelligence, targeting data, and appropriate weapons and delivery systems.

Reconstitution

- p.15, Our strategy must now refocus on precluding the emergence of any potential future global competitor.

- p.25, In the very near term, the former Soviets' large treaty-limited equipment stocks, military industrial base and recently demobilized forces could provide some residual capability for rebuilding their forces if they so decided.

- p.26, Region-wide domination of Europe, East Asia, the former Soviet Union, or Southwest Asia would give such an aggressor a strategic base from which to pursue global expansionist aims. The military capability to pursue such aims would require a combination of modern defense industrial and technological capacity, and a sizeable population base.

- p.26, ...planned reconstitution forces should not "mirror image," in size or type, those of an aggressor. For example, the aggressor would face the more demanding requirements for an offensive strategy, while our strategic requirements would be to maintain adequate force ratios for a defensive strategy.

- p.27, ...consistent with NATO alliance policy, we will retain nuclear capabilities as an option of truly last resort, which is perhaps particularly relevant for deterrence or defense against a reconstitution-type threat.

- p.27, Force reconstitution includes activities analogous to the three "phases" of graduated mobilization response activity (peacetime planning and preparations, measured responses to a crisis, and large scale force expansion). However, reconstitution strategy subsumes and expands upon such established concepts and capabilities as full and total mobilization and graduated mobilization response. The potential of reconstituting new types of forces is one such difference. We should investigate innovative reconstitution measures that may become increasingly useful in the future, such as new types of more producible but militarily useful equipment (and accompanying doctrines), and abilities to rapidly move next-generation systems into production.

Regional Goals and Challenges--Introduction

- p.3, The demise of the Soviet Union has resulted in increasingly desperate conditions for the remaining true-believer Marxist regimes, which no longer enjoy the lavish Soviet economic assistance to which they were accustomed and, more importantly, are no longer able to count on Soviet support in a crisis.

- p.3, Both Cuba and North Korea seem to be entering periods of intense crisis --primarily economic, but also political-- which may lead their governments to take actions that would otherwise seem irrational. The same potential exists in China.

- p.4, An additional source of instability may derive from the break-up of multinational states that have lost their ideological or other *raison d'etre*.

- p.4, ...new conflicts may arise from population and environmental pressures.

Europe

- p.3, ...for the foreseeable future the continued fragmentation of the former Soviet state and its conventional armed forces have altered so fundamentally the character of the residual threat as to eliminate the capacity of the Commonwealth or its member states to wage global conventional war. An attack against Western Europe appears beyond the Commonwealth's capabilities without a time consuming reversal and several years of reconstitution. Even to threaten East/Central Europe with a limited objective attack would provide at least several months of warning.

- p.17, Increasingly Russia is acquiring the attributes of the center, including the former USSR's Security Council seat in the United Nations and responsibility for Soviet forces still stationed outside the territory of the former Soviet Union. Yet, to date, the CIS has shown itself to be remarkably adaptable.

- p.17, ... democratic change in Russia is not irreversible, and that despite its current travails, Russia will remain the

strongest military power in Eurasia and the only power in the world with the capability of destroying the United States.

- pp.17-18, We should encourage Moscow to undertake significant unilateral conventional force reductions beyond those already negotiated in CFE. We should ensure that future negotiations or unilateral Western reductions do not create disparities unfavorable to the West. In any future negotiations with Moscow, we should ensure that an adequate NATO theater nuclear capability in Europe is not jeopardized. We should ensure that any agreement on further conventional force reductions does not preclude US reinforcement of Europe or the US ability to respond to regional crises using assets in Europe.

With regard to the residual Soviet/Russian presence and possible ambitions outside of the territory of the former Soviet Union, our goals are ensuring the completion of Soviet/Russian troop withdrawals from Germany and Poland, integrating the independent Baltic states and those former Soviet republics that become peaceful democracies with markets and respect for individual rights into overall European economic and security institutions, and preventing Russia, should it seek to do so, from reestablishing a hegemonic position in Eastern Europe.

Outside Europe, the former Soviet threat in Southwest and Southeast Asia has been significantly reduced by the Soviet/Russian withdrawals from these areas and the impending end of military and economic assistance to former clients. The announced withdrawal of Soviet military elements from Cuba is another important step in Moscow's retreat from its former overseas empire. We should continue to press Moscow to disengage completely from the remaining Communist regimes.

- p.18, ...our support for European integration should be conditioned on the premise that, as democratic consolidation continues in Europe, Western European institutions should be broadened to include all democratic European nations. We should resist moves to merely deepen integration among the current members of European institutions in ways that exclude the admittance of appropriate new participants.

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

- p.19, The new threat environment in Europe will require a more flexible US force posture, with greater reliance on air and naval forces and force projection capabilities, particularly strategic lift.

• p.20, East/Central European membership in the EC at the earliest opportunity, and expanded NATO liaison are key to this process.

• p.20, The US could also consider extending to the East/Central European states security commitments analogous to those we have extended to Gulf states. These commitments could be extended after consultations with our NATO allies and preferably in cooperation with other NATO states. Such commitments would bring the East/Central European states into the Western security network and help to stabilize the region. The provision of a defense guarantee to East/Central European states would have important implications for the US force structure in Europe.

• p.20, Should there be a reemergence of a threat from the Soviet Union's successor state, we should plan to defend against such a threat in Eastern Europe, should there be an Alliance decision to do so.

East Asia/Pacific

• p.21, Our foremost security requirement is to be able to defend effectively Hawaii, Alaska, US territories and the Freely Associated States (Federated States of Micronesia and the Republic of the Marshall Islands).

• p.21, [Maintaining preeminent military status in the region] will enable the US to continue to contribute to regional security and stability by acting as a balancing force and prevent emergence of a vacuum or a regional hegemon.

• p.21, We must pay particular attention to the former [redacted]

• p.22, We need better intelligence yielding improved strategic warning to permit us to benefit from greater economy of force.

Middle East/Southwest Asia

• p.22, In the Middle East and Southwest Asia (SWA), our overall objective is to remain the predominant outside power in the region and preserve US and Western access to the region's oil.

• p.22, ...it remains fundamentally important to prevent a hegemon or alignment of powers from dominating the region. This pertains especially to the Arabian peninsula.

• p.23, We must focus these [security assistance] programs to enable them to modernize their forces, upgrade their defense doctrines and planning, [redacted]

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

• p.23, A substantially increased US military presence, especially naval and amphibious forces, more combined exercises to improve interoperability and command and control, increased US arms sales, and security assistance coordinated through a forward USCENTCOM command element will help deter potential threats to our friends.

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

Latin America

• p.24, ...our programs must provide capabilities to meet a variety of potential Cuban contingencies which could include an attempted repetition of the Mariel boatlift, a military provocation, although with limited capabilities, against the US or an American ally, or political instability and internal conflict in Cuba.

• p.24, ...we need to help stabilize and bolster the counter-insurgency capabilities of the government of [redacted] which is facing a serious and growing drug-linked insurgency.

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

Prepared by: Andrew R. Hoehn, x79478

24 March 1992

**New Policy Directions
Noted in Draft Defense Planning Guidance**

Policy and Strategy Section

- Preclude hostile, nondemocratic domination of regions [Europe, East Asia, and the Persian Gulf] critical to our interests, and thereby strengthen the barriers against the reemergence of a global threat (pp.3 and 12; see also pp.19, 31, and 39).
- Lead to a security community that extends to all peace-loving nations, including the new democracies of Eastern Europe and a democratic Russia, Ukraine, and other democracies of the former Soviet Union (p.3; see also pp.7, 32 and 33).
- It is not in our interest or those of the other democracies to return to earlier periods in which multiple military powers balanced one another off in what passed for security structures, while regional, or even global peace hung in the balance (p.8).
- The demise of the Soviet Union and the increasing strength of our allies permit us to define our regional interests selectively and to safeguard those interests in separate regional contexts and at lower resource levels (p.11).
- A future President will need to have options that will allow him to lead or, where prudent and practical, to act to protect our critical interests even in cases where very few others are with us. We must plan sufficient forces and programs within current fiscal constraints to provide such options.... (p.12).
- A critical task will be to begin preparing for tomorrow's [core] competencies, while gaining an appreciation of those we need no longer emphasize (p.17).
- U.S. forces must continue to be at least a generation ahead in those technologies which will be decisive on future battlefields. Future generations must have at least the same qualitative advantages over their opponents as our forces did in the Gulf War (p.18).
- We need to be able to fight future forces through simulation before we buy them. [p.18]
- Our strategic nuclear forces...provide an important deterrent hedge against the possibility of an unforeseen global threat (p.20).

T

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

[p.18]

DECLASSIFIED UNDER AUTHORITY OF THE INTERAGENCY
SECURITY CLASSIFICATION APPEALS PANEL.
E.O. 13526, SECTION 5.3(b)(3)
ISCAP No. 2008-003, document 10

Doc #14
07-11-1928-A1

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

• We must...examine more innovative ways of providing strategic deterrent forces... We might also find ways of ensuring that some of our... Further, we should find methods of being more effective by going to lower alert levels for some portions of the force... (p.21).

• [We must explore] new ways of operating [forward presence] forces in peacetime... We might also consider increased use of Reserve Component units overseas, additional homeporting, (p.24).

• Our forces must remain able to respond rapidly to a second major regional crisis or to expand an initial crisis deployment in the event of escalation... (p.27). (First time specific guidance on second major regional contingency to be given in unclassified context.)

• ~~Mobility forces must be capable of accomplishing a major force deployment within current planning parameters. (p.28).~~

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

[Redacted text block containing multiple paragraphs, some labeled (p.29) and (p.29).]

Testimony and Annual Report come close

• Reconstitution now focuses on a 7-8 year warning time, and drops the exclusive focus on... but still notes the valuable "hedging" opportunities now available (p.30).

• Our challenge... is to maintain our collective capacity to defend against an aggressive regime in such a way that we do not disrupt future cooperation with a democratic state or weaken the chances of successful reform (p.33).

• Our policy should encourage the broadening of European institutions to include the democracies of Eastern Europe (p.35).

[Redacted text block]

(without name)

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

- We should encourage the [redacted] states to play a positive role in stability and democratic consolidation [redacted]
- While continuing the opening [redacted] should also have the means to defend itself. In this sense, the U.S. should enforce the [redacted] and provide [redacted] with modernized armaments to be used in its defense (p.37).

Programming Section

- Strategic forces guidance requires and addendum to the Service POMs detailing the changes that would be required [redacted] accepts PNI II proposals (p.2).
- Forward presence guidance adjusts the levels approved last summer to retain more robust CentCom presence, and requires a [redacted] of naval presence requirements (pp.4-5; and p.3)
- Prepositioning guidance requires Army to retain another [redacted] brigades of equipment for possible future prepositioning, as recommended by [redacted]
- Sustainability guidance requires, for each of the two most demanding Major Regional Contingency scenarios, 1) "threat-oriented" munitions to kill [redacted] and 2) "level of effort" sustainment for [redacted] of operations (p.10).
- Reconstitution guidance sets force levels of reconstitution capability for the Services to provide at low cost through equipment stockpiles or production capability (pp.22-23).

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

Prepared by: Andrew Hoehn and Rod Fabrycky, x79478

SL's copy / ORIGINAL handed
to J. P. [unclear] in
Saturday session
of 4-11-92

~~SECRET//NOFORN~~



OFFICE OF THE UNDER SECRETARY OF DEFENSE

WASHINGTON, D. C. 20301-2000

POLICY

MEMORANDUM FOR MR. LIBBY

SUBJECT: Abbreviated Scenarios for Inclusion in DPG -- Issues? (U)

(U) Attached for your review are the abbreviated scenarios in close-to-final form (TAB A). General Powell has begun to review the Joint Staff's detailed versions for his personal final judgements; we may receive them formally as soon as early next week. You and/or Mr. Wolfowitz may still have one or two major issues (as I have advised the Joint Staff); MRC-Europe particularly needs resolution.

E.O. 13526, section 1.4(a)



Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)

Dale A. Vesser
Assistant Deputy Under Secretary
Resources and Plans

Attachments:

~~a/s~~

~~Classified by Multiple Sources~~

Prep: Rod Fabrycky, x79478

~~SECRET//NOFORN~~

Doc #15
07-M-1928-A1

ILLUSTRATIVE PLANNING SCENARIOS

PREFACE

This set of Illustrative Planning Scenarios constitutes guidance for the FY 94-99 Defense Program appropriate to the changing security environment and new strategy. Most broadly, this scenario set tangibly reflects the shift in focus from a single monolithic global scenario to an array of regional scenarios. The uncertainty of the international security environment makes it difficult to predict and estimate the circumstances under which US military power might be employed. Although changing world events make some individual scenarios decidedly less probable than others, all are useful for planning under the new strategy.

These scenarios are illustrative, not predictive or exhaustive. They depict plausible future events illustrating the types of circumstances in which the application of US military power might be required. Consistent with the new strategy, each scenario involves plausible threats in regions of vital interest to the US, and corresponding achievable military objectives. While these scenarios do not represent the only threats which could emerge in regions vital to US interests, they do illustrate a substantial range of the kinds of capabilities US forces might have to employ in various regions of the world, and are therefore useful for analysis.

This scenario set is to be used as an analytical tool for the formulation and assessment of defense programs. While the Base Force is sized to support the elements of the new strategy, these scenarios enable planners and programmers to examine defense programs for appropriate levels of combat power, mobility, readiness and sustainment. The FY 94-99 Program Objectives Memoranda should reflect requirements derived largely but not solely from this scenario set. Although these scenarios focus largely on Crisis Response and Reconstitution, each of the four elements of our strategy involve other requirements which are not fully addressed in this scenario set and yet require programming actions and analysis. The order in which the scenarios appear does not imply any regional priority for programming purposes.

This scenario set is not intended to constrain planners from adjusting to future changes in the strategic environment. Subsequent to its publication as guidance for formulation and assessment of the FY 94-99 program, continued evolution in the strategic environment, or emerging requirements for scenarios for other applications, may require the development of additional or more detailed scenarios. If necessary, the data presented in this set

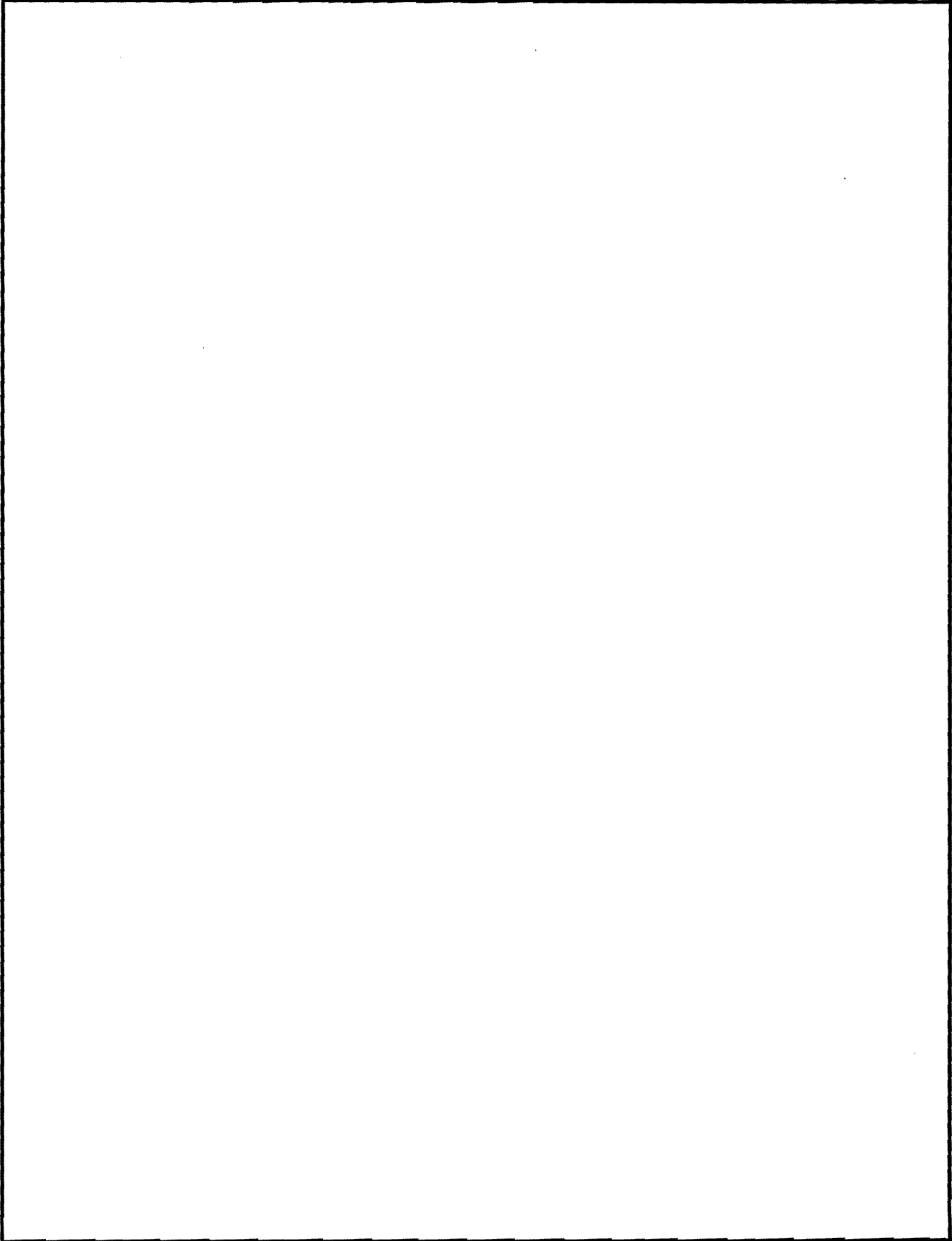
should be updated for future applications until superseded by the next DPG scenario set. However, strategic concepts and assumptions presented in this scenario set should generally be retained in any scenarios developed for other applications.

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

Any detailed analysis of this DPG scenario set should use the information in the more detailed version developed by the Joint Staff and promulgated by _____ official(s) on _____ date _____, from which these scenarios were derived.

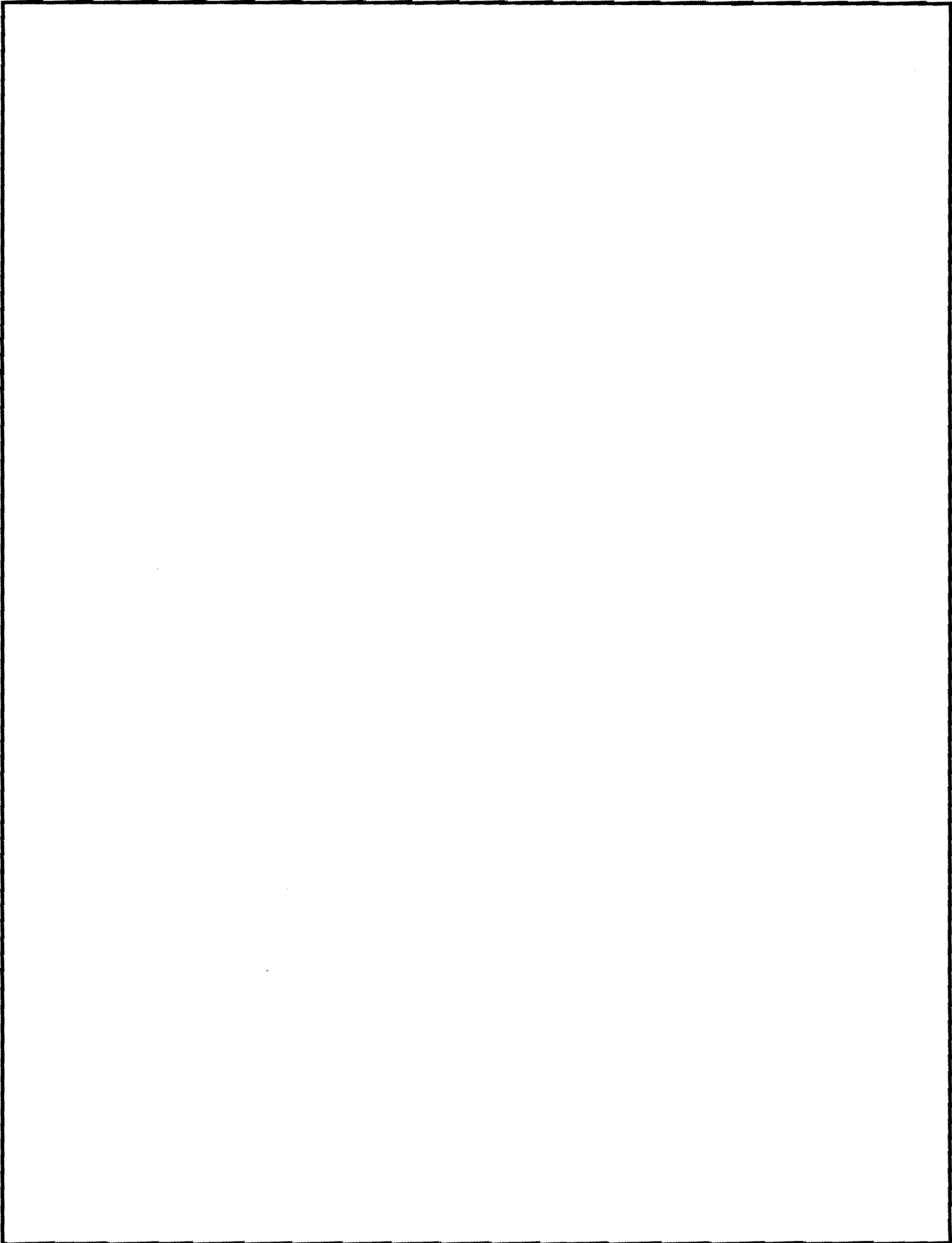
Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

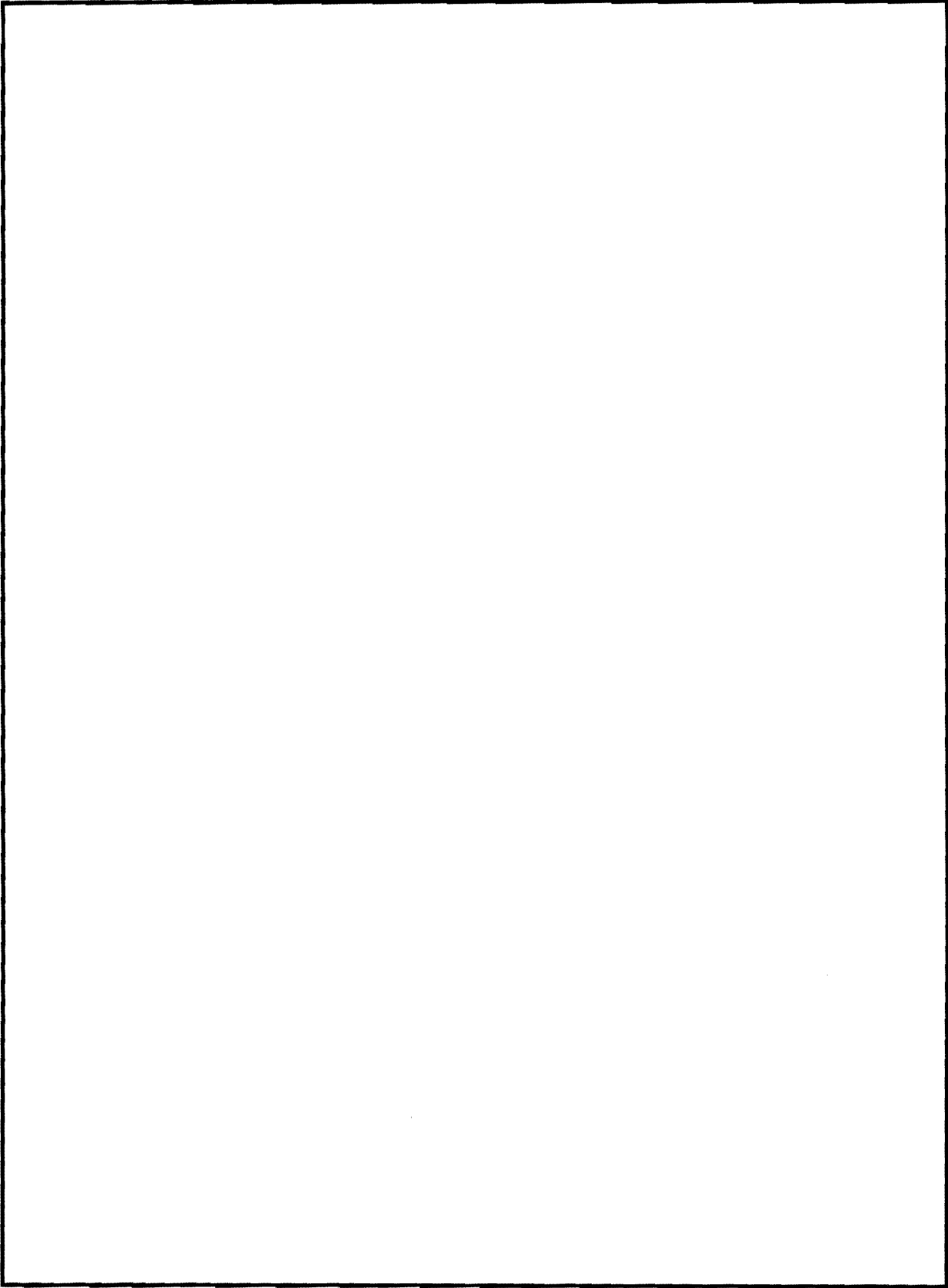
E.O. 13526, section 1.4(a)



Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)



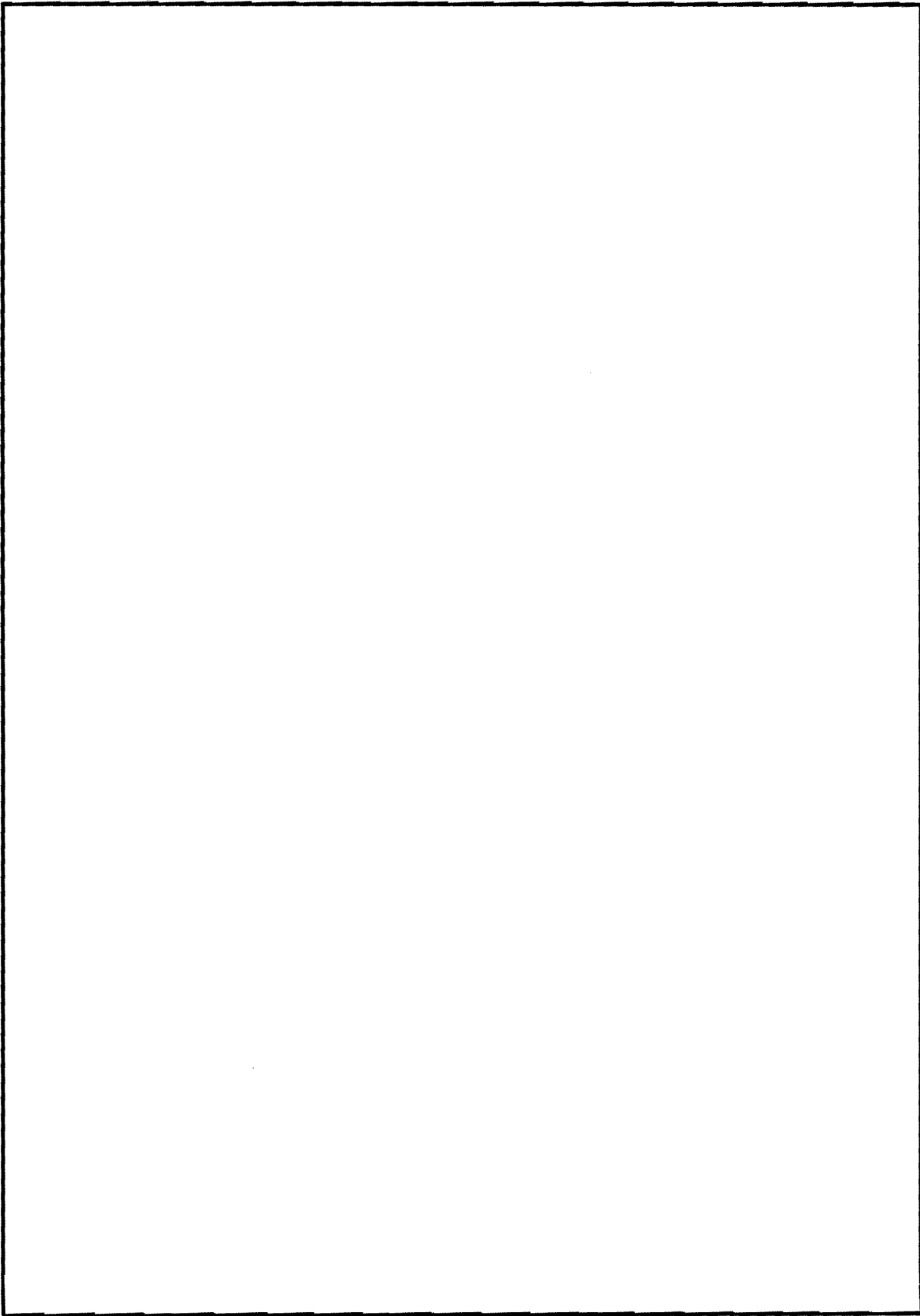


Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)

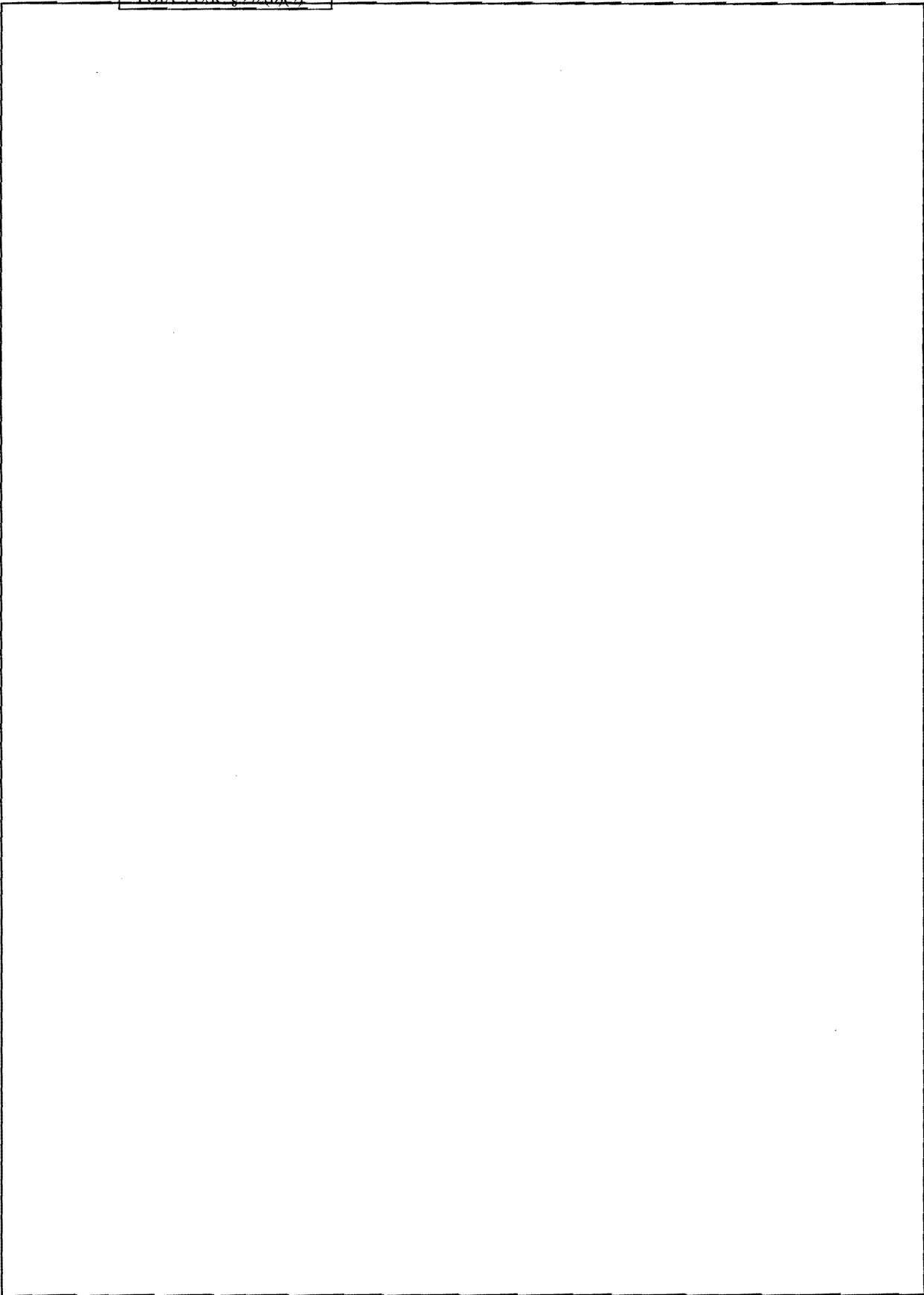
Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)



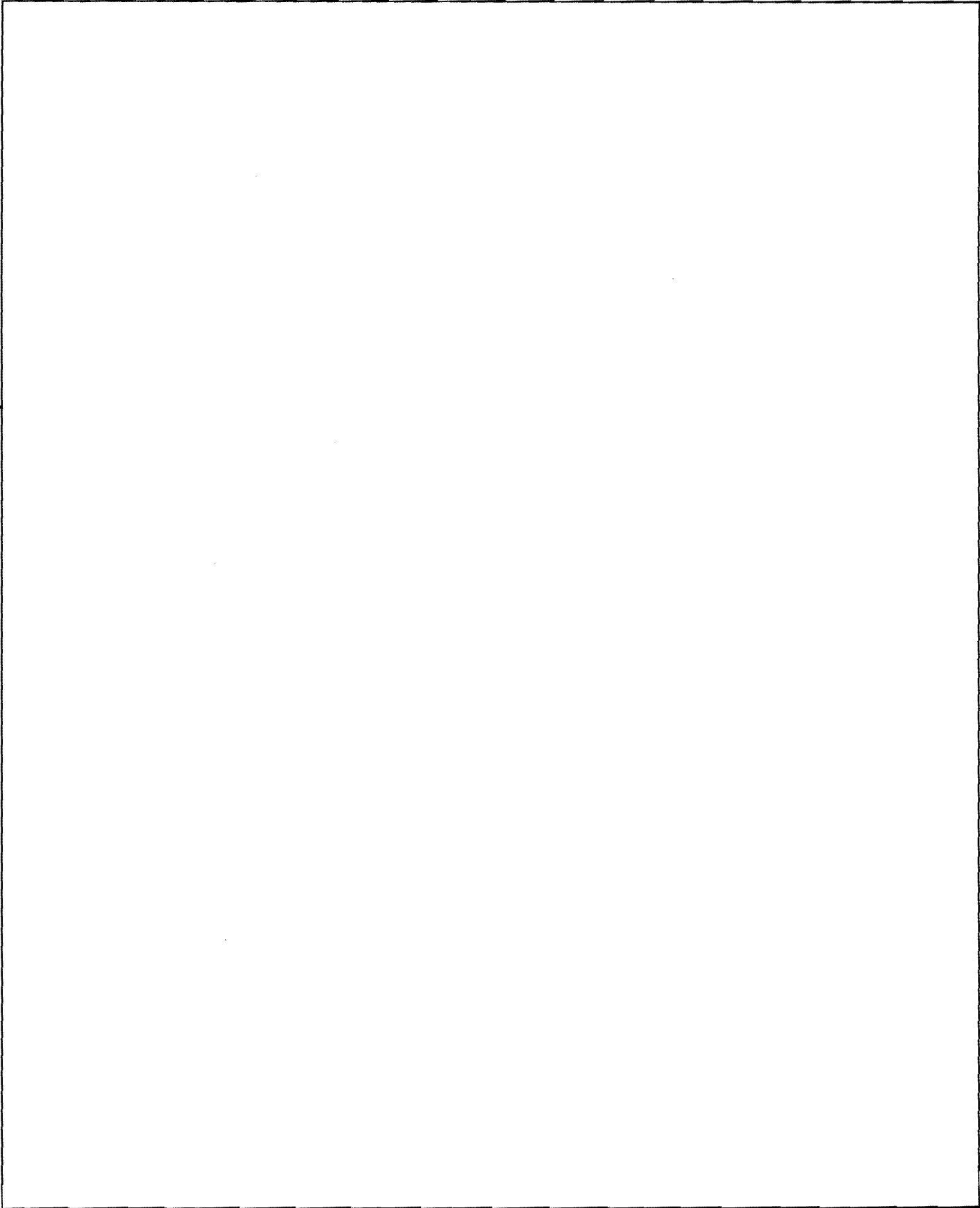
Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)



Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)



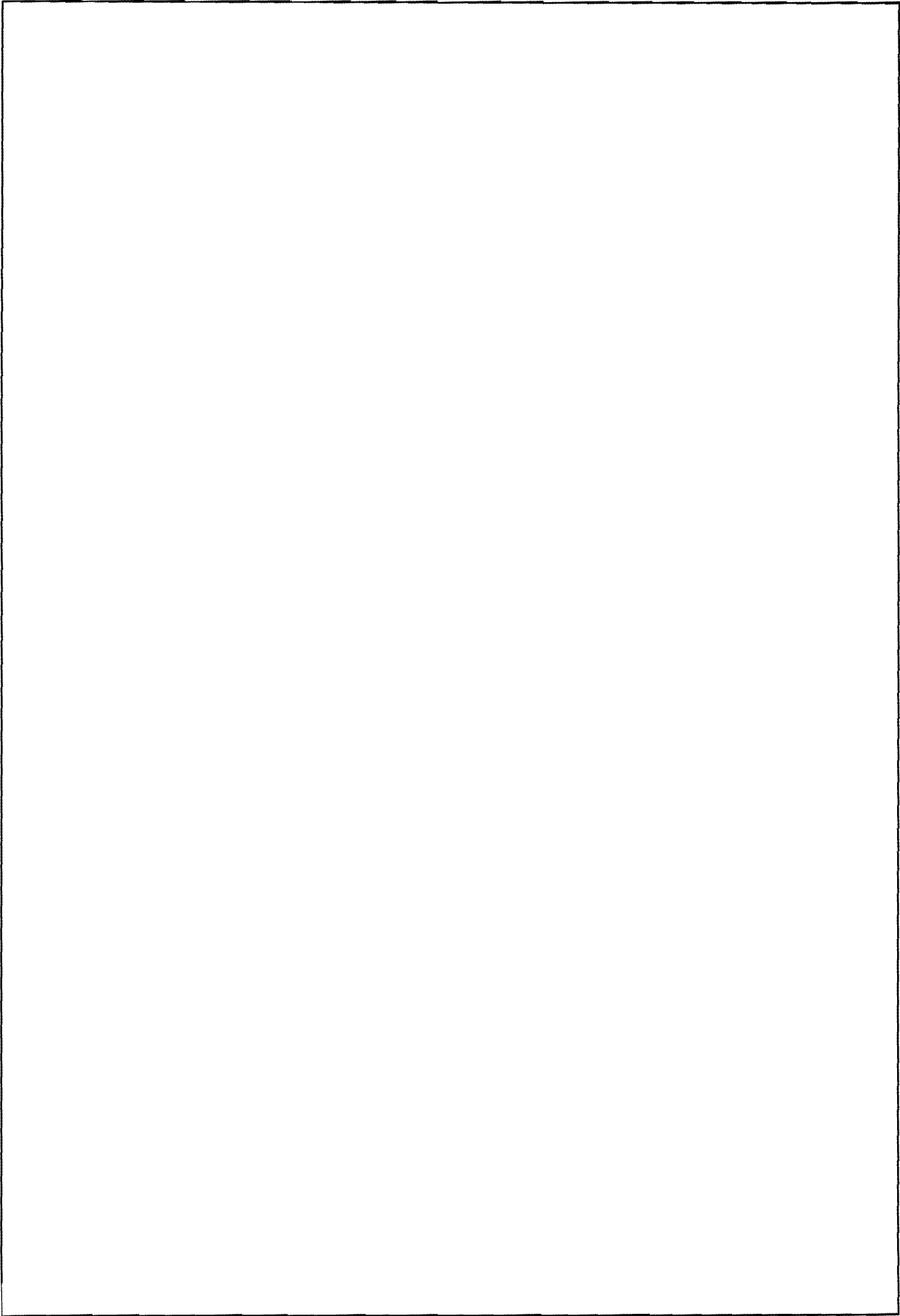
Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

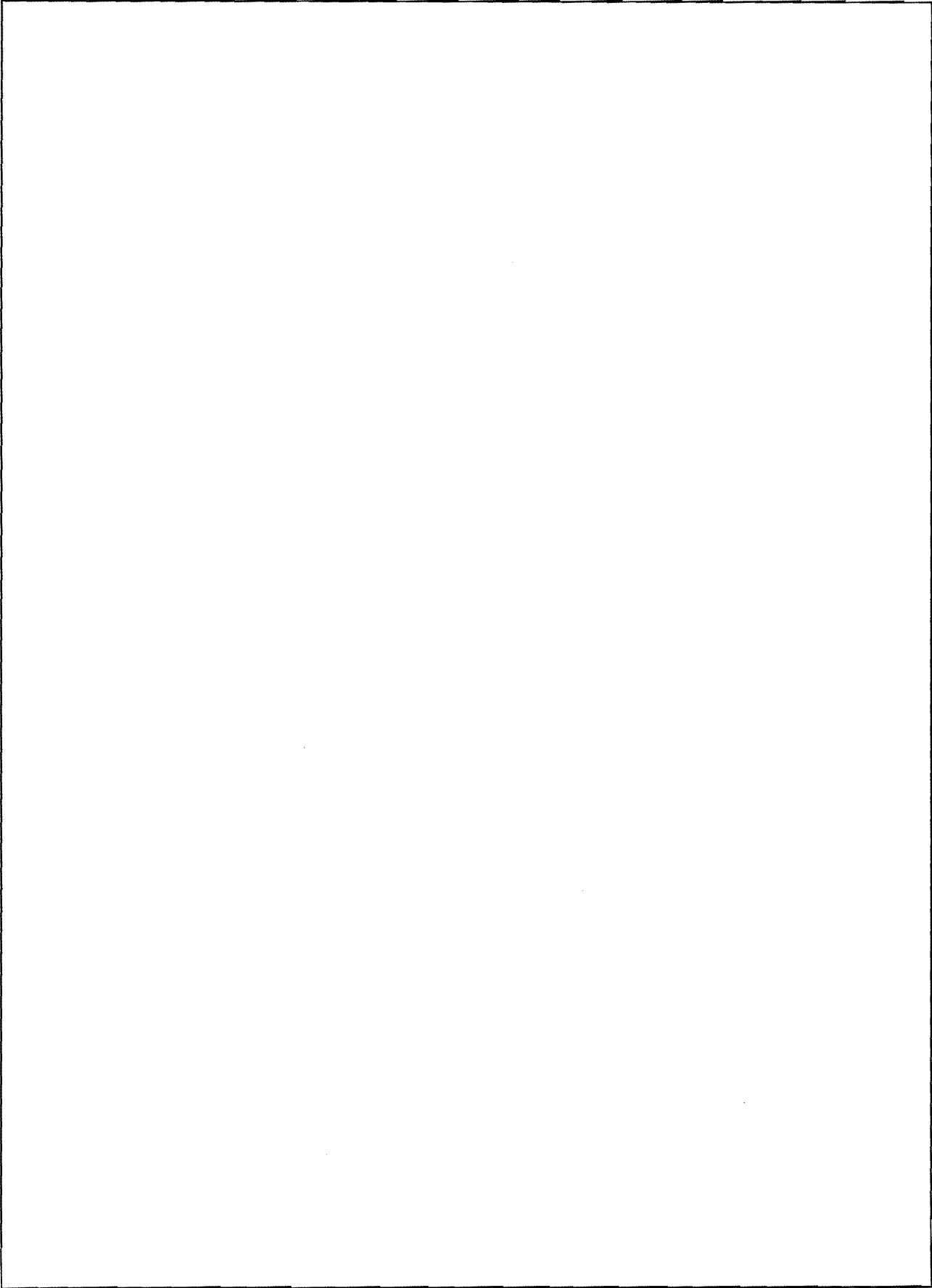


Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

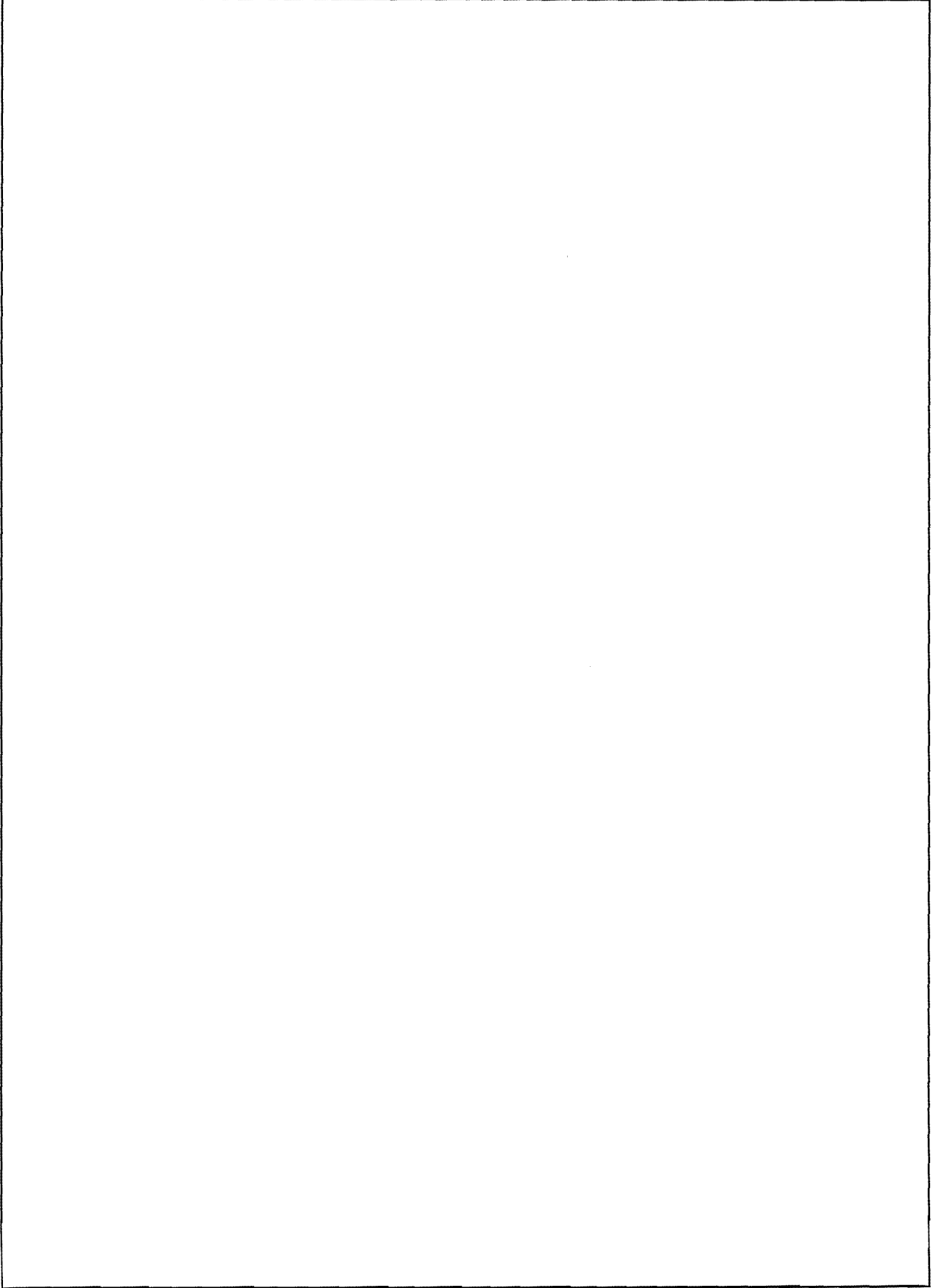
E.O. 13526, section 1.4(a)

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

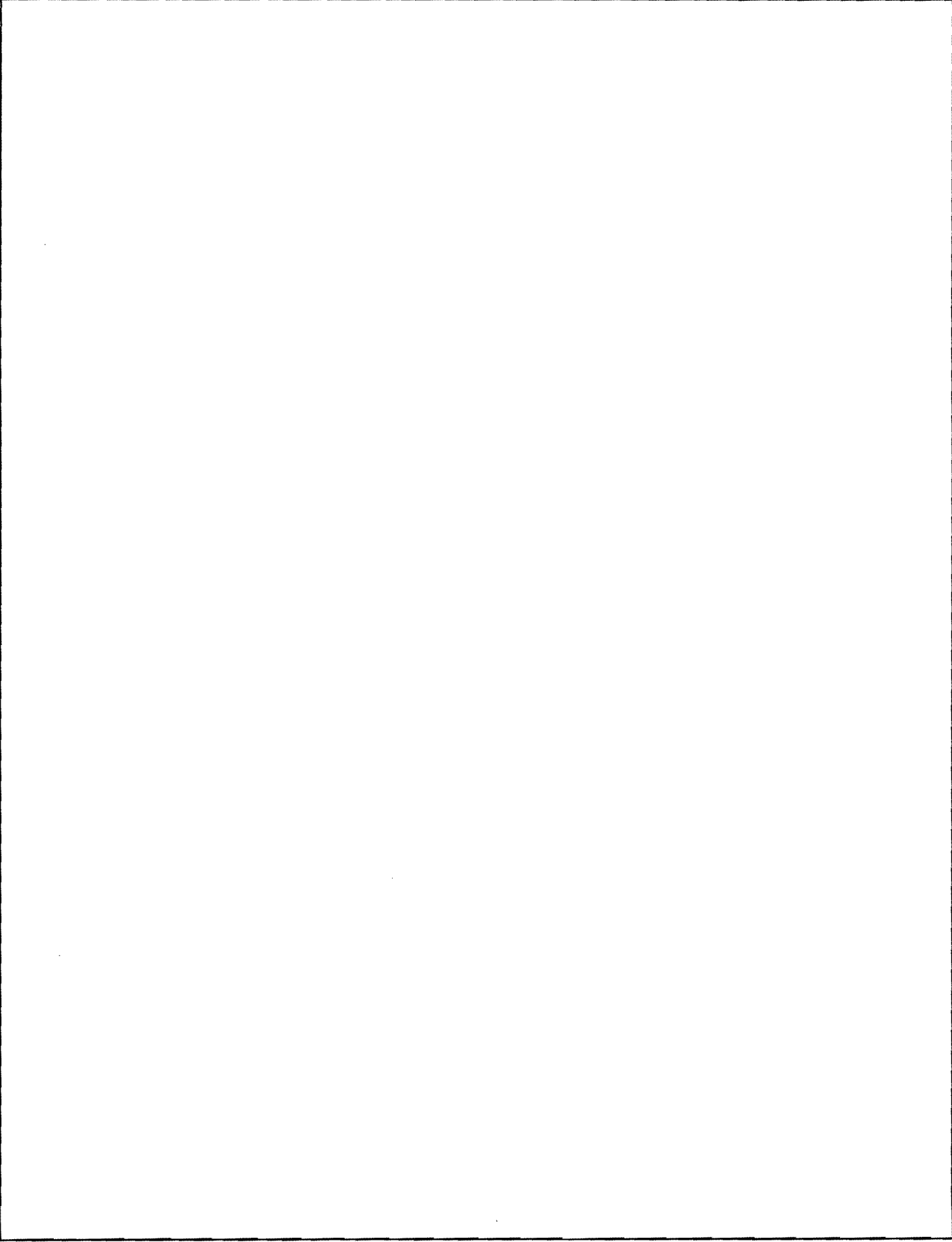
E.O. 13526, section 1.4(a)



Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

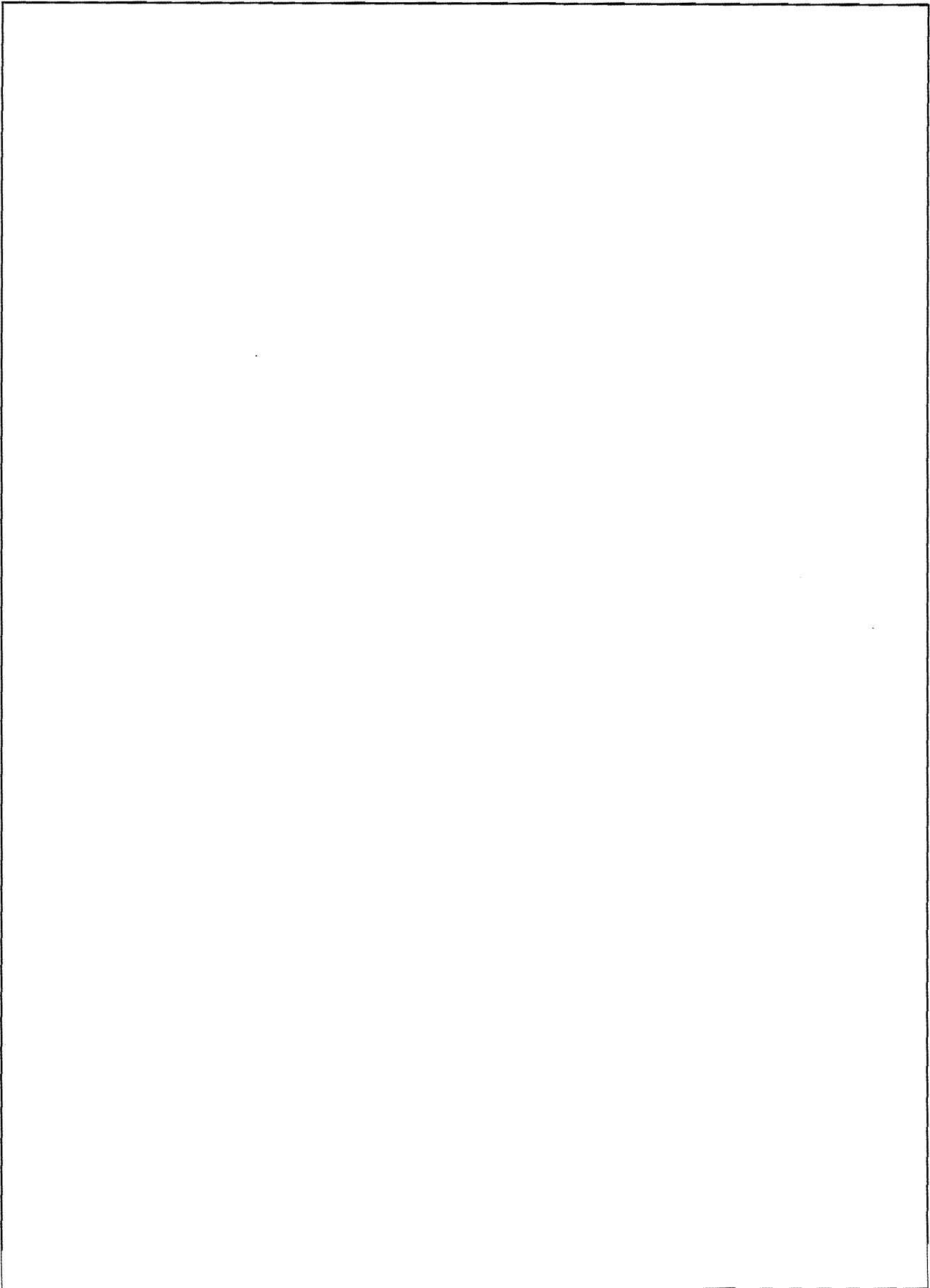


E.O. 13526, section 1.4(a)



Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)

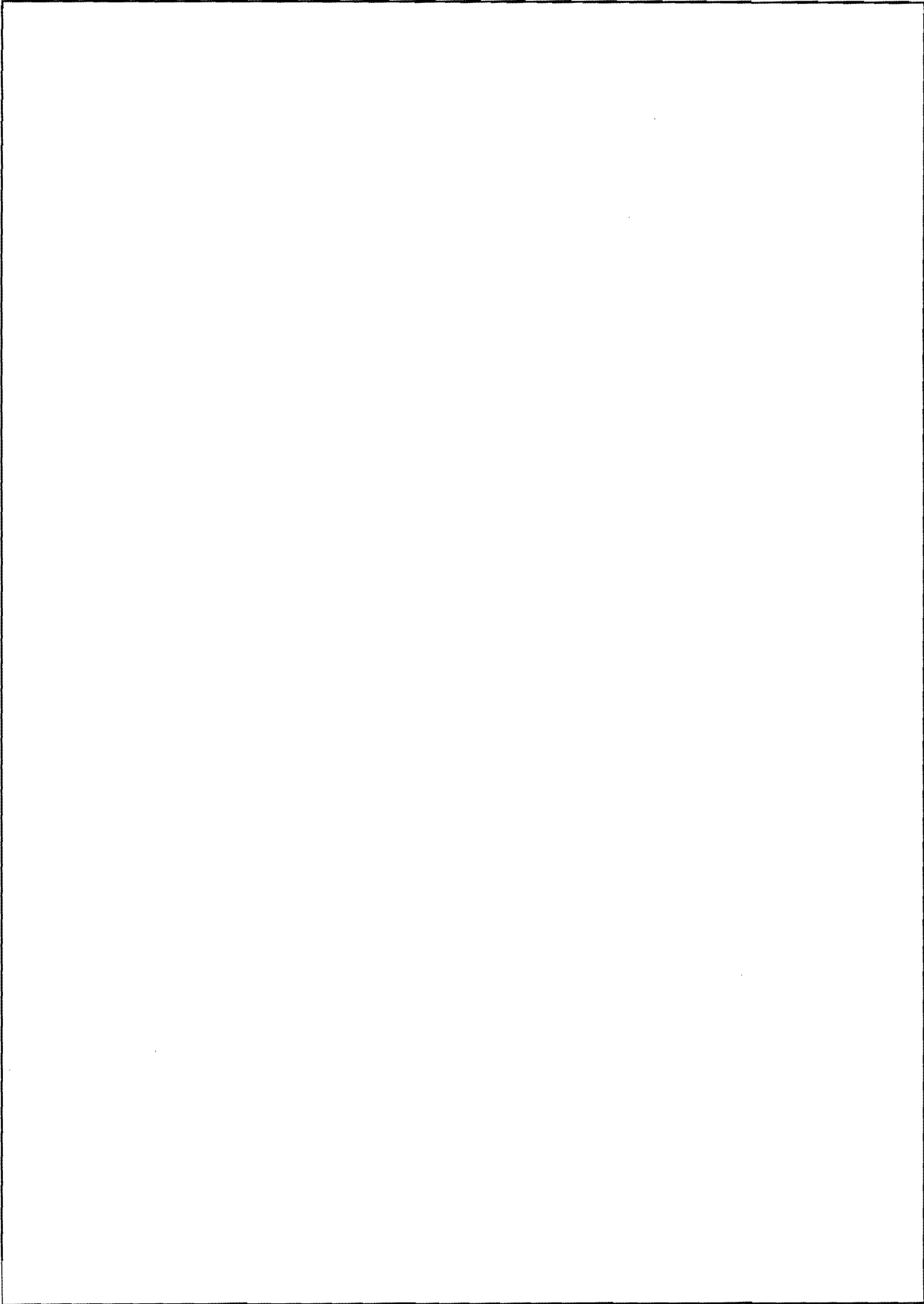


Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)

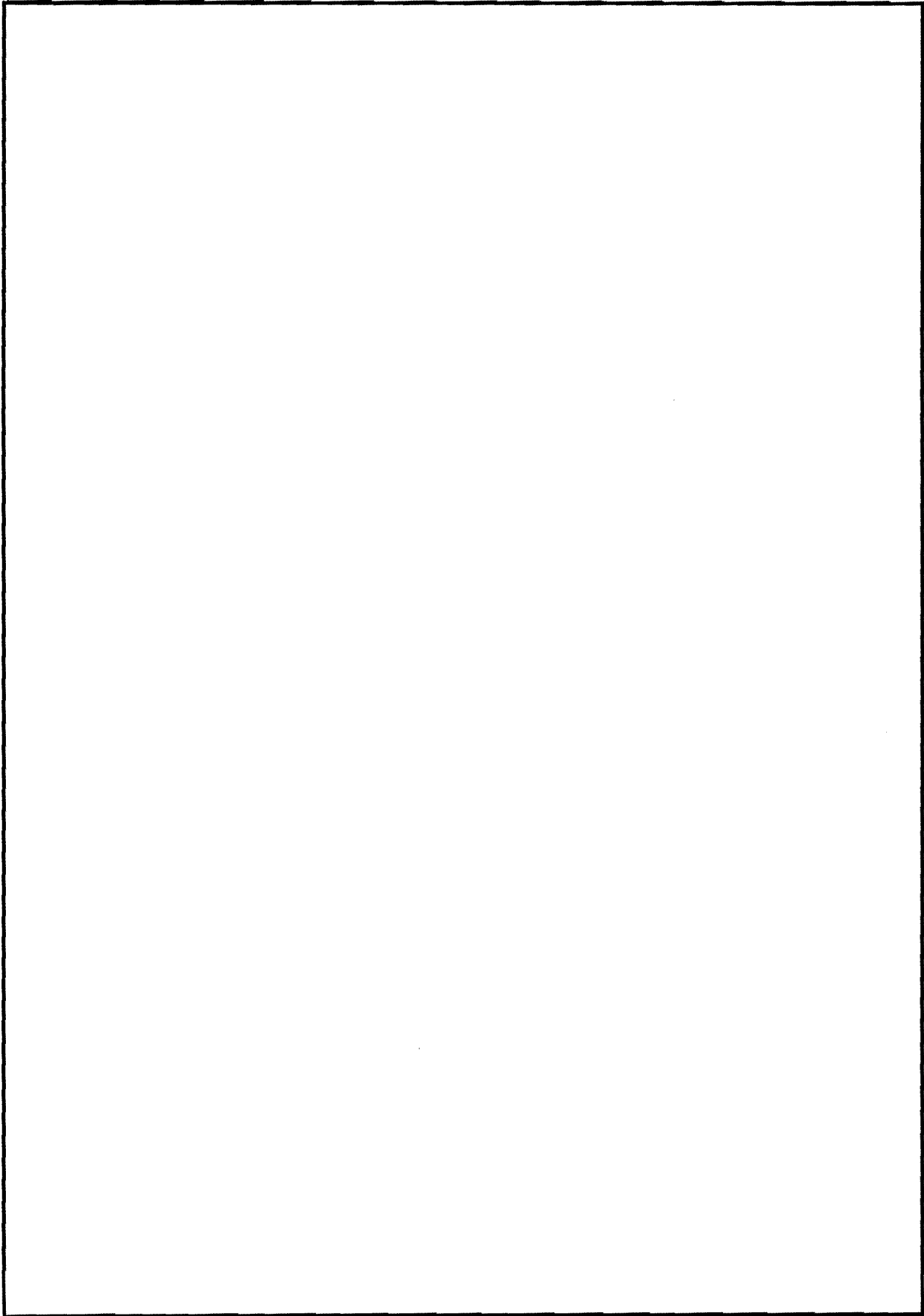
Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)



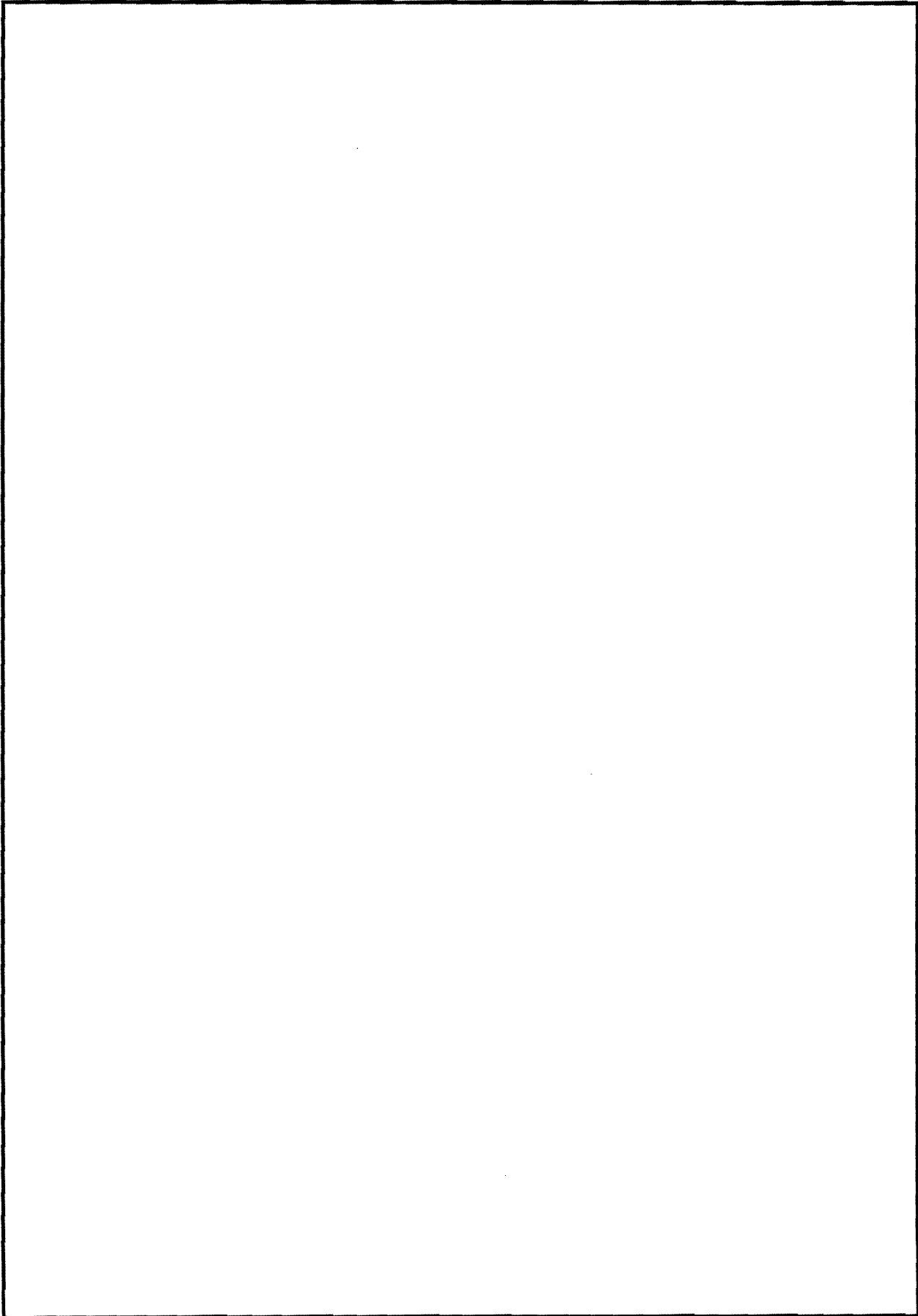
Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)



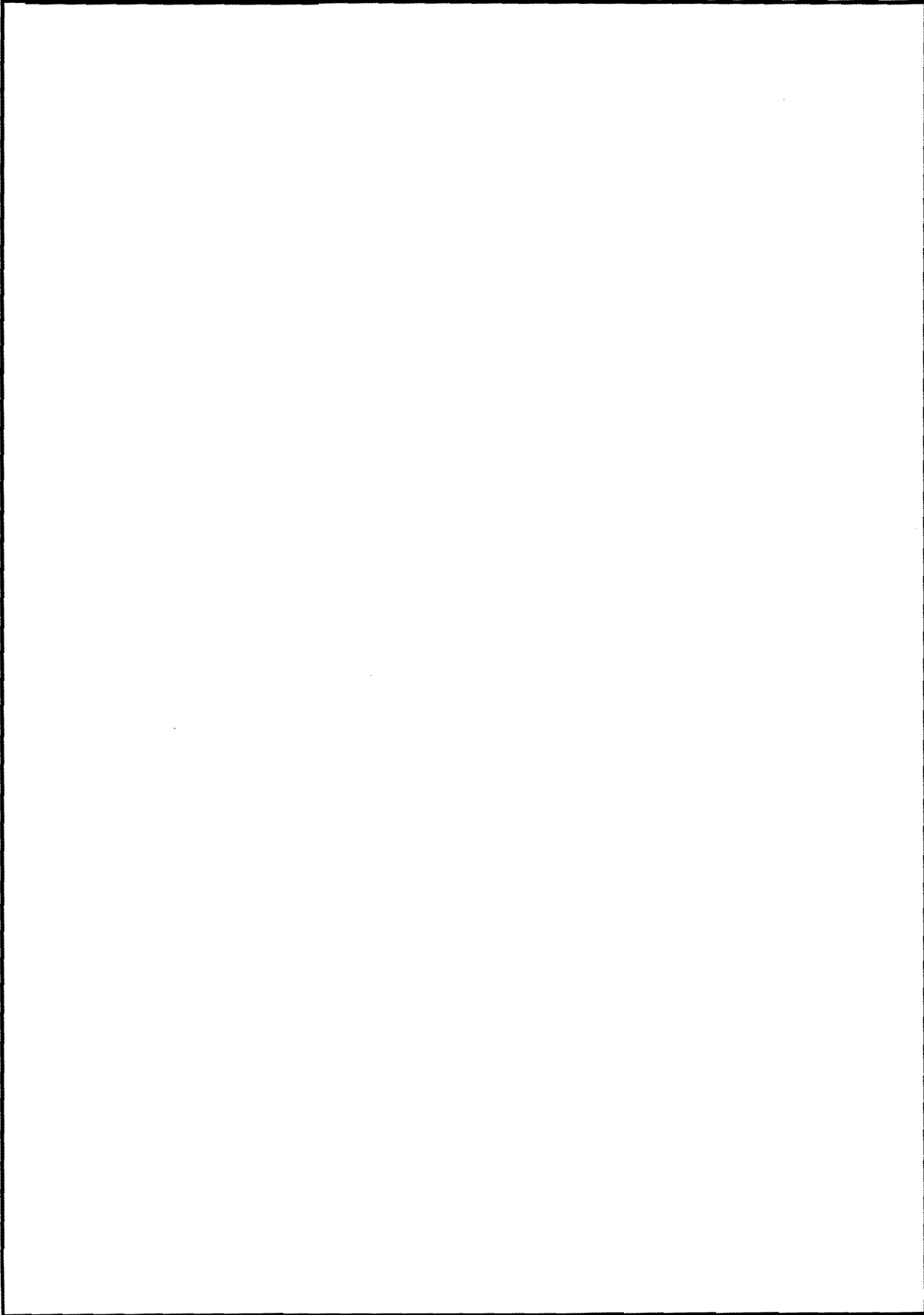
Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)



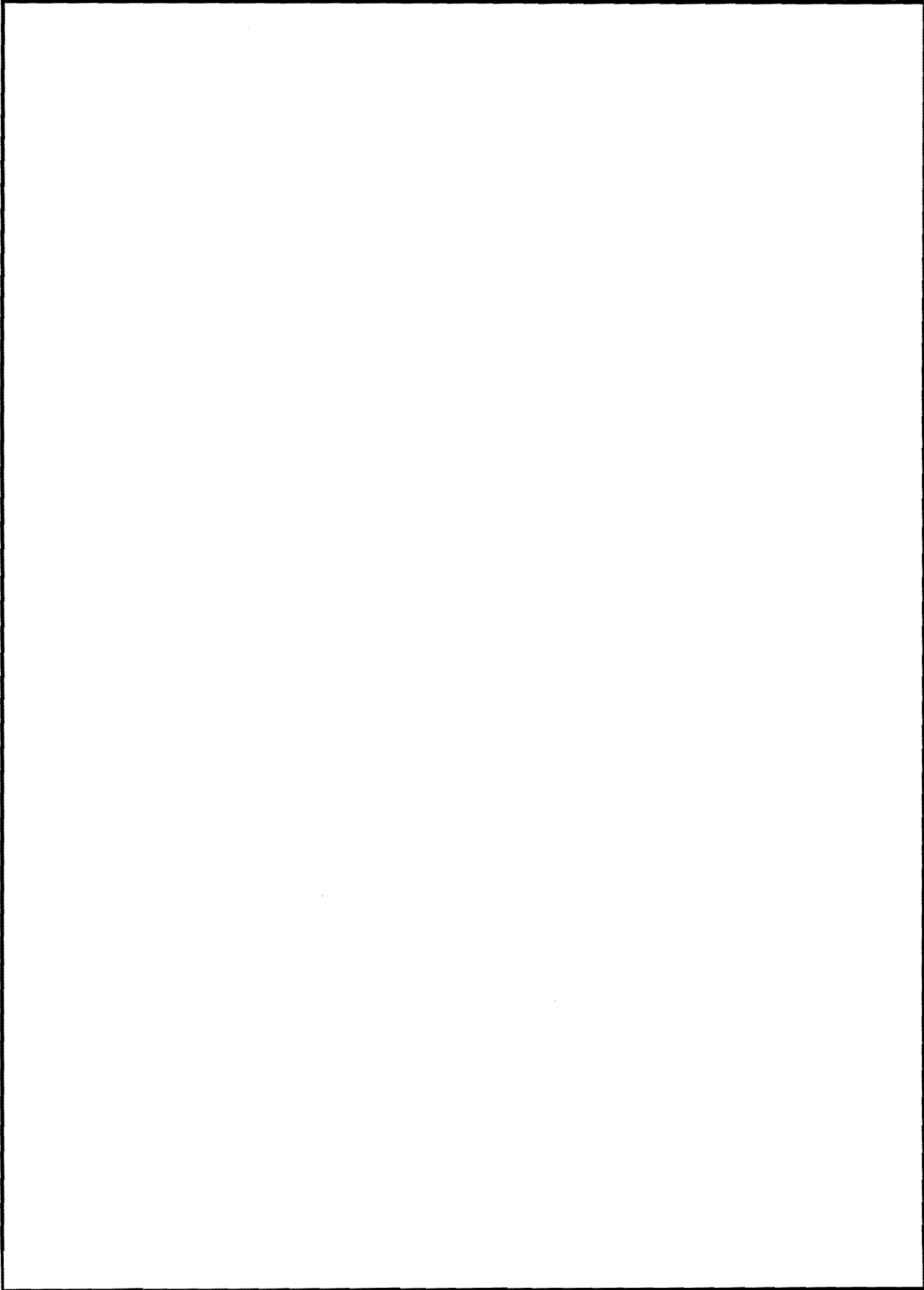
Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)



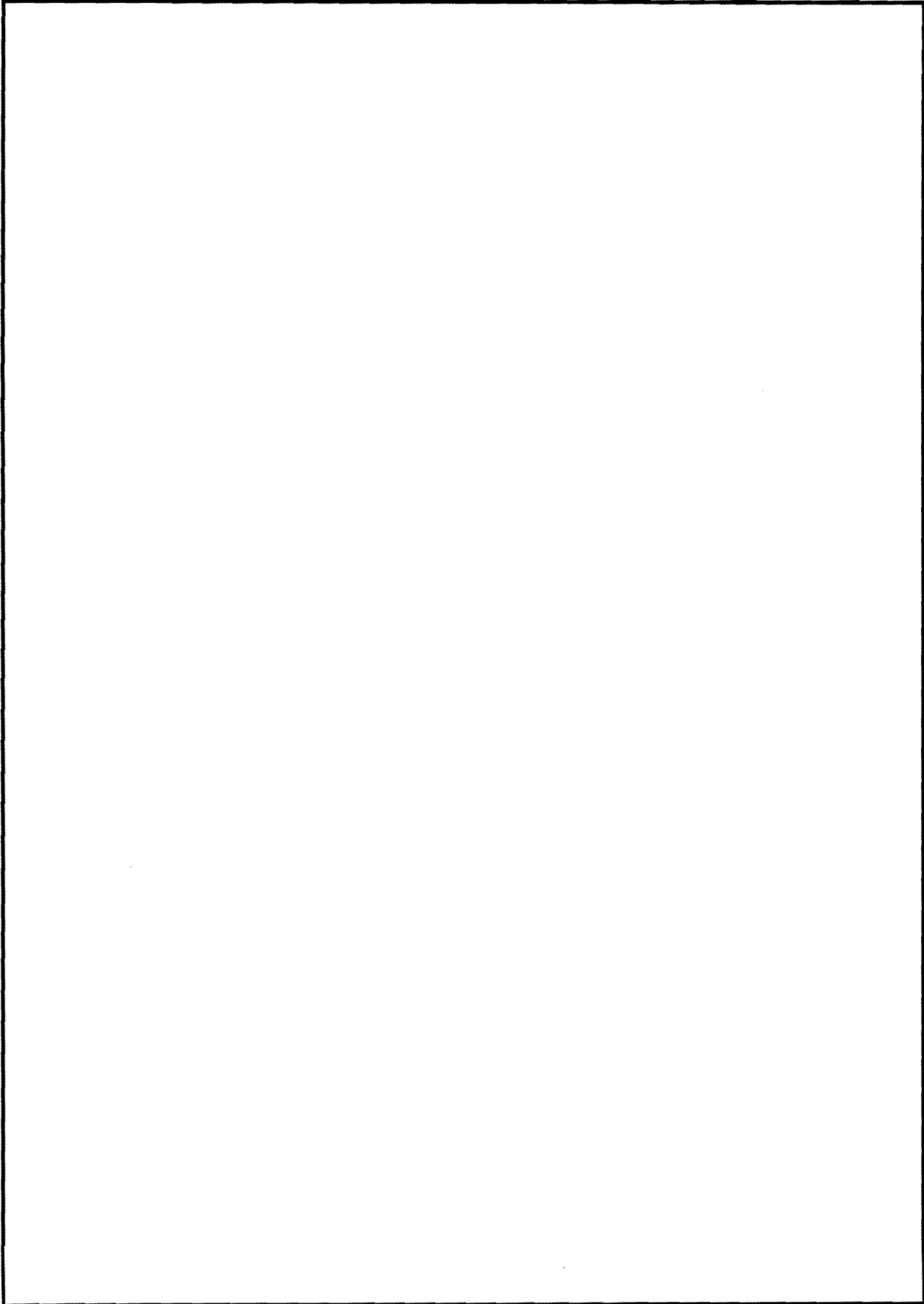
Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)



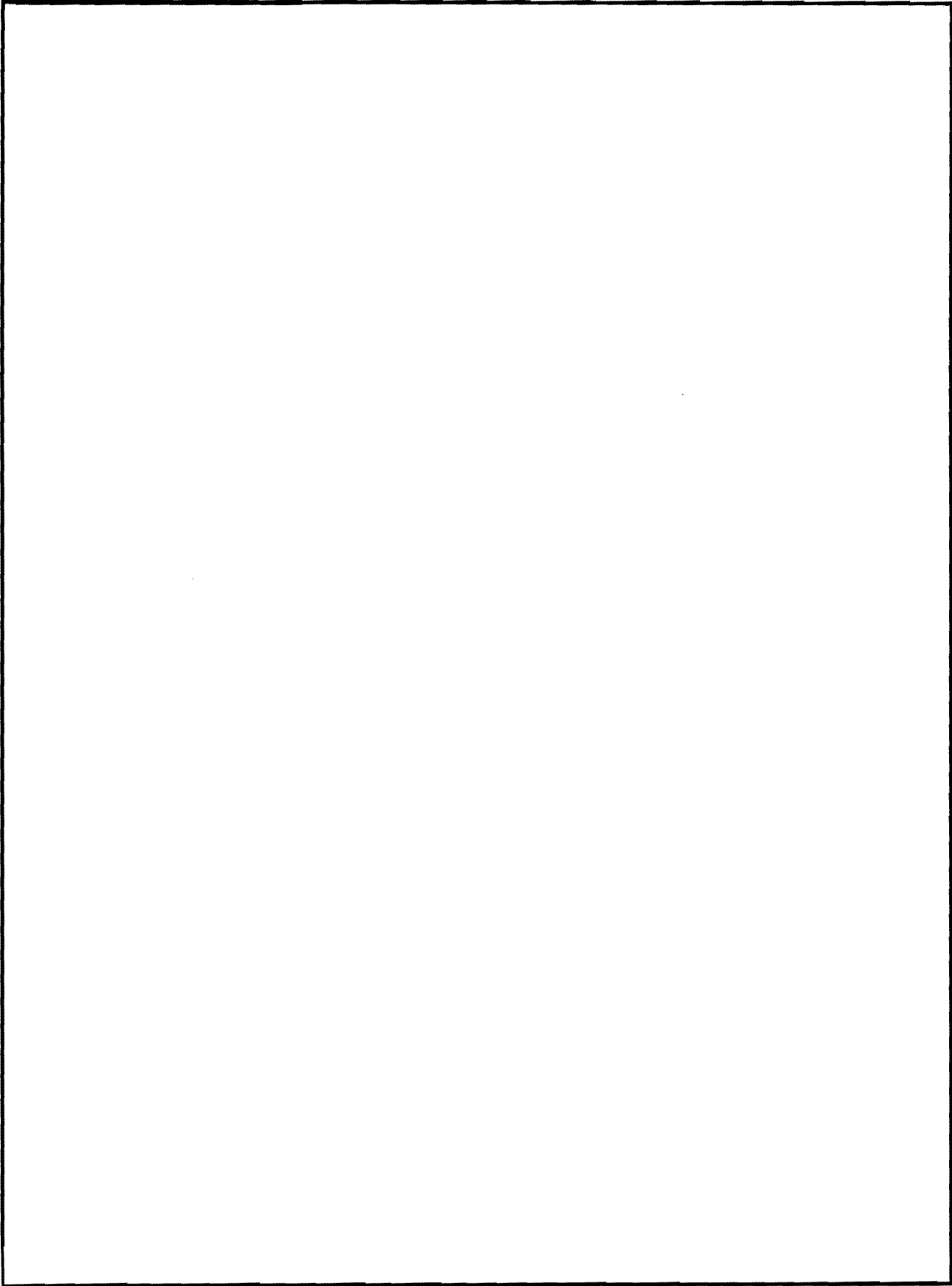
Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)



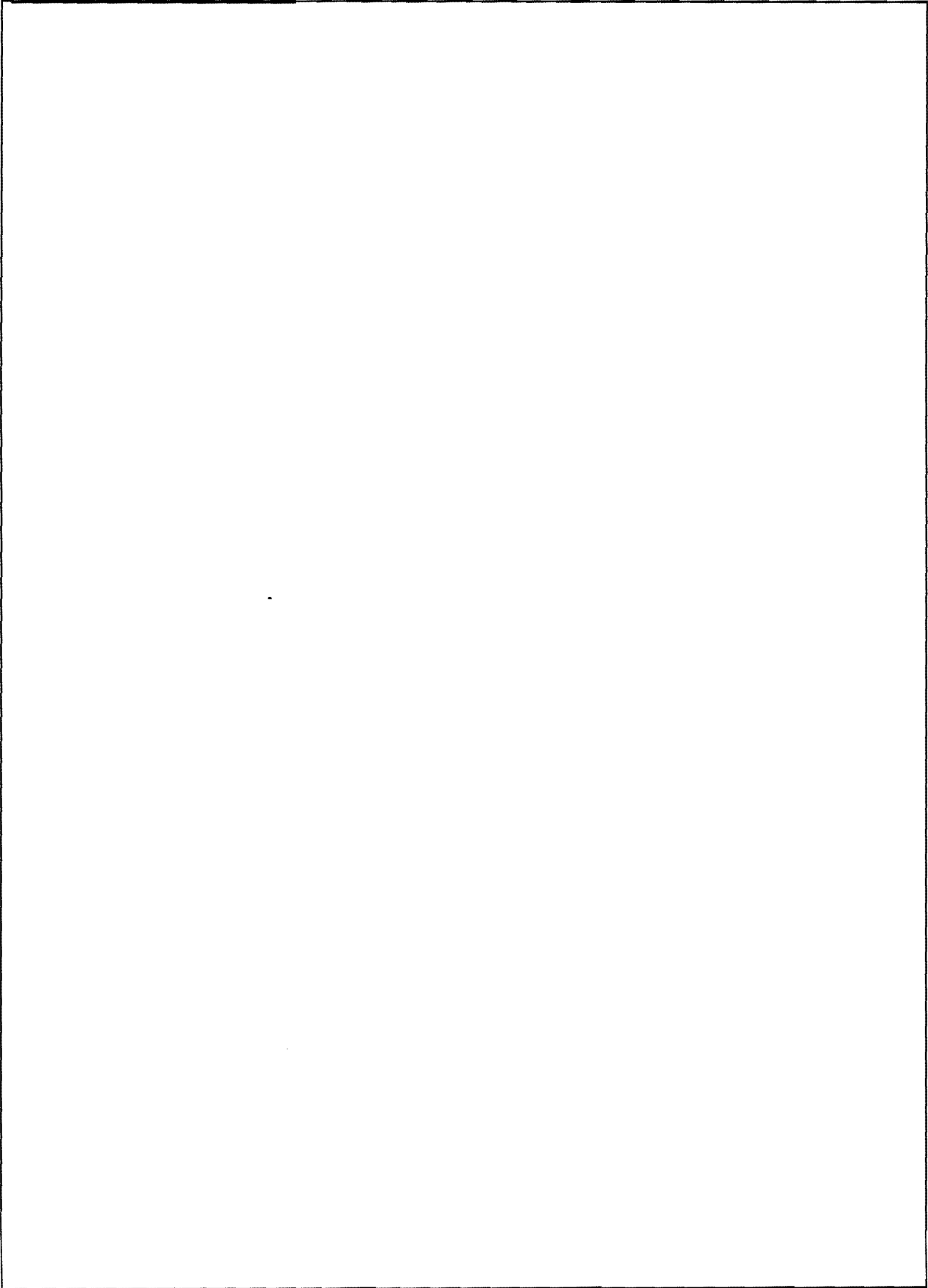
Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)



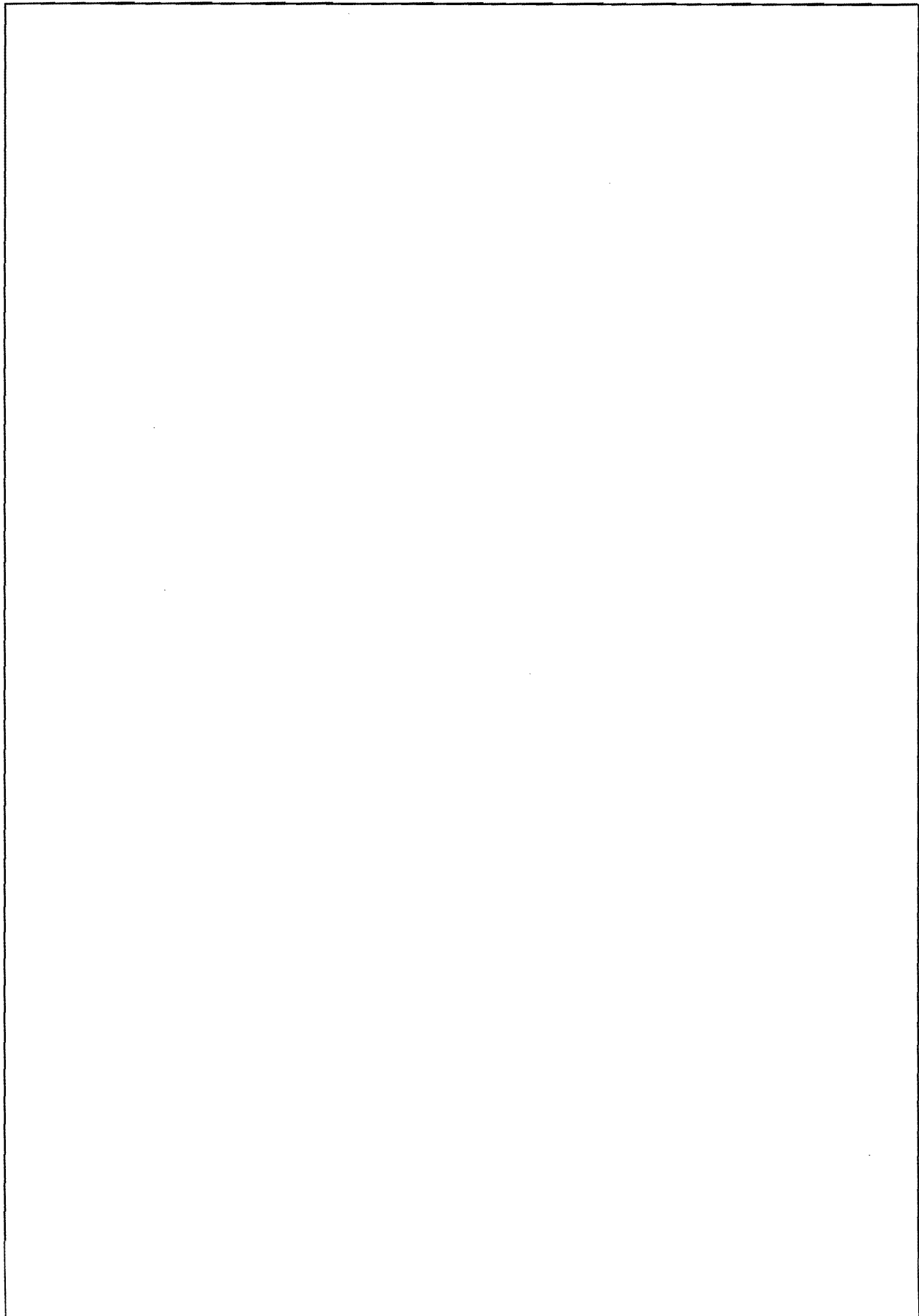
Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

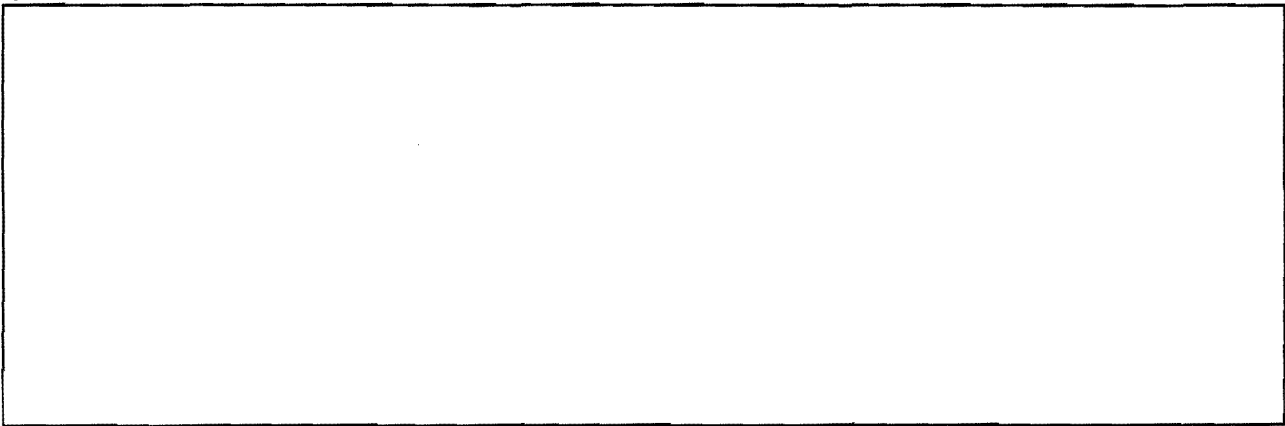
E.O. 13526, section 1.4(a)



Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)





Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

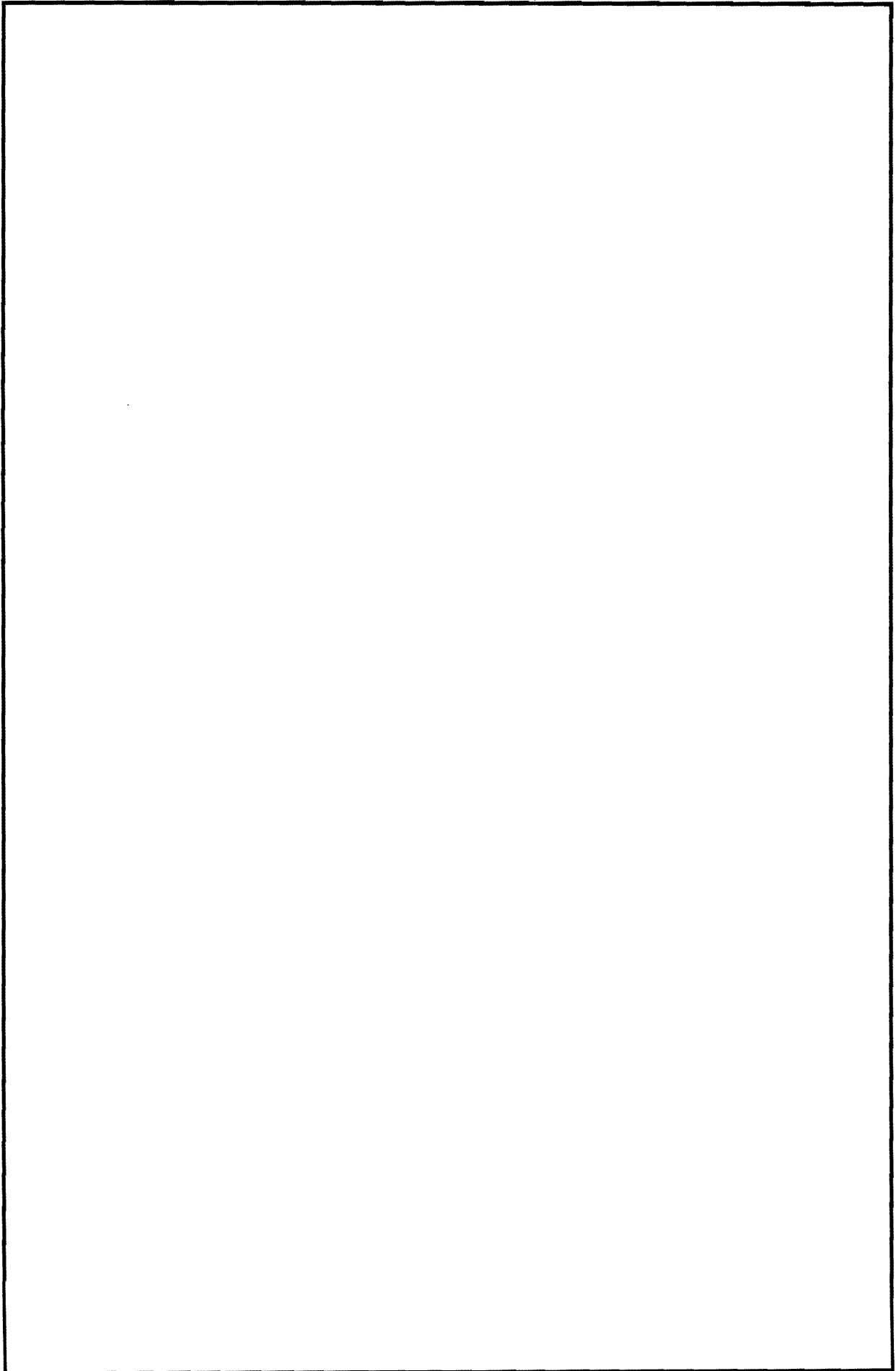


Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

E.O. 13526, section 1.4(a)

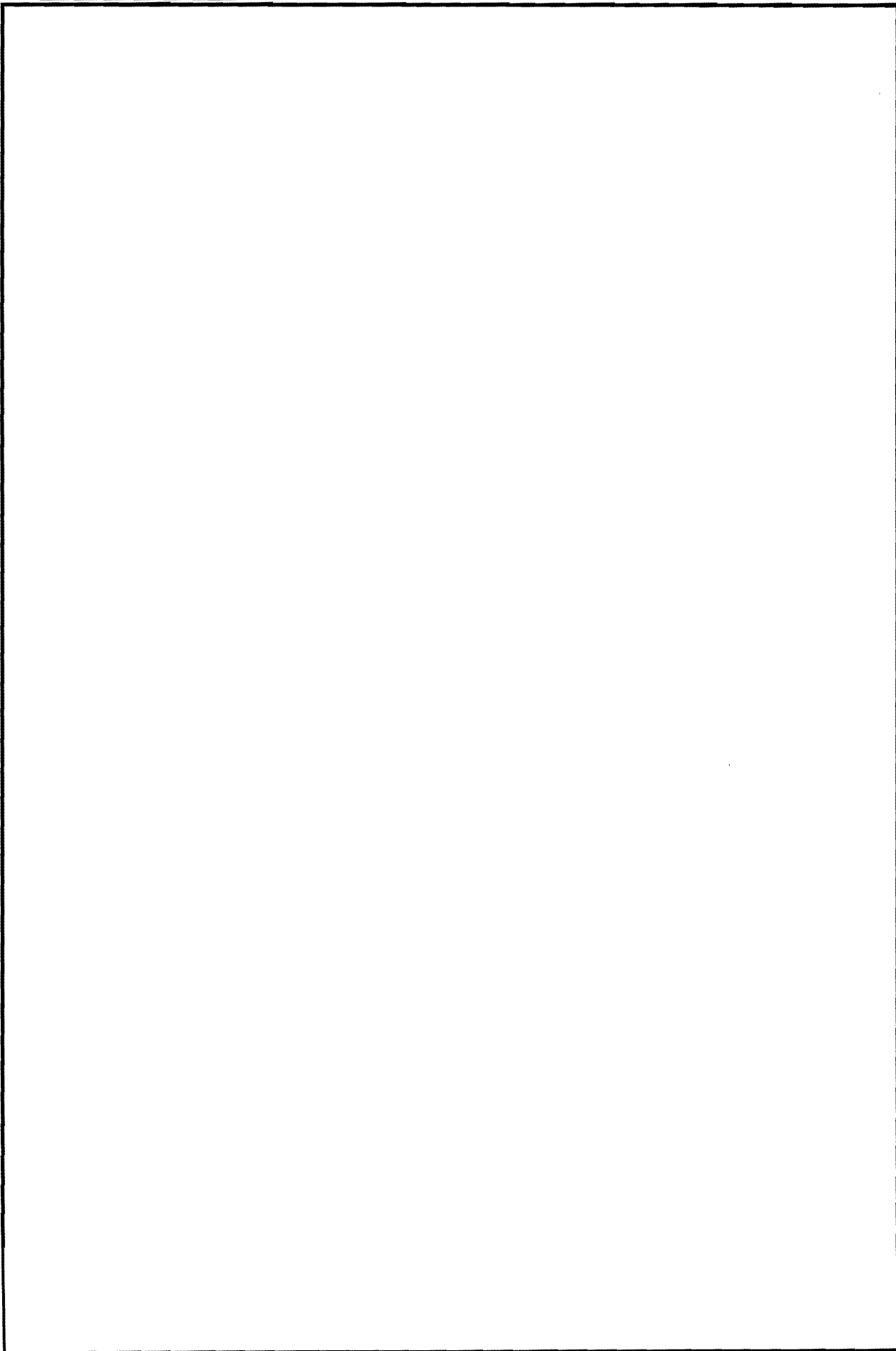
25

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

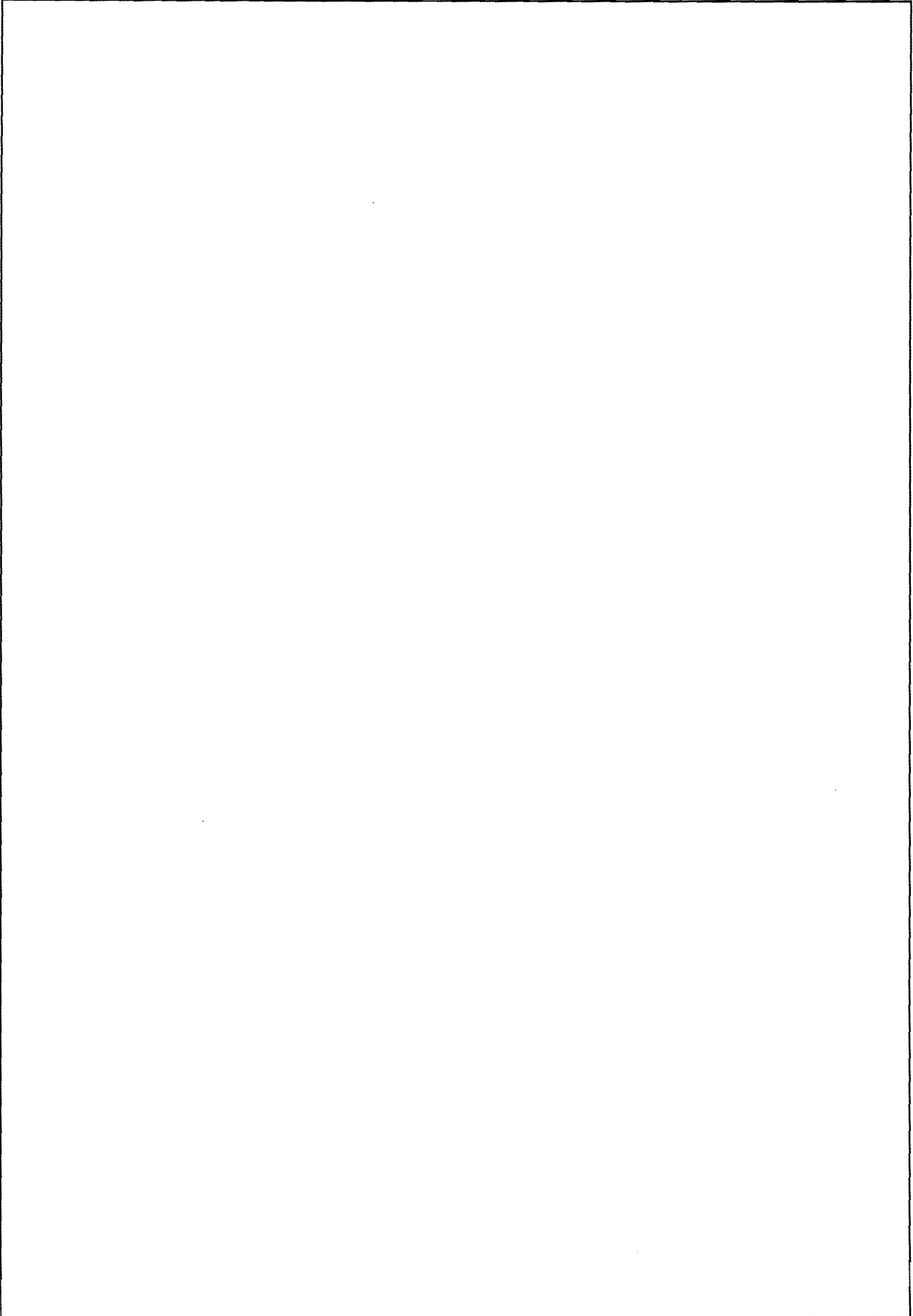


Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

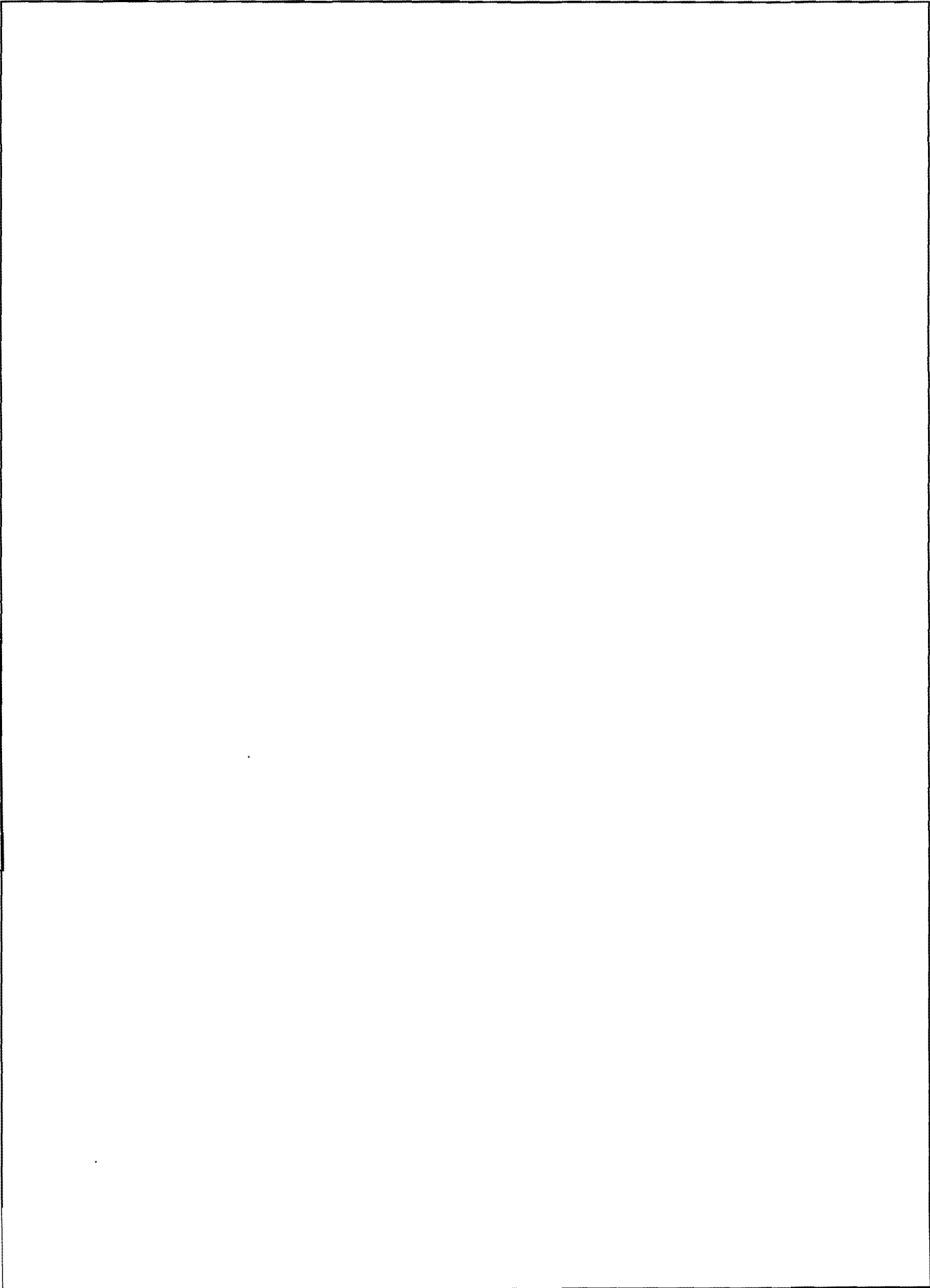
E.O. 13526, section 1.4(a)



Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)



Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)



ANNEX A

ILLUSTRATIVE PLANNING SCENARIOS (U)

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

PREFACE (U)

(U) The following set of Illustrative Planning Scenarios constitutes guidance for the FY 94-99 Defense Program. These scenarios reflect the changing security environment and the new defense strategy. They embody the change in focus from the former Soviet global war scenario to an array of possible regional contingencies.

(U) These scenarios are not predictions of future events. They by no means exhaust the range of possible threats to US interests in the planning period and beyond. They do not imply any strategic or programming priority among regions. Nor do they constitute a commitment or policy decision to respond in any particular way should events such as they depict actually occur. *Not for use base force*

(U) Rather, the scenarios are illustrations for technical analytical purposes. They depict plausible future events illustrating the types of circumstances in which the application of US military power might be required. ~~Consistent with the new strategy, each scenario involves plausible threats to US interests, and corresponding achievable military objectives.~~ While not exhaustive, they illustrate a substantial range of the kinds of capabilities US forces might have to employ in various regions of the world. Although changing world events make some individual scenarios decidedly less probable than others, all are useful for planning under the new strategy.

(U) The uncertainty of the international security environment (see the "Uncertainty" discussion in the strategy section) makes it difficult -- in some respects, impossible -- to project or estimate the circumstances under which US military power might be employed; the size of US, allied/coalition, and adversary forces that could be involved; and the details of how such operations would be conducted and supported. The detailed characterizations and data in the scenarios address possible future events that are in fact unknown. Rather, their precision is necessary to provide precise guidance for programming, and a common "yardstick" for the various Defense Components to use in formulating and evaluating the defense programs.

(U) These scenarios are to be used as an analytical tool for the formulation and assessment of defense programs. The scenarios are not the basis for sizing overall force

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

DECLASSIFIED UNDER AUTHORITY OF THE INTERAGENCY
SECURITY CLASSIFICATION APPEALS PANEL.
E.O. 13526, SECTION 5.3(b)(3)
ISCAP No. 2008-003 , document 12

Doc #16
07-M-1998-41

5/2/92 0900

~~SECRET/NOFORN~~ -- D R A F T

structure or the Base Force -- the overall force is sized to support the elements of the new defense strategy. Rather, these scenarios enable planners and programmers to examine defense programs for appropriate levels of ~~combat power~~, mobility, readiness and sustainment. The FY 94-99 Program Objectives Memoranda should (within fiscal guidance) reflect requirements derived largely but not solely from this scenario set. Although these scenarios focus primarily on Crisis Response and, in one case, Reconstitution, each of the four elements of our strategy involve other requirements which are not fully addressed in this scenario set and yet require programming actions and analysis -- for example, strategic deterrence, forward presence, and operations in widely varying climates and terrains.

(U) This scenario set is not intended to constrain planners from adjusting to future changes in the strategic environment. Subsequent to its publication as guidance for formulation and assessment of the FY 94-99 program, continued evolution in the strategic environment, or emerging requirements for scenarios for other applications, may require the development of additional or more detailed scenarios. If necessary, the data presented in this set should be updated for future applications until superseded by the next DPG scenario set. However, strategic concepts and assumptions presented in this scenario set should generally be retained in any scenarios developed for other applications.

(U) The U.S. Forces listing in each Major Regional Contingency identifies, in addition to those forces that would be required to conduct fully effective counteroffensive operations (listed as Deploy-to-Fight Forces), extra forces (listed as Overwhelming Forces) whose optional employment would reduce US and allied casualties and achieve victory more quickly and decisively. If the NCA determined that the presence of these forces was required, major counteroffensive operations would be delayed until these forces could be delivered to the conflict.

(U) Any detailed analysis of this DPG scenario set should use the information in the more detailed version from which these scenarios were derived.

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

~~SECRET/NOFORN~~ -- D R A F T

ANNEX A

ILLUSTRATIVE PLANNING SCENARIOS (U)

PREFACE (U)

(U) The following set of Illustrative Planning Scenarios constitutes guidance for the FY 94-99 Defense Program. These scenarios reflect the changing security environment and the new defense strategy. They embody the change in focus from the former Soviet global war scenario to an array of possible regional contingencies.

(U) These scenarios are not predictions of future events. They by no means exhaust the range of possible threats to US interests in the planning period and beyond. They do not imply any strategic or programming priority among regions. Nor do they constitute a commitment or policy decision to respond in any particular way should events such as they depict actually occur.

(U) Rather, the scenarios are illustrations for technical analytical purposes. They depict plausible future events illustrating the types of circumstances in which the application of US military power might be required. Consistent with the new strategy, each scenario involves plausible threats to US interests, and corresponding achievable military objectives. While not exhaustive, they do illustrate a substantial range of the kinds of capabilities US forces might have to employ in various regions of the world. Although changing world events make some individual scenarios decidedly less probable than others, all are useful for planning under the new strategy.

(U) The uncertainty of the international security environment (see the "Uncertainty" discussion in the strategy section) makes it difficult -- in some respects, impossible -- to project or estimate the circumstances under which US military power might be employed; the size of US, allied/coalition, and adversary forces that could be involved; and the details of how such operations would be conducted and supported. The detailed characterizations and data in the scenarios address possible future events that are in fact unknown. Rather, their precision is necessary to provide precise guidance for programming, and a common "yardstick" for the various Defense Components to use in formulating and evaluating the defense programs.

(U) These scenarios are to be used as an analytical tool for the formulation and assessment of defense programs. The scenarios are not the basis for sizing overall force

structure or the Base Force -- the overall force is sized to support the elements of the new defense strategy. Rather, these scenarios enable planners and programmers to examine defense programs for appropriate levels of combat power, mobility, readiness and sustainment. The FY 94-99 Program Objectives Memoranda should (within fiscal guidance) reflect requirements derived largely but not solely from this scenario set. Although these scenarios focus primarily on Crisis Response and, in one case, Reconstitution, each of the four elements of our strategy involve other requirements which are not fully addressed in this scenario set and yet require programming actions and analysis -- for example, strategic deterrence, forward presence, and operations in widely varying climates and terrains.

(U) This scenario set is not intended to constrain planners from adjusting to future changes in the strategic environment. Subsequent to its publication as guidance for formulation and assessment of the FY 94-99 program, continued evolution in the strategic environment, or emerging requirements for scenarios for other applications, may require the development of additional or more detailed scenarios. If necessary, the data presented in this set should be updated for future applications until superseded by the next DPG scenario set. However, strategic concepts and assumptions presented in this scenario set should generally be retained in any scenarios developed for other applications.

(U) The U.S. Forces listing in each Major Regional Contingency identifies, in addition to those forces that would be required to conduct fully effective counteroffensive operations (listed as Deploy-to-Fight Forces), extra forces (listed as Overwhelming Forces) whose optional employment would reduce US and allied casualties and achieve victory more quickly and decisively. If the NCA determined that the presence of these forces was required, major counteroffensive operations would be delayed until these forces could be delivered to the conflict.

(U) Any detailed analysis of this DPG scenario set should use the information in the more detailed version from which these scenarios were derived.

ANNEX A

ILLUSTRATIVE PLANNING SCENARIOS (U)*for a Sustainment & Readiness*

PREFACE (U)

(U) The following set of Illustrative Planning Scenarios constitutes guidance for the FY 94-99 Defense Program.

(U) These scenarios reflect the dramatically changing security environment, and our new defense strategy. The move to use of multiple scenarios is a major innovation in defense planning for a new strategic era. It supports the more flexible approach we must take to the more uncertain environment we face, and it tangibly embodies our change in focus from the former Soviet global war scenario to an array of possible regional contingencies. For years we have generally assumed that regional contingencies required only "lesser-included capabilities" -- subsets of the requirements of the one massive scenario that was our focus. Now, absent the margin of safety that was provided by those larger forces, we need more nuanced examination of the broad range of possible regional requirements. These scenarios provide one basis for such examination.

(U) These scenarios are illustrations to be used for technical analytical purposes only. The scenarios:

- are not predictions of future events;
- by no means exhaust the range of possible threats to US interests in the planning period and beyond;
- do not constitute a commitment or policy decision to respond in any particular way should events such as they depict actually occur;
- do not imply any strategic or programming priority among regions; and
- are not the basis for sizing the overall Base Force structure.

While not exhaustive, the scenario set does illustrate a substantial range of the kinds of capabilities US forces might have to employ in various regions of the world. Although changing world events make some individual scenarios distinctly less probable than others, all are useful for planning under the new strategy.

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

(U) The uncertainty of the international environment (see the "Planning for Uncertainty" discussion in Section II.B.) makes it difficult -- in some respects, impossible -- to project or estimate either the circumstances under which US military power might be employed; or the size of US, allied/coalition, and adversary forces that could be involved; or the details of how such operations might be conducted and supported. The characterizations and data in these scenarios depict events in decidedly greater detail than can in fact be known. Rather, the scenarios include such detail simply to provide precise guidance for programming, and a common "yardstick" for the various Defense Components to use in formulating and evaluating the defense programs.

(U) Accordingly, these scenarios are to be used as an analytical tool where necessary for the formulation and assessment of specific defense requirements and programs. In particular, these scenarios enable planners and programmers to devise and examine defense programs for appropriate levels of mobility, readiness, sustainment, and modernization, and other elements of the capability to employ decisive combat power. They thereby help ensure balance and consistency among types of forces, and across various Components' supporting programs.

(U) (Detailed analysis based on this DPG scenario set -- for example, formulation and evaluation of specific requirements where necessary -- should draw as appropriate on the information in the more detailed version of the scenario set issued by _____, from which these scenarios were derived.)

(U) However, although these scenarios focus primarily on Crisis Response (and in one case, Reconstitution), each of the four elements of our strategy involve other requirements that are not fully addressed in this scenario set and yet also require programming actions and analysis -- for example, strategic deterrent forces; forward presence, including such activities as humanitarian assistance and combatting drug trafficking; and other crisis response requirements such as operations in widely varying climates, terrains and environments.

(U) Accordingly, the scenarios are not the basis for sizing overall force structure or the Base Force -- the overall force is sized to support all the elements of the new defense strategy. Given the need, explained above, for a more nuanced examination of the full range of possible regional requirements facing a force now sized with less "margin of error" for regional crises, the Department's analyses should evaluate the level of risk inherent in carrying out the new strategy with that force in various regional contexts. Scenarios are a useful tool to assist such evaluation by illuminating capabilities and identifying possible

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

deficiencies, and by complementing -- as well as tangibly incorporating -- experienced professional judgment. But for this purpose, maximum flexibility is desirable; force capabilities should be evaluated using the widest possible range of assumptions, although we must understand at minimum how the force performs with respect to the main areas of capability required, as depicted in this scenario set.

(U) This scenario set is not intended to constrain planners from adjusting to future changes in the strategic environment or evaluating as is needed the adequacy of forces to meet other possible threats. (After this set is published and used as guidance for formulating and assessing the FY 94-99 program) continued evolution in the strategic environment, or the need for scenarios for other applications, may require the development of additional or more detailed scenarios. If necessary, the information presented in this set should be updated or revised for future applications. (Until superseded by the next PPBS scenario set. However, the fundamental strategic concepts and assumptions underlying this scenario set -- as described in the new defense strategy and policies set forth above -- should remain the basis for any scenarios developed for other applications.)

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

(U) The list of U.S. Forces in each Major Regional Contingency (MRC) identifies a basic force package that would be able to prevent the enemy from achieving his objectives: to stabilize the situation; and to ~~conduct the counteroffensive operation~~ and/or enable the arrival of additional units. (Such an additional force package that the NCA might order to the operation is also shown. These forces' employment would make the ~~counteroffensive~~ phase shorter and more decisive with fewer casualties, although their delivery to the conflict would entail a delay in ~~starting that counteroffensive~~ (greater than the reduction in the counteroffensive's duration), during which forces in theater would continue to be subject to combat operations. For the program planning purposes of these scenarios, [do/do not] include the additional force in each scenario's programmatic requirement.

(U) The list of U.S. Forces in each MRC includes only ~~above-the-line (macro-level)~~ combat forces, while the listings for Lesser Regional Contingencies provide somewhat more detailed information on U.S. forces. Planners and programmers should make appropriate assumptions regarding combat support and combat service support force, and below-the-line combat force, in their evaluations for capability requirements.

(U) Lesser Regional Contingency (LRC) scenarios are provided to evaluate U.S. military requirements in circumstances that demand a more rapid delivery of the complete (but much smaller) U.S. force package into theater than do MRCs. Additionally, LRCs place greater emphasis on capabilities for

Withheld from public release
under statutory authority

some types of operations that would be of less relative importance in MRCs -- for example, non-combatant evacuation, hostage rescue, and counter-insurgency operations.

(U) A Concurrent Contingencies scenario is provided to reflect the strategy's recognition that when the U.S. is engaged, perhaps in concert with others, in responding to a substantial threat, potential aggressors in other areas may be tempted to capitalize on our preoccupation -- and that for both deterrence and defense, we must not leave undue vulnerability. This scenario illuminates the strategic choices and tradeoffs inherent in providing adequate response capability in the event of concurrent contingencies.

(U) A Reconstitution scenario is provided to assist in planning for capabilities to build additional new forces to help preclude or respond to any future hostile adversary who might threaten U.S./allied interests on a global scale. The overarching aims for reconstitution strategy, and objectives for reconstitution programming, are set forth in DPG Sections II.D. and IV.B..

ANNEX A

ILLUSTRATIVE PLANNING SCENARIOS (U)

For Sustainment & Readiness [and other purposes]

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

PREFACE (U)

(U) The following set of Illustrative Planning Scenarios constitutes guidance for the FY 94-99 Defense Program.

(U) These scenarios reflect the dramatically changing security environment, and our new defense strategy. The move to use of multiple scenarios is a major innovation in defense planning for a new strategic era. It supports the more flexible approach we must take to the more uncertain environment we face, and it tangibly embodies our change in focus from the former Soviet global war scenario to an array of possible regional contingencies. For years we have generally assumed that regional contingencies required only "lesser-included capabilities" -- subsets of the requirements of the one massive scenario that was our focus. Now, absent the margin of safety that was provided by those larger forces, we need more nuanced examination of the broad range of possible regional requirements. These scenarios provide one basis for such examination.

(U) These scenarios are illustrations to be used for technical analytical purposes only. The scenarios:

- are not predictions of future events;
- by no means exhaust the range of possible threats to US interests in the planning period and beyond;
- do not constitute a commitment or policy decision to respond in any particular way should events such as they depict actually occur;
- do not imply any strategic or programming priority among regions; and
- are not the basis for sizing the overall Base Force structure.

While not exhaustive, the scenario set does illustrate a substantial range of the kinds of capabilities US forces might have to employ in various regions of the world. Although changing world events make some individual scenarios distinctly less probable than others, all are useful for planning under the new strategy.

Withheld from public release under statutory authority of the Department of Defense FOIA 5 USC §552(b)(5)

~~SECRET/NOFORN~~ -- D R A F T

(U) The uncertainty of the international environment (see ~~the "Planning for Uncertainty" discussion in Section II.B.~~) makes it difficult -- in some respects, impossible -- to project or estimate either the circumstances under which US military power might be employed; or the size of US, allied/coalition, and adversary forces that could be involved; or the details of how such operations might be conducted and supported. The characterizations and data in these scenarios depict events in decidedly greater detail than can in fact be known. Rather, the scenarios include such detail simply to provide precise guidance for programming, and a common "yardstick" for the various Defense Components to use in formulating and evaluating the defense programs.

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

(U) Accordingly, these scenarios are to be used as an analytical tool where necessary for the formulation and assessment of specific defense requirements and programs. In particular, these scenarios enable planners and programmers to devise and examine defense programs for appropriate levels of mobility, readiness, sustainment, and modernization, and other elements of the capability to employ decisive combat power. They thereby help ensure balance and consistency among types of forces, and across various Components' supporting programs.

(U) (Detailed analysis based on this DPG scenario set -- for example, formulation and evaluation of specific requirements where necessary -- should draw as appropriate on the information in the more detailed version of the scenario set issued by _____, from which these scenarios were derived.)

(U) However, although these scenarios focus primarily on Crisis Response (and in one case, Reconstitution), each of the four elements of our strategy involve other requirements that are not fully addressed in this scenario set and yet also require programming actions and analysis -- for example, strategic deterrent forces; forward presence, including such activities as humanitarian assistance and combatting drug trafficking; and other crisis response requirements such as operations in widely varying climates, terrains and environments.

(U) Accordingly, the scenarios are not the basis for sizing overall force structure or the Base Force -- the overall force is sized to support all the elements of the new defense strategy. Given the need, explained above, for a more nuanced examination of the full range of possible regional requirements facing a force now sized with less "margin of error" for regional crises, the Department's analyses should evaluate the level of risk inherent in carrying out the new strategy with that force in various regional contexts. Scenarios are a useful tool to assist such evaluation by illuminating capabilities and identifying possible

~~SECRET/NOFORN~~ -- D R A F T

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

deficiencies, and by complementing -- as well as tangibly incorporating -- experienced professional judgment. But for this purpose, maximum flexibility is desirable; force capabilities should be evaluated using the widest possible range of assumptions, although we must understand at minimum how the force performs with respect to the main areas of capability required, as depicted in this scenario set.

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

(U) This scenario set is not intended to constrain planners from adjusting to future changes in the strategic environment or evaluating as is needed the adequacy of forces to meet other possible threats. After this set is published and used as guidance for formulating and assessing the FY 94-99 program, continued evolution in the strategic environment, or the need for scenarios for other applications, may require the development of additional or more detailed scenarios. If necessary, the information presented in this set should be updated or revised for future applications ~~until superseded by the next PPS scenario set. However, the fundamental strategic concepts and assumptions underlying this scenario set -- as described in the new defense strategy and policies set forth above -- should remain the basis for any scenarios developed for other applications.~~

(U) The list of U.S. Forces in each Major Regional Contingency (MRC) identifies a basic force package that would be able to prevent the enemy from achieving his objectives; ~~to stabilize the situation; and to conduct the counteroffensive operation~~ and/or enable the arrival of additional units. Such an additional force package that the NCA might order to the operation is also shown. These forces' employment would make the ~~counteroffensive phase~~ shorter and more decisive with fewer casualties, although their delivery to the conflict would entail a delay in starting that ~~counteroffensive~~ (greater than the reduction in the ~~counteroffensive's~~ duration), during which forces in theater would continue to be subject to combat operations. ~~For the program planning purposes of these scenarios, [do/do not] include the additional force in each scenario's programmatic requirement.~~

PHASE

(U) The list of U.S. Forces in each MRC includes only above-the-line (macro-level) combat forces, while the listings for Lesser Regional Contingencies provide somewhat more detailed information on U.S. forces. Planners and programmers should make appropriate assumptions regarding combat support and combat service support force, and below-the-line combat force, in their evaluations for capability requirements.

(U) Lesser Regional Contingency (LRC) scenarios are provided to evaluate U.S. military requirements in circumstances that demand a more rapid delivery of the complete (but much smaller) U.S. force package into theater than do MRCs. Additionally, LRCs place greater emphasis on capabilities for

Withheld from public release
under statutory authority
of the Department of Defense
FOIA 5 USC §552(b)(5)

some types of operations that would be of less relative importance in MRCs -- for example, non-combatant evacuation, hostage rescue, and counter-insurgency operations.

(U) A Concurrent Contingencies scenario is provided to reflect the strategy's recognition that when the U.S. is engaged, perhaps in concert with others, in responding to a substantial threat, potential aggressors in other areas may be tempted to capitalize on our preoccupation -- and that for both deterrence and defense, we must not leave undue vulnerability. This scenario illuminates the strategic choices and tradeoffs inherent in providing adequate response capability in the event of concurrent contingencies.

(U) A Reconstitution scenario is provided to assist in planning for capabilities to build additional new forces to help preclude or respond to any future hostile adversary who might threaten U.S./allied interests on a global scale. The overarching aims for reconstitution strategy, and objectives for reconstitution programming, are set forth in DPG Sections II.D. and IV.B..

The Foreign Policy Concept of the Russian Federation 2013

Voltaire Network | Moscow (Russia) | 12 February 2013



I. General Provisions

1. The Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation (hereinafter 'the Concept') is a systemic description of basic principles, priorities, goals and objectives of the foreign policy of the Russian Federation.

2. The Concept is based on the Constitution of the Russian Federation, federal laws, the universally recognized principles and rules of international law, international treaties to which the Russian Federation is a party, the Decree by the President of the Russian Federation on measures to implement the foreign policy of the Russian Federation (No. 605 of 7 May 2012), as well as the National Security Strategy of the Russian Federation for the period up to 2020, the Military Doctrine of the Russian Federation, statutory acts of the Russian Federation regulating activities of federal authorities in the area of foreign policy, and other similar instruments.

3. Rapid acceleration of global processes in the first decade of the 21st century and growing new trends in global development require new approaches to key aspects of the rapidly changing situation in the world and a new vision of priorities in Russia's foreign policy, taking into account Russia's increased responsibility for setting the international agenda and shaping the system of international relations.

4. In accordance with the top priority objective of the national security policy, which is ensuring the protection of an individual, society and the state, the foreign policy should be focused primarily on pursuing the following basic goals:

a) ensuring the security of the country, protecting and strengthening its sovereignty and territorial integrity, and securing its high standing in the international community as one of the influential and competitive poles of the modern world;

b) creating favorable external conditions for a steady and dynamic growth of the Russian economy and its technological modernization with a view to putting it on the innovation-based development tracks, as well as for improving the quality of life, strengthening the rule of law and democratic institutions, and ensuring human rights and freedoms;

c) active promoting of international peace and universal security and stability for the purpose of establishing a just and democratic system of international relations based on collective decision-making in addressing global issues, on the primacy of international law, including, first of all, the UN Charter, as well as on equal, partnership relations among nations with the central coordinating role of the UN as the principal organization regulating international relations;

d) promoting good-neighborly relations with adjoining states and helping to overcome existing and prevent potential tensions and conflicts in regions adjacent to the Russian Federation;

e) developing mutually beneficial and equal bilateral and multilateral partnership relations with foreign states, interstate associations, international organizations and forums on the basis of respect for independence and sovereignty, pragmatism, transparency, multi-vector approach, predictability and non-confrontational protection of national interests; promoting broad international cooperation based on the principle of non-discrimination and facilitating the formation of flexible non-bloc network alliances with Russia's active involvement;

f) strengthening Russia's positions in the global trade and economic system, providing diplomatic support to national economic operators abroad, preventing discrimination against Russian goods, services or investments; making use of the potential of international and regional economic and financial institutions to that end;

g) ensuring comprehensive protection of rights and legitimate interests of Russian citizens and compatriots residing abroad, and promoting, in various international formats, Russia's approach to human rights issues;

h) promoting the Russian language and strengthening its positions in the world, disseminating information on the achievements of the peoples of Russia and consolidating the Russian diaspora abroad;

i) facilitating the development of a constructive dialogue and partnership relations between civilizations in the interests of enhancing accord among various cultures and confessions and ensuring their mutual enrichment.

II. Foreign Policy of the Russian Federation and the Modern World

5. The current stage of the world development is characterized by profound changes in the geopolitical landscape largely provoked or accelerated by the global financial and economic crisis. International relations are in the process of transition, the essence of which is the creation of a polycentric system of international relations. That process is not an easy one. It is accompanied by increased economic and political turbulence at the global and regional levels. International relations become increasingly complex and unpredictable.

6. The ability of the West to dominate world economy and politics continues to diminish. The global power and development potential is now more dispersed and is shifting to the East, primarily to the Asia-Pacific region. The emergence of new global economic and political actors with Western countries trying to preserve their traditional positions enhances global competition, which is manifested in growing instability in international relations.

7. With the reduced risk of a large-scale war, including a nuclear one, the balance of military power between states and groups of states is changing. Efforts to build up or modernize offensive potentials, to create and deploy new types of weapons erode the

global security architecture based on international treaties and agreements in the area of arms control.

8. Global turbulences and growing interdependence of states and peoples frustrate the attempts to build individual "oases of peace and security"; the only reliable insurance against possible shocks is compliance with universal principles of equal and indivisible security in respect of the Euro-Atlantic, Eurasian and Asia-Pacific regions.

9. Today, traditional military and political alliances cannot protect against all the existing transborder challenges and threats. The bloc-based approach to addressing international issues is being gradually replaced by network diplomacy based on flexible participation in multilateral mechanisms aimed at finding effective solutions to common challenges.

10. Economic, legal, scientific, environmental, demographic and IT factors become as important for states in influencing the world politics as the military power. Of increased relevance are issues related to sustainable development, spiritual and intellectual education of population, improving its well-being and promoting investment in human capital. A key factor of international stability is economic interdependence of states.

11. Financial and economic challenges become increasingly evident as negative trends build up in the world economy. Unsolved structural problems and lingering economic depression in the leading countries of the West affect global development in a negative way. Incomplete recovery amidst the European debt crisis and ongoing recession trends in the euro area pose serious risks for the future. International efforts to create a new, more balanced world trade and monetary system meeting the needs of the globalized world gain special significance.

12. Increased competition for strategic resources causes extreme volatility at the commodity markets. Fundamental changes are taking place in the energy sector, which is related, inter alia, to the use of innovative technologies to develop hard-to-recover hydrocarbon reserves. At a time when it becomes increasingly important for the states to diversify their presence in the world markets in order to guarantee their economic security, we are witnessing imposition of various unjustified restrictions and other discriminatory measures.

13. For the first time in modern history, global competition takes place on a civilizational level, whereby various values and models of development based on the universal principles of democracy and market economy start to clash and compete against each other. Cultural and civilizational diversity of the world becomes more and more manifest.

14. The reverse side of the globalization processes is the increased emphasis on civilizational identity. Desire to go back to one's civilizational roots can be clearly seen in recent events in the Middle East and North Africa where political and socioeconomic renewal of society has been frequently carried out under the banner of asserting Islamic values. Similar processes can be observed in other regions as well, which makes it a priority for world politics to prevent civilizational fault line clashes and to intensify efforts to forge partnership of cultures, religions and civilizations in

order to ensure a harmonious development of mankind. In these circumstances imposing one's own hierarchy of values can only provoke a rise in xenophobia, intolerance and tensions in international relations leading eventually to chaos in world affairs. Another factor which negatively affects global stability is the emerging trend towards international relations dominated, as in the past, by ideological factors.

15. Another risk to world peace and stability is presented by attempts to manage crises through unilateral sanctions and other coercive measures, including armed aggression, outside the framework of the UN Security Council. There are instances of blatant neglect of fundamental principles of international law, such as the non-use of force, and of the prerogatives of the UN Security Council when arbitrary interpretation of its resolutions is allowed. Some concepts that are being implemented are aimed at overthrowing legitimate authorities in sovereign states under the pretext of protecting civilian population. The use of coercive measures and military force bypassing the UN Charter and the UN Security Council is unable to eliminate profound socioeconomic, ethnic and other antagonisms that cause conflicts. Such measures only lead to the expansion of the conflict area, provoke tensions and arms race, aggravates interstate controversies and incite ethnic and religious strife.

16. New transborder threats and challenges increasingly dominate the international agenda rising in proportions and becoming more diversified in form and geography. They include, in the first place, the risk of proliferation of weapons of mass destruction and their means of delivery, international terrorism, uncontrolled traffic in arms and combatants, radicalization of public sentiment giving rise to religious extremism and ethnic and interconfessional tensions, illegal migration, maritime piracy, drug trafficking, corruption, regional and internal conflicts, scarcity of essential resources, demographic problems, global poverty, environmental, sanitary and epidemiological challenges, climate change and threats to information and food security.

17. Globalization processes have also transformed international organized crime which acquired a new, macroeconomic dimension leading to the emergence of new criminal "power poles" that accumulate considerable resources and progressively expand their influence, including by infiltrating government agencies of various countries and financial and economic institutions, as well as by establishing ties with terrorist and extremist organizations.

18. Global challenges and threats require an adequate response and joint efforts of the international community based on the central coordinating role of the UN and given the clear correlation of the issues of security, sustainable development and human rights.

19. With tendency for decentralization of the global system of governance, regional governance emerges as a basis for the polycentric model of the world (with the UN being another foundation), reflecting the world's diversity and variety. New centers of economic growth and political power increasingly take responsibility for their respective regions. Regional integration becomes an effective means to increase competitiveness of the participating states. Networks and associations, trade pacts and other economic agreements, as well as regional reserve currencies serve as instruments to enhance security and financial and economic stability.

20. "Soft power", a comprehensive toolkit for achieving foreign policy objectives building on civil society potential, information, cultural and other methods and technologies alternative to traditional diplomacy, is becoming an indispensable component of modern international relations. At the same time, increasing global competition and the growing crisis potential sometimes creates a risk of destructive and unlawful use of "soft power" and human rights concepts to exert political pressure on sovereign states, interfere in their internal affairs, destabilize their political situation, manipulate public opinion, including under the pretext of financing cultural and human rights projects abroad.

21. A true consolidation of efforts of the international community requires a set of common values as a foundation for joint action, a common moral denominator, which major world religions have always shared, including such principles and concepts as pursuit of peace and justice, dignity, freedom and responsibility, honesty, compassion, and work ethic.

22. Foreign policy is one of the most important tools to ensure the steady development of a country and guarantee its competitiveness in the globalizing world.

23. Being a permanent member of the UN Security Council and a participant in a whole range of influential international organizations, regional structures, and mechanisms for inter-state dialogue and cooperation, having considerable resources in every area, actively developing relations with leading states and alliances throughout the world in line with its multi-vector policy, and consistently integrating into the global economic and political system as a responsible and constructive member of the international community, the Russian Federation contributes to the development of a positive, well-balanced and unifying international agenda and to the settlement of global and regional problems.

24. Fundamental and rapid changes not only create serious risks but also provide the Russian Federation with new opportunities. Russia pursues an independent foreign policy guided by its national interests and based on unconditional respect for international law.

25. Russia's foreign policy is transparent, predictable and pragmatic. It is consistent and continuous and reflects the unique role our country has been playing over centuries as a counterbalance in international affairs and the development of global civilization.

26. Russia is fully aware of its special responsibility for maintaining security in the world both on the global and regional levels and is determined to act jointly with all the interested states to address common challenges. Russia will work to anticipate and forestall events and remain prepared for any scenario in global affairs.

III. Priorities of the Russian Federation for Addressing Global Problems

27. Diverse and complex nature of international problems and crisis situations call for timely prioritization of each of them in the Russian Federation's foreign policy. The use of political and diplomatic, legal, military, economic, financial and other tools in

resolving foreign policy issues should correspond to their actual significance for Russia's foreign policy interests; moreover, these tools should be applied with due coordination among all branches of power as well as appropriate agencies.

Emergence of a New World Order

28. Russia follows a policy aimed at creating a stable and sustainable system of international relations based on international law and principles of equality, mutual respect and non-interference in internal affairs of states. The system aims to provide reliable and equal security for each member of the international community in the political, military, economic, informational, humanitarian and other areas.

29. The United Nations should remain the center for regulation of international relations and coordination in world politics in the 21st century, as it has proven to have no alternative and also possesses unique legitimacy. Russia supports the efforts aimed at strengthening the UN's central and coordinating role. This implies:

a) ensuring the inviolability of key provisions and principles of the UN Charter, building the UN capacity in every possible way to allow for a reasonable streamlining of the UN with new world realities while preserving its inter-state nature;

b) further improving the effectiveness of the UN Security Council, which bears the primary responsibility for the maintenance of international peace and security, and making this body more representative as part of reasonable reforms in the UN while ensuring due efficiency of its processes. Any decisions on the expansion of the Security Council should be based on a general consensus of the UN Member States. The status of the five permanent members of the Security Council should be preserved.

30. Russia attaches great importance to ensuring sustainable manageability of global development, which requires collective leadership by the major states of the world, which, in turn, should be representative in geographical and civilizational terms and fully respect the central and coordinating role of the UN. To these ends, Russia will increase its participation in such formats as the Group of Twenty, BRICS (Brazil, Russia, India, China and the Republic of South Africa), the Group of Eight, the Shanghai Cooperation Organization, the RIC (Russia, India and China) alongside other organizations and platforms for dialogue.

Rule of Law in International Relations

31. Russia consistently advocates the strengthening of the legal basis of international relations and complies with its international legal obligations in good faith. The maintenance and strengthening of the international rule of law is among its priorities in the international arena. The rule of law is intended to ensure peaceful and fruitful cooperation among states while preserving the balance of their often conflicting interests as well as safeguarding the stability of the global community in general. Russia intends to:

a) support collective efforts to strengthen the legal basis of inter-state relations;

b) counter the attempts of certain countries or groups of countries to revise the universally recognized norms of international law established in universal documents such as the UN Charter, the 1970 Declaration on Principles of International Law concerning Friendly Relations and Co-operation among States in accordance with the UN Charter, as well as in the Final Act of the Conference on Security and Co-operation in Europe (Helsinki, 1 August 1975). Arbitrary and politically motivated interpretation of fundamental international legal norms and principles such as non-use of force or threat of force, peaceful settlement of international disputes, respect for sovereignty and territorial integrity of states, right of peoples to self-determination, in favor of certain countries pose particular danger to international peace, law and order. Likewise, attempts to represent violations of international law as its "creative" application are dangerous. It is unacceptable that military interventions and other forms of interference from without which undermine the foundations of international law based on the principle of sovereign equality of states, be carried out on the pretext of implementing the concept of "responsibility to protect";

c) contribute to the codification and progressive development of international law, first of all under the auspices of the UN, help ensure the inclusiveness of the international UN treaties and their uniform interpretation and application;

d) pursue efforts to improve the UN sanction mechanisms, work to ensure that decisions to impose sanctions be taken jointly by the UN Security Council following comprehensive discussions, first of all taking into consideration their effectiveness in achieving the tasks of maintaining international peace and security and ensuring the non-deterioration of the humanitarian situation;

e) work to finalize the international legalization of the state border of the Russian Federation as well as boundaries of the maritime zone over which it exercises its sovereign rights and jurisdiction while ensuring the unconditional observance of Russian national interests, primarily those related to security and economy, with a view to build up trust and cooperation with adjoining states.

Strengthening International Security

32. Russia consistently advocates reducing the role of the use of force in international relations while enhancing strategic and regional stability. To these ends, the Russian Federation:

a) fulfills in good faith its international obligations under international treaties on arms control and takes confidence-building measures in the military sphere encouraging its partners to do the same; participates in elaborating and concluding new agreements in these areas that meet its national interests and take into account each and every factor influencing strategic stability, building on the principles of equality and indivisibility of security;

b) attaches primary importance to the implementation of the Treaty between the Russian Federation and the United States of America on Measures for the Further Reduction and Limitation of Strategic Offensive Arms;

c) reaffirms its unwavering policy towards developing multilateral political and legal frameworks for a universal and stable regime of non-proliferation of nuclear weapons, other weapons of mass destruction and means of their delivery; stands for compliance with the Non-Proliferation Treaty, the Convention on the Prohibition of the Development, Production and Stockpiling of Bacteriological (Biological) and Toxin Weapons and on Their Destruction, as well as the Convention on the Prohibition of the Development, Production, Stockpiling and Use of Chemical Weapons and on Their Destruction; actively participates in multilateral export control regimes as well as in international efforts to control trafficking in dual-use materials and technologies; encourages an early entry into force of the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty; comes out in favor of establishing a global missile non-proliferation regime on the basis of a legally binding agreement, and universalizing obligations under the Treaty between the Union of Soviet Socialist Republics and the United States of America on the Elimination of Their Intermediate-Range and Shorter-Range Missiles;

d) supports the process aimed at establishing zones free of nuclear and other weapons of mass destruction;

e) comes out in favor of strengthening nuclear safety and security worldwide, in particular supports strengthening international legal mechanism in the fields of nuclear safety and prevention of nuclear terrorist attacks;

f) comes out in favor of the prevention of deployment of weapons in outer space and the conclusion of a relevant international treaty, the elaboration of transparency and confidence-building measures in outer space activities, the establishment of a system of collective response to potential missile challenges on an equal basis, and stands against unilateral arbitrary actions aimed at building up an anti-missile defense system by a state or a group of states that undermine strategic stability and international security;

g) in the interests of addressing the issues of strategic stability, stands for the development of bilateral and multilateral cooperation among states, first of all those in possession of nuclear weapons, for the purpose of ensuring common security in the spirit of strategic openness, including in providing access to the benefits of the peaceful use of nuclear energy for all interested states;

h) will take necessary measures to ensure national and international information security, prevent political, economic and social threats to the state's security that emerge in information space in order to combat terrorism and other criminal threats in the area of application of information and communication technologies, prevent them from being used for military and political purposes that run counter to international law, including actions aimed at interference in the internal affairs and constituting a threat to international peace, security and stability;

i) will work, under the UN auspices, to develop an international code of conduct for information security;

j) supports international efforts to combat illicit trade in small arms and light weapons;

k) will work, in the context of efforts to strengthen regional stability in Europe, to ensure bringing the conventional arms control regime in Europe into line with the current reality, as well as strict compliance by all parties with the agreed confidence and security building measures;

l) intends to participate in international peacemaking activities under the UN auspices and within the framework of collaboration with regional and international organizations, regarding international peacemaking as an effective instrument for settling armed conflicts and fulfilling post-crisis nation-building tasks; will actively contribute to improving the United Nations preventive anti-crisis capacities;

m) strongly supports elaboration of precise peacekeeping mandates allowing for no arbitrary interpretation, particularly those implying the use of force, and the establishment of strict control over their implementation in the course of preparation of UN Security Council decisions on international security, including the launch of new peacekeeping operations or the extension of current ones;

n) regards Article 51 of the UN Charter as an adequate legal basis not liable to revision for the use of force in self-defense, including in the face of existing threats to peace and security such as international terrorism and proliferation of weapons of mass destruction;

o) views combating international terrorism as a crucial domestic and foreign policy task, calls for systemic and comprehensive use of political and legal, awareness-raising, social and economic and special measures focusing on the preventive aspect of such counteraction on the basis of global and regional anti-terrorism conventions;

p) in accordance with international law and its domestic legislation, takes all necessary measures to repel and prevent terrorist attacks against Russia and its citizens, to protect them against terrorist acts, to prohibit activities within its territory aimed at committing such acts against citizens or interests of other countries, to deny safe haven or floor to terrorists and instigators of terrorism, to prevent and suppress the financing of terrorism;

q) will seek political and diplomatic solutions to regional conflicts through collective actions of the international community in strong belief that modern conflicts cannot be resolved through the use of force and their settlement should be sought through inclusive dialogue and negotiations of all parties rather than through isolation of some of them;

r) persistently counters drug trafficking and organized crime, cooperating with other states both multilaterally, first of all within the framework of specialized international bodies, and bilaterally, including for the purpose of maintaining and strengthening the international drug control system;

s) supports the establishment of efficient institutions under the auspices of the United Nations and other international and regional organizations to ensure cooperation in the area of responding to natural disasters and large-scale man-made disasters, as well as to other emergencies, including capacity building for disaster response and enhancement of early warning and forecast systems; with its unique expertise,

technical and human resources, it constitutes an important and effective component of global and trans-European disaster risk management systems;

t) participates in international cooperation aimed at regulating migration processes and ensuring rights of migrant workers;

u) as a multinational and multiconfessional state with experience of harmonious coexistence of different nations, ethnic and religious groups, gained over centuries, facilitates dialogue and partnership between cultures, religions and civilizations, including within the UN system and other international and regional organizations; supports relevant initiatives of civil society and actively interacts with the Russian Orthodox Church and other main confessions of the country, counters extremism, radicalization, intolerance, discrimination and division for ethnic, confessional, linguistic, cultural and other reasons.

International Cooperation in the Sphere of Economy and Environment

33. Due to high rates of its economic growth based on steady external and growing internal demand, unique natural and accumulated financial resources, and responsible social and economic policy, Russia makes a considerable contribution to ensuring stability of the global economy and finances and participates in international efforts to prevent and address crisis developments. Russia intends to actively facilitate the creation of an equitable and democratic global trade, economic, monetary and financial architecture, definition of international development targets assuming that common modernization challenges provide new opportunities for strengthening international economic cooperation.

34. Russia's principal objectives in the area of international economic relations which are consistent with priorities of the innovation-based development of the country include ensuring its equal standing in the modern system of international economic relations, minimizing risks associated with its integration into the global economy, including those related to its membership in the World Trade Organization (WTO) and joining the Organization of Economic Cooperation and Development (OECD). To achieve these objectives, the Russian Federation:

a) takes trade policy measures to protect its interests in accordance with international rules while counteracting trade policy measures by other states infringing upon the rights of the Russian Federation and Russian enterprises;

b) works to ensure an adequate accommodation of Russian interests and approaches in building collective stands in the framework of major international forums on pressing issues related to the global development and functioning of the global economy, including determination of the global agenda in the areas of energy and food security, improvement of the trade and transport cooperation regime;

c) works to create favorable political environment to diversify Russia's presence in global markets through the broadening of its exports nomenclature and of the geography of its foreign economic and investment relations;

d) provides state support to Russian enterprises and companies in getting access to new markets and in development of traditional ones while counteracting discrimination against Russian investors and exporters;

e) facilitates the modernization and diversification of the Russian economy, as well as increasing the share of knowledge-intensive, innovative and other priority sectors in the structure of economy through the attraction to the country of advanced foreign scientific knowledge and economic and business expertise and technologies, as well as foreign investments;

f) strengthens its strategic partnership with major producers of energy resources while actively promoting dialogue with consumers and transit countries, based on the assumption that measures to ensure the security of energy supplies should be consistently complemented with reciprocal measures to ensure stable energy demand and reliable transit;

g) takes measures to secure the status of the Russian Federation as a key transit country in the context of trade and economic relations between Europe and the Asia-Pacific region, including through an increased participation in transcontinental transport corridors that are currently in the process of formation;

h) actively uses the capabilities of regional economic and financial organizations to pursue Russia's interests in the respective regions, with special emphasis on activities of organizations and entities promoting integration processes in the Commonwealth of Independent States.

35. The Russian Federation is in favor of widening international cooperation with a view to ensuring environmental security and addressing climate change on the planet, including through the use of advanced energy- and resource-saving technologies in the interests of the entire global community. Russia's priorities in this area include further development of scientifically sound approaches to the preservation of the natural environment and further strengthening of cooperation with all states on environment protection issues to provide for sustainable development in the interests of the current and future generations.

36. Russia views sustainable social and economic development of all countries as an indispensable element of the modern system of collective security, and believes that measures to facilitate international development should be aimed at finding effective ways to support efforts to eliminate imbalances in the development of various regions. To that end, Russia is using its donor potential to pursue active and targeted policies in the area of international development both at the multilateral and bilateral levels.

37. Russia supports international cooperation in the area of health protection with the leading role of the World Health Organization as one of the priorities of the global agenda and an integral part of efforts to ensure sustainable development.

38. Another priority is an effective use of sea and ocean spaces in view of their growing importance in terms of ensuring both economic development and security. The Russian Federation will work to promote relevant regimes in the areas of safe navigation, including maritime piracy control, responsible fisheries and ocean-related

scientific research, in combination with measures to protect maritime environment and combat international terrorism. It is going to establish, in accordance with international law, outer limits of its continental shelf to provide additional opportunities for the exploration and development of its mineral resources.

International Humanitarian Cooperation and Human Rights

39. As a country committed to universal democratic values, including human rights and freedoms, Russia views its objectives as:

a) working to ensure respect for human rights and freedoms in the world through an equal and constructive international dialogue with due regard for ethnic, cultural and historical characteristics of each state; monitor the human rights situation in the world; facilitating involvement of Russian civil society institutions, such as the Civic Chamber of the Russian Federation and non-governmental organizations involved in the field of foreign policy, encouraging their active participation in the relevant global forums and international humanitarian cooperation;

b) facilitating humanization of social systems worldwide with a view to ensuring human rights and fundamental freedoms in political, economic, social and cultural areas;

c) providing for the further integrated development of the system of diplomatic and consular protection of Russian nationals abroad subject to international law and international treaties concluded by the Russian Federation with a view to enhancing its effectiveness, including through the expansion of the network of Russian consular offices abroad;

d) protecting rights and legitimate interests of compatriots living abroad on the basis of international law and treaties concluded by the Russian Federation while considering the numerous Russian diaspora as a partner, including in expanding and strengthening the space of the Russian language and culture;

e) supporting consolidation of organizations of compatriots to enable them to effectively uphold their rights in the countries of residence while preserving the cultural and ethnic identity of the Russian diaspora and its ties with the historical homeland, and provide conditions for facilitating voluntary relocation to the Russian Federation of compatriots willing to do so;

f) facilitating the learning and wider use of the Russian language as an integral part of the world culture and an instrument of international and interethnic communication;

g) promoting interstate cultural and humanitarian relations between Slavic peoples;

h) strongly counteracting manifestations of extremism, neo-Nazism, any forms of racial discrimination, aggressive nationalism, anti-Semitism and xenophobia, as well as attempts to rewrite history using it to build confrontation and provoke revanchism in global politics and to revise the outcomes of World War II; contributing to the depoliticization of historical discussions to ensure their exclusively academic character;

- i) facilitating the involvement of civil society institutions in addressing international issues in order to enhance the effectiveness of the Russian foreign policy;
- j) contributing, including through the use of public diplomacy, the potential of civil society institutions, to the development of international cultural and humanitarian cooperation as a means to promote dialogue among civilizations, build consensus and ensure understanding among peoples placing a particular emphasis on inter-religious dialogue;
- k) building up interaction with international and non-governmental human rights organizations in order to strengthen universal norms on human rights protection free of double standards, to balance them with the responsibility of persons for their actions, first of all in terms of preventing contempt for the feelings of believers, promoting tolerance and strengthening moral foundations of the human rights dialogue;
- l) expanding participation of the Russian Federation in international human rights agreements;
- m) extending the legal framework of international cooperation in order to improve the level of protection of rights and legitimate interests of Russian children living abroad;
- n) working to establish Russia's positive image worthy of the high status of its culture, education, science, sports achievements, the level of civil society development, as well as participation in programs of assistance to developing countries; molding tools to better its perception throughout the world; improving the application of "soft power" and identifying the best forms of activities in this area that would take into account both international experience and national peculiarities and build on mechanisms of interaction with civil society and experts; further developing the regulatory framework in the above-mentioned area.

Information Support for Foreign Policy Activities

40. An important element of the foreign policy activities of the Russian Federation is providing the broad world public with full and accurate information about its stand on major international issues, foreign policy initiatives and actions of the Russian Federation, its domestic social and economic development processes and plans, as well as on the achievements of Russian culture and science.

41. In its public diplomacy, Russia will seek to ensure its objective perception in the world, develop its own effective means of information influence on public opinion abroad, strengthen the role of Russian mass media in the international information environment providing them with essential state support, as well as actively participate in international information cooperation, and take necessary measures to counteract information threats to its sovereignty and security. Possibilities offered by new information and communications technologies will be widely used in these activities. Russia will seek to develop a set of legal and ethical norms for the safe use of such technologies.

IV. Regional Priorities

42. Priority areas of Russian foreign policy include the development of bilateral and multilateral cooperation with the CIS Member States, further strengthening of the CIS as a basis for enhancing regional interaction among its participants who not only share common historical background but also have great capacity for integration in various spheres.

43. Russia forges friendly relations with each of the CIS Member States on the basis of equality, mutual benefit, respect for and consideration of each other's interests, seeking to spur up integration processes in the CIS space. Relations of strategic partnership and alliance are developed with those states that show willingness to engage in them.

44. Russia sees as a priority the task of establishing the Eurasian Economic Union aiming not only to make the best use of mutually beneficial economic ties in the CIS space but also to become a model of association open to other states, a model that would determine the future of the Commonwealth states. The new union that is being formed on the basis of universal integration principles is designed to serve as an effective link between Europe and the Asia-Pacific region.

45. Russia intends to actively contribute to the development of interaction among CIS Member States in the humanitarian sphere on the ground of preserving and increasing common cultural and civilizational heritage which is an essential resource for the CIS as a whole and for each of the Commonwealth's Member States in the context of globalization. Particular attention will be paid to providing support to compatriots living in the CIS Member States, as well as to negotiating agreements on the protection of their educational, linguistic, social, labor, humanitarian and other rights and freedoms.

46. Russia will build up cooperation with the CIS Member States in ensuring mutual security, including joint efforts to combat common challenges and threats, primarily international terrorism, extremism, drug trafficking, transnational crime, and illegal migration. Priorities here are the neutralization of the above-mentioned threats coming from the territory of Afghanistan and the prevention of destabilization of the situation in Central Asia and Transcaucasia.

47. Russia regards the Collective Security Treaty Organization (CSTO) as one of the key elements of the modern security system in the post-Soviet space. The task of transforming the CSTO into a universal international organization capable of counteracting current challenges and threats under the growing pressure of diverse global and regional factors in the area of its responsibility and the adjoining regions remains relevant.

48. To these ends, Russia will:

a) work to further fulfill the potential of the CIS and to strengthen it as an influential regional organization, a forum for multilateral political dialogue and a mechanism of diversified cooperation in economy, humanitarian interaction, combating traditional and new challenges and threats;

- b) contribute to the implementation of the Free Trade Zone Treaty designed to substantially update the existing legal and regulatory framework of trade and economic cooperation among the CIS Member States;
- c) increase interaction with Belarus within the Union State to extend integration processes in all areas;
- d) actively support the Eurasian economic integration process, working together with Belarus and Kazakhstan towards the transformation of the Eurasian Economic Community (EurAsEC) and the establishment of the Eurasian Economic Union, contribute to engagement of other EurAsEC Member States in this process, take steps to further develop and improve mechanisms and the legal and regulatory framework of the Customs Union and the Common Economic Space, help strengthen the Eurasian Economic Commission as a common standing regulatory body of the Customs Union and the Common Economic Space;
- e) build up relations with Ukraine as a priority partner within the CIS, contribute to its participation in extended integration processes;
- f) contribute to the development of the CSTO as a key instrument to maintain stability and ensure security in the Organization's area of responsibility, focusing on enhancing its prompt response mechanisms, its peacekeeping potential, as well as improving foreign policy coordination among the CSTO Member States.

49. Russia will maintain its active role in the political and diplomatic conflict settlement in the CIS space; it will participate, in particular, in the settlement of the Transdnistria problem on the basis of respect for the sovereignty, territorial integrity and neutral status of the Republic of Moldova while providing a special status for Transdnistria, contribute to the settlement of the Nagorny Karabakh conflict in collaboration with other OSCE Minsk Group Co-Chairs, building on the principles contained in the joint statements made by the Presidents of Russia, the USA, and France in 2009-2011.

50. While respecting its Commonwealth partners' right to build relations with other international actors, Russia stands for the full implementation by the CIS Member States of their commitments within regional integration structures with Russian participation, ensuring further development of integration processes and mutually beneficial cooperation in the CIS space.

51. Assistance to the formation of the Republic of Abkhazia and the Republic of South Ossetia as modern democratic states, strengthening of their international positions, ensuring sustainable security and their social and economic recovery remains among Russia's priorities.

52. Russia is interested in the normalization of relations with Georgia in the areas in which the Georgian side shows its willingness, while taking into account the existing political environment in Transcaucasia.

53. Russia's approach to comprehensive interaction with its partners in the Black Sea and Caspian Sea regions is based on goals and principles of the Charter of the Black

Sea Economic Cooperation Organization and takes into account the need to strengthen the mechanism of cooperation among five Caspian states on the basis of collectively taken decisions.

54. Priority is given to relations with the Euro-Atlantic states which, besides geography, economy and history, have common deep-rooted civilizational ties with Russia. In light of the increased importance of combining efforts of all the states in the face of transborder challenges and threats, Russia stands for building up a truly unified region without dividing lines through developing genuine partnership relations between Russia, the European Union and the United States.

55. The Euro-Atlantic dimension of the Russian foreign policy is aimed at creating a common space of peace, security and stability based on the principles of indivisible security, equal cooperation and mutual trust. Russia stands consistently for converting political declarations regarding indivisibility of security into legally binding obligations, irrespective of states' affiliation with political and military alliances.

56. In its relations with the European Union, the main task for Russia as an integral and inseparable part of European civilization is to promote creating a common economic and humanitarian space from the Atlantic to the Pacific.

57. Russia is interested in enhancing cooperation with the European Union as its principal trade and economic counterpart and important foreign policy partner, looks forward to strengthening mutual interaction, emphasizes the importance of establishment of four common spaces in the areas of economy; freedom, security and justice; external security; and scientific research and education, including cultural aspects. Russia stands for signing a new Russia-EU framework agreement on strategic partnership based on the principles of equality and mutual benefit. Russia will contribute to successful implementation of the Russia-EU joint initiative "Partnership for Modernization" and promotion of mutually beneficial energy cooperation aimed at creating an integrated European energy system on the basis of strict adherence to existing bilateral and multilateral treaty obligations. A long-term objective in that area is to establish a common Russia-EU market.

58. The issue of providing reciprocal abolition of short-term trip visas is of special importance in Russia-EU relations. The visa regime remains one of the main barriers for expanding personal and economic contacts between Russia and the European Union. Its elimination will greatly facilitate genuine Russia-EU integration.

59. Considering the significant role the European Union plays in international affairs, Russia intends to maintain intensive and mutually beneficial dialogue with the EU partners on the key issues of the foreign policy agenda, to further practical interaction in political and military areas, to shape relevant foreign policy and security cooperation mechanisms in order to ensure taking common decisions followed by joint implementation.

60. Boosting mutually beneficial bilateral relations with Germany, France, Italy, the Netherlands and other European states is a considerable resource for advancing Russia's national interests in European and world affairs, as well as for putting the

Russian economy on the innovative development track. Russia would like the potential of interaction with the UK to be used similarly.

61. Russia will continue its efforts to strengthen the Council of Europe as an independent universal European organization with the mandate which ensures, through its unique convention mechanisms, the unity of the legal and humanitarian space on the continent.

62. Russia views the Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE) as an important instrument for building an equitable and indivisible system of pan-European security, and is interested in strengthening its role and authority. For the relevance of the OSCE to increase, its activities should be focused on truly urgent issues, especially those related to transnational challenges and security threats, and on elaboration of its Charter and reform of its executive mechanisms in view to ensure appropriate prerogatives of the collective intergovernmental bodies.

63. Russia will build up its relations with NATO taking into account the degree of its readiness for equitable partnership, strict adherence to the norms and principles of international law, real progress towards a common space of peace, security and stability in the Euro-Atlantic region based on the principles of mutual trust, transparency and predictability and compliance with the commitments undertaken by all its members at the Russia-NATO Council meetings not to provide one's security at the expense of the security of others, and with the military restraint obligations. Russia maintains a negative attitude towards NATO's expansion and to the approaching of NATO military infrastructure to Russia's borders in general as to actions that violate the principle of equal security and lead to the emergence of new dividing lines in Europe.

64. Russia believes that Russia and all Euro-Atlantic states, including NATO member states, have common strategic goals which consist in maintaining peace and stability, countering common security threats, namely international terrorism, WMD proliferation, maritime piracy, drug trafficking, and natural and man-made disasters.

65. Russia develops progressive practical cooperation with North European countries, including the implementation of joint cooperation projects for the Barents/Euro-Arctic Region and the Arctic as a whole within multilateral structures while taking into consideration the interests of indigenous peoples. Russia's participation in the activities of the Council of the Baltic Sea States plays an important role. Russia stands for the further fulfillment of the Northern Dimension project potential as well as that of its Partnerships as a platform for regional collaboration in Northern Europe.

66. Russia aims to develop comprehensive pragmatic and equitable cooperation with Southeast European countries. The Balkan region is of great strategic importance to Russia, including its role as a major transportation and infrastructure hub used for supplying gas and oil to European countries.

67. The Russian Federation builds its relations with the USA taking into consideration the vast potential for developing mutually beneficial cooperation in trade, investment, science, technology and other areas as well as the particular responsibility of both states for global strategic stability and international security as a whole.

68. A long-term Russian priority is to provide solid economic foundation for the dialogue with the USA, strengthen ties in all areas, improve the quality of equitable, non-discriminatory trade and economic cooperation on a permanent basis, work jointly in order to develop a controversy management culture based on pragmatism and observance of the balance of interests, which will help to impart more stability and predictability to the relations between the two countries and to strengthen bilateral interaction based on the principles of equality, non-interference into domestic affairs and respect for each other's interests.

69. Russia will work actively in order to prevent the USA from imposing unilateral extraterritorial sanctions against Russian citizens and legal entities, and to promote initiatives aimed at further liberalization of the visa regime between the two countries.

70. Russia firmly supports constructive cooperation with the USA in arms control, taking into account, inter alia, an unbreakable link between strategic offensive and defensive warfare and the necessity to transform nuclear disarmament into a multilateral process, and considers that the possibility of further reduction of strategic offensive armaments can only be examined with due account for all factors influencing global strategic stability. In the context of the creation of a global missile defense system by the USA, Russia will consistently seek legal guarantees that it will not be directed against Russian nuclear deterrent forces.

71. Russia expects that US actions in the international arena will be strictly guided by international legal norms, primarily the UN Charter, including the principle of non-interference in domestic affairs of other states.

72. Progressive development of relations between Russia and Canada is an important element of Russia's balanced North American policy. Russia is interested in strengthening bilateral cooperation on relevant international issues and boosting trade, investment, scientific and technological ties.

73. Russia pursues a proactive and constructive policy of strengthening multi-format international cooperation in the Arctic. Consistently following its national interests, Russia believes that the existing international legal framework is sufficient to successfully settle all regional issues through negotiations, including the issue of defining the external boundaries of the continental shelf in the Arctic Ocean. Placing priority on interaction with Arctic states, including within the framework of the Arctic Council as a key regional forum, the coastal Arctic Five, the Barents Euro-Arctic Council and other multilateral formats, Russia is open to mutually beneficial cooperation with non-Arctic actors as long as they respect independence, sovereign rights and jurisdiction of Arctic states in the Arctic region. Using the Northern Sea Route – a Russian national transportation line in the Arctic which is open to international shipping on a mutually beneficial basis – is of great importance for the development of the region.

74. We will continue our efforts aimed at preserving and expanding Russian presence in Antarctica, including the effective use of mechanisms and procedures provided for in the Antarctic Treaty.

75. Strengthening Russia's presence in the Asia-Pacific region (APR) is becoming increasingly important since Russia is an integral part of this fastest-developing geopolitical zone, toward which the center of world economy and politics is gradually shifting. Russia is interested in participating actively in APR integration processes, using the possibilities offered by the APR to implement programs meant to boost Siberian and Far Eastern economy, creating a transparent and equitable security architecture in the APR and cooperation on a collective basis.

76. Improving political and security environment in Asia is of fundamental importance for Russia as the potential for conflict in the region remains significant, military arsenals are built up, and the risk of WMD proliferation is increasing. Russia consistently comes out in favor of settling all differences among the stakeholders through political and diplomatic means with strict adherence to the fundamental principles of international law.

77. Russia considers it vital to create and promote a partner network of regional associations in the APR. In this context, special emphasis is placed on enhancing the role in regional and global affairs of the SCO whose constructive influence on the situation in the region as a whole has significantly increased.

78. Russia views the East Asia Summits (EAS) mechanism as the main platform for strategic dialogue between leaders on key APR security and cooperation issues. Efforts in this area will be supported by activities in other formats such as APEC Forum, ASEAN-Russia Dialogue, ASEAN Regional Forum on security, Asia-Europe Forum, Conference on Interaction and Confidence-Building Measures in Asia, ASEAN Defense Ministers' Meeting with dialogue partners, and Asia Cooperation Dialogue forum.

79. Developing friendly relations with China and India is one of the priorities of Russian foreign policy.

80. Russia will further build up comprehensive, equal and trustful partnership and strategic collaboration with China and actively develop cooperation in all the spheres. Russia regards the fact that the two countries share the same fundamental positions on key global issues as one of the core elements of regional and global stability. Thereupon Russia will promote foreign policy cooperation with China in various areas, including in seeking ways to address new threats and challenges, finding solutions to urgent regional and international problems, cooperating within the UN Security Council, G20, BRICS, EAS, SCO and other multilateral formats.

81. Russia is committed to strengthening privileged strategic partnership with India, improving collaboration on relevant international issues and enhancing mutually beneficial bilateral ties in all areas, primarily in trade, bearing in mind the implementation of long-term cooperation programs approved by the countries.

82. Russia considers that it is important to further develop the mechanism of effective and mutually beneficial cooperation in foreign policy and economy between Russia, India and China.

83. Russia is ready to actively contribute to the efforts to establish effective mechanisms for strengthening peace, security, mutual trust and mutually beneficial cooperation in Northeast Asia as a regional element of the new security architecture in Asia-Pacific.

84. Russia seeks to maintain friendly and neighborly relations with the Democratic People's Republic of Korea and the Republic of Korea on the basis of mutually beneficial cooperation and to better use the potential of those relationships to speed up regional development and support inter-Korean political dialogue and economic cooperation, which are fundamental to peace, stability and security in the region. Russia has always been in favor of the non-nuclear status of the Korean Peninsula and will fully support a step-by-step progress in the area based on the relevant UN Security Council resolutions, including within the framework of the six-party talks.

85. The Russian Federation is willing to promote dynamic development of good-neighborly and multidimensional relations with Japan. In parallel with progress on the whole range of bilateral and international cooperation issues, Russia will continue the dialogue to find a mutually acceptable solution to unsettled issues.

86. Russia intends to strengthen its traditionally friendly relationship with Mongolia.

87. Russia seeks to consistently deepen its strategic partnership with Viet Nam and increase its cooperation with other ASEAN member states. It will continue to intensify its relations with Australia and New Zealand and maintain regular contacts and forge relationships with South Pacific island states.

88. Russia will be making a meaningful contribution to the stabilization of the situation in the Middle East and North Africa and will consistently promote peace and concord among the peoples of all the Middle East and North Africa countries on the basis of respect for sovereignty, territorial integrity of states and non-interference in their internal affairs. Using its status as a permanent member of the UN Security Council and a member of the Quartet of international mediators, Russia will further mobilize collective efforts to achieve, on an internationally acceptable basis, a comprehensive and long-term settlement of the Arab-Israeli conflict in all its aspects, including the establishment of an independent Palestinian State living in peace and security side by side with Israel. The settlement should be reached through negotiation with the assistance of the international community, involving the potential of the League of Arab States and other parties concerned. Russia will promote the establishment of a zone free from weapons of mass destruction and their delivery means in the Middle East.

89. Russia will continue its balanced policy in favor of a comprehensive political and diplomatic settlement of the situation with Iranian nuclear program through dialogue based on a step-by-step and mutual interest approach and in strict compliance with nuclear non-proliferation requirements.

90. To further enhance its interaction with the Islamic states, Russia will take advantage of its participation as an observer in the work of the Organization of Islamic Cooperation and its contacts with the League of Arab States and the

Cooperation Council for the Arab States of the Gulf. Russia is willing to further develop its bilateral relations with the states in the Middle East and North Africa.

91. The ongoing crisis in Afghanistan and the forthcoming withdrawal of international military contingents from the country pose a great security threat to Russia and other CIS members. The Russian Federation together with Afghanistan and concerned countries, the United Nations, the CIS, the CSTO, the SCO and other multilateral institutions including Russia-NATO projects, will make consistent efforts to find a just and lasting political solution to the problems faced by this country with due respect for the rights and interests of all its ethnic groups and achieve a post-conflict recovery of Afghanistan as a peace-loving sovereign neutral state with stable economy. Comprehensive measures to reduce terrorist threat from Afghanistan and eliminate or reduce illicit drug production and traffic in a significant and measurable manner will be an integral part of those efforts. Russia is committed to further intensifying international efforts under the auspices of the UN aimed at helping Afghanistan and its neighboring states to meet these challenges.

92. Russia will continue to comprehensively strengthen relations with the Latin American and Caribbean countries, given the region's growing role in world affairs. The development of strategic cooperation with Brazil, including within the framework of BRICS, as well as partnership relations with Argentina, Venezuela, Cuba, Mexico, Nicaragua and other Latin American and Caribbean states will be focused on expanding political interaction, promoting trade, economic, investment, innovation, cultural and humanitarian cooperation, combined responses to new threats and challenges, securing the position of Russian companies in dynamically developing industrial, energy, communications and transport sectors of the region's economies.

93. Russia will seek to consolidate its ties with Latin American partners at international and regional forums, expand cooperation with multilateral organizations in Latin America and the Caribbean, in particular with the Community of Latin American and Caribbean States and the Southern Common Market.

94. Russia will enhance multifaceted interaction with African states on a bilateral and multilateral basis with a focus on improving political dialogue and promoting mutually beneficial trade and economic cooperation and contribute to settling and preventing regional conflicts and crises in Africa. Developing partnership with the African Union and other regional organizations is an important element of this policy.

V. Development and Implementation of the Foreign Policy of the Russian Federation

95. The President of the Russian Federation in accordance with his constitutional powers directs the foreign policy of the country and as a Head of State represents the Russian Federation in international relations.

96. Within the limits of their constitutional powers, the Federation Council of the Federal Assembly of the Russian Federation and the State Duma of the Federal Assembly of the Russian Federation provide legislative frameworks for the country's foreign policy and fulfillment of its international obligations. They also contribute to enhancing the effectiveness of parliamentary diplomacy.

97. The Government of the Russian Federation carries out measures to implement the country's foreign policy.

98. The Security Council of the Russian Federation works to develop the main elements of the state's foreign and military policy and assess challenges and threats to national interests and security of Russia in the international sphere, prepares proposals to the President of the Russian Federation in order to assist the Head of State in making decisions on the foreign policy of the Russian Federation in the field of ensuring national security and coordinating the activities of federal executive authorities and executive authorities of constituent entities of the Russian Federation when implementing their decisions in the area of ensuring national security, and assesses the effectiveness of these decisions.

99. The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation develops a general strategy of the foreign policy of the Russian Federation, presents relevant proposals to the President of the Russian Federation, works to implement the foreign policy of the Russian Federation in accordance with the Concept and the Decree of the President of the Russian Federation No. 605 of May 7, 2012 "Measures to Implement the Foreign Policy of the Russian Federation" and coordinates foreign policy activities of federal executive authorities in accordance with the Decree of the President of the Russian Federation No. 1478 of November 8, 2011 "Coordinating Role of the Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation in Implementing a Common Foreign Policy of the Russian Federation."

100. The Federal Agency for the Commonwealth of Independent States, Compatriots Living Abroad and International Humanitarian Cooperation participates in elaborating proposals and implementing the foreign policy of the Russian Federation in the field of assisting to international development, providing international humanitarian cooperation, supporting Russian compatriots living abroad, strengthening the position of the Russian language in the world, and developing a network of Russian scientific and cultural centers abroad.

101. The constituent entities of the Russian Federation develop their international relations in accordance with the Constitution of the Russian Federation, Federal Law No. 4-FZ of January 4, 1999, "On Coordination of International and Foreign Economic Relations of the Constituent Entities of the Russian Federation," and other legislative acts. The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation and other federal executive bodies provide assistance to the constituent entities of the Russian Federation in implementing international and foreign economic cooperation in strict compliance with sovereignty and territorial integrity of Russia and making use of the capabilities of the Council of the Heads of the Russian constituent entities, which operates under the Ministry of the Foreign Affairs of the Russian Federation. The development of cooperation in regions and border areas is an important source for bilateral relations with relevant countries and regions in the trade, economic, humanitarian and other fields.

102. In working out foreign policy decisions, the federal executive bodies cooperate on a permanent basis with the Chambers of the Federal Assembly of the Russian Federation, Russian political parties, non-governmental organizations, the academic community, cultural and humanitarian associations, as well as business associations

and mass media, encouraging their participation in international cooperation. Broad involvement of civil society in the foreign policy process is consistent with international practice and the trends of Russia's internal development, meets the goal of ensuring the consensus-based nature of Russia's foreign policy and increasing its effectiveness, and contributes to its efficient implementation.

103. In financing foreign policy activities, private funds may be attracted on a voluntary basis through public-private partnership.

104. The consistent implementation of Russia's foreign policy aims to create favorable conditions for the realization of the historic choice of the peoples of the Russian Federation in favor of the rule of law, democratic society and social market economy.

Resumé

Malgré la fin de la guerre froide , les Etats –Unis ont poursuivi leur politique d'endiguement envers la Russie ,Après avoir domine l'Europe de l'Est à travers son intégration dans l'alliance atlantique ,les Etats –Unis ont cherché à pénétrer dans les anciennes républiques soviétiques ,et plus exactement dans la région comprise entre la mer Caspienne et la Mer Noire ,et ce dans le but de réaliser la stratégie générale de domination sur l'Eurasie ,qui leur permet d'arriver à la domination mondiale .

Cette politique a donne lieu à une âpre compétition entre les Etats – Unis et la Russie ,qui à son tour cherche à dominer ce qu'elle appelle son étranger proche ,qui constitue pour elle ,la priorité de sa politique étrangère. Mais la faiblesse de la Russie pendant les première années de son indépendance a permis aux Etats –Unis de pénétrer dans l'espace Capienne-Mer Noire,à travers l'intallation de regimes alliés et de bases minitaires . le routoure de la Russie à sa vigueur après avoir retrouvé la puissance économique , lui a permis de faire face aux Etats –Unis, et de s'imposer dans le monde , ce qui a rendu certains pays menacés dans leur unité nationale comme c'est le cas pour l'Ukraine surtout.

La compétition americano-russe dans l'espace Capienne –Mer Noire au eu des effets qui ont dépassé le niveau régional et a modifié la balance des force à l'échelle mondiale ,et a praticipé dans la transformation du système international vers la multipolarité.



UNIVERSITE DE BATNA 1

FACULTE DE DROIT ET SCIENCE POLITIQUE



DEPARTEMENT DE SCIENCE POLITIQUE

**LA COMPETITION AMERICANO – RUSSE
DANS LA REGION COMPRISE ENTRE
LA MER CASPIENNE ET LA MER NOIRE**

**Thèse pour l'obtention du Doctorat des Sciences en
Sciences Politiques – Filière des relations internationales**

Présentée par l'étudiant

Sous la direction du professeur

Khoraief SMIDA

Salah ZIANI

Jury de Soutenance

Adel ZEGAGH	Professeur	Université de Batna	
Salah ZIANI	Professeur	Université de Batna	
Abdelhak BENDJEDID	Professeur	Université d'Annaba	
FAOUZI Nouredine	Maitre de conférence	Université de Biskra	
Abdelatif BOUROUBI	Maitre de conférence	Université de constantine	
Zidane ZIANI	Maitre de conférence	Université de Batna	

Année Universitaire : 1438- 1439 / 2017- 2018